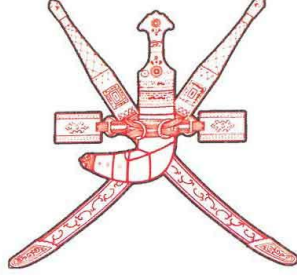




٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م

عشاق



عمان

٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

إصدار
وزارة الإعلام
مسقط
سلطنة عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات
إننا لا نضيع أجر
من أحسن عملاً"

هدى الله العظيم

من الكلمات العظيمة لقائد المسيرة

«العنصر البشري هو صانع الحضارات وباني النهضة، لذا فإننا لا نألو جهداً ولن نألو جهداً في توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصقلها وتدريبها وتهيئة فرص العلم لها بما يمكنها من التوجه إلى كسب المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة».



«إن تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه، وأن أجهزتنا الرقابية ساهرة على أداء مهامها، والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته».

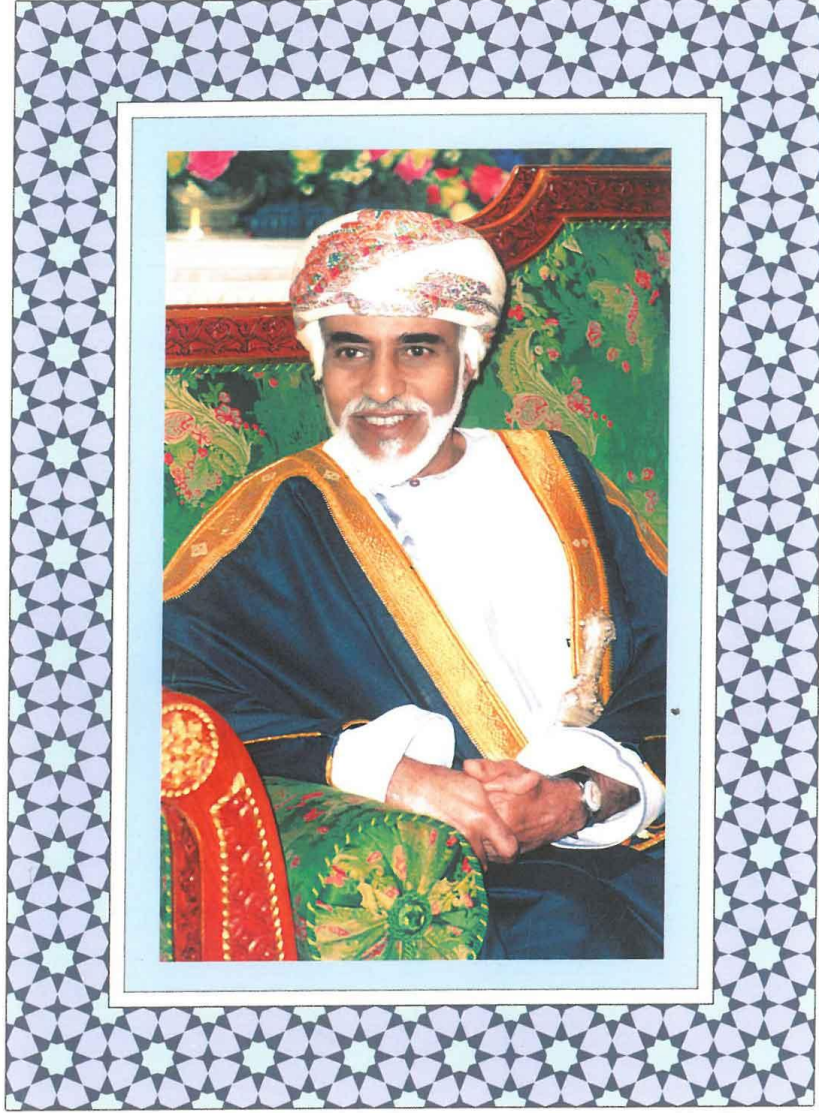


«لقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الالفية الثالثة. لهذا أولينا اهتمامنا لايجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية».



«اننا نحمد الله عزوجل على ما تحقق حتى الآن من انجازات خلال المسيرة المباركة لمجلس التعاون في العديد من المجالات وما تحقق من أمن واستقرار ورفاهية للمواطن وشبه تكامل للأنشطة الاقتصادية وحرية للقطاع الخاص مكنته من المشاركة في التنمية الشاملة لدولنا» .

قابوس بن سعيد



حفرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تقدير

بفخر واعتزاز، وإرادة وثقة، تواصل مسيرة النهضة العمانية انطلاقاً على درب التنمية والبناء للوطن، وصنع الرخاء لكل أبناء عُمان الذين شمروا عن ساعد الجد، وكرسوا حياتهم - في كل المواقع - لبناء حاضر زاهر وغد مشرق، في ظل دولة عصرية، تركز على مبادئ العدل وسيادة القانون.

ويعزم وثأب امتدت عطاءات النهضة إلى كل شبر من أرض عُمان المعطاء، لتشمل كافة مجالات الحياة، فأصالة المبادئ التي تركز عليها مسيرة النهضة العمانية الحديثة، وحيويتها، جعلت عُمان حاضرة بقوة، من خلال مواقفها وسياساتها في كل المجالات، ومكنتها في الوقت ذاته من مواكبة تطورات ومتطلبات الألفية الثالثة، والتفاعل الإيجابي معها.

وفي ظل منجزات متزايدة ومتواصلة، تعبر عن نفسها على نحو عملي وملمس، في كل ربوع الوطن، يسلط هذا الكتاب بعض الضوء على جهود وعطاءات متواصلة على كافة المستويات، ليتحقق لعمان ما يريده لها باني نهضتها المباركة وقائد مسيرتها الظاهرة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -

وزارة الإعلام

المحتويات



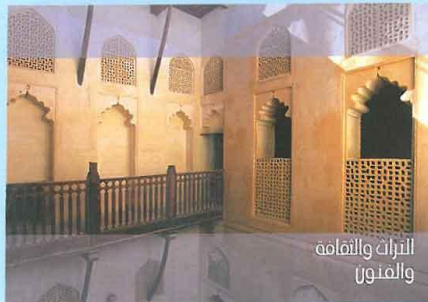
التسامح
وسيادة القانون

١٠٠ التسامح
وسيادة القانون



مؤسسات
الدولة الحديثة

٦٨ مؤسسات
الدولة الحديثة



التراث والثقافة
والفنون

٢٠٠ التراث والثقافة
والفنون



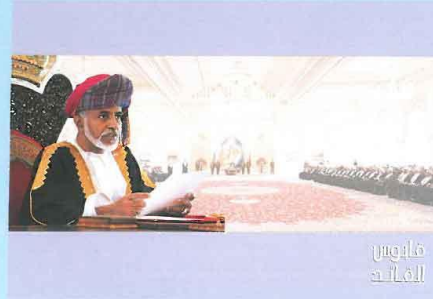
الإنسان ... بناء
من أجل المستقبل

١٦٢ الإنسان ... بناء
من أجل المستقبل



إسهام عُمانى متواصل
في المضارة الإنسانية

إسهام عُمانى متواصل
في المضارة الإنسانية ٣٤



قابوس
الفائد

قابوس
الفائد ١٠



المواطن أساس
الأمن والأمان

المواطن أساس
الأمن والأمان ١٤٢



جسور مودة وتعاون
تعزز السلام والاستقرار

جسور مودة وتعاون
تعزز السلام والاستقرار ١١٢



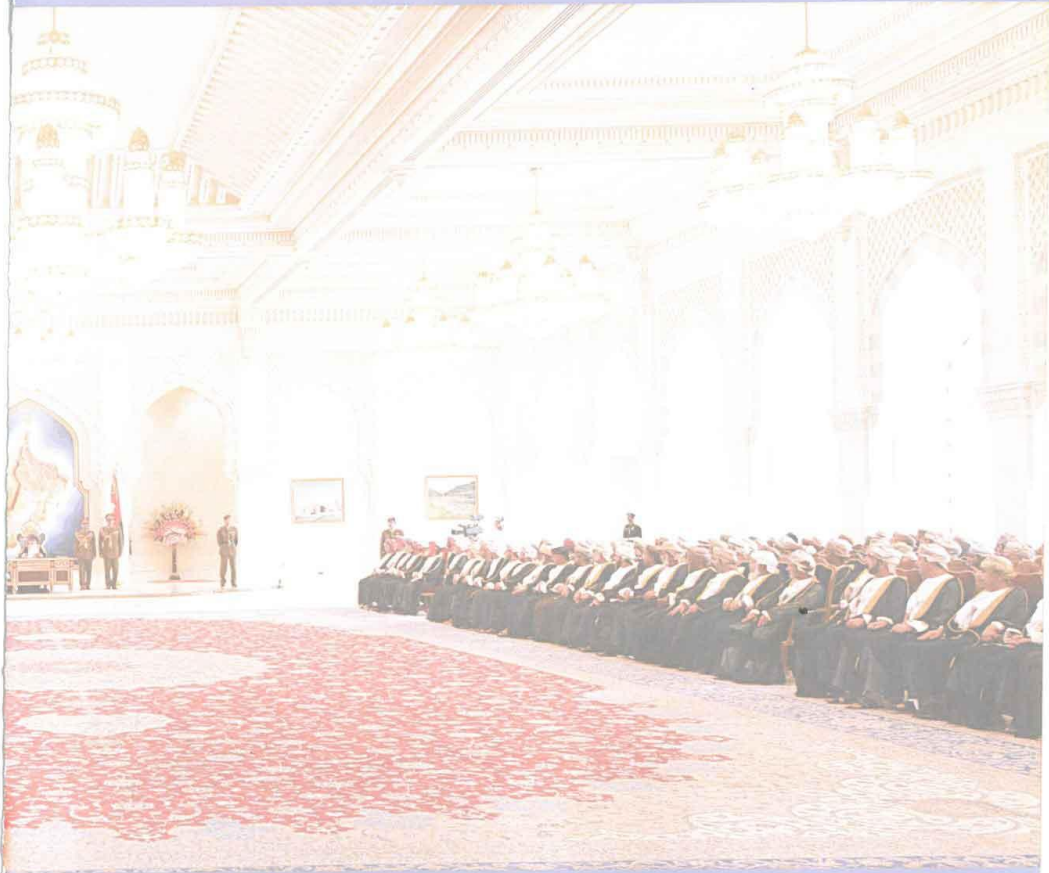
مرافق حديثة
وبينة نظيفة

مرافق حديثة
وبينة نظيفة ٢٨٦



التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الازمة العالمية

التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة الازمة العالمية ٢٣٠



قابوس القائد



في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ اشرفت على عمان شمس عهد جديد - شمس النهضة المباركة - بقيادة جلالة السلطان المعظم، وبروح مفعمة بالعزم والاصرار انطلقت المسيرة، تجمع الشمل، وتحقق التلاحم والتماسك بين أبناء الوطن، تتجاوز عقبات الماضي، وتؤسس لبناء عصري يسهم فيه كل أبناء الشعب العماني الوفي. نعم.. «أشرفت على أرضنا الطيبة، شمس جديدة، أوقدت روح الوطنية، وألهبت حماس المواطنين، فهبوا يُشيدون أمجاد الماضي العريق، ويؤكدون للعالم أن حياة الشعوب لا تحتسب بالسنين وإنما تحصى بالإنجازات التي حققتها على طريق التطور الحضاري والنمو الشامل».

بهذه الرؤية الواضحة التي انصهرت فيها خبرة الماضي ومقومات الحاضر ومتطلبات المستقبل الواعد تسير جهود التنمية الوطنية ليس فقط على صعيد تشييد البنية الأساسية التي تتكامل في كل محافظات ومناطق وولايات السلطنة، وتهيئة كل مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الموارد الوطنية المتاحة، على تنوعها، ولكن أيضاً على صعيد التنمية البشرية وبناء الإنسان العماني الحديث القادر على القيام بدوره ومسؤولياته، وعلى الاسهام الايجابي في تحقيق التقدم والازدهار كشريك أساسي للحكومة، وذلك منذ انطلاق المسيرة عندما أكد جلالته على «أننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز، كما اننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن لانه كما تعلمون انه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع ان نبني بلادنا بالسرعة الضرورية».

ومع ادراك حجم واتساع وقيمة ما تحقق على امتداد هذه الأرض الطيبة، وهو ما يمثل نقلة نوعية وكمية ضخمة، وبكل المقاييس، وتعبير عنه الاحصائيات المنشورة، فإن الفكر المستثير، وحكمة القيادة يعود إليها فضل النجاح في حشد الطاقات الوطنية وتحقيق أفضل نتائج ممكنة في كل المجالات، خاصة وأن ذلك يتجاوز المقومات التقليدية للقيادة ليصل إلى علاقة بالغة العمق والدلالة تنطلق من الرسالة التي يقوم بها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وترتكز على العلاقة الخاصة بين جلالته وأبناء شعبه على امتداد الوطن وعلى ما يحظى به المواطن العماني من ثقة وتقدير لدى جلالته القائد المفدى.

رسالة سامية

لقد كانت الرسالة السامية لجلالة السلطان المعظم متمثلة في بناء الوطن فرداً ودولة ومجتمعاً، وفي تحقيق أمنه ورخائه وتقدمه، وفي استعادة مجده ومكانته، كرس جلالته السلطان المعظم كل وقته وجهده وعنايته لإرساء الأسس الصحيحة والقواعد

المتينة التي تم عليها تشييد النهضة العمانية الحديثة والدولة العصرية. وعلى امتداد السنوات التسع والثلاثين الماضية شبت النهضة العمانية الحديثة عن الطوق، وبينما يمثل جلالته الأمل والحكمة، حيث انعقد الاجماع الوطني العماني على النهج الحكيم لقيادة جلالة السلطان المعظم في مختلف المجالات، فقد نضجت وترسخت الأسس والمبادئ التي توجه المسيرة الوطنية، داخلياً وخارجياً، وكما أثبتت التجربة دوماً وتحت كل الظروف، بعد نظر وحكمة المواقف والخيارات العمانية - سياسية كانت أو تنموية، وارتباطها الوثيق بخبرة وطبيعة المجتمع العماني، وبمصالحة الوطنية، فإنها تنطلق بخطى ثابتة نحو بناء حاضر زاهر ومستقبل مشرق، يحقق مصلحة الوطن والمواطن على أفضل نحو ممكن في ضوء كل المعطيات والتطورات الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الهوية العمانية، واضحة وبارزة وملموسة في كل الخطوات والبرامج.

وبرغم طبيعة الظروف التي سادت البلاد في بداية سبعينات القرن الماضي، إلا أن جلالة السلطان المعظم بقلبه الكبير وبرؤيته الاستراتيجية احتوى كل أبناء الوطن، عفا عن أخطأ، وجمع الشمل، وحقق الوحدة الوطنية التي تشكل الأساس المتين لجهود التنمية والبناء في كل المجالات. وعلى امتداد السنوات الماضية، وبالرغم مما يموج في المنطقة من تطورات وتفاعلات، وما تشهده من تحديات، ظلت عُمان، وستظل دوماً إن شاء الله، واحة أمن وسلام واستقرار يوعي قيادتها وتلاحم شعبها، وفي هذا الإطار أشار جلالته إلى أن «الناس سواسية كما علمنا ديننا الحنيف وأنه لا فرق بين المواطنين في الحقوق والواجبات»، مؤكداً جلالته أيضاً على أن «نجاح التجارب الإنسانية هو نتاج سعي متواصل، وعزم وإرادة وشعور بالمسؤولية ولا يمكن لأمة من الأمم أن تدرك غاياتها إذا لم تعمل يداً واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وإمكانياتها».

من هذه الأرضية المتينة، التي تجمع كل أبناء الوطن على صعيد واحد من المساواة وتكافؤ الفرص، والتي تتيح لهم جميعاً إمكانية العمل والبذل إلى أقصى مدى ممكن، انطلقت عملية حشد طاقات أبناء الوطن ليتولوا مسؤولياتهم في بنائه وتحقيق تقدمه. وبينما تمت الاستعانة بكل العقول والسواعد والقدرات العمانية وعلى كافة المستويات في بداية سبعينات القرن الماضي، فإنه بدأت على الفور أولى مراحل التنمية البشرية على نطاق واسع من خلال التعليم، تعليم المواطن العماني، ليس فقط من هم في سن التعليم من الأطفال، ذكوراً وإناثاً، ولكن أيضاً من المواطنين الكبار ممن فاتهم قطار التعليم لسبب أو لآخر ويريدون إكمال تعليمهم وزيادة قدراتهم، وقد شكل التعليم بالفعل البوابة الأساسية للتنمية الوطنية.



المواطن محور الاهتمام

وبالفعل فإن «بناء الإنسان العماني وتكوين شخصيته المتكاملة وتعليمه وتحقيقه، وصلته وتدريبه، هو في مقدمة الأهداف النبيلة، والغايات الجليلة التي تسعى دائماً وأبداً إلى تحقيقها من أجل توفير العيش الكريم لكل فرد على هذه الأرض الطيبة المعطاء».

لقد كان تطوير الموارد البشرية أحد أهم الأهداف التي تسعى النهضة المباركة إلى تحقيقها في إطار مسيرة التنمية الشاملة، وإن الإنسان هو حجر الزاوية في تنمية أي مجتمع حيث أكد جلالتة أنه «بقدر ما ينجح المجتمع في النهوض بموارده البشرية وتطويرها، وفي تأهيلها وتدريبها وفي صقل مهاراتها وتنويع خبراتها، يكون نجاحه في إقامة الدولة العصرية المتقدمة في مختلف المجالات».

وفي حين توجد استراتيجية وطنية للتعليم، يتم في إطارها تطوير مؤسسات التعليم بمراحلها ومجالاتها المختلفة، فإن عناية كبيرة يتم توجيهها لعمليات التدريب وصل المهارات من أجل إكساب الكوادر العمانية المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة.

جلالة القائد الأعلى
للقوات المسلحة يشمل
برعايته السامية
الاستعراض العسكري
بمعسكر المرتفعة وذلك
بمناسبة احتفالات
السلطنة بالعيد الوطني
الثامن والثلاثين المجيد.



وبينما وجه جلالة السلطان المعظم بتقييم السياسات التعليمية القائمة وعلاقة مخرجاتها بفرض العمل المتاحة، وتحديد الغايات المستهدفة منها وفقاً لرؤية واضحة وشاملة فقد أكد جلالاته في كلمته السامية في افتتاح الانعقاد السنوي لمجلس عمان في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ على «أهمية العلم والمعرفة وكان نهجنا المتواصل هو الانفتاح على مستجداتهما ولقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي لعملية التنمية في هذه الألفية الثالثة. لهذا أولينا اهتمامنا لإيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية، ونحن نتابع عن كثب الخطوات الهامة التي تمت على هذا الصعيد. وندعو جميع المؤسسات الحكومية المسارعة إلى تعزيز ادائها وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقمية متطلعين إلى الارتقاء بالسلطنة إلى آفاق المعارف الحديثة المتجددة، ومن خلال هذا التوجيه تنتقل التنمية البشرية في المجتمع إلى مراحل ومجالات أعلى وأكثر تطوراً ومواكبة للتقدم الذي يحققه العالم في الألفية الثالثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات حيث تسير خطة مجتمع عمان الرقمي بخطى متتابعة نحو غاياتها، وتتسع مجالات عمل وخدمات الحكومة الالكترونية بشكل متواصل».

لم يتوقف الاهتمام بالمواطن العماني ورعايته عند توفير فرص التعليم والتدريب، وتوفير فرص العمل المناسبة في إطار متطلبات خطط وبرامج التنمية الوطنية، ولكنه امتد كذلك إلى رعايته صحياً واجتماعياً، حيث يشكل قطاعا التعليم والصحة القطاعين الأكبر من حيث الانفاق في الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن انهما القطاعان اللذان لا يتأثر حجم الانفاق بالنسبة لهما بأية مؤثرات قد تقلل منه لسبب أو لآخر، ومن ثم فإنهما يتجهان دوماً نحو الزيادة والتوسع عاماً بعد عام. وإلى جانب الاهتمام بالابعاد الثقافية والمهنية التي تعكس إيجابياً على المواطن والمجتمع ومنها على سبيل المثال تشييد «دار الأوبرا السلطانية» التي يجري العمل فيها بالقرم وتضم داراً للأوبرا ومجمعاً للفنون ومرافق عديدة، أمر جلالة السلطان المعظم بتشكيل لجنة عليا لدراسة وضع المسرح ومستوى الدراما في السلطنة وتقييم المستوى الحالي بهدف وضع خطة للنهوض بهذا القطاع الهام، كما أمر جلالاته أيضاً بتنظيم دورات تدريب للصحفيين والاعلاميين العمانيين لصقل قدراتهم وزيادة كفاءتهم وبدأت الدورات التدريبية بالفعل اعتباراً من يناير عام ٢٠٠٩م. وبالنسبة للصناعات الحرفية العمانية أمر جلالاته في أكتوبر ٢٠٠٨ بدعم هذه الصناعات والقائمين عليها من الحرفيين من خلال توفير الآلات وصيانة المواقع الحرفية واجراء البحوث، بالإضافة إلى انشاء ثلاثة مراكز للإنتاج والتدريب الحرفي في كل من محافظتي مسندم والبريمي ومنطقة الظاهرة.

من جانب آخر يعطي جلالة السلطان المعظم اهتماماً خاصاً ومباشراً بشريحة محدوددي الدخل بوجه عام وأسر الضمان الاجتماعي بوجه خاص، حيث يحرص جلالته - حفظه الله ورعاه - على الأخذ بيد المواطنين في هذه الشريحة لتمكينهم - عبر وسائل عديدة - من تحقيق حياة أفضل لهم ولأبنائهم في الحاضر والمستقبل، وهو ما تسهم فيه العديد من الوزارات والهيئات المختلفة في الدولة.

وبينما تمت زيادة رواتب ومعاشات أسر الضمان الاجتماعي في شهري يناير وفبراير ٢٠٠٨ وكذلك زيادة الحد الأدنى المقرر شهرياً للمعاش - بالنسبة للمتقاعدين من القطاع الحكومي - بنسبة ٣٥٪ وزيادة فئات المعاشات بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٧٪ وتطبيق ذلك اعتباراً من مارس ٢٠٠٨ فإنه تم بأوامر سامية توزيع قطع أراضي سكنية وسكنية تجارية، على أسر الضمان الاجتماعي في مختلف محافظات ومناطق السلطنة، وكذلك إعفاؤهم من ٥٠٪ من المتبقي عليهم من قروض بنك الاسكان أو كل ما تبقى عليهم وفق ضوابط محددة، كما توفر الحكومة آلاف المنح الدراسية لابتداء هذه الأسر للدراسة وإكمال تعليمهم الجامعي في مختلف الجامعات والكليات الجامعية لتمكينهم من تنمية قدراتهم الذاتية وتأهيلهم للحصول على فرص عمل مناسبة. وقد وجه جلالته الحكومة «لوضع آلية مناسبة تقدم من خلالها المساعدة لهذه الشريحة لتمكينها من اكتساب مهنة مفيدة توفر لها الاستفادة من فرص العمل المتاحة بمشيئة الله».

أما بالنسبة للمرأة العمانية، فإنها تحظى ومنذ بداية مسيرة النهضة العمانية الحديثة بكل ما يمكنها من القيام بدورها الوطني المنشود باعتبارها تشكل نصف المجتمع وعنصراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات. وفي هذا الإطار تم وبأوامر سامية تنظيم ندوة «المرأة العمانية» في رحاب المخيم السلطاني بسبخ المكارم بولاية صحار في الفترة من ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩ حيث خرجت الندوة بعدة توصيات هامة تخدم المرأة وتفتح لها آفاقاً جديدة من المساهمة في خدمة وطنها ومجتمعها وتوِّج تلك التوصيات مكارم سخية من جلالته وذلك بإنشاء مقار ثابتة لكل جمعيات المرأة العمانية ورفع الاعتمادات المالية المخصصة لها إضافة إلى توفير منح دراسية لعدد (٥٠٠) فتاة سنوياً لإكمال الدراسة الجامعية. ومن المعروف ان المرأة العمانية تتمتع بحق الانتخاب والترشيح إلى عضوية مجلس الشورى العماني، كما تشغل نحو ٢٠٪ من مقاعد مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان أعضائه، كما تشغل العديد من المناصب في الحكومة، وفي قمة الجهاز الإداري للدولة، وفي السلك الدبلوماسي والادعاء العام ومختلف المجالات الأخرى حيث أثبتت دوماً كفاءتها وقدرتها على النهوض بدورها لخدمة التنمية في كل المجالات.

هــالـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

وفي إطار ما تتميز به السلطنة من احترام لحقوق الإنسان، والقوانين العديدة الصادرة في هذا المجال، وما يتضمنه النظام الأساسي للدولة الصادر في عام ١٩٩٦ من أسس ومبادئ في هذا المجال، أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٦ الصادر في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقد تم العمل به بالفعل اعتباراً من ديسمبر ٢٠٠٨.

كما أصدر جلالتهم المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤ الصادر في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وقد نص المرسوم على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتبع مجلس الدولة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال في ممارسة مهامها ومقرها مدينة مسقط.

وبينما انضمت السلطنة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وبمكافحة التمييز، فإنها تدعم اللجان والنقابات العمالية في السلطنة في سعيها لرعاية حقوق ومصالح العمال ورعايتهم وذلك في إطار الاتحاد العام للنقابات عمال سلطنة عمان.

تكامل وتنسيق بين المؤسسات

إذا كانت جوانب الاهتمام والرعاية للمواطن العماني، المشار إليها، قد هيأت أمامه كل الفرص لبناء قدراته وصقل مهاراته، وتحقيق ذاته وطموحاته من خلال العمل والإسهام في جهود التنمية الوطنية في مختلف المجالات، فإن جلالة السلطان المعظم حرص في الوقت ذاته على إعداد المواطن العماني ليكون شريكاً فاعلاً، وقادراً على القيام بدوره ومسؤولياته على صعيد صنع القرار سواء من خلال الجهاز الإداري للدولة والبلديات، أو من خلال مؤسسات الشورى العمانية (مجلس الدولة ومجلس الشورى) حيث تمثل التجربة العمانية في مجال الشورى تجربة متميزة تعبر ليس فقط عن تراث المجتمع العماني وخبرته التاريخية، ولكنها تعبر كذلك عن حيوية المجتمع العماني وقدرته على السير بخطى متتابعة لتطوير تجربة الشورى العمانية بما يتجاوب مع مرحلة التنمية التي تمر بها البلاد، وبما يحقق تطلعات الوطن والمواطن كذلك.

وبينما ترسخت على امتداد السنوات الماضية مفاهيم العمل المشترك والتعاون المتبادل بين المواطنين والأجهزة الإدارية في الدولة، كما توطدت دعائم ومبادئ الشورى العمانية، فإن جلالة السلطان المعظم حث الحكومة على «رفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عمان بما يمكنه من القيام بواجباته وإداء مهامه على أفضل وجه» وذلك انطلاقاً من أهمية وضرورة تحقيق أكبر وأعمق قدر من التنسيق والتكامل بين الحكومة ومجلس الدولة ومجلس الشورى توحيداً للفكر، وتنسيقاً للجهد، وتعزيزاً لمصلحة الوطن والمواطن.

- في مارس ٢٠٠٩ أوضح تقرير وحدة الدراسات والمعلومات التابعة لمجلة الايكونوميست البريطانية حول المخاطر المترتبة على الازمة المالية العالمية وشمل التقرير ١٦٢ دولة، ان السلطنة جاءت في مقدمة الدول العربية القادرة على مواجهة الازمة المالية العالمية والتعامل مع الآثار المترتبة عليها.

- في مايو ٢٠٠٨ فازت السلطنة بالمركز الأول على مستوى دول الشرق الأوسط والمغرب العربي والمركز الثاني والعشرين عالمياً باعتبارها أكثر الدول أمناً وسلاماً، وذلك وفق مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٠٨ الذي تصدره وحدة الدراسات والمعلومات التابعة لمجلة «الايكونوميست» البريطانية. وهذه هي المرة الثانية على التوالي الذي تحتل فيه السلطنة المركز الأول عربياً من حيث الأمن والسلام.

- في مارس ٢٠٠٩ تم التوقيع على بروتوكول بين السلطنة وأوزبكستان لتشييد مبنى معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم (مكتبة البيروني) في طشقند بجمهورية أوزبكستان. وقد أمر جلالته بتشيد المبنى تقديراً من جلالته للعلم والعلماء الذين قاموا بدور كبير في خدمة علوم الدين والفقه والتاريخ والفلك والحساب والجبر وغيرها من العلوم.

جدير بالذكر انه تم انشاء كراسي علمية في عدد من ابرز جامعات العالم لدراسة الحضارة العربية والاسلامية ولتحقيق فهم أفضل لهذه المنطقة ولدعم الحوار بين الحضارات، وهي تحمل اسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ومن أبرزها جامعات هارفارد الأمريكية، وكامبريدج البريطانية، وملبورن الاسترالية، واوتراخت الألمانية، وجامعة بكين، وركن السلطنة في مكتبة جامعة موسكو. فضلاً عن مركز السلطان قابوس للثقافة في واشنطن الذي يسعى إلى تحقيق التواصل الفكري والحضاري بين العرب والشعب الأمريكي من خلال الأنشطة التي يقوم بها ومنها المعارض الثقافية والفنية. وقد شاركت السلطنة في معرض الفولكلور العربي في واشنطن في أوائل هذا العام ٢٠٠٩م.

إسهام ايجابي مؤثر خليجياً وعربياً ودولياً

في الوقت الذي تتسم فيه السياسة العمانية بالصراحة والوضوح، وبالقدرة على التعامل مع كل الأشقاء والأصدقاء في المنطقة والعالم انطلاقاً من مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار والحرص على تحقيق المصالح المشتركة، فإن علاقة السلطنة الطيبة والوثيقة مع كل الأشقاء والأصدقاء، وعدم وجود مشكلات بينها وبين أي منهم يمكنها دوماً من القيام بكل ما تستطيع من جهد طيب ومساع حميدة لحل المشكلات، ولتقريب المواقف بين الأشقاء وتجاوز الخلافات والتمهيد للقاءات ضرورية قد تشكل مدخلاً لحل مشكلة أو احتواء توتر هنا أو هناك، وذلك لأن السلطنة وقيادتها الحكيمة تحظى بثقة وتقدير كل الأطراف عربية وإقليمية ودولية، ويعد النشاط الدبلوماسي الواسع والمتواصل الذي تشهده السلطنة أو تسهم فيه دليلاً واضحاً وملموساً على هذا الإسهام النشط والإيجابي على كل المستويات.

لقد أكد جلالة السلطان المعظم «إننا نعيش في عالم متداخل المصالح والسياسات، وإن تعاوننا مع هذا العالم إنما يأتي انطلاقاً من المصالح العليا للسلطنة وإسهاماً في استتباب الأمن والرخاء في أرجاء المعمورة. وبفضل هذه السياسات اكتسبت بلادنا والحمد لله احترام وتقدير المجتمع الدولي. إن التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل الوثام والسلام أمر في غاية الأهمية يجب أن نسعى إليه جميعاً بكل جد وإخلاص ودون كلل أو ملل من أجل رخاء البشرية وأمنها ورفقها. ونحن في السلطنة نضع ذلك نصب أعيننا دائماً. وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والإقليمية إلا للإسهام الإيجابي المؤثر في كل ما يعود بالخير على الإنسانية. وبهذه المناسبة فإننا نفتنم فرصة انعقاد القمة التاسعة والعشرين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتقبة في مسقط لترحيب بأخواننا في بلدهم الثاني ضيوفاً أعزاء مكرمين سائلين الله جلت قدرته لهذا اللقاء الأخوي التوفيق والنجاح ويسيرة المجلس الخير والصلاح».

وفي هذا الإطار الواضح والمحدد استضافت السلطنة القمة التاسعة والعشرين للمجلس

(الصفحتان التاليتان)
جلالة السلطان قابوس بن
سعيد المعظم وأخوانه
قادة دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية أثناء
انعقاد القمة التاسعة
والعشرين في مسقط.

هــالـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م







جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة نيكولاي
ساركوزي رئيس الجمهورية
الفرنسية .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة العماد
ميشال سليمان رئيس
الجمهورية اللبنانية .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة سيلابان
راما ناغان رئيس جمهورية
سنغافورة .

الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي ٢٩ و٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ وبينما أكد جلالتة في كلمته في افتتاح القمة أن «ما تحقق حتى الآن من إنجازات خلال المسيرة المباركة لمجلس التعاون في العديد من المجالات، وما تحقق من أمن واستقرار ورفاهية للمواطن، وشبهه تكامل للنشطة الاقتصادية، وحرية للقطاع الخاص، مكنته من المشاركة في التنمية الشاملة لدولنا، إننا بعون الله وتوفيقه عازمون على الحفاظ على المكاسب التي تحققت في دولنا ولوطنينا، والعمل على مزيد من البرامج الانمائية ذات البعد الاستراتيجي في إطارها الوطني والجماعي». فإن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس أشادوا في بيانهم الختامي للقمة بما اشتملت عليه كلمة جلالتة من مضامين سامية ورؤى هادفة وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات والدفع بها إلى مجالات أرحب وأوثق خلال الفترة القادمة.

وفي تجاوب مع اهتمامات المواطن الخليجي حث قادة دول المجلس على تسريع الاداء وازالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك خاصة في المجالات الاقتصادية في موعده أقصاه نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وبما يعمق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس، كما تم إقرار عدد من الموضوعات التي تعزز التنسيق والتكامل بين دول المجلس في مختلف المجالات. وبذلك شكلت قمة مسقط التاسعة والعشرون إضافة أخرى لمسيرة مجلس التعاون خاصة فيما يتصل بتوسيع نطاق التعاون بين مجلس التعاون.





جدير بالذكر أن القمة أصدرت كذلك «إعلان مسقط» الذي أكد على أهمية تطوير قدرات دول مجلس التعاون الذاتية خاصة فيما يتصل بالتنمية البشرية والبحث العلمي، مع الإهتمام بالبيئة والحفاظ عليها. وتقديراً من سلطنة عمان للجهود المبذولة في مجال العمل البيئي الخليجي المشترك، وتحفيزاً لمزيد من العطاء والاهتمام في هذا الجانب، فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بالتبرع بجائزة لقطاع شؤون الإنسان والبيئة لما يمثل هذا القطاع من قاسم مشترك بين دول مجلس التعاون وأبنائها. وقد تم تسليم جائزة السلطان قابوس لقطاع شؤون الإنسان والبيئة لمجلس التعاون إلى أمين عام المجلس في ابريل الماضي.

وخلال ترؤس السلطنة للدورة (٢٩) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، سعت جاهدة لدفع مسيرة المجلس في كل المجالات وعلى كافة المستويات، وتعميق علاقة المجلس مع مختلف القوى والتجمعات الدولية الأخرى. وتستثمر علاقاتها الطيبة والثيقة مع الدول الأخرى على امتداد العالم لتحقيق ذلك.

وفي هذا الإطار قام جلالة السلطان المعظم بزيارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في اغسطس ٢٠٠٩.

ومن جانب آخر زار السلطنة كل من دولة جوردون براون رئيس وزراء بريطانيا

جلالة السلطان المعظم
واخوه فخامة محمد
حسني مبارك رئيس
جمهورية مصر العربية
خلال جلسة المباحثات
بقصر العلم العامر .

جلالة السلطان المعظم
واخوه فخامة الرئيس
الدكتور بشار الاسد
رئيس الجمهورية العربية
السورية خلال جلسة
المباحثات الرسمية ببيت
البركة .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل جلالة السلطان
حاج حسن البلقية سلطان
بروناي دار السلام .







جلالة السلطان المعظم
يستقبل صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح امير دولة
الكويت .

جلالة السلطان المعظم
خلال لقائه بفخامة
الدكتور محمود أحمدي
نجاد رئيس الجمهورية
الاسلامية الايرانية في
طهران .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة الرئيس
إسلام كريموف رئيس
جمهورية أوزبكستان.

في أغسطس ٢٠٠٨ ودولة مانموهان سينج رئيس وزراء الهند في نوفمبر ٢٠٠٨، وفي شهر يناير ٢٠٠٩ زار السلطنة دولة رئيس وزراء المجر فيرينش جور تشاني، وخلال شهر فبراير ٢٠٠٩ قام كل من فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس الجمهورية الفرنسية، وفخامة الرئيس العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية بزيارة السلطنة، وخلال شهر مارس ٢٠٠٩ زار السلطنة كل من فخامة الرئيس سيلابان راماناثان رئيس جمهورية سنغافورة، وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفي شهر ابريل ٢٠٠٩ زار السلطنة كل من فخامة الرئيس الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، وصاحب جلالة السلطان حسن البلقية سلطان بروناي دار السلام، وخلال شهر مايو ٢٠٠٩ زار السلطنة كل من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وخلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ زار السلطنة فخامة الرئيس إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان، هذا إلى جانب العديد من الزيارات المتبادلة الأخرى بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة على مختلف المستويات، بما في ذلك المستويات الوزارية والقيادات العسكرية وغيرها وهو ما يعكس بوضوح الاهتمام العربي والإقليمي والدولي بالسلطنة والمكانة الرفيعة لقيادتها الحكيمة على كافة المستويات.

حضان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



الجمولة السنوية لجلالته وعلاقة مفتوحة مع المواطنين

إن البساطة والتلقائية والمباشرة هي أبرز سمات العلاقة بين جلالة السلطان المعظم وبين أبناء شعبه الويف على امتداد هذه الأرض الطيبة، وقد امتدت هذه السمات إلى كل جوانب العلاقة بين المسؤولين بكل مستوياتهم وبين المواطنين وذلك منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة العمانية الحديثة.

وفي حين يقوم جلالة السلطان المعظم بالعديد من الجولات على مدار العام، لتفقد مشروعات، أو متابعة أداء على هذا المستوى، أو ذلك، أو للالتقاء بالمواطنين والحديث إليهم، أو لأغراض أخرى يراها لجلالته، فإن الجمولة السنوية التي يقوم بها - حفظه الله ورعاه - والتي تمتد في عدد من محافظات ومناطق السلطنة وتستمر لاسابيع عدة، وأحياناً لبضعة أشهر تتجاوز بكثير في أبعادها ودلالاتها وأثارها الاقتصادية والسياسية والتنمية، وعلى مستوى العلاقة المباشرة والعميقة بين جلالة السلطان والمواطنين، خلال هذه الجولات السنوية السامية تكون لقاءات لجلالته مع الشيوخ والوجهاء والاعيان والمكرمين أعضاء مجلس الدولة واصحاب السعادة أعضاء مجلس

اللقاءات المباشرة بين
جلالة السلطان المعظم
والمواطنين ضمن الجولات
السنوية التي يقوم بها
جلالته في كافة ربوع
السلطنة.

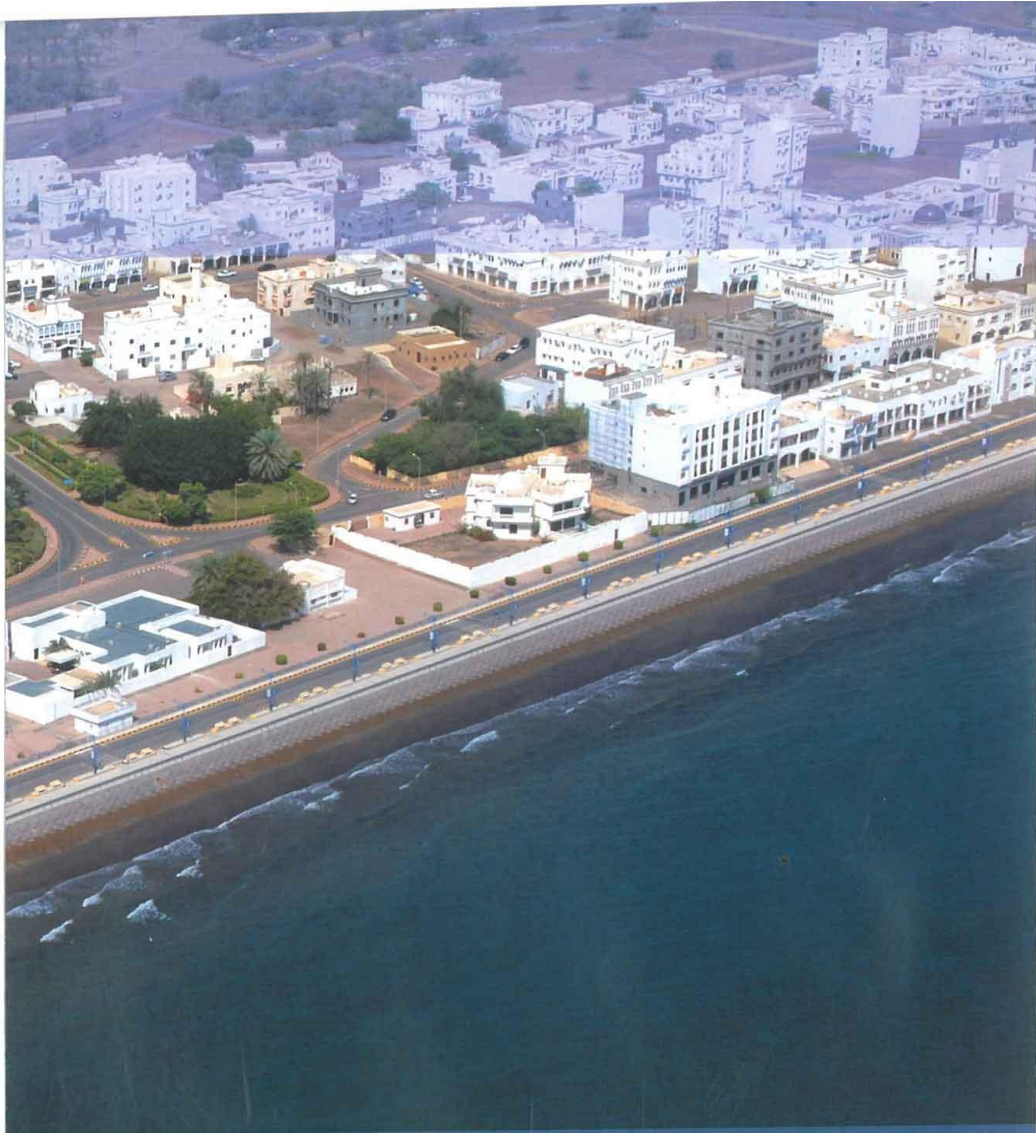
الشورى والمواطنين لقاءات مفتوحة تتسع لكل ما يطرحه المواطنون على جلالة القائد في حديث مباشر من القلب إلى القلب، وبدون أية حواجز أو حتى وسائط صوتية، مما يعبر عن عمق العلاقة بين القائد والشعب.

ونظراً لما يتمتع به جلالتة من حب وتقدير وولاء لدى أبناء الشعب العماني الوفي، فإن حديث جلالتة كثيراً ما كان يصب في صالح التنمية السياسية والثقافية والبشرية للمواطنين سواء من خلال ما يقدمه جلالتة من قدوة مباشرة في الاهتمام بالمواطن والحرص على الاستماع إليه، أو من خلال الحل الفوري للكثير من الأمور وهو ما شكل دوماً سبيلاً لارتباط التنمية بالمواطن من جهة، ولتحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية الوطنية بين محافظات ومناطق السلطنة من جهة ثانية، ومعروف على نطاق واسع أن هناك العديد من المشروعات التنموية، خاصة في مجالات الطرق والكهرباء والصحة والتعليم والبلديات وغيرها التي يتم تنفيذها بأوامر سامية خلال الجولات السنوية، بالإضافة إلى المشروعات المقررة أصلاً في الموازنة العامة للدولة. ومع تطور التنمية الوطنية، ووصولها إلى المرحلة التي يعيشها المجتمع العماني الآن، بعد أن حقق خطوات عديدة على صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإنه تم تنظيم عدة ندوات حول تشغيل القوى العاملة الوطنية، وندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به، كما تم هذا العام ٢٠٠٩ تنظيم ندوة (المرأة العمانية) بسبب المكارم بولاية صحار، وعقدت ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي (متابعة تنفيذ التوصيات) بسبب المسرات بولاية عبري وذلك بتوجيه مباشر من جلالة السلطان المعظم وعقدت الندوات في رحاب المخيم السلطاني، وهو ما وفر لها في الواقع كل سبل النجاح في بلورة العديد من التوصيات والرؤى التي تم ويتم تطبيقها خاصة من جانب القطاع الخاص العماني لاستيعاب مزيد من القوى العاملة العمانية، كما تتم مراعاتها من جانب وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية ومعاهد التدريب المختلفة من أجل تطوير المناهج وبرامج التدريب على نحو يزود المواطن العماني بالخبرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل في هذه المرحلة والمرحلة القادمة. وفي ظل المشقة الكبيرة للوجود في الصحراء والسيوح لاسباع عديدة، والمعايشة المباشرة للمواطنين في مختلف المناطق وتحت مختلف الظروف المناخية وتغيراتها، فإن كلمات جلالتة تعبر على نحو عميق عن القيمة والأهمية الكبيرة للقاءات جلالتة مع المواطنين، وهو ما يجعل الجولات السنوية بمثابة علاقة مفتوحة ومتعددة الأبعاد والجوانب بين جلالة السلطان المعظم وابناء الشعب العماني الوفي على امتداد هذه الأرض الطيبة، لأنها ببساطة تتناول كل ما يهم الوطن والمواطن بوضوح وتلقائية ومباشرة.



جلالة السلطان المعظم
- حفظه الله ورعاه - في
لقاء مباشر مع أبناء شعبه
التي في منطقة الباطنة
ومحافظة مسندم بسبع
المكارم بولاية صحار.





اسهام عماني متواصل في الحضارة الانسانية



التاريخ والتواصل الحضاري

شكلت عُمان على إمتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم القديم. وبينما كانت عُمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ومن ثم إمتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الاخرى.

من هذه الارضية الحضارية انطلقت مسيرة النهضة العمانية الحديثة وهي تتمتع بمقومات القوة الضرورية لبناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق والمستقبل المشرق. وفي مقدمة هذه المقومات القيادة التاريخية الواعية، والشعب العماني الذي صنع حضارته بيده والموقع ذو الأهمية الحيوية في تفاعل عميق بين إرادة الانسان، قيادة وشعباً، وأهمية المكان، وبما يجعل العطاء الحضاري العماني متواصلاً ومتجدداً في الحاضر كما كان في الماضي وكما سيكون في المستقبل.

عُمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، أسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية وسياسية مؤثرة، إمتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا وغيرها في مراحل تاريخية مبكرة، واستقبل سفراؤها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن.

إن الجسر الأساسي الذي يمتد عبر حقبة التاريخ المختلفة، والذي يربط النهضة العمانية الحديثة بمراحل الازدهار التاريخية لعُمان. يتمثل في قدرة القيادة على تحقيق الوحدة الوطنية، وبناء القوة الذاتية، وتشجيع اقتصاد قوي على أساس من الأمن والاستقرار وإدارة السياسة العمانية بحكمة ودراية على كافة المستويات.

وبينما تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارات الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلاً عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال أفريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عُمان في نشر الدعوة الإسلامية منذ دخولها طواعية إلى الإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أوسع بكثير مما هو معروف في كثير من الأوساط، بإستثناء الأوساط المتخصصة والمحيطين بهذا الإسهام البناء.

لقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة، وبينما تمكنت عُمان خلال حكم اليعاربة الذي بدأ عام ١٦٢٤م من طرد البرتغاليين من السواحل العمانية، والخليج والمحيط الهندي، فإن الدولة (البوسعيدية) التي قامت على يد مؤسسها الامام



آنية محفورة من الحجر
الصابوني من موقع
الواسط بمحافظة البريمي
تعود للألف الثانية قبل
الميلاد



عقد من حجارة
وأصداف مشكلة اكتشف
بموقع رأس الحمراء
يعود تاريخه للألف
الرابعة قبل الميلاد

مصحف بديع الزخارف بتوريقات ورصائع
ذهبية تشير للأجزاء والأرباع من
مقتنيات وزارة التراث والثقافة



أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، والتي يمثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - إمتداداً لها استطاعت على مدى أكثر من مائتين وخمسة وستين عاماً أن تضع عُمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة في محيطها، وذلك باستثناء بعض مراحل الضعف أو العزلة أو الخلافات الداخلية، والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي والعزلة لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية وهو ما وضعت مسيرة النهضة المباركة حداً له منذ انطلاقتها عام ١٩٧٠م.

أسماء عُمان

عُرفت عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن أبرز أسمائها (مجان) و(مزون) و(عُمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري وتاريخي محدد. فاسم (مجان) يرتبط بما اشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعُمان صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان). أما اسم (مزون) فإنه يرتبط بوفرة الموارد المائية في عُمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً. وبالنسبة لاسم (عُمان) فإنه يرتبط بهجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل إنها سميت بعُمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، وقيل كذلك إنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يثثان بن إبراهيم.

وكانت عُمان في القديم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكنت بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية.

المساهمة في نشر الإسلام

من المعروف أن عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى (جيفر) و(عبد) ابني الجلندي بن المستكبر - ملكي عُمان آنذاك - يدعوهما إلى الإسلام فاستجاب عُمان بقيادة ابني الجلندي. وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا. وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام. كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة برأً وبحراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة



جانب من مدينة البليد
الاثريّة بولاية صلالة .

إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها . على أن الإسهام الأبرز لعمان تمثل في الواقع في قيامها عبر نشاطها التجاري والبحري الكبير في شرق أفريقيا ، خاصة خلال القرن التاسع عشر بالتعريف بالإسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي ووسط أفريقيا التي وصل إليها العمانيون ، وحمل العمانيون الإسلام معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها في جنوب وشرق آسيا . وفي نفس الوقت يمثل الإسلام والقيم الإسلامية رابطاً قوياً بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفون حوله .

اليعاربة وطرْد البرتغاليين

في أوائل القرن السادس عشر ، وتحديداً في عام ١٥٠٧م استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العمانيين ، وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عُمان في ذلك الوقت ، إلا أن البرتغاليين أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عُمان دوماً بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه ، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العمانية ، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن .

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

لقد كانت مبايعة الإمام ناصر بن مرشد إماماً على عُمان في عام ١٦٢٤م بداية حكم اليعاربة، وقد تمكن الإمام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، وقد واصل الإمام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م وهو ما كان إيذاناً بأفول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر أن القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا.

البوسعيد .. استعادة المجد وبناء الدولة العصرية

تمثل مبايعة الامام أحمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد أكثر من مائتين وخمسة وستين عاماً حتى الآن. وجدير بالذكر إن تولي الامام أحمد بن سعيد الامامة في عُمان جاء نزولاً عند رغبة أهل الحل والعقد في عُمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.

تمكن الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية من إعادة توحيد البلاد، وإخماد الفتن الداخلية، وإنشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب أسطول تجاري ضخم، وهو ما أعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية. كما أعاد لعمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة - الطراد (الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استيلاء والي بغداد، وتمكن من فك الحصار.

وبعد أن توفي الإمام أحمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الأئمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ / ١٧٨٤م - ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. ومن المعروف أن الشعور العميق لدى العُمانيين بالانتماء إلى أرض عمانية واحدة تترابط معاً بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العماني، ومن ثم فإن استمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سِجَلاً آخر لدعم الوحدة الوطنية العمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤م - ١٨٥٦م) ثم في عهد جلالة السلطان المعظم باني نهضة عُمان الحديثة. وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة التاريخية المستمرة قد أثمرت عدداً من الإنجازات الهامة في مسيرة عُمان التاريخية وتواصل عطاؤها أيضاً ولعل من أبرزها مايلي :-

تمتلك سلطنة عُمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوياً في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦،٤٠ و ٢٦،٢٠ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥١،٥٠ و ٥٩،٤٠ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج. وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابه الخليج) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الأخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث تقع مضيق هرمز بين الساحلين العماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العماني.

ويشبه العمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومتراً، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي ترويه المياه الجوفية، والباطنة تمتد شمالاً من مسقط حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، ولهذا فهي أكثر مناطق السلطنة سكاناً وتضم عدداً من الولايات مثل بركاء والمصنعة والسويق والخابورة وصحم وصحار وشناص وغيرها من ولايات منطقة الباطنة. وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة

مسطط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق العمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الاخضر وولايات الرستاق ونخل والعوابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل وببدب وغيرهما. وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في المنطقة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه ٢ آلاف متر فوق سطح البحر. يضيق الساحل العماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخريا مليئا بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد. ومن (رأس الحد) إلى (فيلم) على الشاطئ في خليج مصيرة بالمنطقة الشرقية تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مائة وستين كيلومترا وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراض منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومترا تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام. وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

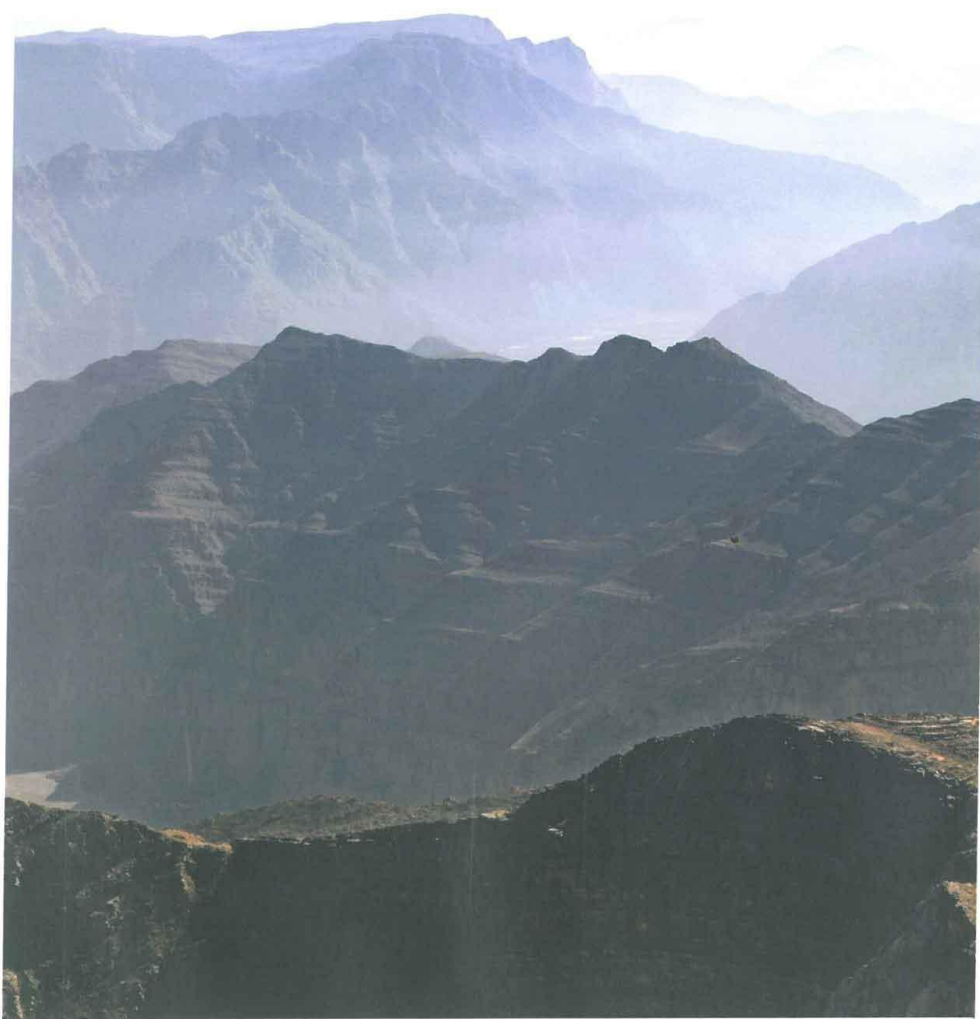
وعلى ساحل بحر العرب تمتد سلطنة عُمان مسافة ٥٦٠ كيلومترا، حيث تسقط الأمطار الموسمية على حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، وتضم سهلا ساحليا بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات، تقع فيه مدينة صلالة، وغيرها من الولايات مثل مرباط وطاقة وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظه ظفار بثروة سمكية وافرة في مقدمتها سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتتمدد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومتر من قبالة جزر الحلانيات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٣ كيلومترا، وأقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءاً من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية



رؤوس الجبال تعانق
السحاب في محافظة
مسندم.

عُمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

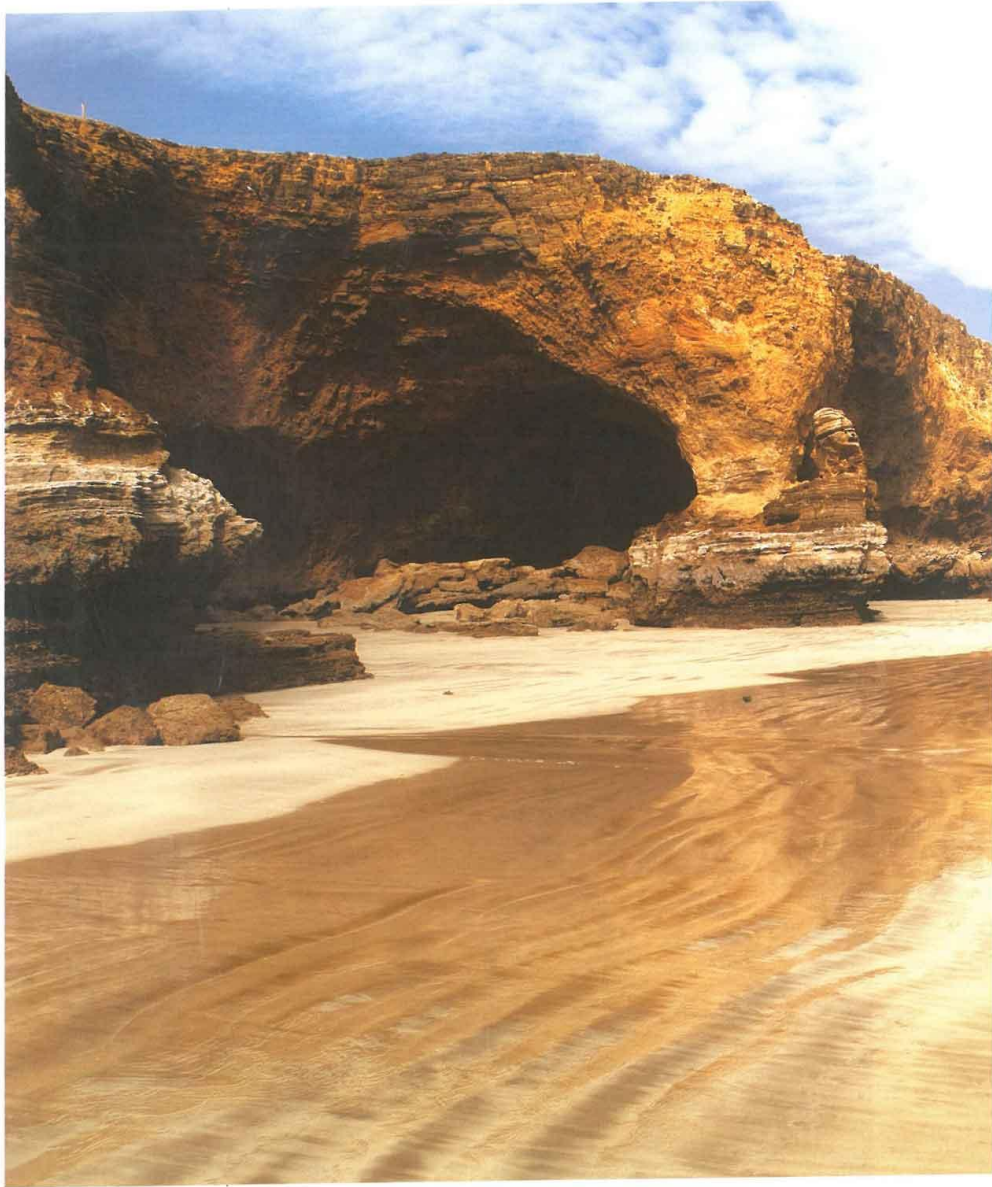


إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية

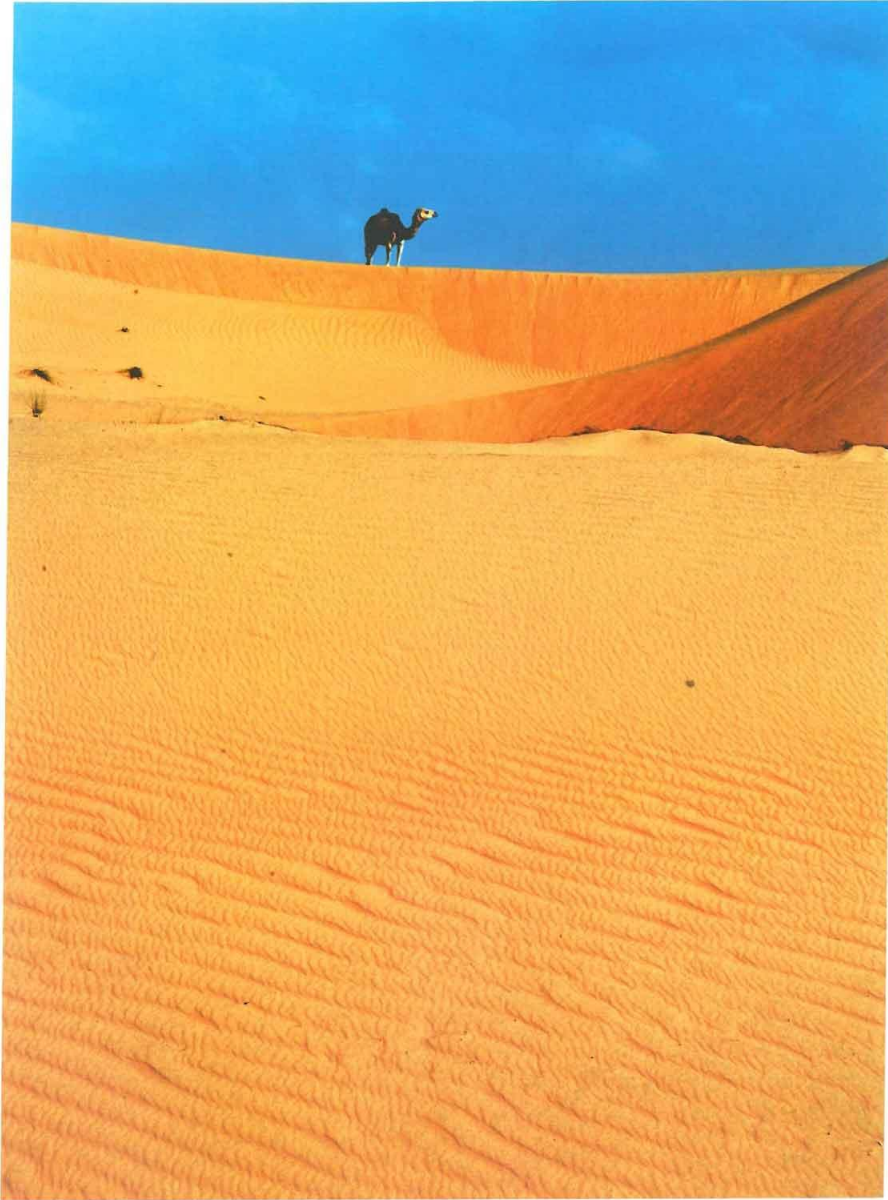


شواطئ خلوف الهادئة
بولاية محوت في المنطقة
الوسطى.

عُمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية



المحافظات والمناطق والولايات

يعد التقسيم الإداري للسلطنة من الملامح المميزة للدولة العصرية فقبل عام ١٩٧٠م لم يكن هناك مثل هذا التقسيم الإداري الواضح والشامل الذي يعزز في النهاية جهود التنمية الوطنية. يضم التقسيم الإداري لسلطنة عُمان أربع محافظات هي: محافظات مسقط وظفار ومسندم والبريمي حيث تمثل كل منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية وعلى نحو متكامل مع المناطق الخمس الأخرى وهي مناطق:

الباطنة، والظاهرة، والداخلية، والشرقية، والوسطى. وتضم كل من هذه المحافظات والمناطق عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى ٦١ ولاية. وتعنى وزارة الداخلية بالاشرف على كل من محافظتي مسندم والبريمي والمناطق الأخرى حيث يقوم كل من محافظ مسندم ومحافظ البريمي والولاة في ولاياتها وولايات المناطق الأخرى - وال بكل ولاية - بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.

ومن أبرز سمات التنمية العُمانية أنها استطاعت عبر الخطط المتتالية أن تحقق تكاملا وتوازنا إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية إلى كل محافظات ومناطق السلطنة، حيث انتشرت المشروعات الكبيرة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صحار، ومن نزوى حتى مسندم والبريمي، ومن عبري حتى هيماء في تكامل يسير في إطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل منطقة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد فإنه يتم الاحتفال بها انطلاقاً من مختلف مناطق السلطنة.

محافظلة مسقط

محافظلة مسقط هي بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى. تقع محافظة مسقط على بحر عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي والمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الباطنة ومن الجنوب بالمنطقة الداخلية، و يبلغ عدد سكانها ٧٨٥٥١٥ نسمة وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٧.

تتكون محافظة مسقط من ست ولايات هي: ولايات مسقط ومطرح وبوشهر والسيب والعامرات وقريات. ويدير كل ولاية (والي) يعينه محافظ مسقط. والمحافظلة كجهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط الذي يعينه جلالة السلطان المعظم. كما يقوم المجلس البلدي لبلدية مسقط بدور حيوي في هذا المجال.

جمال الطبيعة
الصحراوية
(رمال الشرقية).

إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية

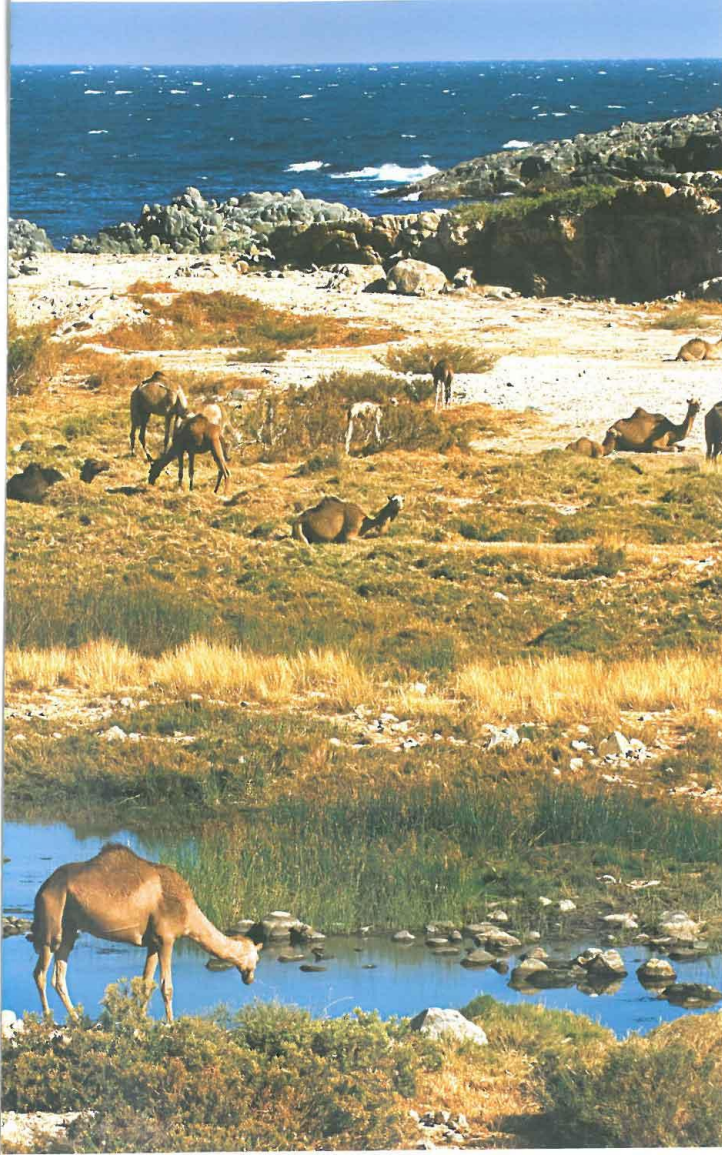


مسقط... عراقة الماضي
وحدائثة الحاضر (قصر
العلم العامر).

عُمان ٢٠٠٩/٢٠١٠م

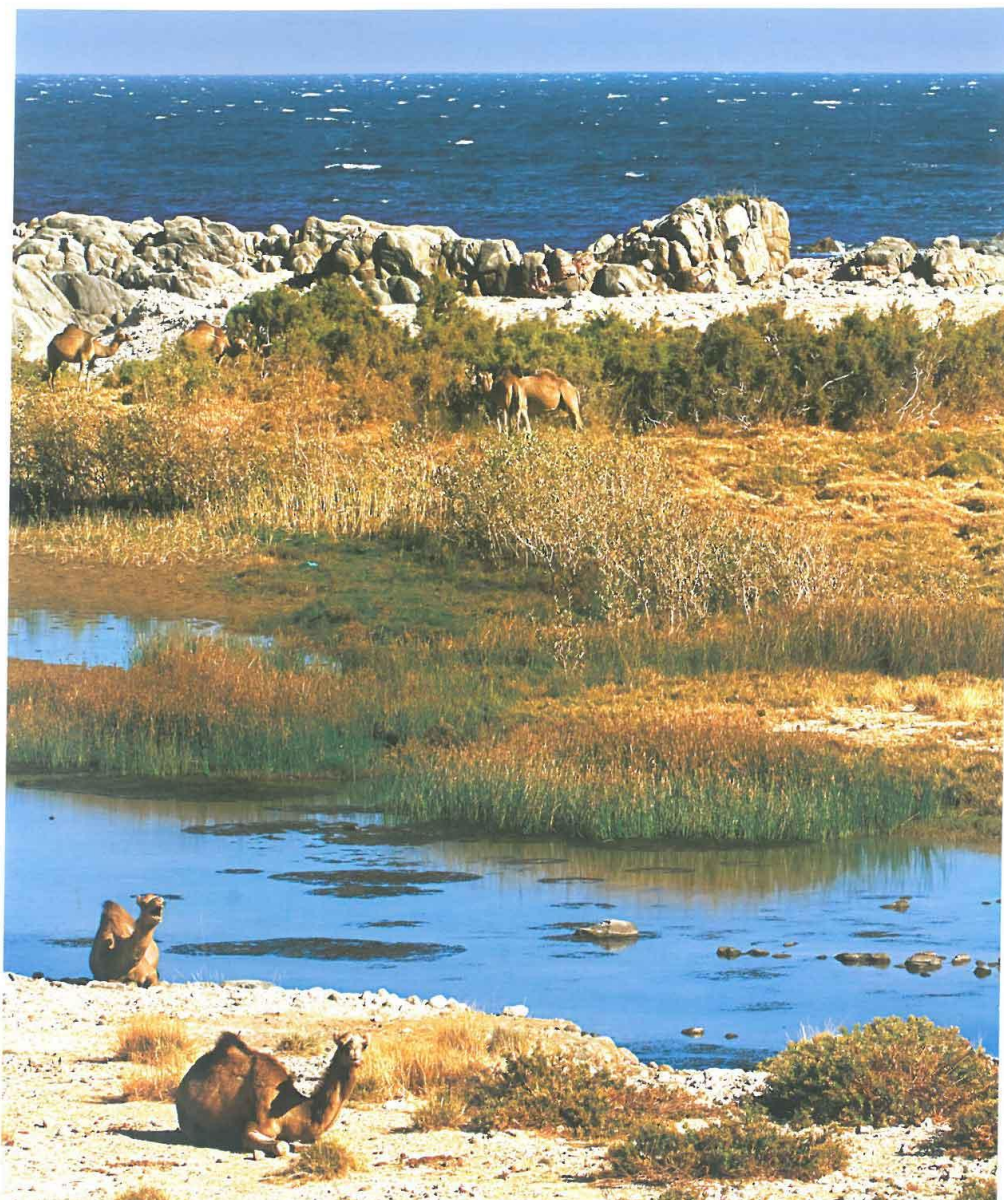


إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية



التنوع الجغرافي في السلطنة
(محافظة ظفار).

هَمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



محافظة ظفار

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبلج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وكما كانت محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بالمنطقة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي. وتضم محافظة ظفار ١٠ ولايات هي ولايات صلالة، وثمريت، وطاقة، ومرباط، وسدح، ورخيوت، وضلكوت، ومقشن، وشليم وجزر الحلانيات وولاية المزينة. ويبلغ عدد سكان محافظة ظفار ٢٦٠١١٥ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م. وفي إطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية بها، وتوفير كل الخدمات الضرورية للتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك إقامة مراكز التطوير الحضري في تلك المناطق. ومنها على سبيل المثال مرافق ولاية المزينة الحدودية ومشروع المنطقة التجارية الحرة بها وكذلك طريق طريق المزينة/ الغيظة الذي يربط بين السلطنة والجمهورية اليمنية. كما يشكل ميناء صلالة معلماً اقتصادياً وتنموياً بارزاً في محافظة ظفار إلى جانب مشاريع تطوير السياحة ومنطقة التجارة الحرة والمنطقة الصناعية بها.

محافظة مسندم

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي. كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عمان والمحيط الهندي.

وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب وبخا ودبا ومدحا ويبلغ عدد سكانها ٣٢٨٦٠ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.



ملاحم من التطور العمراني
(ولاية خصب بمحافظة
مستدم) .

وخلال مسيرة النهضة تم إنجاز العديد من المشروعات التنموية خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والموانئ، فضلا عن المشاريع الاقتصادية والاستثمارية حيث يجري الإعداد لإنشاء منطقة صناعية تقوم على استغلال الإمكانيات المتاحة في المحافظة.

محافظة البريمي

أنشئت محافظة البريمي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٨ الصادر في ٢٠٠٦/١٠/١٥، وذلك في إطار الاهتمام السامي بتحقيق المزيد من تنشيط مختلف مجالات التنمية والتطوير من خلال إعطاء الأولوية لمحافظة البريمي في مشروعات الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠٠٦) والموافقة على عدد من المشروعات منها مشروعات في مجالات الطرق والكهرباء والخدمات الأخرى إلى جانب العمل في تطوير المنطقة الصناعية بالبريمي.

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي للسلطنة، وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه - الوديان والأفلاج - بها فإنها كانت طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح والنخيل والفواكه. وبينما تضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخنديق» وحصن «الحلة»



وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها، فإنها تحظى بالأولوية في تنفيذ المشروعات
الخدمية والتطويرية بها خاصة خلال خطة التنمية الخمسية السابعة الممتدة حتى نهاية
عام ٢٠١٠م.

تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي ومحضه والسنية وذلك بعد أن تم
رفع المستوى الإداري لنيابة السنية إلى ولاية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٧

حُمَان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

حصن الخندق بولاية
البريمي .. أحد معالم
الهندسة المعمارية
العُمانية .



الصادر في ٢٠٠٦/١٥/١٥، ويصل عدد سكان محافظة البريمي ٧٩٩٧٤ نسمة وفقاً لتقديرات
عام ٢٠٠٧م.

منطقة الظاهرة

منطقة الظاهرة من المناطق الغنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد

٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م



منطقة الظاهرة حظيت
بنصيب وافر من المنجزات
والمشروعات التنموية
خلال سنوات النهضة
الحديثة .

حققت تطورا كبيرا وملموسا خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وفي كل المجالات. ومنطقة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي يتحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبالمُنطقة الوسطى من ناحية الجنوب. وعرفت هذه المنطقة قديما باسم (توام) و(الجو).

تضم منطقة الظاهرة ثلاث ولايات هي عبري، وينقل، وضنك، ويبلغ عدد سكانها ١٤٨٥٢٠ نسمة وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٧م وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق القوافل الممتدة منذ قرون. جدير بالذكر أن منطقة الظاهرة تضم العديد من حقول النفط والغاز، وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشاريع التنموية.

منطقة الباطنة

تعتبر منطقة الباطنة، والتي تمتد كشریط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم مناطق السلطنة جغرافيا واقتصاديا، فألى جانب أنها تضم أكبر عدد من الولايات التي تتدرج ضمن منطقة واحدة (١٢ ولاية) فإنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل

الجنوبي لبحر عمان، وكانت دوما نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي. كما تتميز منطقة الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لأقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية، ويمثل ميناء صحار الذي يستكمل العمل به واحداً من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة خاصة في ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والالومنيوم، وسيعزز ذلك مطار صحار الذي يجري الإعداد لإنشائه. تضم منطقة الباطنة أكبر التجمعات السكانية على مستوى السلطنة حيث يصل عدد سكانها إلى ٧٣٥٦٦٩ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

تضم منطقة الباطنة ١٢ ولاية هي ولايات صحار، والرساتق، وشُناص، وصحم، ولوى، والخابورة، والسويق، ونخل، ووادي المعاول، والعوابي، والمصنعة، وبركاء. وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل بحر عمان من «خطمة ملاحه» شمالاً إلى ولاية بركاء جنوباً، وتحتصر بين بحر عمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً، ويصل عرض السهل الساحلي إلى نحو ٢٥ كيلومتراً، ويحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على امتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحققت العديد من الإنجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الباطنة، فإنه تمت العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) بالرساتق وعين (الثوارة) بولاية نخل وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

المنطقة الداخلية

تعتبر المنطقة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم مناطق السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تتحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوباً. وتمثل المنطقة الداخلية مركز اتصال بالمناطق الأخرى، فهي تتصل من الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة، ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتتميز المنطقة الداخلية ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضاً بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني. وتضم ثمان ولايات هي ولايات نزوى وسمائل وبهلاء وأدم والحمراء ومنح وإزكي وبيدبد، ويبلغ عدد سكانها ٢٩٩١٢٦ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

عُمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

إسهام عماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية

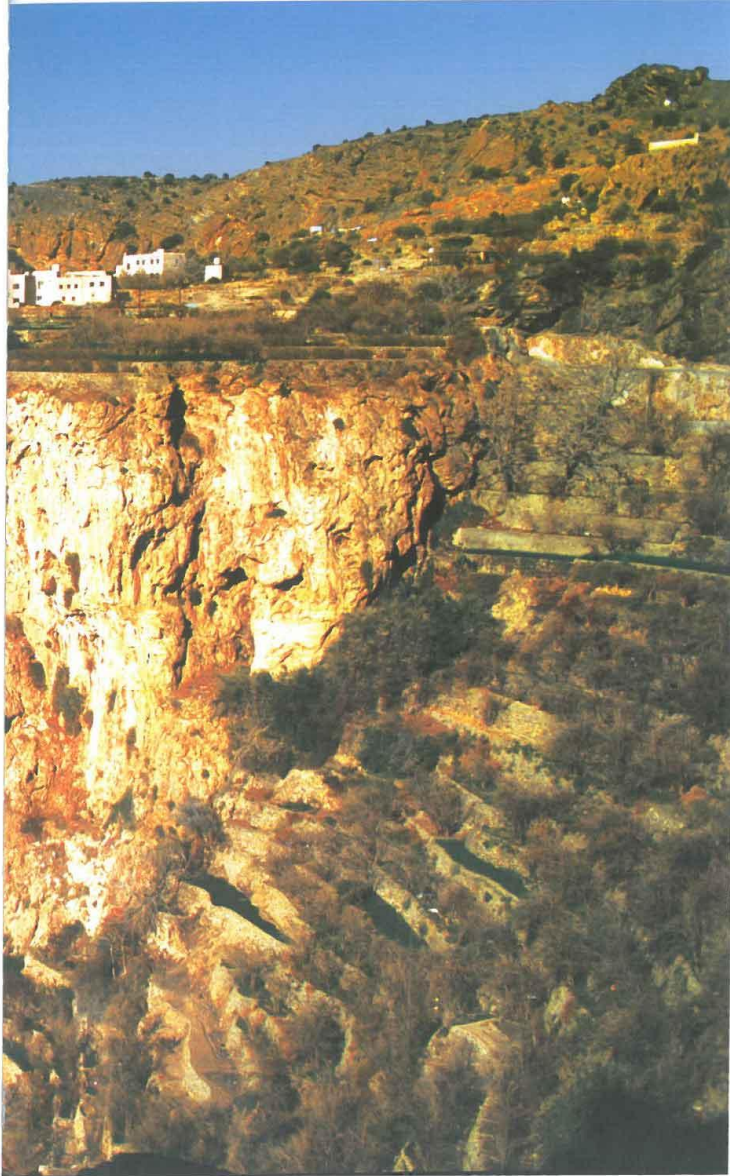


ولاية صحار التاريخية
حاضرة السهل الخصيب،
ونهضة عمرانية وصناعية
تبشر بمستقبل واعد .

عمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

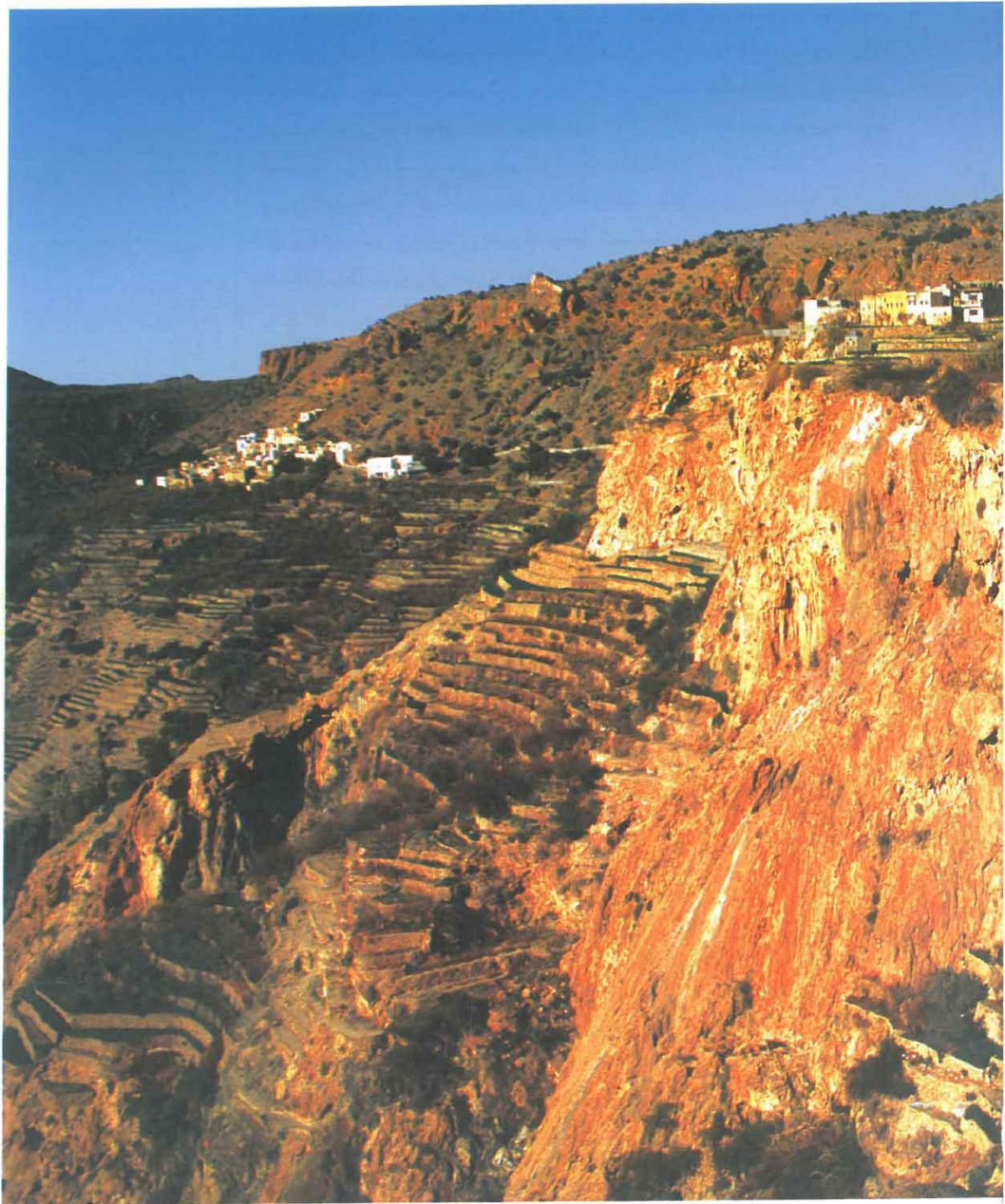


إسهام عُُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية



الطبيعة في
الجبل الأخضر.

حُمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



تجدر الإشارة إلى أن المنطقة الداخلية تحققت بها نقلة ضخمة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية ولكن أيضا في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فإلى جانب المستشفى المرجعي في نزوى، تم إعادة تخطيط مدينة نزوى وتطوير مرافقها، بما في ذلك محاور الطرق الرئيسية واستكمال المرحلة الثانية من ازدواجية (طريق الرسيل - نزوى)، كما بدأ تطوير المنطقة الصناعية وإنشاء المرحلة الأولى من حرم جامعة نزوى الأهلية التي بدأت نشاطها وتم زيادة قدرة محطة كهرباء منح، كما توجد في نزوى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، ومعهد القضاء العالي الذي يتكامل مع كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس في تخريج رجال القضاء والمتخصصين في مجال القانون.

المنطقة الوسطى

تقع المنطقة الوسطى جنوب منطقتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز المنطقة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام. تضم المنطقة الوسطى أربع ولايات يقع ثلاث منها على ساحل بحر العرب هي ولايات محوت، والدقم، والجازر في حين تقع الولاية الرابعة، وهي ولاية هيماء في الداخل. ويبلغ عدد سكان المنطقة الوسطى ٢٧٢٣٨ نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م. تحظى المنطقة الوسطى باهتمام كبير من جانب حكومة صاحب الجلالة لتطويرها والتهوض بها على نطاق واسع حيث يجري العمل في مشروع إنشاء ميناء الدقم والحوض الجاف لأصلاح السفن به. ونظرا لقلة عدد السكان وانتشارهم في تجمعات صغيرة، يتم تزويد المنطقة بمياه الشرب النقية من خلال محطات تحلية المياه المخصصة لهذا الغرض، فضلا عن العناية بالطرق خاصة المحورية منها مثل طريق نزوى. هيماء - ثمرت، وطريق سناو - محوت بطول ١٩٠ كيلومترا وطريق محوت - الدقم. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الوسطى احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الإنمائية في أكثر من خطة من خطط التنمية الخمسية. وتتواصل عمليات تطوير المنطقة الوسطى حيث تم افتتاح العديد من مشاريع المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم تتغير الحياة وتسير تلك المنطقة بخطى سريعة نحو مزيد من التقدم والرفاهية أسوة بما يجري على امتداد أرض عُمان الطيبة في ظل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة التي يقودها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.



المنطقة الشرقية

تمثل المنطقة الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق وتشمل الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي والتي تتصل بها من ناحية الشمال، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبالمنطقة الداخلية من ناحية الغرب، وتضم المنطقة الشرقية إحدى عشرة ولاية وهي ولايات: صور وإبراء والمضيبي، وبديعة، والقابل، ودماء والطائيين، والكامل والوافي وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة، ويبلغ عدد سكان المنطقة الشرقية ٣٥٥٣٨٢ نسمة وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

وبينما تم في عام ١٩٩٩م تدشين مشروع الغاز الطبيعي المسال في قلهاة وتصدير إنتاجه فإنه تم إضافة القاطرة الثالثة في إطار مشروع قلهاة للغاز الطبيعي في أوائل عام ٢٠٠٦م، كما يتم تصدير السماد إلى الهند من مصنع سماد اليوريا والامونيا، ويجري العمل لإنشاء المنطقة الصناعية في صور والتي ستكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

جانب من الأعمال
الإنشائية لمشروع ميناء
الدقم والحوض الجاف
بالمطقة الوسطى .

٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م

اسهام عُماني
متواصل في
الحضارة الإنسانية



سبتمبر ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



البحر بزرقتة المتلانة
وملامح العمران والتنمية
تشمخ في كل زوايا ولاية
صور.



مؤسسات الدولة المصرية



النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للدولة

بناء الدولة العصرية، وإقامة دولة المؤسسات، هو أحد المحاور الأربعة الأساسية التي ارتكزت عليها وتدور في نطاقتها جهود التنمية الوطنية على امتداد السنوات التسع والثلاثين الماضية.

وتتمثل أهمية ودلالة ما يتحقق على صعيد ترسيخ مؤسسات الدولة العصرية وتطوير وتنشيط أدائها في أن هذه العملية المتواصلة تتم بخطى متدرجة، تتواكب مع حركة المجتمع العماني وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، وتتجاوب مع تطلعات المواطن العماني من ناحية، وفي إطار يقوم أيضاً على مشاركة المواطن وعلى التكامل بين مؤسسات الدولة التنفيذية والبرلمانية واستقلال القضاء من ناحية ثانية، وهو ما يضفي سمة مميزة على هذه الجهود.

النظام الأساسي للدولة

في السادس من نوفمبر هذا العام ٢٠٠٩ يكون قد مضى ثلاثة عشر عاماً على صدور النظام الأساسي للدولة في ١٩٩٦/١١/٦ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠). وبينما صدر النظام الأساسي للدولة تأكيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات منذ تولي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ وتصميماً على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل، وتعزيزاً للمكانة الدولية لعمان ولدورها في إرساء دعائم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب، فإن النظام الأساسي للدولة هو الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها. كما أنه يوفر في الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم وسيادة القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً.

يتكون النظام الأساسي للدولة من ٨١ مادة مقسمة إلى سبعة أبواب حيث حددت هذه الوثيقة التاريخية - غير المسبوق في التاريخ العماني - نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان، وبينما يتم إصدار القوانين على أساس ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة من أحكام فإنه لا يجوز أن تتعارض معها.

أسس راسخة

حدد النظام الأساسي للدولة أسساً راسخة ومبادئ محددة للدولة ونظام الحكم حيث

نص في مادته الأولى على أن (سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط). ونصت المادة الثانية منه على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). كما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم ونصت المادة الخامسة منه على أن (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وأبناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين). ويقوم الحكم في السلطنة وفقاً لما تضمنته المادة التاسعة (على أساس العدل والشورى والمساواة). وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون. كما نصت المادة (٥٩) على أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات). وكفل النظام الأساسي للدولة استقلال القضاء وجعل التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة (جريمة يعاقب عليها القانون).

وفي ظل ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة في مواده المختلفة وما يكفله من ضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم ولعمل السلطات والمؤسسات المختلفة تتحدد كل جوانب وقسمات النظام السياسي العماني وآليات عمله في إطار القوانين المنظمة لذلك.

الهيكل التنظيمي للدولة

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات التالية:

أولاً : حضرة صاحب الجلالة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساخر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالاته.

ثانياً : مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الإطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشاريع القوانين والمراسيم ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم

الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية وإقتراح الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، مناقشة إقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، الاشراف على سير الجهاز الاداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها. وأية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان او تخول له بمقتضى أحكام القانون، ولمجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله. ويتولى معالي السيد خالد بن هلال بن سعود بن حارب البوسعيدى منصب الأمين العام لمجلس الوزراء.

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة

جلالة السلطان المعظم وعضوية :

صاحب السمو السيد فؤادي بن شهاب آل سعيد

الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد

وزير التراث والثقافة

معالي السيد علي بن حمود البوسعيدى

وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمرى

وزير المكتب السلطاني

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب

الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع

معالي السيد سعود بن إبراهيم البوسعيدى

وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبدالله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ محمد بن عبدالله الهنائي

وزير العدل

معالي أحمد بن عبد النبي مكّي
وزير الاقتصاد الوطني
نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة
معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيد
وزير الدولة ومحافظ مسقط
معالي الشيخ محمد بن علي القتبي
وزير الثروة السمكية
معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى
وزير الصحة
معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد
وزير البيئة والشؤون المناخية
معالي مقبول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة
معالي محمد بن علي العلوي
وزير الشؤون القانونية
معالي الشيخ عبدالله بن محمد السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية
معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي
وزير النفط والغاز
معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي
وزير النقل والإتصالات
معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي
وزير الزراعة
معالي حمد بن محمد الراشدي
وزير الإعلام
معالي يحيى بن سعود السليمي
وزير التربية والتعليم
معالي الشيخ محمد بن عبدالله الحارثي
وزير الخدمة المدنية
معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية
وزيرة التعليم العالي

٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م





جلالة السلطان المعظم
يتراأس اجتماع مجلس
الوزراء الموقر .



معالي الشيخ عبدالله بن سالم الرواس
وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه
معالي الدكتورة راجحة بنت عبدالأمير بن علي
وزيرة السياحة
معالي المهندس علي بن مسعود بن علي السنيدي
وزير الشؤون الرياضية
معالي الدكتورة شريفة بنت خلفان بن ناصر اليعياينة
وزيرة التنمية الاجتماعية
معالي الشيخ محمد بن مرهون بن علي المعمر
وزير الدولة ومحافظ ظفار
معالي الشيخ سيف بن محمد بن سيف الشبيبي
وزير الإسكان
معالي السيد خالد بن هلال بن سعود بن حارب البوسعيد
أمين العام لمجلس الوزراء
معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري
وزير القوى العاملة

ثالثاً : مجلس الدفاع

أصدر جلالة السلطان قابوس المعظم المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠٥ في ١٩٩٦/١٢/٢٨م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالتة وعضوية ثماني شخصيات بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعاً : مجلس الأمن الوطني

صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٣ في ٢٠٠٣/٩/٢٣ بشأن تعديل مسمى لجنة الأمن الوطني إلى مجلس الأمن الوطني، ويختص المجلس بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالتة. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، رئيس جهاز الأمن الداخلي، رئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني. من جانب آخر صدر قانون مكافحة

الإرهاب بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٨ في ٢٢/١/٢٠٠٧ ونصت المادة الثانية منه على أن (يعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وتحديد اختصاصاتها بقرار من مجلس الأمن الوطني وتعمل تحت إشرافه).

خامساً - مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها. وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشاريع التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والنقدية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٢٢ الصادر في ٩/١٢/٢٠٠٧م.

سادساً : المجلس الأعلى للقضاء

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل استقلاله ومتابعة تطويره، وله في سبيل ذلك الإشراف على حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام، متابعة تطوير المحاكم وتيسير التقاضي وتقريبه للمتقاضين، النظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشاريع القوانين المتعلقة بالقضاء والنظر فيما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشاريع وإبداء ما يراه في هذا الشأن، إبداء الرأي في مشاريع اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها.

سابعاً : اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة

نصت المادة ٥٦ من النظام الأساسي للدولة على أن «تشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحيتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية». ويضم الجهاز الإداري للدولة عدداً من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة، التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقاً لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي إطار اختصاصها.



اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية. ويرأس اللجنة العليا للمؤتمرات صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء.

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بإجراء تقييم نصف سنوي لخطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠١٦) تنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/١) ويرأس اللجنة

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء وتضم في عضويتها كلاً من معالي الدكتور رئيس مجلس الدولة ومعالي الشيخ رئيس مجلس الشورى وعددًا من اصحاب المعالي والسعادة.

وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومراكز تستند عليها وتنطلق منها خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠١٦) وهو ما تم بالفعل في مرحلة إعداد الخطة وتقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

مجلس البحث العلمي

أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٥٤) في ٢٢/٢٢/٢٠٠٥ بإنشاء مجلس للبحث العلمي وتحديد اختصاصاته. ويعمل المجلس على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، وهو المرجعية الأساسية في هذا المجال وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهمة بشؤون البحث العلمي.



جانب من إجتماعات
اللجنة العليا الرئيسية
لخطط التنمية الخمسية.

ويختص مجلس البحث العلمي بوضع استراتيجية علمية وخطة وطنية متكاملة للبحث العلمي ومتابعة تطويرهما، وتحديد أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي، ووضع برنامج أو أكثر لتنفيذ أولوياتها والإشراف على التنفيذ، ودعم الابتكارات الفردية والخطط البحثية حسب أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي، ودعم نشر المؤلفات العلمية القيمة، وما يكلفه به جلالة السلطان المعظم من أمور أخرى تتعلق بالبحث العلمي وقد تم إعداد مشروع لاستراتيجية البحث العلمي في السلطنة تمهيداً لتطبيقها.

ويرأس صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد مستشار جلالة السلطان مجلس البحث العلمي.

مجلس التنسيق الاقتصادي

مجلس التنسيق الاقتصادي هو مجلس حكومي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويختص بالنظر في جميع المسائل الاقتصادية، وما قد يعترض مسيرة التطور الاقتصادي من معوقات، واقتراح الحلول المناسبة لتنشيط الاقتصاد الوطني بوجه عام، وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص.

كما يختص مجلس التنسيق الاقتصادي بتمثيل الحكومة في الاجتماعات المشتركة التي تعقد مع مجلس رجال الأعمال وغير ذلك من المسائل والمواضيع التي يكلفه بها

جلالة السلطان المعظم، ويكون للمجلس أمانة عامة بوزارة الاقتصاد الوطني تتولى عرض الموضوعات التي يختص بها المجلس، وجمع البيانات والإحصائيات وإجراء الدراسات المتعلقة بهذه المواضيع. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

مجلس الخدمة المدنية

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين وإجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعميم ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

مجلس التعليم العالي

أنشئ مجلس التعليم العالي في ٢٧/٩/١٩٩٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥ وبتأسيه معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني ويضم المجلس في عضويته ١٥ عضواً، وتتولى وزيرة التعليم العالي منصب نائب الرئيس، ويختص مجلس التعليم العالي برسم السياسة العامة للتعليم العالي، والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا، وتحديد أعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، والتنسيق بين الأقسام المتناظرة في مؤسسات التعليم العالي، والبحث وإقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة للدولة، ومراجعة مشروعات القوانين المتعلقة به، ودراسة ما يحال إلى المجلس من جانب جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من موضوعات وإبداء الرأي فيها، والنظر كذلك فيما تعرضه عليه الجامعات والجهات الحكومية المختصة من مسائل، وإعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

اللجنة العليا لتخطيط المدن

أنشئت اللجنة العليا لتخطيط المدن في عام ١٩٨٥م وتم إعادة تشكيلها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٢٣ الصادر في ٢٠٠٧/١٢/٩. وتتولى اللجنة رسم وإعداد السياسات العامة لتخطيط المدن في ضوء خطط التنمية. تتركز صلاحيات اللجنة العليا لتخطيط المدن في متابعة تنفيذ برامج التخطيط المعتمدة وتطويرها، ووضع أسس تنمية العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة طبقاً للقانون، بالإضافة إلى

العمل على تذليل أي معوقات عملية أو مالية تصادف إجراءات تنفيذ التخطيط المعتمد. ويرأس هذه اللجنة معالي وزير الاقتصاد الوطني.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي من خريجي جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية. ويرأس مجلس جامعة السلطان قابوس معالي وزيرة التعليم العالي، وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٧١ بإصدار قانون جامعة السلطان قابوس واعتماد هيكلها التنظيمي في ٢٠٠٦/٧/٢م.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في ١٩٧٣/٤/٣٠ ويعمل وفق قانون ونظام المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٦ ويتولى المجلس مسؤولية فتح ودراسة عروض ترسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها التي تزيد عن ٢٥٠ ألف ريال بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشاريع وشراء الاحتياجات. ويستثنى من ذلك عقود ومشاريع وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص في قانون ونظام المناقصات. ويسعى المجلس إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات بأفضل المواصفات مع حسن وكفاءة استخدام المال العام، وإدارة المناقصات الحكومية بشفافية ومصداقية وعدالة وموضوعية مهنية. وللمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ المشروعات المشار إليها حتى اكتمالها، مع دعم منتجات الصناعة الوطنية وسياسات التعمين وذلك في إطار صلاحياته، وقد اعتمد المجلس في عام ٢٠٠٨ عدد ٤٥ مناقصة بلغ إجمالي تكلفتها نحو ١٢٨, ١٨٩, ٤٩٦, ٢ ريالاً. وقد تم في ٢٤ مارس ٢٠٠٨ إصدار المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٣٦) الخاص بقانون المناقصات، والذي يتم العمل به حالياً.

ومواكبة للنشاط الاقتصادي والتموي الواسع تم خلال عام ٢٠٠٨ طرح ٢٨٨ مناقصة بتكلفة تقديرية إجمالية بلغت ٦١٠, ١٤٠, ٩٣٥, ٢ ريالاً، أي نحو ثلاثة مليارات ريال تقريباً. كما تم خلال العام ٢٠٠٨ اسناد ٤٥٤ مناقصة بتكلفة فعلية بلغت ١٢٨, ١٨٩, ٤٩٦, ٢ ريالاً من أبرزها شراء ١٠ ناقلات نفط عملاقة، وإنشاء الحوض الجاف بميناء الدقم، وإنشاء ٢٢٠٠ وحدة سكنية لتوزيعها على المتأثرين بإنشاء طريق الباطنة الساحلي والأعمال المدنية في مطار مسقط الدولي وغيرها من المشاريع في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

هــالـلـ ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (٢٠٠٩/١/١ - ٢٠٠٩/٣/٣١) تم طرح ٩٩ مناقصة بتكلفة تقديرية بلغت ٢٨١,٩٠١,٠٣٥ ريالاً، كما تم إسناد ٧٠ مناقصة بتكلفة بلغت ١٢٦,٤٢٠,٥٣٣ ريالاً.

الهيئة العامة لسوق المال

أنشئت الهيئة العامة لسوق المال في إطار إعادة هيكلة سوق مسقط للأوراق المالية وفقاً لقانون سوق رأس المال في سلطنة عمان الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ في ٩ نوفمبر ١٩٩٨ م. ويتألف من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وتضطلع الهيئة بدور رقابي لضمان أكبر قدر من الشفافية في أعمال سوق الأوراق المالية، واتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بكفاءة سوق المال، وحماية المستثمرين، وتعميق ثقافتهم في أعمال السوق خاصة وأن الشركات المتعاملة في سوق مسقط للأوراق المالية تلتزم وفقاً للمادة رقم (٥) من قانون سوق المال بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها إلى الهيئة العامة لسوق المال تتضمن إفصاحاً عن مراكزها المالية، كما تقوم الهيئة بدور بالغ الأهمية في الإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية، والعمل من أجل تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها بما في ذلك اتخاذ ما تراه ضرورياً من إجراءات أو قرارات لتحقيق مصالح المستثمرين والاقتصاد الوطني.

اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم

أنشئت اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٥ الصادر في ١٦/٩/١٩٧٤ م، يتألف من رئيس اللجنة معالي وزير التربية والتعليم. ومن أبرز اختصاصاتها تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكو، والاسيسكو) من ناحية وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في السلطنة من ناحية أخرى، إلى جانب الإعلام عن التراث العماني وعن جهود السلطنة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات، جدير بالذكر أن السلطنة قدمت عام ٢٠٠٧ م منحة لليونسكو لدعم التعليم في أفريقيا، كما يتم تقديم جائزة السلطان قابوس لصور البيئة كل عامين منذ إنشائها عام ١٩٨٩ وذلك من خلال اليونسكو كذلك. ومما له دلالة عميقة أن الدول الأعضاء في المؤتمر العام لليونسكو اختارت السلطنة رئيساً للمؤتمر بالإجماع في عام ٢٠٠٦ م. وتكثرت من التقدير للسلطنة ولدورها النشط في اليونسكو.

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية

تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها، وعلى سبيل المثال قدمت الهيئة مساعدات للاجئين كوسوفو عام ١٩٩٩م، ولأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق بما في ذلك الإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة وكذلك مساعدة عدد من الشعوب الأخرى على إمتداد الأعوام الأخيرة، كما تقدم الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، كما في حالة ضحايا كارثة تسونامي، وضحايا الزلازل والمجاعات وتدعم الهيئة كذلك مشاريع وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد. ويرأس الهيئة معالي وزير الشؤون القانونية.

جهاز الرقابة المالية للدولة

تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة «كجهاز قائم بذاته» يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويرأس جهاز الرقابة المالية للدولة معالي السيد عبد الله بن حمد بن سيف البوسعيد. ويسعى الجهاز للارتقاء بكفاءة منتسبيه للقيام بدوره المناط به على أفضل نحو ممكن.

ويشارك الجهاز في العديد من فعاليات لجنة الرقابة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) سواء تلك التي عقدت في مسقط في مارس ٢٠٠٧ أو التي تعقد في مناطق العالم المختلفة.

الهيئة العامة للصناعات الحرفية

أنشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٤ في ٢٠٠٣/٣/٣م، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويشرف عليها ديوان البلاط السلطاني. وتتولى الهيئة العناية بكل ما يتصل بالصناعات الحرفية بما يحافظ على استمرارها كجزء من المهن التقليدية العمانية وبما يسهم كذلك في تطويرها وجعلها صناعات إنتاجية قادرة على جذب مزيد من العاملين فيها. وتتولى معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السبابية رئاسة الهيئة، وهي أول عمانية بدرجة وزير. وفي إطار استراتيجية الهيئة العامة للصناعات الحرفية للحفاظ على الحرف العمانية تم إصدار اللائحة التنظيمية للصناعات الحرفية وتنظيم مسابقة التميز الحرفي على مستوى السلطنة والاحتفال بيوم ٣ مارس كيوم للحرفي العماني. كما تم توثيق وتسجيل الحرف العمانية وتطوير عمليات إنتاجها وتسويقها.

هيئة تقنية المعلومات

أنشئت هيئة تقنية المعلومات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٥٢ في ٣١ مايو ٢٠٠٦ وهي تتبع وزير الاقتصاد الوطني وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وبموجب المرسوم ذاته فإن جميع أعمال اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات التي كانت قد أنشئت في عام ١٩٩٨ قد آلت إلى هيئة تقنية المعلومات.

وتعتبر هيئة تقنية المعلومات هي الجهة المناط بها تنفيذ استراتيجية مجتمع عمان الرقمي من خلال تنفيذ بنية أساسية متكاملة لضمان توفير الخدمات الحكومية الالكترونية للوحدات الحكومية ولقطاع الأعمال والمواطنين. وموقع هيئة تقنية المعلومات على شبكة المعلومات العالمية الانترنت هو www.ita.gov.om.

جدير بالذكر أنه تم في مايو ٢٠٠٣ تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات. كما تم في سبتمبر من نفس العام افتتاح «واحة المعرفة مسقط» في منطقة الرسيل الصناعية. وهي تقوم بدور نشط في هذا المجال.

هيئة تنظيم الاتصالات

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ الصادر في ١٢ مارس ٢٠٠٢م لتنظيم مرفق الاتصالات وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ومقرها مسقط وتعتبر أموالها أموالاً عامة.

تهدف هيئة تنظيم الاتصالات إلى ضمان توفير خدمات الاتصالات في جميع أنحاء السلطنة وتختص بتنفيذ السياسة العامة المعتمدة لقطاع الاتصالات وفقاً للبرامج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض وتنفيذ سياسة الحكومة بشأن الخدمة الشاملة. وذلك بما يتفق وأحكام قانون تنظيم الاتصالات. وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية في مجال الاتصالات التي تكون السلطنة طرفاً فيها، والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية والإقليمية المنضمة إليها السلطنة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويرأس الهيئة معالي وزير النقل والاتصالات.

وقد نصت المادة (٥) من قانون تنظيم الاتصالات على أنه لا تجوز مراقبة وسائل الاتصال أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها ما لم تنطو على إخلال بالنظام العام أو الآداب أو اعتداء على حقوق الآخرين..

هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨ الصادر في ٢٠ يوليو ٢٠٠٤. وتختص الهيئة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه

المرتبطة به في السلطنة وفقاً للقانون، ومقرها محافظة مسقط.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ولها حق تملك الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وتعتبر أموالها أموالاً عامة. وتعمل الهيئة على ضمان توفير خدمات الكهرباء والمياه في جميع أنحاء سلطنة عمان وحماية مصالح المشتركين وبصفة خاصة ذوي الدخل المحدود والمرضى وكبار السن. كما تعمل على تيسير تخصيص قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة، وضمان حماية المشتركين الريفيين وتشجيع تزويدهم بالكهرباء.

تختص هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه بتنفيذ السياسة العامة لهذا القطاع وإعداد البرامج والخطط اللازمة لتطوير تلك السياسة. ويرأس الهيئة مدير تنفيذي يحدده مجلس الوزراء من بين أعضائها. وينظم القانون كل ما يتصل بعملها.

مجلس الاعتماد

أنشئ مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ الصادر في ٢٠٠١/٦/٢٧م للعمل في مجال التعليم العالي وبما يتكامل مع مجلس التعليم العالي. ويختص مجلس الاعتماد بإعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد البرامج المطروحة بها. وكذلك وضع أسس هذا الاعتماد في ضوء السياسات التي يضعها مجلس التعليم العالي كما يضع الإجراءات اللازمة لتتوهم ومراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وقد تم إعادة تشكيل مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٢ الصادر في ٢٠٠٢/٣/٢٧ برئاسة د. حمد بن هاشم الذهب وعضوية عشرة أعضاء ويجتمع المجلس مرة كل أربعة أشهر.

المجلس العماني للاختصاصات الطبية

أنشئ المجلس العماني للاختصاصات الطبية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٣١ الصادر في ٢٠٠٦/٤/٢ ويتولى المجلس تدريب وتأهيل الأطباء في مختلف التخصصات الطبية داخل مستشفيات السلطنة بما يواكب التطور العلمي في المجالات الصحية. وقد تم تعيين د. عبدالله بن محمد بن سالم الفطيسي رئيساً تنفيذياً له بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٣ الصادر في ٢٠٠٦/١٠/٢م.



الشورى العماني آفاق رحبة للانطلاق

ترسخت تجربة الشورى العمانية على امتداد العقود الثلاثة الماضية، حيث انتقلت من الصيغة التقليدية التي عرفها المجتمع العماني في القرون الماضية إلى الصيغة الحديثة التي تقوم على نظام المجلسين حيث كانت السلطنة أولى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأخذ بهذا النظام من خلال ما تضمنه النظام الأساسي للدولة الصادر في نوفمبر ١٩٩٦م بالنسبة لمجلس عمان الذي يتكون من مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان أعضائه من بين أفضل الخبرات العمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون ممثلي ولاياتهم فيه.

وبينما أنشئ مجلس الشورى العماني في عام ١٩٩١م وشاركت المرأة العمانية في عضويته منذ فترته الثانية في عام ١٩٩٥م، أنشئ مجلس الدولة في عام ١٩٩٧م وتشارك المرأة العمانية منذ فترته الأولى.

ومع انطلاق تجربة الشورى العمانية، وتوطيد قواعدها، بفضل الصلاحيات المتزايدة لمجلس الدولة ومجلس الشورى، والمشاركة النشطة للمواطنين، سواء في انتخابات مجلس الشورى التي عقدت آخرها في أكتوبر ٢٠٠٧م، أو من خلال أعمال المجلسين، فإن كلا المجلسين يسجل اهتماماً متزايداً ومتواصلًا باهتمامات المواطنين من ناحية، وتفاعلاً ملموساً مع المجالس المناظرة والاتحادات البرلمانية العربية والدولية من ناحية ثانية، ومن ثم أصبحت الشورى العمانية سبيلاً آخر ليس فقط لتعزيز مشاركة المواطن العماني في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية، ولكن أيضاً في دعم علاقات السلطنة وتحقيق مصالحها، وتوسيع نطاق حوارها الحضاري مع الدول والشعوب الأخرى شقيقة وصديقة على امتداد العالم.

مجلس عمان

يتكون مجلس عمان من مجلس الدولة ومجلس الشورى، ومن ثم فإن عضويته تضم أعضاء كلا المجلسين. ويجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان لبحث ما يطرحه عليه جلالته من موضوعات ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية.

يفتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عمان، والذي يمثل في الوقت ذاته بداية لدور الانعقاد السنوي لكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى. ويلقي جلالة السلطان خطابه السنوي الذي يتضمن ملامح وخطوط وألويات العمل الوطني التي تسترشد بها وتعمل في إطارها مختلف هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة.

افتتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عمان في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨م في قاعة مجلس عمان بالخوير. وتأكيداً للاهتمام بتنمية الموارد البشرية كركيزة من ركائز

التمنية المستدامة أكد جلالة السلطان على «توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصقلها وتدريبها وتهئية فرص العلم لها بما يمكنها من التوجه إلى كسب المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة».

كما أشار جلالاته إلى الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات وإيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في تلك المجالات، وإلى ضرورة مراجعة الجهاز الإداري للدولة لسياساته وأنظمتها بما يضمن تسهيل الإجراءات والمعاملات ومحاسبة من يتقاعس عن أداء الخدمة كما يجب، مؤكداً جلالاته «أن تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه».

وفيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم والآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية، نوه جلالاته بالسياسات التي تم اتباعها في السنوات الماضية والتي «أسهمت في تجنب اقتصادنا إلى حد كبير تأثيرات تلك الأوضاع. ونحن نؤكد في هذا الصدد على استمرار سياسة التنمية والبناء وفقاً للخطط المعتمدة. كما نؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل.. وكذلك النظر في كيفية الاستفادة من البدائل المولدة للطاقة والسعي لتحقيق الأمن الغذائي قدر الامكان».

وقال جلالاته «إن تعاوننا مع هذا العالم إنما يأتي انطلاقاً من المصالح العليا للسلطنة وإسهاماً في استتباب الأمن والرخاء في أرجاء المعمورة.. وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والاقليمية إلا للإسهام الإيجابي المؤثر في كل ما يعود بالخير على الإنسانية» كما رحب جلالاته بأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمناسبة عقد القمة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في مسقط.

وعلى صعيد التعاون بين مجلس الوزراء ومجلس عمان وهو ما أكد عليه جلالة السلطان فإنه تم عقد لقاء بين أعضاء مجلس الوزراء الموقر وأعضاء مجلس عمان في ٣١ مايو ٢٠٠٩ بحضور صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء من أجل تعزيز التعاون في إطار الفكر المستنير الذي تعمل في إطاره مختلف مؤسسات الدولة.

مجلس الدولة

يضطلع مجلس الدولة بحكم تكوينه ومهامه واختصاصاته بدور حيوي، على صعيد التنمية الوطنية الشاملة، وعلى صعيد تطور المجتمع العماني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ومجلس الدولة هو بمثابة مجلس للفكر والدراسة الموضوعية المتأنية لما يطرح عليه من أمور أو ما يطرح خلال جلساته من آراء في إطار مبدأ تعدد الآراء والأفكار الذي أكد عليه جلالة السلطان. ومن ثم فإنه يشكل رافداً للمشاركة الوطنية

نص الكلمة السامية التي ألقاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفترة الرابعة لمجلس عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عظيم آلائه ووافر نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه.

أعضاء مجلس عُمان الكرام... أيها المواطنون الأعزاء...،

إنه لمن نعم الله التي تستحق منا الحمد الكثير والشكر والتقدير أن يتجدد لقاءنا، عاماً بعد عام في هذا المجلس المبارك، الذي نتطلع من خلاله، وبكل ثقة وأمل إلى تحقيق المزيد من المنجزات لعُمان الآمنة المستقرة، بعون الله وتوفيقه.

أعضاء مجلس عُمان الكرام... أيها المواطنون الأعزاء...،

إن الاهتمام بالموارد البشرية، وتوفير مختلف الوسائل لتطوير أدائها، وتحفيز طاقاتها وإمكاناتها وتنويع قدراتها الإبداعية، وتحسين كفاءتها العلمية والعملية، هو أساس التنمية الحقيقية، وحجر الزاوية في بنائها المتين القائم على قواعد راسخة ثابتة، إذ إن العنصر البشري هو صانع الحضارات، وباني النهضة، لذا فإننا لا نألو جهداً ولن نألو جهداً في توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصلقلها وتدريبها وتهئية فرص العلم لها، بما يمكنها من التوجه إلى كسب المعرفة المفيدة، والخبرة المطلوبة، والمهارات الفنية اللازمة، التي تتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة.

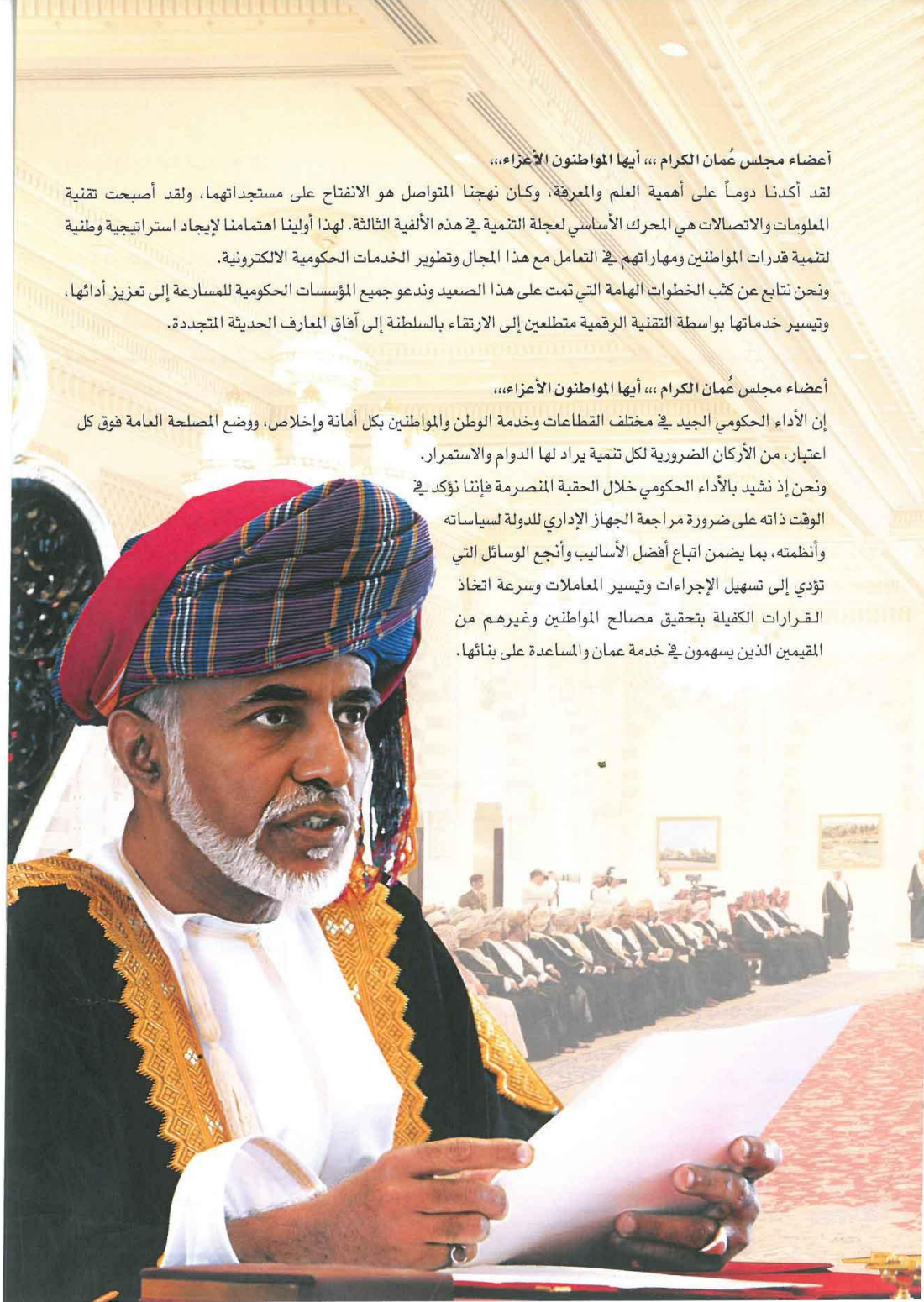


أعضاء مجلس عُمان الكرام،، أيها المواطنون الأعزاء،،

لقد أكدنا دوماً على أهمية العلم والمعرفة، وكان نهجنا المتواصل هو الانفتاح على مستجداتهما، ولقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الألفية الثالثة. لهذا أولينا اهتمامنا لإيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية. ونحن نتابع عن كثب الخطوات الهامة التي تمت على هذا الصعيد وندعو جميع المؤسسات الحكومية للمساهمة إلى تعزيز أدائها، وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقمية متطلعين إلى الارتقاء بالسلطنة إلى آفاق المعارف الحديثة المتجددة.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،، أيها المواطنون الأعزاء،،

إن الأداء الحكومي الجيد في مختلف القطاعات وخدمة الوطن والمواطنين بكل أمانة وإخلاص، ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار، من الأركان الضرورية لكل تنمية يراود لها الدوام والاستمرار. ونحن إذ نشيد بالأداء الحكومي خلال الحقبة المنصرمة فإننا نؤكد في الوقت ذاته على ضرورة مراجعة الجهاز الإداري للدولة لسياساته وأنظمتها، بما يضمن اتباع أفضل الأساليب وأنجع الوسائل التي تؤدي إلى تسهيل الإجراءات وتيسير المعاملات وسرعة اتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق مصالح المواطنين وغيرهم من المقيمين الذين يسهمون في خدمة عمان والمساعدة على بنائها.



وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لما كان الأداء الحكومي يعتمد في إرساء وترسيخ قواعد التنمية المستدامة على القائمين به والمشرفين عليه، فإن في ذلك دلالة واضحة على مدى المسؤولية الجسيمة المنوطة بالموظفين الذين يديرون عجلة العمل في مختلف القطاعات الحكومية، فإن هم أدوا واجباتهم بأمانة وبروح من المسؤولية، بعيداً عن المصالح الشخصية سعدوا وسعدت البلاد... أما إذا انحرفوا عن النهج القويم، واعتبروا الوظيفة فرصة لتحقيق المكاسب الذاتية وسلماً للنفوذ والسلطة، وتقاعسوا عن أداء الخدمة كما يجب وبكل إخلاص وأمانة، فإنهم يكونون بذلك قد وقعوا في المحذور ولا بد عندئذ من محاسبتهم واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لردعهم وفقاً لمبادئ العدل الذي أرسيناه عليه دعائم الحكم والتي تقتضي منا عدم السماح لأي كان بالتطاول على النظام والقانون، أو التأثير بشكل غير مشروع على منافع الناس التي كفلتها الدولة، ومصالح المجتمع التي ضمنها الشرع، وأيديها الأنظمة والقوانين، ومن ثم فإننا نؤكد على أن تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه، وأن أجهزة الرقابية ساهرة على أداء مهامها، والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،، أيها المواطنون الأعزاء،،،

لقد تابعنا بكل اهتمام الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم والاضطراب الذي يسود الانظمة الدولية من جراء تداعيات هذه الأوضاع، وإننا نود التنويه إلى أن السياسات التي انتهجتها حكومتنا خلال السنوات الماضية قد أسهمت. ولله الحمد. في تجنب اقتصادنا إلى حد كبير تأثيرات تلك الأوضاع. ونحن نؤكد في هذا الصدد على استمرار سياسات التنمية والبناء، وفقاً للخطط المعتمدة. كما نؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل. وبذل المزيد من الجهد في هذا المضمار، وكذلك النظر في كيفية الاستفادة من البدائل المولدة للطاقة والسعي لتحقيق الأمن الغذائي قدر الإمكان، وفي هذا الشأن فقد أصدرنا أوامراً إلى الجهات المختصة لوضع الخطط المناسبة لذلك.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،، أيها المواطنون الأعزاء،،،

إننا نعيش في عالم متداخل المصالح والسياسات، وإن تعاوننا مع هذا العالم إنما يأتي انطلاقاً من المصالح العليا للسلطنة، وإسهاماً في استتباب الأمن والرخاء في أرجاء المعمورة، وبفضل هذه السياسات اكتسبت بلادنا - والحمدلله - احترام وتقدير المجتمع الدولي.

إن التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل الوثام والسلام أمر في غاية الأهمية، يجب أن نسعى إليه جميعاً بكل جد وإخلاص، ودون كلل أو ملل، من أجل رخاء البشرية وأمنها ورفقها، ونحن في السلطنة نضع ذلك نصب أعيننا دائماً. وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والإقليمية إلا للإسهام الإيجابي المؤثر في كل ما يعود بالخير على الإنسانية، وبهذه المناسبة فإننا نغتنم فرصة انعقاد القمة التاسعة والعشرين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتقبة في مسقط، لترحب بإخواننا في بلدهم الثاني ضيوفاً أعزاء مكرمين سائلين الله جل جلالته لهذا اللقاء الأخوي التوفيق والنجاح ولمسيرة المجلس الخير والصالح.

باسمك اللهم وبحمدك بدأنا، وبهما نختم، فاكتب لنا السداد والرشاد في كل أعمالنا، وحقق بفضلك ومنك منتهى آمالنا إنك سميع مجيب الدعاء.

وفتكم الله، وكل عام وأنتم بخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



أعضاء مجلس الدولة في أحد اجتماعات المجلس .

وعلى مستوى أرفع الخبرات في مختلف المجالات. خاصة وأن هناك سبلاً للتنسيق والتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة من أبرزها الاجتماع بين مجلس الوزراء ومكتب مجلس الدولة بحضور صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في ٢٧/١٠/٢٠٠٨م. ويتمتع مجلس الدولة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ومقره محافظة مسقط.

اختصاصات مجلس الدولة

في ممارسته لدوره، ومن أجل تحقيق أهدافه، يتمتع مجلس الدولة باختصاصات وصلاحيات عديدة حددتها المادة (١٨) من المرسوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦) في شأن مجلس عمان. ومن أبرزها مراجعة مشاريع القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، فيما عدا مشاريع القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان لإصدارها. وكذلك إعداد الدراسات وتقديم المقترحات التي تساعد في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وفي إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين أداء الأجهزة الإدارية، كما يقوم مجلس الدولة بدراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من مواضيع وإبداء الرأي فيها. وبينما يقدم مجلس الدولة توصياته

في شأن مشاريع القوانين المحالة إليه إلى مجلس الوزراء، فإن رئيس مجلس الدولة يرفع تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان المعظم يتضمن أعمال المجلس.

عضوية مجلس الدولة

يتم تعيين رئيس وأعضاء مجلس الدولة بمرسوم سلطاني ويتم اختيارهم من بين الشخصيات العمانية ذات الكفاءة والخبرة في المجالات المختلفة وممن شغلوا مناصب الوزراء، الوكلاء، السفراء، كبار القضاة وكبار الضباط السابقين، ومن رجال العلم والثقافة البارزين، والأعيان ورجال الأعمال، ومن يرى جلالة السلطان تعيينه عضواً بالمجلس. ولا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الدولة عدد أعضاء مجلس الشورى. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الدولة ٧٢ عضواً منهم ١٤ من النساء في عام ٢٠٠٩ وبالتالي تشكل المرأة العمانية نحو ٢٠٪ من أعضاء مجلس الدولة.

يشترط في عضو مجلس الدولة - وفقاً للقانون - أن يكون عُماني الجنسية بصفة أصلية، وألا يقل عمره عن ٤٠ سنة ميلادية، وأن يكون من ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة وعضوية مجلس الشورى أو الوظائف العامة. ويستثنى من ذلك المشهود لهم بالكفاءة من العاملين في مجالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات.

مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتولى رئاسة المجلس معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري.

أدوار الانعقاد وأجهزة مجلس الدولة

الفترة الحالية لمجلس الدولة هي الفترة الرابعة (٢٠٠٨ - ٢٠١١). ويمتد دور الانعقاد السنوي للمجلس إلى ثمانية أشهر على الأقل، تبدأ منذ الافتتاح السنوي لمجلس عمان. يعقد مجلس الدولة عادة العديد من الجلسات وفقاً لما يحدده مكتب المجلس في ضوء ما يحال إلى المجلس من مواضيع ومشاريع قوانين، أو ما تقرره لجانه الدائمة من موضوعات يقرها مكتب المجلس. ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

يقوم مجلس الدولة بممارسة صلاحياته واختصاصاته من خلال اجهزة المجلس الرئيسية الاربعة وهي: رئيس المجلس، ومكتب المجلس، واللجان الدائمة، والأمانة العامة.

يتولى رئيس المجلس الإشراف على أعمال المجلس، وتمثيله في اتصاله بالهيئات والجهات الأخرى والتحدث باسمه، وللرئيس نائبان يتم اختيارهم بالاقتراع المباشر في بداية كل فترة من فترات المجلس.

وبالنسبة لمكتب المجلس فإنه يضع خطة عمل المجلس وتحديد جلساته وعمل لجانته والقواعد المنظمة لإدارة أعمالها والتنسيق فيما بينها، فضلاً عن مباشرة أعمال المجلس فيما بين أدوار الانعقاد السنوي. وبالنسبة للجان الدائمة فإنها تقوم بدراسة ما يحال إليها من مشاريع قوانين ومواضيع أو ما ترى أي منها أهمية دراسته ويوافق عليه مكتب المجلس. ويوجد بمجلس الدولة خمس لجان هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة تنمية الموارد البشرية، ولجنة متابعة تنفيذ الخطط التنموية. أما الأمانة العامة فإنها تقوم بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها. ويتسم عمل الأمانة العامة بالطابع التنظيمي والإداري.

وعلى صعيد أنشطة مجلس الدولة، فإن المجلس ناقش العديد من مشاريع القوانين والتقارير المحالة إليه، ويقوم بدراسة عدد من المواضيع ذات الصلة المباشرة بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحياة المواطن العماني ومن أبرزها مشروعاً قانوني ضريبة الدخل، وسلامة الغذاء، ودراسة مناخ الاستثمار في السلطنة، ومستقبل الأمن الغذائي، ومخرجات شهادة دبلوم التعليم العام وفرص استيعابها في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من الموضوعات.

وعلى الصعيد الخارجي يقوم مجلس الدولة بتوثيق العلاقات مع المجالس والهيئات البرلمانية العربية والدولية المناظرة عبر الزيارة المتبادلة. وبينما قام معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة بزيارات إلى كل من المملكة المغربية والجمهورية اليمنية وروسيا البيضاء، قامت وفود برلمانية عربية وأوروبية وروسية بزيارة السلطنة وأجرت محادثات مع وفود مجلس الدولة، تعزيزاً للعلاقات بين الدول الشقيقة والصديقة.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

في إطار الرعاية السامية لحقوق الإنسان في السلطنة، أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) الصادر في ٢٠٠٨/١١/١٥ م بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها. وتتبع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مجلس الدولة. وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في ممارسة مهامها ومقرها مدينة مسقط.

مجلس الشورى:

ليس من المبالغة في شيء القول بأن الشورى العمانية بوجه عام، ومجلس الشورى العماني بوجه خاص سجل هذا العام ٢٠٠٩ (دور الانعقاد الثاني من الفترة السادسة للمجلس) انطلاقةً واضحةً وملحوظةً، سواء من خلال فعالية متزايدة في مناقشة مشاريع القوانين والمواضيع المحالة إليه، ومناقشة أصحاب المعالي الوزراء الذين

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

مؤسسات الدولة العموية



إحدى جلسات مجلس
الشورى الذي يتكون
أعضاؤه من ممثلي ولايات
السلطنة الذين ينتخبهم
المواطنون في انتخابات
عامة .

يدلون ببيانات حول أنشطة وزاراتهم أمام المجلس، والمسؤولين والمتخصصين الآخرين الذين يستضيفهم المجلس لمناقشة موضوع أو آخر، أو من خلال ازدياد دور المجلس وإسهامه في الهيئات البرلمانية الخليجية والعربية والدولية، وهو ما يتيح الفرصة لمشاركة أكبر لمجلس الشورى العماني في أعمال تلك الهيئات البرلمانية وإبراز الدور الإيجابي لسلطنة عمان ودعمها لكل ما يحقق التقارب والحوار بين الشعوب لصالحها جميعها.

وفي هذا الإطار انضم مجلس الشورى العماني إلى الاتحاد البرلماني الدولي في ٢٠٠٨/١٠/١٣م حيث وافق أعضاء الاتحاد (١٨٣ عضواً) بالإجماع على انضمام السلطنة. واستضافت السلطنة في الفترة من ٧ إلى ٩ مارس ٢٠٠٩ المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في مسقط، حيث تولى معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي رئاسة الدورة ١٦ للاتحاد البرلماني العربي. وفي أبريل ٢٠٠٩ تم انتخاب السلطنة لتشغل منصب نائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي الموحد. وهو ما يضع السلطنة في موقع بارز في العمل البرلماني على مختلف المستويات.

جدير بالذكر أن مجلس الشورى العماني الذي أنشئ في عام ١٩٩١م، هو بمثابة خطوة أخرى مهمة على طريق التطور الديمقراطي في السلطنة، وفي إطار التجربة الخاصة لها في مجال العمل الديمقراطي. وبينما حل مجلس الشورى محل المجلس الاستشاري للدولة

٢٠١٠/٧٠٠٩

٩٤

الذي استمر لمدة عشر سنوات (١٩٨١ - ١٩٩١) فإن مجلس الشورى يضم ممثلي الولايات الذين يتم انتخابهم في انتخابات عامة يشارك فيها المواطنون العمانيون -رجالاً ونساءً- ممن بلغ سن ٢١ عاماً والذين يتمتعون بحق الترشيح والانتخاب وفقاً للقانون. وقد جرت آخر انتخابات لمجلس الشورى في ٢٧/١٠/٢٠٠٧ حيث تم انتخاب أعضاء المجلس للفترة السادسة (٢٠٠٨ - ٢٠١١).

وبالرغم من تمثيل المرأة العمانية في عضوية مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٤م حتى نهاية الفترة الخامسة للمجلس (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) إلا أن انتخابات الفترة السادسة لم تسفر عن فوز أية مترشحة من بين ٢١ مترشحة لعضوية المجلس في تلك الانتخابات التي تنافس فيها ٦٣١ مترشحاً ومترشحة.



يضم مجلس الشورى ممثلي الولايات

المنتخبين، ومن بين ٦١ ولاية في السلطنة، هناك ٢٣ ولاية يمثل كلاً منها عضوان في مجلس الشورى لأن عدد سكان كل منها يصل إلى ٣٠ ألف نسمة أو أكثر، وهناك ٣٨ ولاية يمثل كل منها عضو واحد لأن عدد سكان كل منها يقل عن ٣٠ ألف نسمة. وبالتالي يصل عدد أعضاء مجلس الشورى في الفترة السادسة إلى ٨٤ عضواً. وقد أشاد جلالة السلطان المعظم بالتنظيم الجيد والسلاسة والبسر والهدوء والأمن خلال تلك الانتخابات. وقال جلالته «لقد قدرنا كثيراً إقبال المواطنين ذكوراً وإناثاً على ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار ممثليهم في مجلس الشورى بالأسلوب الذي ذكرناه ونحن نحمد الله على توفيقه».

تنسيق وتكامل مؤسسي:

يعتبر التنسيق والتكامل العضوي بين المؤسسات التنفيذية والبرلمانية وغيرها من أبرز السمات المميزة للدولة العصرية، وذلك في إطار الفكر المستنير والفهم المشترك الذي يضعه ويرعاه جلالة السلطان تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن. وبينما يشكل مجلس الشورى جسراً بين المواطنين والحكومة، وسبيلاً لمشاركة المواطن في عملية صنع القرار، فإن جلالة السلطان المعظم أكد على «إننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أملين أن تكون الخبرات المكتسبة دافعاً لتقديم المزيد من

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



العطاء المفيد لبناء خدمة لهذا الوطن العزيز.. ومن هذا المنطلق سوف نحث حكومتنا على رفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عمان بما يمكنه من القيام بواجباته وأداء مهامه على أفضل وجه».

وتحقيقاً لهذا التواصل ترأس جلالة السلطان المعظم اللقاء المشترك الذي عقد في حصن الشموخ يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ وشارك فيه أصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الوزراء وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى حيث أكد جلالته على العمل المشترك والتنسيق الدائم لتنفيذ الخطط التنموية على الوجه الأكمل ولتحقيق مزيد من التقدم والرخاء. وفي ١٢ إبريل ٢٠٠٨ عقد لقاء بين مجلس الوزراء وهيئة مكتب مجلس الشورى. وفي ٣١ مايو ٢٠٠٩ عقد لقاء بحضور صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بين أصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الوزراء وبين أعضاء مجلس عمان. تعميقاً للتنسيق والتكامل بين مجلس الوزراء وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى. ومعروف أن هناك لجنة تنسيق وزارية تتولى التنسيق بين مجلس الوزراء وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى من خلال الاجتماع مع كل من مكتب مجلس الدولة ومكتب مجلس الشورى، كل على حده. ومن شأن هذه السبل جميعها أن تحقق المزيد من التناغم والفهم المشترك بين المؤسسات التنفيذية والبرلمانية تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن التي تعمل كل مؤسسات الدولة من أجلها.

ويتمتع مجلس الشورى بالشخصية الاعتبارية. والاستقلال المالي والإداري. ومقره محافظة مسقط. ويتولى معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي رئاسة مجلس الشورى. وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٨٨ الصادر في ٢٠٠٧/٩/٩ بتعيين رئيس مجلس الشورى.

اختصاصات مجلس الشورى

تتسع وترسخ اختصاصات مجلس الشورى العماني، سواء بمنحه المزيد من الاختصاصات لممارسة دوره، أو بتفعيل ودعم المجلس في إعداد خطط التنمية الوطنية ومتابعة تنفيذها.

يتمتع مجلس الشورى - في إطار القانون - بصلاحيات واختصاصات عديدة ومتزايدة باعتباره شريكاً للحكومة، ومعبراً عن اهتمامات ومصالح المواطنين، ومن أبرز هذه الاختصاصات:

- مراجعة مشاريع القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها ويستثنى من ذلك تلك التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة من مجلس الوزراء إلى جلالة السلطان لإصدارها.

- مناقشة القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة بهدف تطويرها واقتراح تعديلها



الرسمية للانتخابات العامة، وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس. والفترة السادسة لمجلس الشورى تمتد بالتالي حتى ٣٠/٩/٢٠١١م.

وبالنسبة لدور الانعقاد السنوي لمجلس الشورى فإنه يمتد إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام، مما يسمح لمجلس الشورى بعقد العديد من الجلسات لبحث ومناقشة ما يطرح عليه من مواضيع أو مشاريع قوانين أو غيرها مما يهم المجتمع والمواطن العماني.

يقوم مجلس الشورى بممارسة صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزة المجلس الرئيسية الأربعة وهي: رئيس المجلس، ومكتب المجلس، ولجان المجلس، والأمانة العامة. يتولى رئيس مجلس الشورى الإشراف على أعمال المجلس وتمثيله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه. كما أن له الحق في الدعوة إلى جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة لذلك. ولرئيس المجلس نائبان يتم انتخابهما من بين أعضاء المجلس. بالنسبة لمكتب مجلس الشورى فإنه يحدد خطة عمل المجلس والجلسات الاعتيادية للمجلس وجدول أعماله في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليه أو المطروحة أمامه. وكذلك مباشرة أعمال المجلس فيما بين أدوار الانعقاد.

بالنسبة للجان الدائمة لمجلس الشورى فإنه توجد ٥ لجان دائمة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم والثقافة، ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية. كما تم تشكيل لجان خاصة وفرق عمل تعنى بقطاع معين أو مسألة معينة مثل السياحة، وتشغيل القوى العاملة الوطنية، والأمن الغذائي، وتنمية الجيل الأخضر، كما تم إنشاء لجنة تقييم جلسات مناقشة أصحاب المعالي وزراء الخدمات الذين يستضيفهم مجلس الشورى لإلقاء بيانات وزاراتهم أمام المجلس، وكذلك لجنة متابعة أنشطة مجلس الوزراء لتعزيز التنسيق بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، وتنتهي اللجان الخاصة بانتهاء مهمة كل منها لأنها ليست لجاناً دائمة.

أما بالنسبة للأمانة العامة فإنها تتكون من أمين عام يتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدد من الموظفين، وتقوم الأمانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، وتيسير كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة.

آليات عمل وأنشطة واسعة

يستخدم مجلس الشورى أدوات العمل البرلمانية من أجل القيام بمهامه وممارسة اختصاصاته، وبينما يستضيف المجلس اصحاب المعالي وزراء الخدمات لإلقاء بيانات وزاراتهم أمام المجلس والاجابة على استفسارات أعضائه، وذلك في مناقشات علنية تغلقها مختلف أجهزة الإعلام، وهو ما يعد نافذة يطل منها المواطن العماني على نشاط الحكومة، وعمل المجلس ويشارك من خلال ممثليه في المجلس في عملية صنع القرار التنموي، فإن

مجلس الشورى يستخدم أدوات أخرى مثل توجيه الأسئلة، وإبداء الرغبات، وطلبات المناقشة للوزراء، حول قضايا تهم الوطن والمواطن مثل ارتفاع الأسعار، وكيفية التعامل مع الأزمة المالية العالمية، والاستثمارات الحكومية، وغيرها. هذا فضلاً عن استعانة المجلس بمن يراه من الخبراء والمختصين للاستماع إليهم أثناء دراسة موضوع أو أمر ما، وهو ما يحقق التواصل بين مجلس الشورى وبين مؤسسات وجهات الدولة الأخرى.

وبينما حضر معالي وزير الاقتصاد الوطني المشرف على وزارة المالية مناقشة مجلس الشورى لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩ وذلك في نوفمبر ٢٠٠٨، وحضر مرة أخرى في ديسمبر ٢٠٠٨ بناء على طلب مناقشة حول تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، فإنه حضر في مايو ٢٠٠٩ جلسة غير علنية للحديث عن الاستثمارات الحكومية وضوابط تحديدها. كما ألقى كل من معالي وزير التجارة والصناعة، ومعالي وزير التربية والتعليم، ومعالي الدكتورة وزيرة التعليم العالي، ومعالي الشيخ وزير الزراعة، ومعالي الشيخ وزير الإسكان بيانات وزاراتهم أمام المجلس في جلسات علنية أعقبها مناقشات تمت الإجابة خلالها على استفسارات أعضاء المجلس، وذلك خلال الفترة بين نوفمبر ٢٠٠٨ ونهاية أبريل ٢٠٠٩، فإن مجلس الشورى وافق على مشروع التعديلات المقترحة على قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه في ٢٦ مايو ٢٠٠٩. كما تدرس لجان المجلس العديد من المواضيع الأخرى.

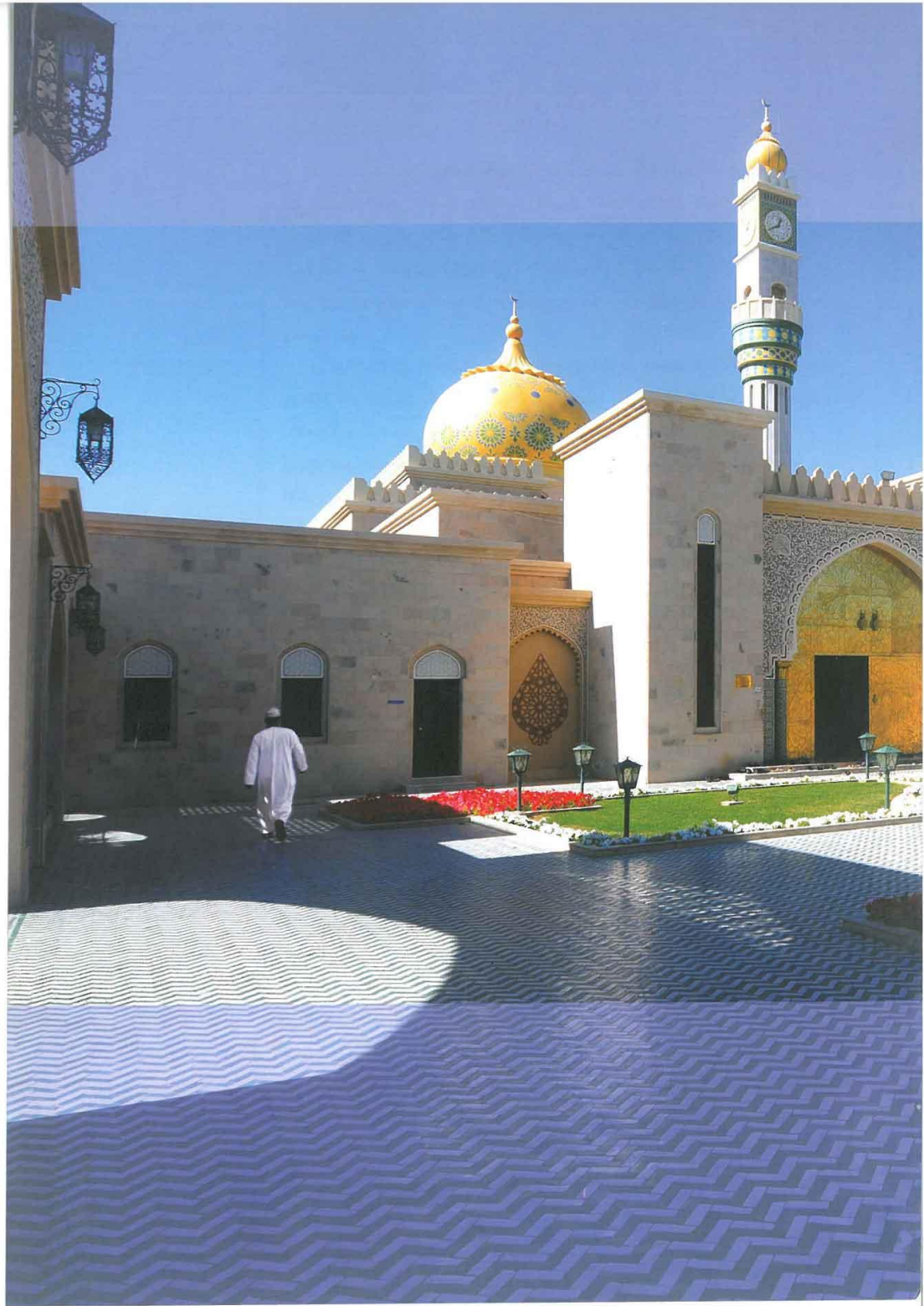
وعلى صعيد التواصل والتنسيق والتعاون بين مجلس الشورى والمجالس والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة فقد أعاد المجلس تشكيل مجموعات الصداقة البرلمانية مع كل من الجمهورية اليمنية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتشكيل مجموعات صداقة مع كل من المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، ولبنان، وتركيا، والمملكة المغربية.

وبينما انضمت السلطنة إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨ فإنها استضافت اجتماعات المؤتمر الخامس للاتحاد والبرلمان العربي في مارس ٢٠٠٩ وتولت على أثره رئاسة الاتحاد والبرلمان العربي في دورته السادسة عشرة. كما استضافت السلطنة الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ٢٠٠٨، واستضافت الاجتماع الإقليمي الثالث للبرلمانيات الخليجيات والقيادات النسائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ٢٠٠٨. وتتولى منصب نائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي الموحد، ومن خلال هذه الأنشطة وغيرها تتوطد علاقات السلطنة مع الدول الشقيقة والصديقة وقيام مجلس الشورى العماني بإسهام نشط في التحركات البرلمانية الرامية إلى تحقيق التواصل والحوار والتقارب بين دول وشعوب المنطقة والعالم من حولها وإبراز التطور الديمقراطي المتواصل في السلطنة كذلك.

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



التسامح وسيادة القانون



تتسم الشخصية العمانية بالهدوء، وبالقدرة على التعامل والتفاعل مع الآخرين، على قاعدة قبول الآخر، والحوار كسبيل لتنمية وتطوير العلاقات والمصالح المشتركة. ومن ثم امتلك الشعب العماني دوماً القدرة على بناء وتوسيع وتعميق العلاقات مع الشعوب الأخرى في المنطقة وعلى امتداد العالم من الصين شرقاً حتى أوروبا والولايات المتحدة غرباً، وهو ما أكدته، وتؤكدته، شواهد التاريخ قديماً وحديثاً أيضاً.

وبينما استجاب العمانيون لدعوة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ودخلوا الاسلام عن بكرة أبيهم، فإنهم ساهموا بدور نشط وملمس في التعريف بالاسلام ونشره وتعريف الشعوب الأخرى به، فإن الاعتدال والتسامح وتفهيم الآخر وقبوله أسهم دوماً في فتح مزيد من جسور العلاقات الطيبة مع الشعوب والحضارات الأخرى والالتقاء معها لتحقيق الخير والسلام لكل بني البشر دون استثناء، أيّاً كانت دياناتهم، أو معتقداتهم، أو انتماءاتهم، أو أجناسهم، أو ألوانهم.

في هذا الإطار الحضاري الرفيع نبذ الشعب العماني، ومنذ وقت مبكر -كل أنواع التطرف والتعصب، أيّاً كان لونها أو أسبابها، ورسخت مسيرة النهضة العمانية الحديثة. ذلك بمختلف الوسائل، مع إدراك أهمية وضرورة الجانب الروحي في بناء الأمم حيث أكد جلالة السلطان على أن «الدول بلا أسس روحانية هي خواء، وليس هناك أهم من الجانب الروحاني في بناء الأمم، فهي التي توجد التماسك والتلاحم - وهي التي تخلق اجواء السماحة والامان والسلوك الحسن».

لم يقتصر الأمر على الجانب الفكري والثقافي، ولكنه امتد إلى ما يتصل بالجانب القانوني المنظم للسلوك والعلاقات على الأراضي العمانية. فقد كفل النظام الأساسي للدولة حرية العبادة واقامة الشعائر الدينية للمقيمين على أرض السلطنة. فقد نصت المادة (٢٨) من النظام الأساسي للدولة على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب». وصيانة لحقوق الإنسان أيضاً، كفل القانون العماني للأحوال الشخصية لغير المسلمين حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية وفقاً للمادة (٢٨٢) من القانون. يضاف إلى ذلك أنه من المعروف إنه يتوفر في السلطنة دور العبادة الخاصة بأصحاب الديانات الأخرى لممارسة شعائهم الدينية بحرية واطمئنان. وفي حماية القانون.

وفي الوقت الذي حذرت فيه السلطنة من مخاطر التزمت في الفهم الديني الذي لا يؤدي إلا إلى «تخلف المسلمين وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم، وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو وينتهي عن التشدد». فإنها دعت ومنذ سنوات عديدة - قبل ظهور موجات التطرف والعنف في بعض الدول



جلالة السلطان المعظم يؤدي
صلاة عيد الفطر المبارك
١٤٢٩ هـ، بولاية صحار .

والمجتمعات الإسلامية وغيرها - إلى أهمية وضرورة مواكبة العصر «بفكر إسلامي متجدد ومتطور، قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادئ الدين - قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية وأن يظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام، وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان». لم تتوقف السلطنة عن حد التحذير والدعوة، ولكنها عملت على ترجمة رؤيتها وقناعاتها المعتدلة إلى مواقف وممارسات عملية تتجسد على نحو واضح داخل السلطنة، وفي علاقاتها وتفاعلها مع الدول والشعوب الأخرى، وخاصة فيما يتصل بالتقريب بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز الحوار بين علماء المسلمين، وبينهم وبين علماء الديانات الأخرى، من أجل تقديم صورة صحيحة للدين الإسلامي والرد على ما يتعرض له من حملات تشويه متعمدة حيناً ومنطقة من فهم وتصور خاطئ للإسلام أحياناً أخرى.

وبينما تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدور نشط على صعيد ترسيخ فهم صحيح للدين وللعقيدة الإسلامية السمحة، مع الحفاظ على الموروث العماني الأصيل، وذلك عبر دوائر ومديريات الوزارة والهيئات التابعة لها فإن مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، وهو أحد مرافق جامع السلطان قابوس الأكبر يقوم بدور فعال بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وفي إطار اختصاصاته

لتحقيق وتنشيط الحوار والتواصل الحضاري والفهم المتبادل مع الشعوب الأخرى، والتعريف على أوسع نطاق ممكن بالحضارة الاسلامية.

استضاف مركز السلطان قابوس للثقافة الاسلامية العديد من اساتذة الجامعات والعلماء والباحثين من مختلف مناطق العالم لالقاء المحاضرات، والمشاركة في الندوات ضمن البرامج المحددة لذلك. وفي عام ٢٠٠٧م على سبيل المثال تم تنظيم سبع محاضرات لاساتذة وعلماء في جامعات امريكية واوروبية، كما شاركت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في ٢٦ ندوة ومؤتمراً وملتقى في دول عربية واسلامية واوروبية في عام ٢٠٠٧م.

جدير بالذكر انه تم في ٨ سبتمبر ٢٠٠٨م تدشين المصحف العماني، والمصحف الالكتروني الذي تم وضعه وفق الضوابط التكنولوجية اللازمة لايجاد نص رقمي بدون اخطاء وليكون المصحف قابلاً للتخزين على الشبكة العالمية للمعلومات -الانترنت-. واستمراراً لندوات تطور العلوم الفقهية في عمان التي بدأت في عام ٢٠٠٢م ويتم عقدها سنوياً، تم في ابريل ٢٠٠٩ عقد ندوة «الفقه الاسلامي والمستقبل - الاصول المقاصدية وفقه التوقع» والتي استهدفت توجيه انظار المشتغلين بالفقه الاسلامي إلى مجال الدراسات المستقبلية لما لها من أهمية كبيرة في تقدير احتياجات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل ومسيرة ركب الحضارة بما لا يتعارض مع ثوابت الدين وكيالاته.

وقد شارك في فعاليات الندوة ٣٥ عالماً ومفكراً وباحثاً من السلطنة و١٤ دولة عربية واسلامية واجنبية.

وفي حين تحرص السلطنة على تحقيق التواصل الفكري والحضاري مع المجتمعات الأخرى عبر مختلف السبل، بما في ذلك كراسي السلطان قابوس في عدد من ابرز الجامعات الامريكية والاوربية والاسترالية والاسيوية لدراسة الحضارة العربية والاسلامية والعلاقات مع تلك المجتمعات، فإن مركز السلطان قابوس للثقافة في العاصمة الامريكية يقوم بدور نشط لتوسيع وتعميق سبل التفاهم المتبادل بين الشعبين العماني والامريكي وذلك من خلال الفعاليات العديدة التي يقوم بتنظيمها أو المشاركة فيها، ومنها على سبيل المثال المشاركة في مهرجان الفن العربي في العاصمة الامريكية في فبراير ٢٠٠٩م.

من جانب آخر تم في فبراير ٢٠٠٩ ايضاً وضع حجر الأساس للمركز الثقافي اللبناني العماني في بيروت حيث يشكل المركز عند اكتماله منارة فكر وثقافة تمتد باشعاعاتها إلى أوسع مساحة ممكنة اقليمياً ودولياً لتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب، وهو ما يعبر عن النهج العماني الراسخ والمتميز في التعامل مع الشعوب الأخرى الشقيقة والصديقة.

سيادة القانون وتيسير التقاضي

اتسم القضاء العماني دوماً بالعدل والنزاهة، وانتقلت مسيرة النهضة العمانية الحديثة به من الإطار التقليدي إلى الصيغة الحديثة والمتطورة التي تركز على حكم وسيادة القانون، ويكفلها النظام الأساسي للدولة الذي نص في المادة (٥٩) منه على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات».

وإلى جانب الشعور العميق بالأمن والأمان، وبالثقة في نيل الحقوق - كل الحقوق - فإن قيم العدل والمساواة والاعتزاز بالمواطنة واحترام حقوقها شكلت مع التراث والتقاليد العمانية العريقة القاعدة التي انطلق منها، ويرتكز عليها القضاء العماني، في ممارسته لدوره والسير نحو تحقيق العدل وسيادة القانون على امتداد هذه الأرض الطيبة. سواء من خلال المحاكم أو من خلال لجان التوفيق والمصالحة التي توفر صيغة أخرى لحل المنازعات ونيل الحقوق بالتراضي وبوسائل سهلة مستمدة من التقاليد العمانية، ومن ثم يجمع القضاء العماني بين الهيئات والصيغ الحديثة والتقليدية التي تتم في الإطار القانوني كذلك.

وحتى يقوم القضاء العماني بدوره المنشود، فقد توفرت له كل المعطيات التي تمكنه من ذلك، خاصة فيما يتصل باستقلال القضاء من ناحية، وضمان حياديته وعدم التدخل في شؤونه من ناحية ثانية، وتوفير الحماية القانونية للمواطن وحقوقه وبما لا يتعارض مع حقوق المجتمع ومصالح الوطن من ناحية ثالثة. في هذا الإطار نصت المادة (٦٠) من النظام الأساسي للدولة على أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون».

ونصت المادة (٦١) منه على إنه «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون. وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في شؤن العدالة. ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون».

وبالنسبة لحماية حقوق المواطن، فقد ضمنت المواد من المادة (١٧) حتى المادة (٢٧) من النظام الأساسي للدولة حماية هذه الحقوق وفق أفضل المعايير المعروفة عالمياً حيث نصت على سبيل المثال على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون. كما أنه يحظر إيداع المتهم جسمانياً أو معنوياً، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، وأن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وغير ذلك من الضمانات والمبادئ التي يتم مراعاتها والالتزام بها. كما أكد جلالته السلطان على أن «تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه».



جامع السلطان قابوس
الأكبر في ولاية بوشر
بمحافظة مسقط منارة
ثقافية ودينية سامقة .

جدير بالذكر أنه بالتوازي مع إنشاء المجلس الأعلى للقضاء برئاسة جلالة السلطان المعظم، ورعاية جلالته للقضاة، واستكمال كل عناصر المنظومة القضائية في السلطنة، فإنه تم إصدار العديد من القوانين مثل قانون السلطة القضائية، والمحاماة، والادعاء العام، والإجراءات المدنية والتجارية، وقانون الكتاب بالعدل، وقانون التعبئة العامة، وقانون الطوارئ وفي ٢٣/١١/٢٠٠٨ صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٦ بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر. كما يتم استكمال وتجديد البنية الأساسية مثل مجمعات المحاكم، ومكاتب الكتاب بالعدل، ومقار الادعاء العام، وتحديث نظم العمل في المحاكم المختلفة، وتدريب القضاة والارتقاء المستمر بكفاءتهم، وتيسير التقاضي بالنسبة للمواطنين.

وفي إطار خطة وزارة العدل لإنشاء مجمعات للمحاكم في محافظات ومناطق السلطنة، فإنه تم التوقيع في مايو ٢٠٠٩ على اتفاقية إنشاء مجمع محاكم مسقط بمساحة تصل إلى نحو ٥٠ ألف متر مربع، وذلك بعد افتتاح مجع محاكم عبري وإبراء في عام ٢٠٠٧ وسيتم إنشاء مجمعات للمحاكم في صحار والبريمي والرساق ونزوى أيضا وفق الخطة المحددة لذلك. وبينما تم إنجاز المبنى الجديد لمحكمة الاستئناف في مجمع المحاكم بصلالة، فإنه يجري العمل في مشروع المعهد العالي للقضاء بنزوى الذي سيقوم بتخريج وإعداد الكوادر القضائية والقانونية التي

٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

تحتاجها المحاكم بدرجاتها المختلفة.

وتيسيراً للتقاضي، وضماناً لتحقيق العدل وسيادة القانون فإنه تم بتوجيهات من جلالة السلطان المعظم إعفاء المواطنين من ذوي الدخل المحدود من نفقات التقاضي، وهي بادرة إنسانية وقانونية واجتماعية بالغة الأهمية توفر الطمأنينة لكل شرائح المجتمع وضمان لحصول الجميع على خدمات القضاء العماني العادل دون أعباء مادية تذكر.

من جانب آخر، وتمشياً مع طبيعة المجتمع العماني صدر قانون «التوفيق والمصالحة» بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/٥٨ بإنشاء لجان للتوفيق والمصالحة في مختلف مناطق السلطنة وذلك من أجل تخفيف الأعباء على هيئات القضاء واختصار الإجراءات على المتقاضين والحد من التكاليف المادية.

تمزج لجان المصالحة بين الجانبين القضائي والعرفي العماني، واللجوء إليها لحل أية منازعات مدنية أو تجارية أو في مجال الأحوال الشخصية يتم بالتراضي بين المتخاصمين، وبلغ عدد لجان التوفيق والمصالحة ٣٣ لجنة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة، ويتم تشكيل كل منها برئاسة أحد القضاة وعدد من الأعضاء من ذوي الخبرة وذلك بقرار من معالي الشيخ وزير العدل نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وقد أعطى القانون مهلة شهرين للجنة للقيام بعملية التوفيق في النزاع المطروح أمامها وأضفى صفة قانونية على إجراءاتها في التوفيق والصلح والتنفيذ.

منظومة قضائية متكاملة

تكاملت على امتداد السنوات الماضية منظومة القضاء العماني، سواء على صعيد الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية، أو على صعيد البنى الأساسية للمحاكم ودوائر الكتاب بالعدل ولجان التوفيق والمصالحة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة. وتواصل وزارة العدل جهودها الحثيثة لتبسيط الإجراءات وتطوير الأداء الوظيفي للعاملين وإنشاء مجمعات حديثة للمحاكم ودوائر الكتاب بالعدل وادخال الأساليب الحديثة، بما فيها قواعد بيانات عملية بها لتيسير أعمالها.

ينظم قانون السلطنة القضائية المحاكم العمانية، ويبين وظائفها واختصاصاتها. وبينما تقتصر المحاكم العسكرية على النظر في الجرائم العسكرية التي قد تقع من جانب العسكريين ورجال الأمن، ولا يمتد اختصاصها إلى غيرهم بحكم القانون، فإن منظومة المحاكم العمانية تتكون من:

المحكمة العليا:

المحكمة العليا هي أرفع مستويات التقاضي في السلطنة، ومقرها مسقط، ويترأسها الشيخ إسحاق بن أحمد البوسعيدي، تفصل المحكمة العليا في مدى صحة تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه، وتضطلع بالإشراف على صحة تطبيق القانون أمام المحاكم. كما تفصل في الطعون المرفوعة إليها.

تضم المحكمة العليا مكتباً فنياً يقوم باستخلاص المبادئ القانونية من أحكام المحكمة وإصدار مجموعة الأحكام القضائية مصنفة ومبوبة، وكذلك إصدار مجلة دورية تعنى بالقضاء والبحوث القانونية، يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة مجلس الشؤون الإدارية للقضاء للنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الوظيفية للقضاة، كما توجد إدارة عامة للفتيش القضائي مكونة من قضاة في المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

محاكم الاستئناف:

تنظر محاكم الاستئناف في الطعون على أحكام المحاكم الابتدائية، وتتشكل دوائرها القضائية من ثلاثة قضاة، وتوجد محاكم استئناف في كل من مسقط وصحار ونزوى وصلالة وإبراء وعبري، ويجري العمل لانشاء محكمة في كل من البريمي والرساق.

المحاكم الابتدائية:

المحاكم الابتدائية هي محاكم أول درجة، وتختص بالحكم في الدعاوي المدنية والتجارية وطلبات التحكيم ودعاوي الاحوال الشخصية والدعاوي العمومية والعمالية والضريبية والإيجارية وغيرها من الدعاوي التي تدخل في اطار اختصاصها وفقاً للقانون.

والى جانب المحاكم الابتدائية تنشأ دوائر جزائية في نطاق اختصاص بعض المحاكم الابتدائية كدائرة من دوائرها بقرار من وزير العدل. وتختص هذه الدوائر بالقضايا النوعية وغيرها من القضايا التي يحددها القانون. وينظم القانون عمل المحاكم المختلفة.

الكتاب بالعدل:

تقوم دوائر الكتاب بالعدل التي صدر القانون الخاص بها بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٤٠ بدور حيوي في حفظ الحقوق واستقرار المعاملات بتحرير المحررات

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

والمصادقة على توقيع ذوي الشأن، وإثبات التاريخ في المحررات العرفية، وتحرير وثائق الزواج وشهادات الطلاق ووثائق إثبات الترميل وغيرها. ودوائر الكتاب بالعدل هي دوائر مستقلة في كل محكمة من المحاكم الشرعية سابقاً، ويصل عددها إلى نحو ٦٠ دائرة منتشرة في كافة محافظات ولولايات ونابات السلطنة.

محكمة القضاء الإداري:

تقتصر محكمة القضاء الإداري في الخصومات الإدارية التي تكون الإدارة طرفاً فيها، والتي قد يرفعها عاملون في الجهاز الإداري للدولة ضد جهات عملهم وغير ذلك من الدعاوي التي تدخل في نطاق اختصاصها. وهوما يضمن حصول كل من العامل وجهة العمل على حقه وفقاً للقانون.

محكمة أمن الدولة:

محكمة أمن الدولة هي «هيئة قضائية مستقلة» أنشئت في عام ٢٠٠٣ ويرأسها معالي السيد هلال بن حمد البوسعيد مستشار الدولة للشؤون العدلية. وتعمل وفق قانون محكمة أمن الدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٤ الصادر في ٢٣/٩/٢٠٠٣م.

الادعاء العام:

يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي في مختلف محافظات ومناطق السلطنة. ومن صلاحيات الادعاء العام تطبيق الاحكام الجزائية، وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام وفقاً للقانون وقد صدر قانون الادعاء العام بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٩٢م.

يستعين الادعاء العام بكوادر وطنية مؤهلة على مستوى رفيع، وبأجهزة متطورة للقيام بالمهام الموكولة إليه، وتشغل المرأة العمانية عدداً من الوظائف في الادعاء العام ووصلت إلى منصب مديرة إدارة الادعاء العام في ولاية بركاء منذ أبريل ٢٠٠٨م.

الشؤون القانونية :

تعتبر وزارة الشؤون القانونية عن مدى الأهمية والعناية التي يحظى بها القانون في السلطنة على كافة المستويات. ويرتكز النظام القانوني للسلطنة على المراسيم السلطانية التي يصدرها جلالة السلطان المعظم والتي تستند إلى النظام الأساسي للدولة.

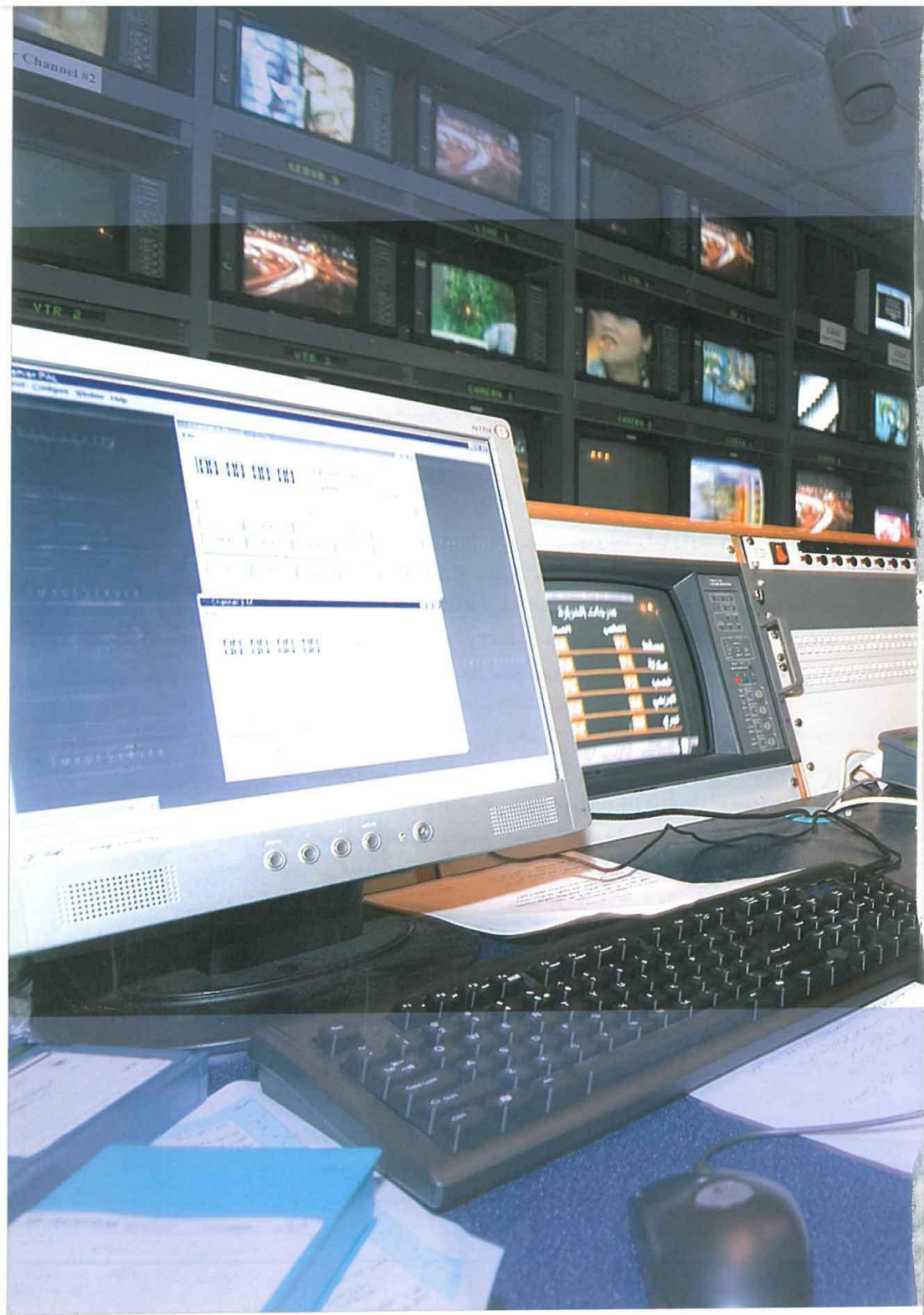
تصدر القوانين المنظمة لحياة المجتمع، ولحقوق افراده، وللضوابط التي يتم في إطارها حركة وعلاقات مؤسسات الدولة المختلفة بموجب مراسيم سلطانية، وتقوم وزارة الشؤون القانونية بأعداد ومراجعة نصوص مشروعات القوانين، ومشروعات المراسيم السلطانية، والاتفاقيات الدولية والعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها. كما تقوم الوزارة بإبداء الرأي القانوني فيما تعرضه عليها الوزارات والوحدات الإدارية من موضوعات أو تطلب الإستشارة القانونية بشأنها. وتقوم وزارة الشؤون القانونية أيضاً بإصدار الرأي القانوني والتفسيرات الرسمية للمراسيم السلطانية وللقرارات واللوائح، كلما تطلب الامر ذلك. كما تتولى رعاية مصلحة الحكومة في أية منازعات قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي تكون طرفاً فيها.

جدير بالذكر أن وزارة الشؤون القانونية تصدر «الجريدة الرسمية» مرتين شهرياً يوم ١ ويوم ١٦ من كل شهر ميلادي، حيث تتضمن الجريدة النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين والقرارات الوزارية، واللوائح التنظيمية التي تصدر في السلطنة.

ونظراً للأهمية الشديدة لما تضمه «الجريدة الرسمية» وللحفاظ عليه وتسهيل الاستفادة منه على مستويات عديدة، تقوم وزارة الشؤون القانونية بتجميع وتصنيف وإصدار المجلدات السنوية للجريدة الرسمية، وكذلك إصدار دليل المراسيم والقرارات السلطانية والقوانين في كتب ومجلدات واسطوانات مدمجة (سي دي) وجميعها متاحة في المكتبات وللمن يطلبها. كما تصدر وزارة الشؤون القانونية الفتاوى القانونية المستمدة من الاحكام والفتاوى والتفسيرات القانونية عاماً بعد عام لاثراء الجوانب القانونية في حياة المجتمع إذ أنها بمثابة المرجع القانوني الرسمي في البلاد.



جسور مودة وتعاون
تعزز السلام والاستقرار



جسور مودة وتعاون تعزز السلام والاستقرار

في الوقت الذي تكتسي فيه سياسات السلطنة ومواقفها، وعلاقاتها مع الاشقاء والأصدقاء على امتداد العالم، ملامح وسمات الشخصية العمانية وخبرتها التاريخية، معززة بحكمة القيادة وبعد نظرها في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف، فإنه ليس مصادفة أن تحظى السلطنة، قيادة ومواقف وسياسات، بتقدير واسع على مختلف المستويات. وأن تصبح بحكم علاقاتها الوثيقة مع كل الأطراف، عنصراً نشطاً، ومركزاً فاعلاً، بدون ضجيج، يجتذب إليه الكثيرين من داخل المنطقة وخارجها لتبادل وجهات النظر مع جلالة السلطان وللإستماع إلى تقييم جلالته بشأن التطورات في المنطقة ومن حولها.

وبينما اتسمت السياسة العمانية بالهدوء والصراحة والوضوح في التعامل مع الآخرين، مما مكنها من طرح مواقفها ووجهات نظرها بثقة عالية، فإن مصداقية مواقفها، وعلاقاتها الواسعة وخبرتها التاريخية، أضفت مزيداً من الثقل والفاعلية على تحركاتها الداعمة لجهود تعزيز السلام والاستقرار خليجياً وعربياً ودولياً من ناحية، وجعل السياسة الخارجية العمانية رافداً وسبيلاً لدعم جهود التنمية الوطنية من ناحية ثانية.

ومما له دلالة عميقة ان جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه في الافتتاح السنوي لمجلس عمان في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ على «أننا نعيش في عالم متداخل المصالح والسياسات وأن تعاوننا مع هذا العالم إنما يأتي انطلاقاً من المصالح العليا للسلطنة، وإسهاماً في استتباب الأمن والرخاء في أرجاء المعمورة. وبفضل هذه السياسات اكتسبت بلادنا والحمد لله احترام وتقدير المجتمع الدولي. أن التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل الوثام والسلام أمر في غاية الأهمية يجب أن نسعى إليه جميعاً بكل جد وإخلاص. ودون كلل أو ملل من أجل رخاء البشرية وأمنها ورفقيها. ونحن في السلطنة نضع ذلك نصب أعيننا دائماً. وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والإقليمية إلا للإسهام الإيجابي المؤثر في كل ما يعود بالخير على الإنسانية» بهذه الرؤية العميقة والبعيدة النظر تدير عمان سياساتها وعلاقاتها مع كل الأطراف خليجياً وعربياً وإقليمياً ودولياً. لصالحها ولصالح المنطقة والعالم من حولها كذلك.

تعزيز التعاون الخليجي

تستند خصوصية العلاقات الوثيقة والتميزة بين السلطنة وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية على ما يربط بينها من وشائج وصلات

عميقة ممتدة في عمق الزمن، وعلى ما يجمع بينها من مصالح وآمال مشتركة للحاضر والمستقبل.

وبينما سعت السلطنة على امتداد العقود الأربعة الماضية إلى تعزيز وتعميق مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. قبل إنشاء المجلس وبعده. فإنها لم تدخر وسعاً من أجل تطوير العلاقات مع الجمهورية اليمنية الشقيقة، وفتح آفاق أرحب أمام اندماجها في إطار مجلس التعاون من ناحية، والعمل على تحقيق أفضل علاقات ممكنة بين ضفتي الخليج وبما يعزز استقرار وطمأنينة الدول المطلة عليه من ناحية ثانية.

وقد أكد جلالة السلطان المعظم على معادلة بالغة الأهمية وشديدة الوضوح بقوله «نريد منطقتنا بعيدة عن كوارث الحروب.. نريدها تسير في مسار النمو وتتمتع بقوائضها النقدية، وأن تنعم بالازدهار والاستقرار والتقدم، وكل ذلك يتأتى وفق معادلة سهلة مفادها أن نحترم مصالح الآخرين مثلما نطالبهم باحترام مصالحنا، وعندها لن نسمع الشعوب سوى ترانيم السلام».

جدير بالذكر أن القمة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مسقط يومي ٢٩ و ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم شكلت ببيانها الختامي وإعلان مسقط اللذين صدرا عنها، إضافة لجهود دول المجلس لدفع التكامل فيما بينها في مختلف المجالات، بما في ذلك إقرار اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، مع احتفاظ السلطنة بموقفها المحدد في هذا المجال، وإقرار الاستراتيجية الأمنية بعد تحديثها. بالإضافة إلى الحث على التعامل مع آثار الأزمة المالية العالمية، وما تضمنه إعلان مسقط من اهتمام بقطاع الإنسان والبيئة، وتبرع جلالته بجائزة لشؤون الإنسان والبيئة في دول المجلس تشجيعاً للاهتمام بهذا القطاع الحيوي. كما أعطت قمة مسقط دفعة أخرى لاستيعاب الجمهورية اليمنية في عضوية هيئتين أخريين من هيئات مجلس التعاون والتأكيد على أهمية دعم جهود التنمية اليمنية ثنائياً وجماعياً.

وفي إطار العلاقات الوطيدة والتميزة بين السلطنة وشقيقاتها قام جلالة السلطان المعظم بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو ٢٠٠٨، كما زار جلالته دولة قطر في أغسطس ٢٠٠٨. وقام صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بزيارة السلطنة في مايو ٢٠٠٩. ونياية عن حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم شارك صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في القمة الطارئة لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض في يناير ٢٠٠٩، وفي القمة التشاورية الحادية عشرة لقادة دول المجلس في الرياض في مايو ٢٠٠٩م. وبحكم رئاستها للدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،

(الصفحتان التاليتان)
جلالة السلطان المعظم
وأخوانه قادة دول
مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في القمة
الخليجية التاسعة
والعشرين بمسقط .

جسور مودة
وتعاون تعزز
السلام والاستقرار



١١٦
٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



تستضيف السلطنة العديد من اجتماعات مجلس التعاون بمستوياتها المختلفة، كما استضافت السلطنة في أبريل ٢٠٠٩ الاجتماع المشترك التاسع عشر لوزراء خارجية دول مجلس التعاون ونظرائهم في دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى المستوى الثنائي جرت العديد من الزيارات بين السلطنة وكل من دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية وكذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعزيراً للعلاقات والمصالح المشتركة بين السلطنة وكل منها، خاصة وأن السلطنة تعمل دوماً على احتواء التوتر في الخليج وتجاوز أية خلافات عبر الحوار، وبما يحافظ على استقرار الخليج وإبعاد شبح الحرب عنه بكل السبل الممكنة.

تحرك نشط على الصعيد العربي

تحتل سياسات السلطنة ومواقفها على الصعيد العربي بتقدير واسع رسمياً وشعبياً، نظراً لإسهامها الإيجابي، ولمصادقية مواقفها في دعم العمل العربي المشترك، وتطوير العلاقات مع الدول العربية بما يحقق المصالح المشتركة والمتبادلة ثنائياً وجماعياً في إطار جامعة الدول العربية.

وبينما تؤيد السلطنة جهود تطوير ودعم آليات عمل جامعة الدول العربية بما يعزز فاعليتها، فإنها لا تدخر وسعاً في مساندة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تحقيقاً للسلام في الشرق الأوسط وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية، وتحقيقاً للاستقرار وتجاوز الخلافات في لبنان، والعراق، والصومال، والتفريب بين الأشقاء حفاظاً على المصالح العربية من ناحية ثانية.

وفي هذا الإطار تم إنجاز أكثر من مشروع عماني في الأراضي الفلسطينية لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق، في مواجهة العدوان الإسرائيلي الفاشم عليه، وسياسات الحصار والاستيطان التي تبذلها إسرائيل لتهديم فرص السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي حين شاركت السلطنة بنشاط وفاعلية في مختلف الاجتماعات وفعاليات العمل العربي المشترك، بما فيها اجتماعات القمة الاقتصادية في الكويت في يناير ٢٠٠٩، والقمة العربية الحادية والعشرين في الدوحة في مارس ٢٠٠٩، وفي القمة العربية الأمريكية الجنوبية في الدوحة في مارس ٢٠٠٩ أيضاً، فإن السلطنة تترأس الدورة الحالية للاتحاد البرلماني العربي، وتشغل منصب نائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي الموحد، حيث تولت هذا المنصب بإجماع الدول العربية.

وتدعياً للعلاقات الوثيقة والمتنامية بين السلطنة وشقيقاتها جرت العديد من الزيارات المتبادلة، سواء على مستوى القمة، أو على المستوى الوزاري ومستوى اللجان المشتركة، حيث زار جلالة السلطان المعظم كلاً من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى في مايو وأغسطس ٢٠٠٨ على التوالي، كما زار السلطنة

جلالة السلطان المعظم
يستقبل دولة الدكتور
مانموهان ستج رئيس وزراء
جمهورية الهند .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل سمو الشيخ محمد
بن راشد آل مكتوم، نائب
رئيس دولة الإمارات
العربية المتحدة رئيس
مجلس الوزراء حاكم
دبي .



جسور مودة
وتعاون تعزز
السلام والاستقرار



فبراير ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

١٢٥

كل من الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان (فبراير ٢٠٠٩) ، والرئيس المصري محمد حسني مبارك (مارس ٢٠٠٩) والرئيس السوري الدكتور بشار الأسد (أبريل ٢٠٠٩) ، وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (مايو ٢٠٠٩) وهو ما يعبر على نحو واضح عن حيوية الإسهام العماني في الشؤون العربية ولصالح استقرار ورفاهية دول المنطقة وشعوبها.

نشاط دولي متواصل

تحرص سلطنة عمان على القيام بدور إيجابي على المستويين الإقليمي والدولي. وذلك إدراكاً منها لأهمية وحيوية منطقة الخليج استراتيجياً واقتصادياً لمختلف القوى من حولها، واستيعاباً أيضاً لخبرة تاريخية تراكت عبر القرون، خاصة فيما يتصل بعلاقات السلطنة بالقوى الكبرى، وبأفريقيا وآسيا، وبقينا كذلك بالترابط الوثيق بين الاستقرار والأمن في المنطقة وفي العالم من حولها.

وفي الوقت الذي تساند فيه السلطنة جهود الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها -اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها- في جهودها لتعزيز السلام والاستقرار والتفاهم بين الشعوب، وتعميق الحوار بين الحضارات وتهيئة أفضل السبل للتقريب بين دول العالم وشعوبه، فإنه لم يكن مصادفة أن تقوم السلطنة بدور نشط في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، ودعم أنشطتها، ومما له دلالة أيضاً أن يوافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته ٥٢ في أكتوبر ٢٠٠٨ بالإجماع على انضمام السلطنة إلى عضوية الوكالة. وانضمت السلطنة بالفعل إليها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٥ الصادر في ٢٠٠٨/١٢/١٦ م.

وبينما تتمتع السلطنة بعلاقات طيبة ومتنامية مع العديد من الدول على امتداد العالم، وذلك انطلاقاً من المصلحة الوطنية العمانية، وتحقيقاً لها، فإنها في سعيها للإسهام في تحقيق السلام والعدل وترسيخ احترام حقوق الإنسان، تحرص على التعاون النشط والفعال في جهود مكافحة الإرهاب على كافة المستويات. وتؤيد السلطنة دراسة أسباب الإرهاب والتعاون بين كل الأطراف الدولية لاستئصاله والقضاء على كل أشكاله وصوره حتى تعيش كل شعوب العالم أمانة ومطمئنة على حاضرها ومستقبلها. مع التفرقة بين الإرهاب وبين حق الدفاع المشروع عن النفس ومقاومة العدوان التي يقرها القانون الدولي.

من جانب آخر أكدت السلطنة دوماً على تأييد إصلاح الأمم المتحدة، والعناية بشكل أكبر بمجالات وسبل التعاون الاقتصادي بين الدول، والعمل على تطوير المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتحقيق مصالح الدول كافة والتصدي

جلالة السلطان المعظم
يستقبل صاحب السمو
الملك الامير وليام الكسندر
أمير أورانج ولي عهد مملكة
هولندا .

جلالة السلطان المعظم
يستقبل دولة فيرينتش
جور تشاني رئيس وزراء
جمهورية المجر .

جسور مودة
وتعاون تعزز
السلام والاستقرار



جلالة السلطان المعظم
يستقبل دومنيك ستارواس
مدير عام صندوق النقد
الدولي.

للنتائج المترتبة على الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشدة على الاقتصاد العالمي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وتضررت بسببها الدول النامية بشكل أكبر. جدير بالذكر أن السلطنة تتعاون بشكل بناء ومتواصل مع المجتمع الدولي في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر وتضطلع بمسؤولياتها في إطار القانون الدولي وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع القمع ومعاقبة الإتجار بالبشر الذي صادقت عليه السلطنة عام ٢٠٠٥. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه تم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتبع مجلس الدولة وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤ الصادر في ٢٠٠٨/١١/١٥. كما تم إصدار قانون مكافحة الإتجار بالبشر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٦ الصادر في ٢٠٠٨/١١/٢٣ وتم بموجبه إنشاء لجنة وطنية تسهر على تنفيذ القانون وتعمل على إعداد خطة وطنية لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي حين تسجل علاقات السلطنة نمواً وازدهاراً ملموساً، تعبر عنه حيوية العلاقات العمانية والزيارات المتبادلة مع العديد من الدول الأخرى، وزيادة رقعة التمثيل الدبلوماسي للسلطنة في العالم، فقد زار السلطنة كل من دولة جوردون بروان رئيس وزراء بريطانيا (أغسطس ٢٠٠٨)، ودولة مانموهان سينج رئيس وزراء الهند (نوفمبر ٢٠٠٨)، ومعالي سيرجي ميردنفوف رئيس المجلس الفيدرالي لروسيا الاتحادية (نوفمبر ٢٠٠٨)، ومعالي هانس جيرت بوتيرنج رئيس البرلمان الأوروبي (ديسمبر ٢٠٠٨)، والأمير وليم ألكسندر

امير اورنج ولي عهد هولندا (يناير ٢٠٠٩)، ودولة فيريتش جيور تشاني رئيس وزراء المجر (يناير ٢٠٠٩)، وفخامة نيكولاسار كوزي رئيس الجمهورية الفرنسية (فبراير ٢٠٠٩) وفخامة سيلابان راما ناثن رئيس جمهورية سنغافورة (مارس ٢٠٠٩) وجلالة السلطان حسن البلقية سلطان بروناي دار السلام (أبريل ٢٠٠٩) وفخامة الرئيس إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزباكستان (أكتوبر ٢٠٠٩). كما قام جلالة السلطان المعظم بزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في (أغسطس ٢٠٠٩). هذا إلى جانب العديد من الزيارات المتبادلة على المستويات الأخرى واجتماعات اللجان المشتركة والمشاورات السياسية مع العديد من الدول الصديقة على امتداد العالم، وهو ما يعزز من دور السلطنة وإسهامها الإيجابي في تحقيق ودعم الاستقرار في المنطقة والعالم من حولها.

دور تنموي للدبلوماسية العمانية

بالتوازي مع جهودها لتعزيز فرص السلام والاستقرار، وتعميق المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول الأخرى، حرصت الدبلوماسية العمانية على الاستفادة مما تتمتع به السلطنة من تقدير على كافة المستويات، وذلك بإعطاء مزيد من الاهتمام لتعميق وتوسيع مجالات وسبل التعاون وتحقيق المصالح المشتركة إقتصادية وتقنية وعلمية وثقافية وبيئية وغيرها، فضلاً عن جذب مزيد من الاستثمارات، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات العمانية، وإقامة مشروعات مشتركة مع العديد من الدول الآسيوية والأفريقية والأمريكية الجنوبية وغيرها، وهو ما يصب في مصلحة الاقتصاد والتنمية الوطنية في السلطنة.

وفي هذا الإطار فإنه من المعروف أن الدبلوماسية العمانية في تحركها النشط مع الدول الأخرى، شقيقة وصديقة، حرصت على إشراك غرفة تجارة وصناعة عمان، وجمعيات رجال الأعمال المشتركة مع الدول الأخرى، في مساعيها لتوسيع آفاق التعاون مع الدول الأخرى، من خلال إشراك ممثلين لغرفة تجارة وصناعة عمان وللقطاع الخاص العماني في عضوية الوفود العمانية التي تزور دولاً أخرى وكذلك في أنشطة البعثات الدبلوماسية العمانية في الخارج، وهو ما يساهم أيضاً في التعريف بالسلطنة والترويج للسياحة فيها وتقديم صورة متكاملة قدر الإمكان لما تشهده السلطنة من جهود تنموية في مختلف المجالات، وما يتوفر لديها من فرص واعدة كذلك. وليس مصادفة أن تسارع الكثير من الدول ومؤسسات التمويل الدولية في العالم في تمويل المشاريع الضخمة التي تطرحها السلطنة، لما تتمتع به من سمعة طيبة ومن تقدير واسع وثقة في سياساتها وحكمة مواقفها وهو ما يعود بالخير للوطن والمواطن.

جدير بالذكر أن للسلطنة علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٥٠ دولة على مستوى العالم، وتحظى بعضوية أكثر من ١٠٥ من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

٢٠٠٩/٢٠١٠م

الإعلام .. تفاعل
ومصادقية وانطلاق

الإعلام في جوهرة مرآة الشعوب، يعبر عنها، ويعكس اهتماماتها، ويتبنى أولوياتها، ومن ثم استطاع الإعلام العماني، الذي نشأ وترعرع في كنف النهضة العمانية الحديثة، أن يقدم صورة أمينة ومتكاملة إلى حد كبير، ليس فقط للمجتمع العماني بأصاليته وتماسك وترابط أبنائه، ولكن أيضاً للشخصية العمانية بسماتها وخصائصها وهذوتها وصراحتها المعهودة، وللمواقف والسياسات العمانية في تواصلها مع الآخر، وفي دعمها لكل ما يحقق رخاء وسلام واستقرار المنطقة وشعوبها، وتعزيز الصلات فيما بين أبنائها، بعيداً عن الإثارة أو الصوت العالي.

وبينما أكد جلالة السلطان المعظم منذ السنوات الأولى للنهضة العمانية الحديثة على أهمية وضرورة أن يلتزم الاعلام بالصدق والموضوعية، وتقديم صورة حقيقية لما يجري على امتداد الوطن من جهود تنموية في مختلف المجالات، فقد أكد جلالته كذلك على أهمية "أن يأخذ كل شيء حجمه الطبيعي" بعيداً عن المبالغة أو التهويل.

وانطلاقاً من ارتباطه باهتمامات الوطن والمواطن وفي مقدمتها تعميق مبدأ المشاركة في إطار المواطنة، فإن الاعلام العماني استطاع عبر الموضوعية والصراحة، أن يتفاعل مع كل التطورات التي تشهدها المنطقة، بما يتشئ مع دوره المنشود من ناحية، وبما يحافظ على المصالح العمانية من ناحية ثانية، وهو ما عزز مصداقيته في تعامله مع كافة التطورات، ومن ثم اسهم في انطلاقه إلى آفاق رحبة لتقل وجهات نظر السلطنة وما تشهده من تقدم وازدهار إلى كل أنحاء العالم وبأحدث التقنيات المتاحة في مجال الإعلام والاتصال، مع اتاحة الفرصة للقطاع الخاص العماني للقيام بدور متزايد في مجالات البث الاذاعي والتلفزيوني وإصدار الصحف والمجلات المختلفة، وفقاً لقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون الصادر في عام ٢٠٠٤م وتوجد الآن العديد من قنوات ومحطات البث التلفزيوني والإذاعي المملوكة للقطاع الخاص العماني وهو ما ينعكس لصالح المشاهد والمستمع ولصالح الوطن ككل في النهاية. وقد أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٩/٣٥) بتحديد اختصاصات وزارة الإعلام وذلك في ٢٠٠٩/٦/١٠ م.

إذاعة سلطنة عمان

حققت إذاعة سلطنة عمان قفزة كبيرة، سواء في تطوير إمكاناتها التقنية والبشرية، أو على صعيد الارتباط باهتمامات المواطن العماني داخلياً وخارجياً. وبينما يتواصل البث على مدار الساعة من خلال البرنامج العام، فإن البث يغطي كل أنحاء السلطنة والعالم، سواء عبر شبكة الاقمار الاصطناعية التي تستخدم لهذا الغرض، أو من خلال



إذاعة سلطنة عُمان
إمكانات تقنية حديثة
وكفاءات وطنية مؤهلة.

شبكة المعلومات العالمية - الإنترنت - وذلك على موقع إذاعة سلطنة عمان وهو www.oman-radio.gov.om أما البرامج الأخرى فإن ساعات بثها متفاوتة. تضم إذاعة سلطنة عمان أربعة برامج رئيسية تتمايز فيها بينها من حيث الطبيعة والخصائص والجمهور المستهدف ومن ثم تتكامل معاً في النهاية لتقديم رسالة إعلامية عمانية، واعية ومعبرة عن أصالة الشعب العماني وحفاظه على هويته الوطنية. وهذه البرامج هي: البرنامج العام، وبرنامج الشباب، وبرنامج القرآن الكريم، والبرنامج الأجنبي.

البرنامج العام

البرنامج العام هو البرنامج الرئيسي لإذاعة سلطنة عمان، ويتم بثه على مدار الساعة على الموجتين المتوسطة والقصيرة، ومن خلال محطات بث رئيسية وفرعية متعددة الأحجام والأغراض ومنتشرة في مختلف أنحاء السلطنة ويستخدم بعضها الطاقة الشمسية لتشغيله.

يتم بث البرنامج العام عبر أربع دورات إذاعية على مدار العام، تمتد كل دورة إلى ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى الدورات البرمجية الاستثنائية - خلال شهر رمضان والعيد الوطني وعيد الفطر وعيد الأضحى المبارك وغيرها - وتغطي البرامج المحلية

المواد البرمجية وعدد ساعات إرسالها بالنسبة
للبرنامج العام بإذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٨ م

نوعية البرامج	دقيقة	ساعة
١ - إجمالي المواد الاخبارية	١٦	١٨٥٨
٢ - إجمالي المواد التثموية	١٧	١٦٧٦
٣ - إجمالي المواد الثقافية	٢٤	٣١٦٤
٤ - إجمالي المواد الموجهة للأطفال	٢٢	٢٢٩
٥ - إجمالي برامج الرياضة والشباب	٣٦	٣٤٥
٦ - إجمالي المواد الترفيهية والفنية	٤٩	١٣٦٤
٧ - إجمالي فقرات الربط وعرض البرامج	١٦	١٢١
الجملة	١٨٠	٨٧٥٧
الإجمالي		٨٧٦٠

نحو ٩٠٪ من مواد البث اليومي وهو ما يحقق درجة عالية من الارتباط بين برامج إذاعة سلطنة عمان وبين جهود التنمية الوطنية في مختلف المجالات وعلى نحو يضيف طابعاً ديناميكياً ومتجدداً على البرامج وخاصة البرامج الجماهيرية التي يشارك فيها المواطنون والمسؤولون أحياناً.

يقدم البرنامج العام تغطية واسعة لمختلف التطورات والأنشطة الداخلية والخارجية، وبما يتجاوب مع اهتمامات كل شرائح المجتمع وذلك من خلال شبكة المراسلين داخل البلاد وخارجها، بالإضافة إلى الاتصالات المباشرة مع الخبراء والمختصين لنقل وجهات نظرهم وتعليقاتهم حول الأحداث والموضوعات المختلفة. وإلى جانب ثلاث فقرات إخبارية تمتد كل منها نحو ساعة وتشمل نشرة أخبار وفقرات متعددة، تشمل الخريطة اليومية للبرنامج العام نشرتي أخبار محليتين في الثانية ظهراً والسابعة مساءً، وموجز لأهم الأنباء كل ساعة.

برنامج الشباب

يعتبر برنامج الشباب من السمات المميزة لأذاعة سلطنة عمان لتفاعلها النشط مع اهتمامات شريحة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من المواطنين العمانيين. وقد استطاع هذا البرنامج بتنوع مواد وقدرته على اجتذاب الشباب وقطاعات واسعة أخرى من المجتمع تحقيق نجاح ملموس تجسد في تمديد فترة بث البرنامج خلال عام ٢٠٠٨ م

ليبدأ من الساعة السادسة صباحاً ويستمر حتى منتصف الليل، أي لمدة ١٨ ساعة يومياً، وإلى جانب تخصيص مساحة البث بكاملها لتغطية مناسباتي ٢٣ يوليو و ١٨ نوفمبر (العيد الوطني المجيد) فإن برنامج هذا الصباح يحقق تواصلاً بين المواطنين والمسؤولين بشفافية وصراحة وعلى نحو يحقق مساهمة المواطنين في متابعة وتوجيه كثير من الأمور المتصلة بحياتهم اليومية بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

ويغطي برنامج الشباب كل محافظات ومناطق السلطنة تقريباً. كما يتم بثه على الاقمار الصناعية «عربسات» و«نيلسات» و«هود بيرد ٤» وعلى شبكة المعلومات العالمية على الرمز: www.oman-radio.gov.om/rdra/default.asp.

برنامج القرآن الكريم

يهتم برنامج القرآن الكريم في إذاعة سلطنة عمان بالقرآن الكريم وعلومه، وإلى تعميق مفاهيم التسامح والحوار والوسطية التي يتميز بها الدين الإسلامي الحنيف، وذلك من خلال خريطة برامج قادرة على التجاوب مع اهتمامات المواطنين.

ونظراً لما يحظى به برنامج القرآن الكريم من اهتمام ومتابعة من جانب مختلف شرائح المجتمع فقد زادت ساعات بث البرنامج من ٧ ساعات يومياً عندما بدأ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨ ساعة يومياً خلال العام ٢٠٠٨ حيث يبدأ البث في السادسة صباحاً ويستمر حتى الساعة الثانية عشرة في منتصف الليل. ويتم بثه على موجة الـ «أف أم» بذبذبة مقدارها ٩٣,٢ ميگاهيرتز. واعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٨ غطى بث البرنامج ولايتي صلالة وطاقة وما جاورهما في محافظة ظفار على موجة الـ «أف أم» بذبذبة مقدارها ٩٦,٧ ميگاهيرتز. ويجري الأعداد لإنشاء ٢٨ محطة «أف أم» في مختلف محافظات ومناطق السلطنة لتمديد تغطية برنامج القرآن الكريم لتشمل كل ربوع السلطنة.

كما يمكن متابعة البرنامج من خلال القنوات الإذاعية على الأقمار الاصطناعية وعلى شبكة المعلومات العالمية على الانترنت على الموقع: www.oman-radio.gov.om/qurn/default.asp

البرنامج الاجنبي

يعتبر البرنامج الاجنبي في إذاعة سلطنة عمان والذي يتم بثه على موجة الـ «إف إم» من الساعة السادسة صباحاً وحتى منتصف الليل (١٨ ساعة يومياً) بمثابة قناة هامة للتواصل والتفاعل والحوار بين الشعب العماني والجاليات غير العربية في السلطنة، وكذلك مع الشعوب الأخرى، خاصة وأنه يمكن متابعته على شبكة المعلومات العالمية - الإنترنت - على الموقع: www.oman-radio.gov.om/fm

ويقدم البرنامج الاجنبي العديد من الفقرات الثقافية والموسيقية والسياحية والتراثية

جدير بالذكر أن هناك العديد من مجالات التعاون بين إذاعة سلطنة عمان وإذاعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإذاعات الدول العربية الأخرى من خلال نظام التبادل الإعلامي وصيغ التعاون الأخرى خليجياً وعربياً، بالإضافة إلى عمليات التبادل البرامجي بين البرنامج الأجنبي في إذاعة سلطنة عمان وإذاعات العديد من الدول الصديقة في آسيا وأوروبا.

قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة

وفي هذا الإطار توجد عدة قنصوات اذا عية تقدم براجها على موجة الـ «إف. إم» وهي:

- إذاعة «هلا» وهي مملوكة لشبكة الترفيه الاعلامي.
 - إذاعة Hi FM وهي مملوكة أيضاً لشبكة الترفيه الإعلامي.
 - إذاعة «الوصال» وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للإعلام.
 - وبالنسبة للقنوات التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص فإن قناة «مجان» بدأت منذ
 أواخر عام ٢٠٠٨ عمليات بث تجريبية، وتواصل إرسالها الآن على مدار الساعة.

تلفزيون سلطنة عمان

في إطار ارتباط الإعلام العماني الوثيق بالمجتمع، تقاليده وطموحه وألوياته، يسعى منتقليزيون سلطنة عمان إلى التطور والتفاعل مع مختلف التطورات محلياً وإقليمياً ودولياً وتوظيف التقنيات الحديثة، بما يخدم تقديم رسالة واضحة وصادقة، ومتكاملة تواكب ما يحققه المجتمع العماني من تقدم في مختلف المجالات من ناحية، وإتاحة فرصة للتواصل مع ما يجري من تطورات خارجية من ناحية ثانية.

يغطي البث التلفزيوني لتلفزيون سلطنة عمان كل أرجاء الوطن، كما يمكن التقاطه في كل أنحاء العالم، سواء عبر البث الفضائي له من خلال الأقمار الاصطناعية، أو من خلال البث على شبكة المعلومات العالمية - الانترنت - على

المواد البرمجية وساعات الارسل للبرنامج
الأول في تلفزيون سلطنة عُمان عام ٢٠٠٨ م

نوعية البرامج	اجمالي ساعات البث	
	دقيقة	ساعة
١ - إجمالي المواد الاخبارية	٦	١٦٦٤
٢ - إجمالي المواد التنموية	٥٢	١٤٩٥
٣ - إجمالي المواد الثقافية	٨	٢٠٨٠
٤ - إجمالي المواد الموجهة للأطفال	١١	٧٤٩
٥ - إجمالي برامج الرياضة والشباب	٢١	٣٩١
٦ - إجمالي المواد الترفيهية والفنية	٣٩	٢١٥٩
٧ - إجمالي فقرات الربط وعرض البرامج	٤٣	٢١٩
المجموع	١٨٠	٨٧٥٧
الإجمالي		٨٧٦٠

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج المحلي يشكل نسبة كبيرة من خريطة البرامج اليومية التي يقدمها تلفزيون سلطنة عمان والتي تضم ٧ نشرات إخبارية على مدار اليوم منها نشرة باللغة الإنجليزية ونشرة أخبار إقتصادية ومتابعة متكاملة لأهم أحداث اليوم ضمن «حصاد اليوم» الذي يستغرق ساعة كاملة بعد منتصف الليل.

وخلال عام ٢٠٠٨ أنتج تلفزيون سلطنة عمان ثمانية أفلام محلية هي افلام: النحال، والحياة في الجزر، والصيد والبحر، وعمان الإنسان والمكان، وتاريخ النقود، والمرأة العمانية، والمحميات الطبيعية، وتاريخ عمان الجيولوجي. كما يقوم تلفزيون سلطنة عمان بإنتاج العديد من البرامج الوثائقية بالتعاون مع الجهات الحكومية ومنها مجلس الدولة، ووزارة الدفاع، ووزارة الاوقاف والشؤون الدينية، وغيرها. وقد تم إدخال أنظمة التشغيل الرقمي -الديجيتال- وإدخال الفهرسة والبحث الآلي من خلال الحاسوب بمكتبة التلفزيون المرئية وربطها بكافة الأقسام، بالإضافة إلى إدخال معايير ضبط الجودة فيما يتصل بإنتاج البرامج المحلية.

تدريب وتأهيل الكوادر العمانية

يتميز الإعلام العماني باعتماده على الكوادر العمانية التي تشكل نحو ١٠٠٪ من العاملين في كثير من التخصصات في مجالات العمل في إذاعة وتلفزيون سلطنة



مشهد من أحد البرامج التلفزيونية .

عمان، وفي عدد غير قليل من مجالات العمل الصحفي في الصحف والمجلات العمانية.

وبالرغم من أن نسبة التعميم العالية في مجالات العمل الإعلامي قد تحققت على مدى سنوات طويلة، إلا أن عمليات التدريب والتأهيل تتواصل من أجل الارتقاء بكفاءة الإعلاميين العمانيين بمختلف تخصصاتهم. وفي إطار الاهتمام والرعاية السامية للإعلاميين العمانيين، وبتوجيهات من جلالة السلطان المعظم بدأت وزارة الإعلام برنامجاً تدريبياً متعدد المراحل لتدريب الكوادر العمانية العاملة في مختلف أجهزة الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وقد بدأت المرحلة الأولى اعتباراً من يناير ٢٠٠٩ بالاستعانة بخبراء من داخل وخارج السلطنة، ويتم إرسال مجموعات من المتدربين للتدريب في أشهر المؤسسات الإعلامية في بعض الدول الشقيقة والصديقة ذات الخبرات المعروفة في المجال الإعلامي.

جدير بالذكر أن عام ٢٠٠٨ تم خلاله تنفيذ ٦٧ برنامجاً تدريبياً شارك فيها ٣٠٢ من العاملين، منها ٣٤ برنامجاً تدريبياً داخل السلطنة و٣٣ برنامجاً تدريبياً خارج السلطنة. ويقوم مركز التدريب الإعلامي بوزارة الإعلام، بدور نشط في مجال التدريب والتأهيل.

جسور مودة
وتعاون تعزز
السلام والاستقرار



كوادر وطنية في كافة
المواقع الإعلامية .

فبراير ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م

١٣٢



مجمع الاستديوهات الرقمية ومشروعات تطوير عديدة

يتواصل العمل على قدم وساق لإنجاز مجمع الاستديوهات الرقمية والمشاريع المرتبطة بها والذي يشكل نقلة نوعية كبيرة على صعيد استخدام تقنيات الإنتاج والبث الإذاعي والتلفزيوني على أحدث المستويات المعروفة، (البث الرقمي عالي الدقة) ويبدأ تشغيل المجمع في أواخر عام ٢٠١٠. ويضم المجمع أربعة طوابق بمساحة إجمالية تبلغ ٢١ ألف متر مربع، تتسع لعدد ١٢ من استديوهات البث والإنتاج والعروض الموسيقية بالإضافة إلى مسرح وغرفة أخبار وغرفة تحكم ومرافق ومنطقة فنية مركزية ومكتبة وغيرها من مستلزمات المجمع. وتم تصميم الأنظمة والشبكات بالمجمع وفق أحدث التقنيات الرقمية. وبما يجمع بين الحداثة والموروث المعماري كذلك.

وعلى صعيد آخر تم في عام ٢٠٠٨ تركيب محطة البث الفضائي التي تبث باقة عمان من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، على القمر الاصطناعي العربي (بدر ٦) كما يتواصل العمل في تطوير الشبكة الداخلية لوزارة الاعلام - الإنترنت - بالإضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى من أبرزها توقيع اتفاقية توفير خطوط وأجهزة التلفاز الطرفية لاستديوهات تلفزيون وإذاعة سلطنة عمان في مايو ٢٠٠٩ لربط استديوهات التلفزيون بالقرم بمحطات الإرسال في مختلف المواقع بخطوط ألياف بصرية، مع استخدام المايكرويف في ٣ مواقع نظراً للصعوبات الجغرافية بها.

التخطيط للبث الرقمي

وتمشياً مع التطورات المتواصلة في مجال البث التلفزيوني الرقمي، فإنه يتم التخطيط من جانب الوزارة لتقديم خدمة البث التلفزيوني الرقمي الأرضي خلال خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) حيث سيتمكن استقبال البث الرقمي عبر الهوائي العادي للتلفزيون دون الحاجة إلى صحن لاقط أو جهاز استقبال فضائي. يوفر البث الرقمي تغطية تلفزيونية أفضل وأوسع بالتغلب على العوائق الجغرافية، كما يوفر صورة أنقى وصوتاً أكثر وضوحاً، بالإضافة إلى استقبال عدد كبير من القنوات وإمكانية نقل البث من خلال الحاسب الآلي والهواتف النقالة وتحسين خدمات المعلومات، وقد تم التوقيع في أغسطس ٢٠٠٩ على اتفاقيتين مع الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة (عمان موبايل) ومع الشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس) لتقديم خدمة البرنامج الأول والبرنامج الثاني لتلفزيون سلطنة عمان عبر الهاتف النقال.

شبكة عمان الإلكترونية (عمانت) www.omanet.om

تشهد شبكة عمان الإلكترونية (عمانت) تطوراً متواصلاً وملموساً لموقعها ولصفحاتها المتعددة وعلى نحو يجعل منها نافذة إعلامية إلكترونية متجددة تقدم إطلالة عمانية على



مركز إعلامي متكامل
أثناء انعقاد القمة
الخليجية التاسعة
والعشرين بمسقط .

عام ٢٠٠٨ زار السلطنة ٢٧٧ اعلامياً عربياً واجنبياً و١٢ فريقاً تلفزيونياً وإذاعياً عربياً وأجنبياً بدعوة من وزارة الإعلام إلى جانب ١٨٢ إعلامياً خليجياً لتغطية فعاليات القمة التاسعة والعشرين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مسقط برئاسة جلالة السلطان المعظم في ديسمبر ٢٠٠٨ .

وتقوم السفارات والملحقيات الإعلامية في الخارج بدور نشط في تحقيق مزيد من التواصل بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة في المجالات الإعلامية وغيرها .

وتشارك وزارة الإعلام مع وزارة التراث والثقافة وجامعة السلطان قابوس بتنظيم معرض مسقط الدولي للكتاب سنوياً، الذي أقيم في الفترة بين ٢٦ فبراير إلى ٦ مارس ٢٠٠٩م كما تشارك الوزارة في العديد من معارض الكتاب العربية والدولية بإصداراتها التي تسهم في التعريف بالسلطنة وتطورها الحضاري قديماً وحديثاً وذلك من خلال الكتب والمطبوعات الإعلامية والصور والأفلام التسجيلية وغيرها .

وكالة الأنباء العمانية

وكالة الأنباء العمانية هي وكالة الأنباء الرسمية لسلطنة عمان، وفي ضوء مهامها واختصاصاتها فإنها هي الناقل الرسمي لأنباء السلطنة وللفعاليات التي تحدث أو تشارك فيها، والمواقف التي تصدر عنها .

يتم بث وكالة الأنباء العمانية باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك عبر الأقمار الاصطناعية وعلى موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت والذي يتم تحديثه باستمرار.

تحرص الوكالة خاصة منذ انتقال تبعيتها إلى وزارة الإعلام، على تطوير أدائها المهني وكفاءتها التقنية تعزيزاً لدورها ورفعاً لكفاءة كوادرها التي تعتمد عليهم بنسبة ١٠٠٪ في كل أقسامها التحريرية، والفنية والالكترونية، كما تسعى إلى تطوير منتجاتها وتوسيع نطاق توزيعها داخل السلطنة وخارجها. وإلى جانب خدمة «سبق» التي توفرها الوكالة عن طريق الهاتف النقال، حيث تزود المشاركين فيها بأهم الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية والمنوعة فور حدوثها، فإنها توفر أرشيفاً للمعلومات والصور حول أهم الأحداث والفعاليات التي تقوم بتغطيتها خاصة على الصعيد العماني.

تستعين وكالة الانباء العمانية بشبكة مراسلين عمانيين في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وبعدد كبير من المراسلين في أبرز العواصم العربية والعالمية لتحقيق تغطية سريعة وفعالة ومتكاملة لمختلف التطورات التي ترتبط بالمنطقة وتؤثر عليها. وفي هذا الإطار غطت الوكالة بالخبر والتقرير والصور كل الفعاليات التي شهدتها السلطنة، بما فيها الاعتقاد السنوي لمجلس عمان، واحتفالات العيد الوطني وجولة جلالة السلطان المعظم الخارجية، والقمة التاسعة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في السلطنة في ديسمبر ٢٠٠٨، ووفرت كل التسهيلات للصحفيين وأطلقتم القنوات الفضائية لتغطية تلك الفعاليات.

من جانب آخر توفر الوكالة أبرز الأخبار والصور المحلية للمؤسسات التي تشارك الوكالة في عضويتها مثل اتحاد وكالات الأنباء العربية وموقع «نبض آسيا» واتحاد وكالات أنباء آسيا والباسفيك (اوانا) وتوفيرها لمراسلي الصحف وأجهزة الإعلام في داخل السلطنة وخارجها. ولها علاقات تعاون وتبادل إخباري مع وكالات الأنباء في دول مجلس التعاون والعديد من الوكالات العربية والأجنبية.

الصحافة العمانية

تحقق الصحافة العمانية تطوراً ملموساً في سعيها للقيام بدورها في التعبير والتجاوب مع اهتمامات واحتياجات المواطن العماني ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال الإعلام والاتصالات على المستوى العالمي.

يملك القطاع الخاص العماني الجزء الأكبر من الصحافة العمانية، وهي لا تخضع للرقابة، ويتم تنظيم عملها، بما في ذلك إجراءات إنشاء الصحف ودور النشر والمطابع وشركات الإعلان من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٢٠٠٤ الصادر في ٢٤/٨/٢٠٠٤ وفي ظل السمات المميزة للشخصية

حسور مودة
وتعاون نعرز
السلام والاستقرار



تعتبر مؤسسة عُمان
للصحافة والنشر والإعلان
صرحاً إعلامياً بارزاً يأخذ
بأحدث التقنيات في مجال
العمل الصحفي وبأيدي
كوادر عُمانية مؤهلة .

وللمبيعة العمانية، وكذلك نظراً لما تتسم به السياسة العمانية من حرص على بناء علاقات طيبة مع كل الأشقاء والأصدقاء، وبذل كل ما يمكن من جهود لتحقيق السلام والاستقرار لدول وشعوب المنطقة والعالم لتتمكن من بناء حاضرها ومستقبلها على النحو الذي تريد، فإن الصحافة والإعلام العماني بوجه عام يتسم بالهدوء والبعد عن المبالغة والإبهار في تناوله وتفاعله مع مختلف القضايا والتطورات، كما أنه يحرص على الموضوعية والصراحة والتواصل مع مختلف الدول والشعوب لتقديم صورة صحيحة ومتكاملة لما يحققه الشعب العماني من تطور ملموس في كل المجالات، ولما يسهم به على الصعيد الحضاري الشامل في بناء حياة أفضل لكل الدول والشعوب.

تعتبر صحيفة «الوطن» المملوكة للقطاع الخاص أول صحيفة عمانية تصدر في عام ١٩٧١م ثم صدرت صحيفة «عمان» كصحيفة مملوكة للحكومة في عام ١٩٧٢ وقد تعدلت طبيعتها التنظيمية بإصدار لائحة خاصة لها وإخضاعها لقانون الشركات، وتعتبر صحيفة «مسقط ديلي» التي صدرت في أكتوبر ٢٠٠٩ أحدث الصحف اليومية العمانية. وقد تزايدت أعداد الصحف والمجلات العمانية بشكل ملحوظ إذ بلغ عددها ٨٠ صحيفة ومجلة ونشرة بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وكل شهرين وفصلية ونصف سنوية، وسنوية، مع ازدياد عدد المجلات المجانية، رياضية، وإعلانية ومتنوعات تمشياً مع التطورات العالمية في هذا المجال، كما ارتفع عدد المؤسسات الصحفية إلى نحو ٢٠

مؤسسة صحفية وأكثر من ٧٠ مطبعة، فضلاً عن أن العديد من الوزارات والهيئات تصدر مجلات خاصة بها تلقي الضوء على أنشطتها وتعالج قضايا أخرى تهم القارئ والمجتمع. وحتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك وجود لأي نشاط إعلامي أو إصدارات صحفية في عمان، وبالتالي فقد صدرت جميعها وتطورت في ظل النهضة العمانية الحديثة.

تصدر في مسقط ثماني صحف يومية، منها أربع صحف تصدر باللغة العربية هي صحف «عمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الزمن»، وأربع صحف تصدر باللغة الإنجليزية هي صحف «تايمز أوف عمان»، و«عمان ديلي أوبزيرفر» و«عمان تريبيون» و«مسقط ديلي» كما تصدر عدة صحف أسبوعية في شكل «تابلويد» يغلب عليها طابع المنوعات، والرياضة، والإعلانات، وتوزع مجاناً مع الصحف اليومية التي تصدرها أو بشكل منفرد.

مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان

تعتبر مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان من أكبر المؤسسات الصحفية في السلطنة، وذلك بحكم إمكاناتها الفنية والبشرية وما يصدر عنها من مطبوعات وما تحققه من تطور متواصل. تتمتع المؤسسة بالاستقلال المالي والإداري وتعمل وفق نظام الشركات، وتعد نسبة التعمين فيها الأعلى بين المؤسسات الصحفية العمانية.

تصدر مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان مجموعة مطبوعات هي:

- صحيفتان يوميتان هما صحيفة «عمان» وصحيفة «عمان ديلي أوبزيرفر».
- صحيفتان أسبوعيتان هما «اليوم السادس» وهي صحيفة متنوعة، وصحيفة «موني ويركس» وهي صحيفة اقتصادية تصدر باللغة الإنجليزية.
- مجلة نصف شهرية هي مجلة «حياتي» وهي تعنى بشؤون الأسرة والمنوعات.
- مجلة ثقافية متخصصة هي مجلة «نزوى» وهي مجلة فصلية تعنى بشؤون الأدب والثقافة عمانياً وعربياً ودولياً ولها مكانة بارزة في الأوساط الأدبية داخل وخارج السلطنة.
- مجلة «الفصول الأربعة» وهي مجلة فصلية (تصدر كل ثلاثة اشهر) وتعنى بالشؤون السياحية والتراث العماني.
- مجلة «عمان الرقمية» وهي مجلة فصلية تعنى بتقنية المعلومات والتطورات الإلكترونية.

وفي إطار حرصها على تطوير أدائها ومواكبة التطورات المتسارعة في مجالات العمل الصحفي تصدر صحيفة «عمان» عدة ملاحق موزعة على امتداد الأسبوع لتلبية اهتمامات مختلف شرائح القراء، كما تعمل على استقطاب مزيد من الكتاب المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. وتضم المؤسسة مجموعة من الوحدات التي تعمل على أسس تجارية حيث تعتمد على التمويل الذاتي لأنشطتها وتسعى دوماً لرفع كفاءة كوادرها مهنيًا وفنيًا من خلال التدريب داخل السلطنة وخارجها.

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

مسابقة الإبداع الإعلامي

جاءت مسابقة الإبداع الإعلامي التي بدأت عام ٢٠٠٤ من أجل تشجيع الكوادر العمانية على التطور والتفوق في المجال الإعلامي، وإبراز الكفاءات والمواهب ذات الجدارة وإذكاء روح المنافسة بين العمانيين العاملين في وسائل الإعلام وهو ما ينعكس إيجابياً على الأداء الإعلامي بكل عناصره.

وتطوراً للمسابقة وتوسيعاً لمجالاتها فقد تميزت مسابقة هذا العام ٢٠٠٩ بزيادة عدد مجالات المسابقة من (٢٩) مجالاً إلى (٦٧) مجالاً من ناحية، ودمج مسابقة الصحافة ووكالة الأنباء العمانية لتكون مسابقة واحدة من ناحية ثانية. وبلغ عدد الأعمال المشاركة في الدورة الرابعة لمسابقة الإبداع الإعلامي ٢٠٠٩ (٢١٥) عملاً.

وقد جرت كل مراحل المسابقة وفق اللائحة الجديدة للمسابقة الصادرة بقرار معالي وزير الإعلام رقم ٢٠٠٧/٦١ وتم توزيع جوائزها على الفائزين في حفل أقيم يوم ٩ مايو ٢٠٠٩م وقد شملت المسابقة المجالات التالية:

أولاً : مسابقة الصحافة

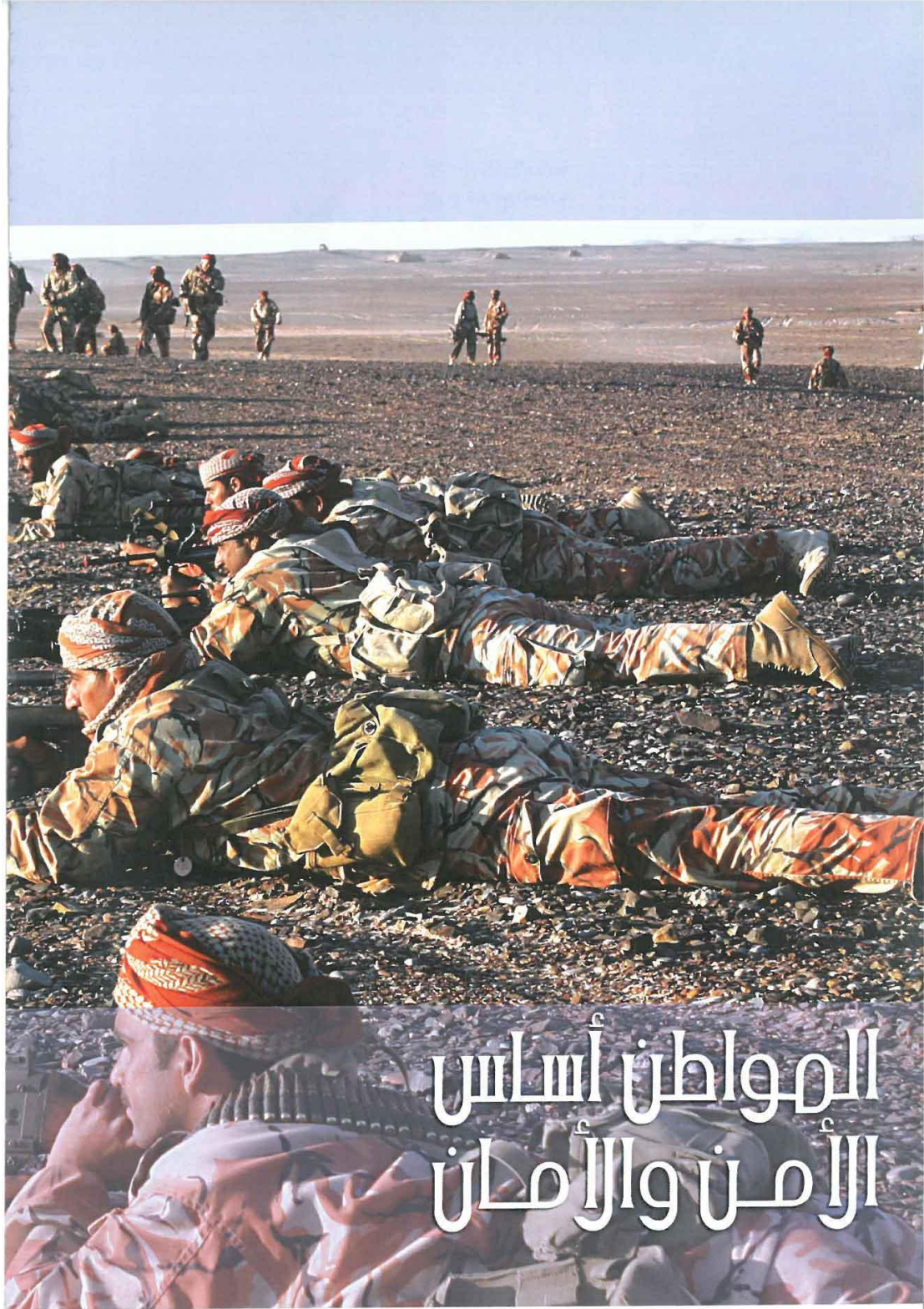
تقام بين العاملين في الصحف والمجلات ووكالة الأنباء العمانية في المجالات الآتية:

- ١ - الخبر الصحفي.
- ٢ - العمود الصحفي.
- ٣ - المقال الصحفي.
- ٤ - التقرير الصحفي.
- ٥ - التحقيق الصحفي.
- ٦ - الحديث الصحفي.
- ٧ - الرسوم الكاريكاتورية.
- ٨ - التصوير الصحفي.
- ٩ - الإخراج الصحفي.

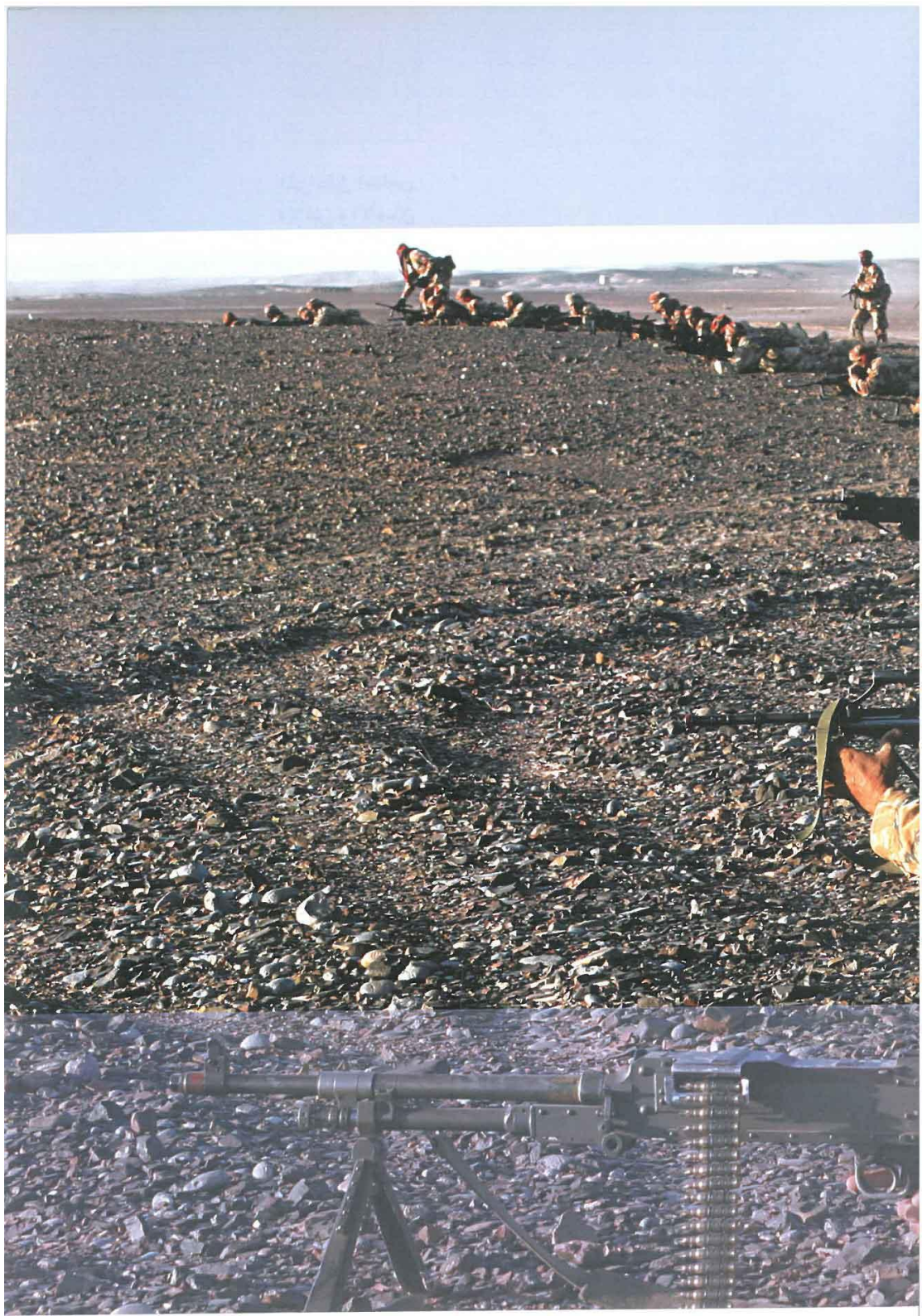
ثانياً : مسابقة الاذاعة

تقام بين العاملين بالاذاعة في المجالات الآتية:

- ١ - إعداد البرامج الحوارية.
- ٢ - إخراج البرامج الحوارية.
- ٣ - إعداد برامج المنوعات.
- ٤ - إخراج برامج المنوعات.
- ٥ - إعداد البرامج الرياضية.
- ٦ - إخراج البرامج الرياضية.
- ٧ - إعداد البرامج الثقافية.
- ٨ - إخراج البرامج الثقافية.



المواطن أساس الأمن والأمان



المواطن أساس الأمن والأمان

سلطنة عمان في نهضتها الحديثة، وبسماتها ومواقفها، ليست فقط دولة سلام تعمل وتسعى جاهدة لنشر السلام والأمن والاستقرار من حولها، وإلى أبعد مدى ممكن، ولكنها أيضاً واحة أمن وأمان لأبنائها، ولكل المقيمين فيها والزائرين لها، فهي تعيش في سلام مع ذاتها، ومع جيرانها، ومحيطها الواسع من حولها. وهو ما يجذب إليها عقول وقلوب الكثيرين.

وبينما يركز الأمن والأمان في عمان على رؤية شاملة ومتكاملة للأمن، تتجاوب مع تطورات ومتطلبات الحياة الحديثة، وتجعل من المواطن العماني شريكاً وهدفاً أيضاً، فإنها نجحت في جعله ركيزة وأساساً يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن وحماية منجزاته، انطلاقاً من فخر واعتزاز بالمواطنة، ومن شعور عميق بالولاء والانتماء، ومن استعداد كامل للتضحية بالنفس والتفيس، حفاظاً على الوطن وصيانة لمكاسبه، وتهيئة لافضل مناخ للتقدم والازدهار.

وبينما حافظت السلطنة على موقعها الريادي كأكثر الدول أماناً على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك وفق مؤشر السلام العالمي (جلوبل بيس اندكس) لعام ٢٠٠٨ الذي تصدره وحدة المعلومات في مجلة الايكونوميست البريطانية، فإن تقرير مؤسسة «إكسפורد بيزنس جروب» الدولية الصادرة في لندن في مارس ٢٠٠٩ أكد أن السلطنة تحتل واحة للسلام في المنطقة.

قوات السلطان المسلحة

كفاءة قتالية وركيزة للتنمية

تعد قوات السلطان المسلحة، بكفاءتها القتالية العالية وبدورها الوطني في الذود عن حياض الوطن والإسهام في تنميته، ركيزة من ركائز النهضة العمانية الحديثة. لم يعتمد بناء وتطوير قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني على التسليح الكثيف، ولكنه اعتمد على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في استخدام الأسلحة والمعدات الحديثة. ولذا أصبح الكادر البشري هو العنصر الأهم حيث يتم إعداده وتدريبه وفق أرفع المستويات المعروفة.

القدرات التسلحية والدفاعية

تشكل قوات السلطان المسلحة بفروعها الرئيسية (الجيش السلطاني العماني وسلاح الجو السلطاني العماني والبحرية السلطانية العمانية) إضافة إلى الحرس



التدريب في إطار الاعداد
والتأهيل لأفراد قوات
السلطان المسلحة .

السلطاني العماني قوة حديثة التنظيم والتسليح تضم في صفوفها كافة عناصر منظومة الأسلحة المشتركة، ويتم توفير احتياجاتها من المعدات والأسلحة المتطورة ومنها الدبابات وناقلات جند مدرعة، ومنظومات صاروخية، ومدفعية، وعربات مدرعة، وطائرات مقاتلة، وطائرات نقل والحوامات، إلى جانب سفن الإنزال والزوارق الحديثة، والفرقاطات، بالإضافة إلى أسلحة الاسناد التي تمكنها من القيام بمهامها على أفضل وجه. وربط القواعد بمنظومة القيادة والسيطرة ومواكبة التطورات التقنية في مجالات التسليح وإدارة النيران وبما يمكن الجندي العماني من التعامل الكفاء مع التقنيات العسكرية الحديثة.

الجيش السلطاني العماني

يضم الجيش السلطاني العماني وحدات وتشكيلات متكاملة وعالية الأداء بأسلحتها ذات التقنية الحديثة وبوحدات الإسناد وإدارة النيران والدفاع الجوي المعززة، بقوى بشرية مؤهلة علمياً وفنياً.

وبينما تم تزويد الوحدة وتشكيلات المشاة ومدركات سلطان عمان ومدفعية سلطان عمان ومظلات سلطان عمان وسلاح الإشارة وهندسة قوات السلطان المسلحة ووحدات الإسناد الأخرى بالأسلحة المتطورة، فإنه تم تدشين أنظمة الإمداد الآلي وإدارة الموارد



البشرية وخدمة الإنترنت. كما شهدت قوات الفرق تطوراً كبيراً في التنظيم والتدريب والمنشآت والمرافق الخدمية وغيرها.

سلاح الجو السلطاني العماني

يتمتع سلاح الجو السلطاني العماني بكفاءة ومقدرة عالية حيث تم تزويده بالطائرات المتطورة، المقاتلة والإعتراضية وغيرها، بالإضافة إلى الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات الحديثة والأنظمة الدفاعية والتسليحية الحديثة التي يتم تجهيز قواعده بها ليكون قادراً على العمل بكفاءة عالية في مختلف الظروف.

وإلى جانب المقاتلات من طراز (إف ١٦) يضم سلاح الجو السلطاني العماني طائرات الهوك والجاجوار، والطائرات العمودية (سوبر لينكس ٣٠٠) و(إن إتش ٩٠) تعزيزاً لدوره القتالي وفي اسناد البحرية السلطانية العمانية في حماية السواحل العمانية وخدمات إسناد المواطنين في المناطق الجبلية، والمشاركة في التمارين الجوية لأسلحة الجو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع الدول الصديقة لاكتساب مزيد من المهارات والخبرات. وقد حلت طائرات النقل إيرباص (إيه ٣٢٠ - ٣٠٠) محل طائرات النقل (بي ايه سي ١١-١) .

سلاح الجو السلطاني
العماني أصبح اليوم قوة
جوية دفاعية حديثة بما
يملكه من مقاتلات، وبما
يتمتع به منتسبوه من
كفاءة ومقدرة عاليتين .



البحرية السلطانية
العمانية .. حضور فاعل
واستعداد دائم.

البحرية السلطانية العمانية

في إطار تطورها المتواصل تضم البحرية السلطانية العمانية أسطولاً من سفن المدفعية والسفن الصاروخية السريعة وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح الهيدروغرافي لمساندة سفن الدوريات في حماية الشواطئ العمانية وتأمين المياه الإقليمية ومراقبة العبور الآمن للسفن وناقلات النفط في مضيق هرمز الاستراتيجي مع القيام بعمليات الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحرية. وبينما يتم بناء ثلاث سفن دورية المحيط مجهزة بمواصفات عملياتية متطورة لتعزيز البحرية السلطانية العمانية في المياه العمانية وفي أعالي البحار، فإن قاعدة سعيد بن سلطان البحرية ذات المواصفات العالمية، تعد من أهم منشآت البحرية السلطانية العمانية، وقد تم اعتماد مركز التدريب البحري فيها من قبل مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما يعكس التطور الكبير للبحرية السلطانية العمانية على الصعيد التقني.

الحرس السلطاني العماني

يعد الحرس السلطاني العماني أحد الاسلحة المهمة في المنظومة العسكرية العمانية الحديثة، حيث حقق مستوى عالياً من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمنه من



الحرس السلطاني العماني
أحد الأسلحة المهمة
في المنظومة العسكرية
العمانية .

وحدات مشاة ومدفعية مزودة بالنظم والمعدات والأجهزة المتطورة، ويقوم الحرس السلطاني بتدريب منتسبيه على كافة النظم والمعدات، بما في ذلك عقد دورات تخصصية لمختلف المستويات. وتقوم كلية الحرس السلطاني العماني التقنية بدور حيوي في توفير الكفاءات المؤهلة تأهيلاً تقنياً رفيعاً.

وإلى جانب الأوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية، يضم الحرس السلطاني العماني ثلاث فرق موسيقية عسكرية متكاملة تشارك في العديد من المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية، كما يقدم فريق الخوذات الحمراء عروضه الرياضية الرائعة في العديد من المناسبات، إلى جانب مهامه الأمنية الأخرى، وبالنسبة لفريق الحرس السلطاني للقفز الحر، وخيالة الحرس السلطاني العماني فإنهما يشاركان في مختلف المناسبات الوطنية بعروض شيقة.

الخدمات الهندسية والطبية والاجتماعية

توفر الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع الدعم الفني والهندسي للتمارين العسكرية، وكذلك الخدمات الضرورية ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، بما في ذلك تصميم وشق الطرق في المعسكرات وفي بعض محافظات ومناطق السلطنة كذلك بحكم ما يتوفر لها من امكانات ومعدات ثقيلة.

وعلى الصعيد المعنوي والإعلامي يقوم التوجيه المعنوي بالتغطية الإعلامية العسكرية للأنشطة والفعاليات الإجتماعية والثقافية والرياضية لقوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني. وكذلك إصدار المطبوعات العسكرية (مجلة جند عمان وغيرها) وتقديم التقارير والبرامج العسكرية الإذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع وزارة الإعلام، بالإضافة إلى الواجبات والمهام الأخرى بما في ذلك تسيير بعثة الحج العسكرية سنوياً وتنظيم المسابقات الارشادية والثقافية وتوفير خدمة إعلامية ثقافية على موقع التوجيه المعنوي الإلكتروني على شبكة وزارة الدفاع.

وبينما يجسد متحف قوات السلطان المسلحة بقلعة بيت الفلج تاريخ العسكرية العمانية ودورها الحضاري قديماً وحديثاً، ويسهم في إثراء الثقافة العسكرية العمانية، فإن قطاع تقنية المعلومات يغطي متطلبات التقنية المعلوماتية لكافة أسلحة وتشكيلات قوات السلطان المسلحة، وقد تم تدشين مشاريع عديدة في إطار التطور التقني والتكنولوجي الذي تشهده وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة.

المنشآت والتأهيل والتدريب

تحقيقاً لعمليات الإعداد والتأهيل والتطوير لكفاءات الضباط والأفراد في مختلف أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية في مختلف التخصصات العسكرية والعلمية والفنية والتقنية من أبرزها كلية القيادة والأركان، وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، ومدرسة تدريب الضباط، ومدرسة إشارة قوات السلطان المسلحة، ومدرسة التمرين والإدارة، ومدرسة الإعاشة بالجيش السلطاني العماني، وأكاديمية السلطان قابوس الجوية، والكلية الفنية الجوية، ومدرسة القيادة والسيطرة بسلاح الجو السلطاني العماني، ومدرسة الأركان البحرية الصغرى، ومدرسة الأسطول، ومركز التدريب البحري بالبحرية السلطانية العمانية، وكلية الحرس السلطاني العماني التقنية، والعديد من المدارس ومراكز التدريب الأخرى بوزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة، كما يتم توفير فرص الدراسات العليا في التخصصات المختلفة سواء في السلطنة أو في الدول الشقيقة والصديقة لإعداد الكوادر الوطنية وفق أرفع المستويات.

وفي إطار الحرص الدائم على رفع الكفاءة القتالية لوحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة أفراداً ومعدات، يتم تنفيذ العديد من التمارين التعبوية والبيانات العملية القائمة على إدارة العمليات المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها، وكذلك التمارين المشتركة مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الشقيقة والصديقة الأخرى، وذلك وفق البرامج المحددة لذلك.



رعاية واهتمام لمنتسبي
قوات السلطان المسلحة
في مختلف المجالات
ومنها تنظيم المنافسات
والمسابقات الرياضية .

الأنشطة الثقافية والعلمية والدينية والرياضية

في إطار اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها ثقافياً وعلمياً ودينياً ورياضياً تم إنشاء المكتبات المركزية، والمكتبات والأندية الترفيهية في القيادات والتشكيلات والوحدات والقواعد بقوات السلطان المسلحة، كما تم ربط المكتبات من خلال الشبكة الداخلية لوزارة الدفاع وتنفيذ العديد من الأنشطة الثقافية والفنية في الوحدات والتشكيلات المختلفة.

كما تقوم سفينة البحرية السلطانية العمانية (شباب عمان) كجزء من نشاطها التدريبي بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع الشعوب الأخرى وللتعريف بالسلطنة وتاريخها وإسهامها الحضاري والمشاركة في العديد من المسابقات الدولية، وقد أحرزت السفينة (شباب عمان) جوائز دولية عدة منها جائزة الصداقة الدولية للمرة الخامسة في سباق السفن الشراعية بهولندا عام ٢٠٠٨، وعلى الجائزة ذاتها للمرة السادسة في البرتغال في نفس العام.

وحرصاً على تعميق القيم الدينية في نفوس الرجال تم تشييد جامع معسكر المرتفعة كما توجد العديد من المساجد المنتشرة في معسكرات ووحدات وقواعد قوات السلطان المسلحة. كما تهتم قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني بتطوير المرافق

٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

الرياضية وإنشاء مجمع للرياضة العسكرية ومجمع آخر للرماية، وتنظيم المنافسات والمسابقات الرياضية للحفاظ على اللياقة البدنية للأفراد وتشكيل فرق رياضية عسكرية محترفة على مستوى عال نالت شرف تمثيل السلطنة في المحافل العربية والدولية. وقد حقق فريق قوات السلطان المسلحة للرماية، والفريق الوطني للرماية، ومنتخب قوات السلطان المسلحة لألعاب القوى، والفريق الوطني للقفز الحر بمظلات سلطان عمان مراكز متقدمة في العديد من البطولات الخليجية والدولية التي شاركت فيها.

من جانب آخر تضم قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني فرقاً موسيقية على مستوى عال من التدريب والأداء الذي مكنها من تأكيد حضورها في المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية التي تحقق فيها مراكز متقدمة.

مساهمة ملموسة في التنمية

في الوقت الذي تقوم فيه قوات السلطان المسلحة بدورها الوطني في حماية الوطن والحفاظ على منجزاته وأمنه ومكتسباته، فإنها تقوم بدور مباشر وملومس أيضاً في دعم جهود التنمية الوطنية، وذلك بحكم ما يتوفر لها من إمكانيات كبيرة ومتطورة من ناحية، وبحكم وجودها أيضاً في مختلف مناطق السلطنة من ناحية ثانية، ولقيامها بتنفيذ مشروعات مثل شق الطرق في المناطق الصحراوية والوعرة، وتأمين احتياجات المواطنين في تلك المناطق من المواد الغذائية والمياه والخدمات الضرورية بما فيها الخدمات الصحية.

من جانب آخر تقوم قوات السلطان المسلحة بتدريب بعض المدنيين في مجالات الملاحة والاتصالات والإدارة بالإضافة إلى تنفيذ برنامج التربية العسكرية للطلاب، والمشاركة في مهام البحث والإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية وانقاذ المصابين وضبط المتسللين وغير ذلك من الإسهامات ذات المردود الإيجابي على التنمية والاقتصاد الوطني بوجه عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المتقاعدين من منتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني والذين تنتقل أعداد منهم إلى العمل في القطاعات المدنية، يشكلون رافداً كبيراً ومستمراً في دعم التنمية في مختلف القطاعات، وذلك من خلال العمل بالقطاع الخاص، أو إدارة مشاريعهم الفردية مستفيدين من خبراتهم خلال خدمتهم العسكرية. وتقديراً لهذا الدور تم تخصيص يوم السابع من ديسمبر من كل عام يوماً للمتقاعدين من رجال قوات السلطان المسلحة.

جدير بالذكر ان مشروع السجل المدني التابع لشرطة عمان السلطانية حصل على شهادة امتياز الأمم المتحدة التقديرية التابعة لجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة تحسين عملية تقديم الخدمة لعام ٢٠٠٩م كونه أحد أفضل عشرة مشاريع على المستوى العالمي.

والى جانب تطبيق خدمات البوابات الإلكترونية في مطار مسقط الدولي -٦ بوابات- ونظام التعرف على الركاب القادمين والمغادرين لتسهيل إجراءات المسافرين واختصارها، يجري العمل لتشغيل المحفظة المالية الإلكترونية أو بطاقة المقيم -لغير العمانيين- في المعاملات المالية ودفع الرسوم كبطاقة مصرفية. ومنذ عام ٢٠٠٨ يتم تطبيق نظام التحصيل الآلي لرسوم الخدمات التي تقدمها شرطة عمان السلطانية للجمهور.

والى جانب استخدام الاستمارة الإلكترونية للحصول على التأشيرات تمهيداً لتحقيق نظام الكتروني متكامل للتأشيرة فإنه تم الربط الآلي بين منفذ حقيقت ومنفذ مزيد بدولة الامارات العربية المتحدة بعد نجاح الربط الآلي بين منفذ الوجاجة ومنفذ حتا بين البلدين الشقيقين. كما تم استحداث خدمة صناديق المعاملات للشركات واستقبال المعاملات الخاصة بالجوازات والإقامة في مختلف إدارات وأقسام الجوازات والإقامة عن طريق البريد المركزي تيسيراً لإنجازها بالإضافة إلى تقديم كل ما يعزز النشاط السياحي في البلاد بالتنسيق مع وزارة السياحة والجهات المعنية الأخرى.

جدير بالذكر أن شرطة عمان السلطانية دشنت في أبريل ٢٠٠٩ الوحدة المتنقلة لتقديم خدمات استخراج البطاقة الشخصية وبطاقة المقيم توفيراً لجهد ووقت طالبي الخدمة. وقد بدأ تنفيذها في محافظة مسندم في مايو ٢٠٠٩. وقد حصلت شرطة عمان السلطانية للمرة الثانية على جائزة المركز الثاني في مسابقة جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠٠٩ ضمن فئة تحسين عملية تقديم الخدمة بنظام الأحوال المدنية (التسجيل الوطني).

من جانب آخر، وفي إطار تطوير الأداء وتحديث البنية الأساسية في كافة ربوع البلاد تم افتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة شनाव، ومركز شرطة مصيرة، ومبنى خدمات المرور بولاية صحار، وإنشاء مبنى الفحص الفني بوحدة شرطة الرستاق (الحزم)، وكذلك إنشاء مبنى لإدارة مكافحة الشغب ومبنى آخر لإدارة شرطة النجدة بقيادة شرطة المهام الخاصة. كما يجري العمل حالياً لإنشاء مبان لخدمات المرور في كل من صور وسمائل والرستاق، مع الانتهاء من إنشاء مبنى المختبر الجنائي في مسقط. وافتتاح مبنى بصمات المقيمين بجوار الإدارة العامة للجوازات والإقامة بالسيب وهو مجهز بأحدث الأجهزة وفي مجال الدفاع المدني تم في عام ٢٠٠٨ افتتاح مبنى للدفاع المدني في منطقة نزوى الصناعية، والانتهاء من إنشاء مبنى للإدارة العامة للدفاع



تقوم شرطة عمان
السلطانية بمختلف المهام
التي تساهم في خدمة أمن
المجتمع ودعم استقراره.

المدني في منطقة مرتفعات المطار بالسيب، في حين يتواصل العمل في إنشاء إدارة
للدفاع المدني بمحافظة ظفار ومركز للدفاع المدني في كل من مدينة صلالة (عوقد)
وبركاء وبديد ووادي الجزري.

البحث والإنقاذ وإدارة الازمات

ولعل من أبرز التطورات على صعيد الأداء بالنسبة لشرطة عمان السلطانية
تدشين الفريق الوطني للبحث والإنقاذ، وهو أول فريق متخصص في مجال البحث
والإنقاذ في المناطق العمرانية على مستوى السلطنة، وهو مكون من مختلف الأجهزة
العسكرية والأمنية والحكومية، وتم تدريبه وتأهيله من جانب خبراء دوليين عامي
٢٠٠٧ و٢٠٠٨م.

من جانب آخر كونت اللجنة الوطنية للدفاع المدني فريقاً وطنياً من مختلف
الجهات الحكومية المعنية لإدارة الازمات، وتم وضع برنامج متكامل لتدريبه وتأهيله،
وتأسيس قاعدة بيانات وطنية لحصر كافة الامكانيات والموارد البشرية والمادية للتعامل
مع الازمات.

وتجدر الإشارة إلى أن شرطة عمان السلطانية تحرص على تعزيز الإدارة العامة
للدفاع المدني بالكوادر المؤهلة والمعدات والتجهيزات والتقنيات المتطورة للقيام بدورها

عمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م



تعمل شرطة عُمان
السلطانية على ضبط
الحركة المرورية على
الطرق حفاظاً على
السلامة العامة للمواطنين
والمقيمين .

الخدمات المرورية والاسعاف

للحفاظ على سلامة الأرواح والممتلكات في حالات الحرائق وغيرها من الكوارث ونشر الوعي بأهمية إجراءات الدفاع المدني على كافة المستويات.

في ظل الزيادة المستمرة في حركة المرور وازدحام الطرق نتيجة للتوسع العمراني والسكاني والزيادة الكبيرة في أعداد السيارات، قامت الإدارة العامة للمرور بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بتسهيل إجراءات الحوادث البسيطة للحد من الازدحام المروري وتوفير كثير من الوقت والجهد والمال في التعامل معها، وقد تم تعميم هذا النظام في محافظات ومناطق السلطنة اعتباراً من مارس ٢٠٠٨ بعد نجاحه في محافظة مسقط.

وبينما يتم استخدام دوريات مرورية نسائية في الطرق في نطاق محافظة مسقط -حتى الآن- وهو مظهر آخر لنجاح الفتاة العمانية في ممارسة العديد من مهام العمل في شرطة عمان السلطانية منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، فإنه يتم بحث تنفيذ مشروع قاعدة بيانات مشتركة لتبادل معلومات حاملي رخص القيادة والمركبات المسجلة والحوادث بين شرطة عمان السلطانية وشركات التأمين، تيسيراً للعمل خاصة بالنسبة للحوادث البسيطة، كما تم إدخال نظام التحصيل الآلي للمخالفات المرورية

عبر بوابة الدفع الإلكتروني بموقع شرطة عمان السلطانية على شبكة الإنترنت وهو www.rop.gov.om كما تم افتتاح المبنى الجديد لخدمات المرور بالسيب والذي يقدم خدماته على مدار ٢٤ ساعة، ويتواصل العمل لتتكامل خدمات الإدارة العامة للمرور في مكان واحد بمقر الإدارة في السيب، بما في ذلك تحسين خدمات الفحص الفني للمركبات باستخدام الحاسب الآلي وفق معايير الفحص العالمية وذلك في محافظات ومناطق السلطنة جميعها. ويقوم معهد السلامة المرورية بالإدارة العامة للمرور بالعمل على نشر الوعي المروري، خاصة في أوساط الطلاب والشباب، وتأهيل سائقي المركبات المختلفة بشكل علمي متكامل عبر دورات تدريبية تفي بمتطلبات السلامة على الطرق.

ويتواكب مع ذلك كله تحديث وتطوير خدمة الإسعاف بشركة عمان السلطانية لتوفير العناية الفورية والملائمة لضحايا الحوادث المرورية وغيرها. وهناك ٢٣ مركزاً للإسعاف في محافظتي مسقط ووظفار ومناطق الباطنة والداخلية والشرقية مع التركيز على الأماكن التي تكثر بها الحوادث. ومن المتوقع الانتهاء هذا العام (٢٠٠٩) من إنشاء المبنى الرئيسي لوحدة الإسعاف بمرتفعات المطار، ويجري العمل كذلك لإنشاء مراكز إسعاف في كل من العامرات، وبوشر والوطية والسيب بمحافظة مسقط.

وحدات شرطة متخصصة وتعزيز أمن السواحل

مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد يتسع نطاق مهام شرطة عمان السلطانية لمواكبة هذا التطور وهو ما يتطلب إنشاء وحدات شرطة متخصصة منها على سبيل المثال «وحدة شرطة الأحداث» التي تم إنشاؤها في يوليو ٢٠٠٨ ومقرها منطقة البستان، كما تم إنشاء دار خاصة بشؤون الأحداث الخاضعين لأحكام قانون مساءلة الأحداث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٠ الصادر في ٢٠٠٨/٣/٩ م.

من جانب آخر أنشأت شرطة عمان السلطانية وحدة للتحريات المالية بهدف التحري في الجرائم المالية، خاصة فيما يتصل بجرائم غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وللحفاظ على المجتمع من الجرائم المالية والاقتصادية التي تدخل في نطاق هذا الاختصاص.

أما بالنسبة لطيران شرطة عمان السلطانية، فإنه أصبح إدارة عامة ويتم تحديث المنشآت والتجهيزات الخاصة به، وزيادة عدد الطائرات وأنواعها والمهام التي تقوم بها. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تدشين عدد من الطائرات من نوع (A١٠٩) وطائرات أوجستا (A١٠٩) ذات التقنيات العالية والمجهزة بمعدات متطورة في مجالات إطفاء الحرائق والإنقاذ والإسعاف والطائر وأجهزة الرش وأنظمة الرؤية الليلية.



أحدث الزوارق السريعة
المزودة بكافة وسائل الأمن
والسلامة اللازمة لعمليات
الإنقاذ بشرطة عُمان
السلطانية.





وفي مجال الحفاظ على أمن السواحل والمياه العمانية، تقوم قيادة شرطة خفر السواحل بشرطة عمان السلطانية بدور حيوي في مكافحة التهريب ومنع التسلل وتقديم العون والمساعدة بإسناد من طيران الشرطة. وقد تم تزويد قيادة شرطة خفر السواحل بعدد من الطرادات (الزوارق السريعة) المزودة بالوسائل اللازمة لعمليات الإنقاذ بما في ذلك مهبط للطائرات العمودية ووحدة إسعاف.

وبينما يتم الإعداد لإنشاء مبنى جديد لقيادة شرطة خفر السواحل بسداب والمرافق الخاصة بالورش والزوارق الجديدة، فإنه يجري بناء مركز تدريب لزيادة كفاءة الكوادر العاملة في هذا المجال.

وفي مجال الحفاظ على أمن منشآت النفط والغاز فإن هناك ١٥ مركزاً لشرطة أمن منشآت النفط والغاز تعمل بمواقع الإنتاج والتصنيع وموانئ التصدير، وتتم دراسة إنشاء مراكز أخرى في ميناء قلهاة وميناء الدقم.

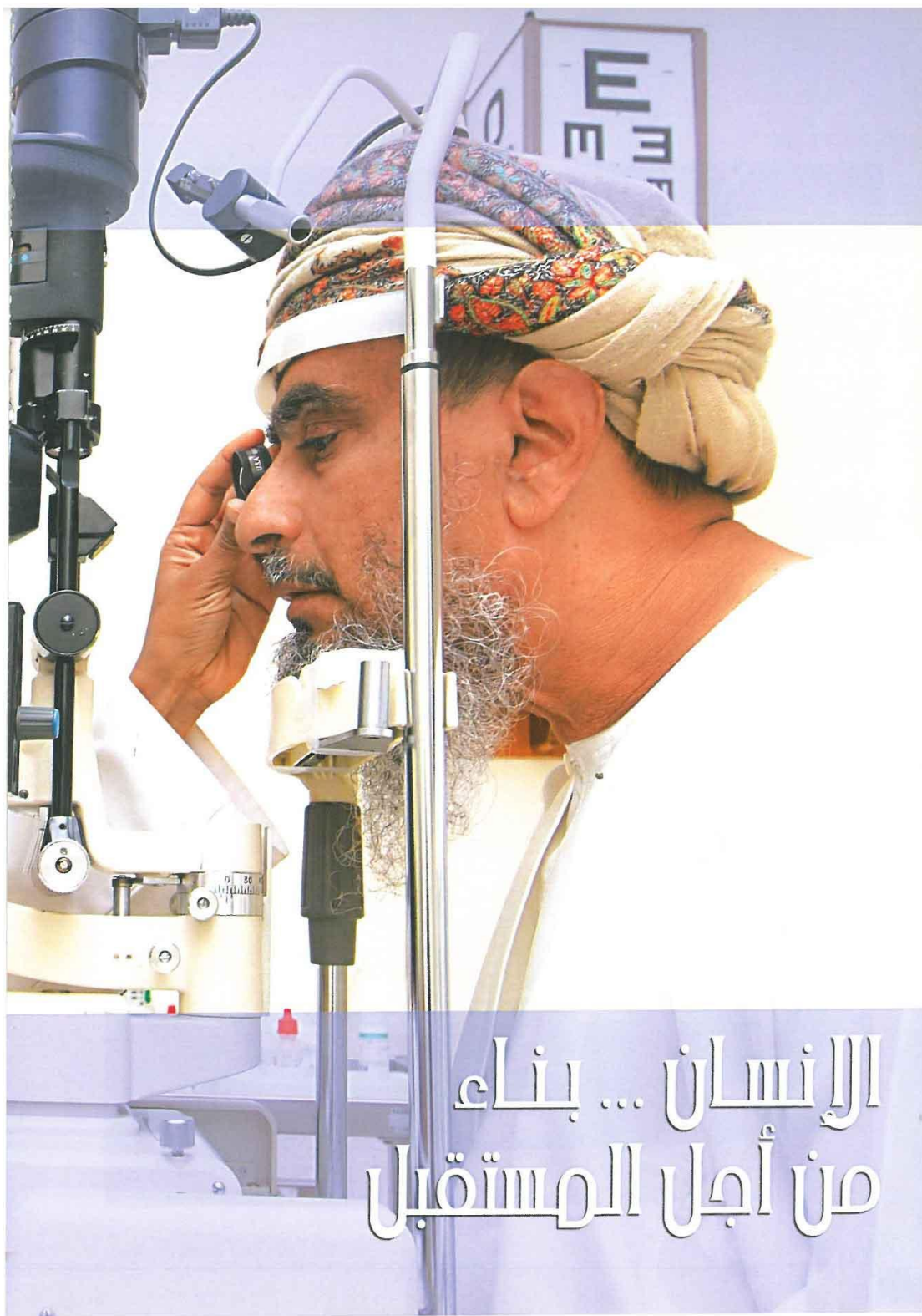
وعلى صعيد أمن المطارات، فإنه تجري عملية توسعة وتحديث مركز تشييط الطوارئ وفقاً للمواصفات العالمية المعمول بها في مراكز عمليات إدارة حوادث الطيران. كما تم تشغيل أنظمة وأجهزة اصدار التصاريح والكشف والتفتيش بكل من مطار مسقط الدولي ومطار صلالة. بالإضافة إلى تحديث وتطوير الأقسام الجمركية ومكاتب التخليص الجمركي في المنافذ البرية وتزويد الإدارة العامة للجمارك بأجهزة متطورة للكشف على الحاويات والمركبات ولتسهيل انسياب السلع والبضائع بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة.

أداء حضاري

من أبرز السمات المميزة لشرطة عمان السلطانية إنها مع حرصها على توفير وتقديم أفضل الخدمات الممكنة للمواطنين والمقيمين والسائحين والزوار، وبما يحافظ على مناخ الأمن والأمان، فإنها تحرص أيضاً على القيام بمهامها بأسلوب حضاري رفيع يخدم الفرد ويحافظ على حقوقه، ويطبق كذلك القانون وإجراءاته الضرورية على نحو حازم وواضح، ويسهم ذلك في بناء علاقات طيبة وثقة متبادلة بين شرطة عمان السلطانية وبين المواطنين والمقيمين والمتعاملين معها وهو ما ينعكس ايجابياً على الوطن والمواطن. وتجدر الإشارة إلى أن أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة هي المؤسسة التعليمية والتدريبية المختصة بإعداد منتسبي شرطة عمان السلطانية وفق الخطط والبرامج المحددة في هذا المجال، بالإضافة إلى التأهيل العسكري لمنتسبي الشرطة من حملة الشهادة الجامعية أو ما يعادلها للحصول على درجة الدبلوم في علوم الشرطة، إلى جانب تنظيم الدورات التدريبية والبرامج اللازمة للارتفاع بكفاءة منتسبي شرطة عمان السلطانية في مختلف مجالات العمل الشرطي ومواكبة التطورات المستمرة فيها.

شرطة عُمان السلطانية
ودور حيوي في الحفاظ
على الامن والامان في ربوع
الوطن .





الإنسان ... بناء
من أجل المستقبل





الإنسان ... بناء من أجل المستقبل

كان النطق السامي محمداً لمرحلة البناء التي سارت عليها السلطنة منذ انطلاقها الحديثة في الثالث والعشرين من شهر يوليو من عام ١٩٧٠، وحملت الكلمات الأولى لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ملامح هذا التحديد لمرحلة البناء الحديث وهي أن فجراً جديداً سيشرق على عمان، ولم يكن هذا الفجر ليكون لولا أن الدعامة الأساسية له تتمثل في الإنسان العُماني.

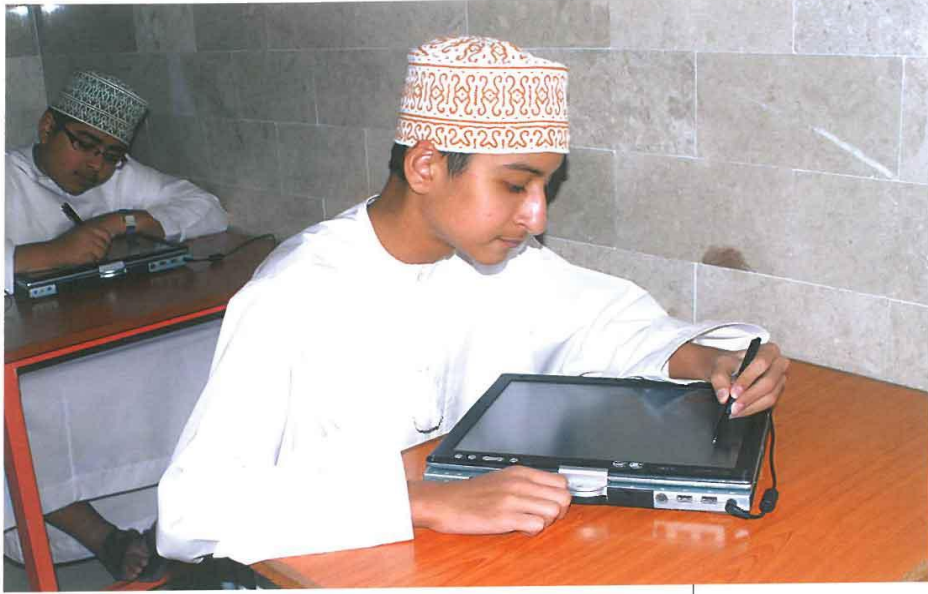
التربية والتعليم

جسد التوجيه السامي بأهمية التعليم منطلقاً رئيسياً للنهضة التنموية التي شهدتها السلطنة طوال السنوات الماضية، وأعطى الاستثمار في القطاع التعليمي نتائجه ليؤكد أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها، فتواصل الاهتمام بالتعليم ليشكل العنوان الأكبر في الرؤية العمانية للمستقبل وما يتطلبه ذلك من دعم كبير وعمل دؤوب لتحقيق الهدف المنشود منه عبر هذه الرؤية المستقبلية.

وحرصت السلطنة على تحقيق الرؤية السامية ليكون التعليم رافداً أساسياً في صنع ملامح الحاضر والمستقبل على السواء. وبلغ حجم الإنفاق على التعليم خلال السنوات الثلاث الماضية من الخطة الخمسية الحالية/ السابعة أكثر من مليار و٨٧٩ مليون ريال. وتشير إحصائيات العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م أن عدد الطلاب في مختلف مدارس محافظات ومناطق السلطنة التعليمية بما فيها مدارس التربية الخاصة بلغ ٥٤١٤٣٦ طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد المدارس ١٠٥٠ مدرسة، وعدد المعلمين وصل إلى ٤٣٦٧٢ معلماً ومعلمة.

وفيما يتعلق بالتعليم الخاص فإن الإحصائيات للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تشير إلى أن عدد المدارس الخاصة في السلطنة بلغ ٣٣٩ مدرسة منها أربع مدارس عالمية تطبق برامج عالمية تستهدف جميع فئات الطلبة من جميع الجنسيات، وبلغ عدد الطلبة المقيدين بالمدارس الخاصة خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٥٥ ألف طالب وطالبة وبها نحو أربعة آلاف معلم ومعلمة. وانضمت ١١٤ مدرسة للقرآن الكريم إلى إشراف وزارة التربية والتعليم إلى جانب إشرافها على ٣٣ مدرسة دولية.

وأولت وزارة التربية والتعليم التربية الخاصة اهتماماً واسعاً وقدمت لها برامج وخدمات تربوية وتدريبية وإرشادية، ومن أهم المدارس المعنية بالتربية الخاصة مدرسة الأمل للصم ومدرسة التربية الفكرية ومعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين ومركز الوفاء لتقنية المكفوفين.



نقل « نوعية يشهدا
قطاع التعليم الممتد إلى
كل محافظات ومناطق
السلطنة .

شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٨م، للبحث في عدد من المحاور المهمة لرفع كفاءة هذه المدارس، وتفعيل دورها في تقديم خدمة التعليم منذ مرحلة ما قبل التعليم المدرسي وحتى مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، خاصة وأن مسؤولية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة يتولاها القطاع الخاص، مع تقديم بعض التسهيلات له من قبل الحكومة، الأمر الذي يتيح لهذا القطاع التفرد والتميز في هذا المجال.

التعليم ما بعد الأساسي

قامت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي (٢٠٠٧/٢٠٠٨م) بالبدء في تنفيذ خطة مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (الصفان الحادي عشر والثاني عشر) استناداً إلى عدد من الأسس التربوية والبحوث والتقارير الدولية، والدراسات الاستشارية واللقاءات التربوية والندوات والمؤتمرات التي نظمتها الوزارة حول ذلك، ولأهمية هذه المرحلة فإن الوزارة تعمل على تخصيص مباني مستقلة لطلاب هذه المرحلة، وقد بلغ عدد هذه المدارس في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م (٥١) مدرسة موزعة على المناطق التعليمية المختلفة.

وأدخلت الوزارة مفهوم التوجيه المهني ضمن الخدمات الأساسية التي تقدم في المجتمع المدرسي لمساعدة الطالب على اكتشاف إمكانياته، وقدراته، واستعداداته،

المعنية بالتربية والثقافة والعلوم بما يحقق الأهداف المرسومة لها منذ إنشائها عام ١٩٧٤، متواصلة مع برامج وفعاليات وأنشطة تعمل على تهيئة مناخ تربوي وثقافي وعلمي يعمل على تنمية قدرات ومواهب المواطن فكرياً في ظل مجتمع دولي يسعى إلى إثراء الحوار والإسهام في الرقي بالتواصل من أجل السلام والقيم الإنسانية النبيلة. وحرصت الأمانة العامة للجنة الوطنية في تنظيم العديد من الأنشطة التربوية والثقافية والعلمية والإعلامية حيث نفذ قسم التربية بأمانة اللجنة البرنامج الوطني الشامل لمحو الأمية بالتعاون مع المديرية العامة للبرامج التعليمية بوزارة التربية والتعليم وهو برنامج مستمر تتعاون في تنفيذه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، والمؤتمر السنوي لتعليم الكبار بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، إضافة إلى حلقة العمل الإقليمية لفائدة المنظمات الأهلية من أجل تحسين مفهوم التربية الصحية لدى المراهقين بالتعاون مع اليونيسكو. أما قسم الثقافة والاتصال فقد نفذ الندوة شبه الإقليمية في مجال الترجمة والنشر بمنطقة الخليج بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، وحلقة العمل شبه الإقليمية حول المعلومات للجميع لصالح هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بالتعاون مع اليونيسكو. أما قسم العلوم فقد نفذ الندوة المحلية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للحد من الكوارث الطبيعية بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس وبمشاركة فاعلة من جميع الجهات المعنية في السلطنة. ونفذ قسم المدارس المنتسبة لليونسكو حلقة العمل التدريبية الإقليمية للمنسقين الوطنيين والمحليين لشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو بالتعاون مع منظمة لايف لذك ومكتب اليونيسكو في عمان، وحلقة العمل الدولية حول الحوار العربي الأوروبي بعنوان «حان الوقت لنتقاسم المخزون الثقافي وتطويع آفاق جديدة»، وحلقة العمل المحلية حول «السلام في المناهج العمانية، والمعرض الثقافي للتعريف باليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة»، وبرنامج مشروع تواصل الثقافات وهو برنامج مازال مستمراً، والاحتفال بيوم السلام العالمي من خلال المدارس المنتسبة لليونسكو في مناطق السلطنة، إضافة إلى حلقة العمل الإقليمية بعنوان التربية من أجل التنمية المستدامة «الأخذ بمسؤولياتنا من أجل المستقبل» بالتعاون مع اليونيسكو والإيسيسكو واللجنتين الألمانية والكويتية. وتحرص اللجنة على إحياء المناسبات المحلية والأيام والمناسبات الدولية التي لها علاقة بقضايا التربية والثقافة والعلوم من خلال إقامة المحاضرات والندوات المتعلقة بهذه الجوانب.

الكشافة والمرشدات

تتواصل الأنشطة الكشفية في السلطنة على مدار أشهر العام، ويجد قطاع الكشفية



الإقليم العربي للمنظمة الكشفية العالمية باليمن، واللقاء الدولي للكشافة والعمل الإنساني الذي نظمته جمعية كشافة الإمارات بالشارقة، والمخيم الخليجي السادس للمرشدين بالكويت، والمخيم الوطني للكشافة الكويتية، واجتماعات رؤساء الجمعيات الكشفية بدول مجلس التعاون، والندوة الحادية عشرة للمفوضين الدوليين العرب التي عقدت بالجزائر، ودراسة التجمعات الكبرى بالقاهرة، ودراسة تنمية قادة التدريب ومساعدتهم بالقاهرة، واستقبال أعضاء سفينة شباب العالم بمقر المديرية.

كما نظمت كشافة ومرشدين عمان المخيم الكشفى العالمى الحادى والخمسين على الهواء والثانى عشر على الإنترنت اللذين تعقدتهما المنظمة الكشفية العالمية سنوياً، وقد تم تنظيم المخيمين هذا العام على المستوى المحلى في محافظة مسندم باستضافة من المفوضية الكشفية والإرشادية، وقد حصلت كشافة ومرشدين السلطنة على المركز الأول عالمياً في هذين المخيمين ثلاث سنوات على التوالي، كما نظمت المديرية المخيم الدولي الثانى للاتصالات والتكنولوجيا الذى أصبح يحتل مكانة دولية على خارطة الأحداث الكشفية والإرشادية العالمية.

وسعت مسابقة التفوق الكشفى والإرشادى على كأس حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الكشف الأعظم للسلطنة لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة التى تستهدف إبراز الدور التربوي للنشاط الكشفى والإرشادى في تلبية حاجات الفتية والفتيات وإعدادهم للمواطنة الصالحة، وتوجيه طاقاتهم الحيوية للمساهمة البناءة في تنمية قدراتهم البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية، وربطهم بحركة الحياة من حولهم عن طريق التعامل والتفاعل الاجتماعى مع المؤسسات المجتمعية والجهات ذات العلاقة، وإكساب الفتية والفتيات مهارات التعلم الذاتى عن طريق العمل الجماعى وتنمية خبراتهم العملية في إطار من المواقف الواقعية، وتعميق روح ومفاهيم الانتماء للوطن والولاء للسلطان المعظم، وربطهم بالمجتمع من خلال أنشطة الخدمة العامة التى تنفذها الوحدات الكشفية والإرشادية داخل المدرسة وخارجها.

التعليم العالي

في موازاة التعليم العام، وضمن سياق الاهتمام بالمحور البشري كعماد أساسي للتنمية فإن السلطنة أعطت التعليم العالي نصيباً وافراً من الاهتمام وفق برامج وخطط مستقبلية تعمل على رفع الصرح التعليمي بما يواكب المسيرة التنموية في البلاد على مستويات عديدة.

وأكدت وزارة التعليم العالي في مناسبات عدة على تبنيها لسياسات واضحة المعالم لدفع هذا البناء عبر أسس تراعى احتياجات سوق العمل وتحافظ على جودة التعليم



مؤسسة حكومية، و٢٤ مؤسسة خاصة، فيما بلغ عدد الطلبة المقيدین بالتعليم العالي داخل السلطنة وخارجها ٧٨٩٣٠ طالباً وطالبة منهم ٥٢٦٣١ طالباً وطالبة يدرسون على النفقة الحكومية وهو ما يشكل ٦٧٪ من إجمالي المقيدین، و٢٦٢٩٩ طالباً وطالبة يدرسون على النفقة الخاصة. وهو ما يشكل ٣٣٪ من إجمالي المقيدین، كما ارتفع عدد الطلبة المقيدین بالتعليم العالي بنسبة زيادة قدرها ١٠,٦٪ مقارنة مع العام السابق. ويعمل مجلس التعليم العالي على رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم العالي بما في ذلك الاستيعاب، ومناقشة جميع قضايا التعليم العالي والتحديات التي تواجهه وطرح الحلول والبدائل المناسبة. ومن أهم ملامح تلك السياسات في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨:

- ١- الابتعاث الداخلي للطلبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والحالات الصعبة، والعمل على تشجيع القطاع الخاص على تقديم مثل هذه البعثات. وقد بلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدین ضمن برنامج البعثات الداخلية ٨١٩٦ طالباً وطالبة.
- ٢- الابتعاث الخارجي للطلبة المتفوقين من مخرجات دبلوم التعليم العام ويشمل ذلك المنح والمقاعد الدراسية المقدمة للسلطنة. وبلغ عدد الطلبة المقيدین ضمن برنامج البعثات الخارجية والمنح والمقاعد ١٠٢١ طالباً وطالبة.
- ٣- الاستمرار في القبول في كليات العلوم التطبيقية بواقع ألفي طالب وطالبة سنوياً لتلبية احتياجات قطاعات العمل الحكومية والخاصة. وبلغ عدد الطلبة المقيدین في كليات العلوم التطبيقية ٧٨٥٦ طالباً وطالبة.
- ٤- توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي الخاص داخل السلطنة. وتحفيز المشاركة المجتمعية والشركات والمؤسسات التعليمية في تقديم منح للطلبة للمساهمة في رفع الاستيعاب، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المقيدین في الجامعات والكليات الخاصة بلغ ٢٥٩٨٨ طالباً وطالبة وهو ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي المقيدین بالتعليم العالي داخل السلطنة.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة

وفي موازاة الاهتمام الحكومي بالتعليم العالي فإن استراتيجية السلطنة في هذا الاتجاه عملت على دعم دور القطاع الخاص ليكون شريكاً حقيقياً وله الدور المكمل للدور الحكومي وفق أسس تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي وأيضاً الحفاظ على جودة التعليم، وتحقيق هذا الدعم أهدافه المرجوة في نمو التعليم العالي الخاص وتطويره وتحسين جودته، واستفادت الجامعات الخاصة من المكرمة السامية المتمثلة في منح كل جامعة منها ١٧ مليون ريال وقد حددت مجالات صرف المكرمة المالية على المنشآت والمرافق والمختبرات، وهناك أوجه دعم أخرى لمؤسسات التعليم العالي الأهلية

العالي، وتشير الإحصائيات إلى أن الاتجاه العام لعدد المقيدين في هذه المؤسسات في تصاعد مستمر وارتفع العدد من ٦٢٣٤ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م ليصل إلى ٢٥٩٨٨ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهو ما نسبته ٣٧٪ من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي داخل السلطنة.

مركز القبول الموحد

يعمل مركز القبول الموحد على خدمة الطلبة ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم بدور كبير في التنسيق مع هذه المؤسسات فيما يتعلق بأسس وشروط القبول الخاصة بكل مؤسسة تعليمية وفق التخصصات والطاقة الاستيعابية لها وإنشاء قاعدة بيانات عن المتقدمين لمؤسسات التعليم العالي وغيرها من الجوانب الهادفة إلى تنسيق الجهود بما يخدم مسيرة التعليم العالي في السلطنة، وعبر استخدام أحدث تقنيات الاتصال وفي عام ٢٠٠٧ تم استحداث نظام الكتروني لتبادل البيانات أطلق عليه بوابة تبادل البيانات بين مركز القبول الموحد وبين المؤسسات لتبادل البيانات وتوفير الإحصاءات الضرورية، واستحداث بوابة تبادل البيانات بين مركز القبول الموحد والمدارس لتوفير بيانات وإحصاءات لها.

مجلس الاعتماد

وضمن التأكيد على جودة التعليم العالي فقد عمل مجلس الاعتماد على القيام بدراسة شاملة لوضع قطاع التعليم العالي في السلطنة وتحليل احتياجاته عام ٢٠٠٦م، وتضمنت استشارات واسعة مع كل من صناع القرار والأكاديميين والإداريين من قطاع التعليم العالي، إضافة إلى خبراء دوليين في مجال ضمان الجودة، ودراسة أنظمة ضمان الجودة والقوانين واللوائح المعمول بها محلياً ومقارنتها مع بعض أنظمة ضمان الجودة الدولية، وعلى ضوء ذلك قام المجلس بوضع خطة إدارة نظام جودة التعليم العالي في السلطنة وجاءت منسجمة مع إرشادات الشبكة العالمية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي والممارسات المتميزة الموصى بها، حيث أنها تركز على تعزيز الجودة وتحسين النوعية بنفس القدر الذي تركز فيه على ضمان الجودة. وفيما يخص اعتماد مؤسسات التعليم العالي استحدث المجلس نظاماً مطوراً في مجال اعتماد مؤسسات التعليم العالي يتضمن تدقيق الجودة، والتقييم مقابل المعايير.

البحث العلمي

وإيماناً بأهمية البحث العلمي في الجامعات والكليات الخاصة فقد حرصت وزارة التعليم العالي على دعمه لأهميته كمورد مهم لاقتصاديات السلطنة كالطاقة والموارد



رعاية واهتمام بالتعليم
العالي والبحوث العلمية
ذات الارتباط بالمجتمع
والبيئة المحلية .

البشرية والطبيعية الأخرى والقاعدة الأساسية لمواصلة التقدم العلمي والتكنولوجي، وسعت مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة بشكل عام إلى تركيز اهتمامها بالأنشطة البحثية ذات الصلة بالتخصصات التي تطرحها مع إيجاد بيئة بحثية ملائمة تعمل على تشجيع كوادرها الأكاديمية واستقطاب القطاع الخاص لتمويل هذه الأنشطة.

ويسهم مجلس البحث العلمي في إنجاح مساعي هذه المؤسسات وتمكينها لتتبوأ مكانها على خارطة البحثية للسلطنة من خلال تمويل الكراسي العلمية، وتبني المبادرات البحثية الجادة المرتبطة بخدمة المجتمع من قبل المجلس. وأسهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال الفترة الماضية بتقديم عدد من البحوث والدراسات في مختلف المجالات واستضافت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية شارك فيها علماء وباحثون من مختلف دول العالم.

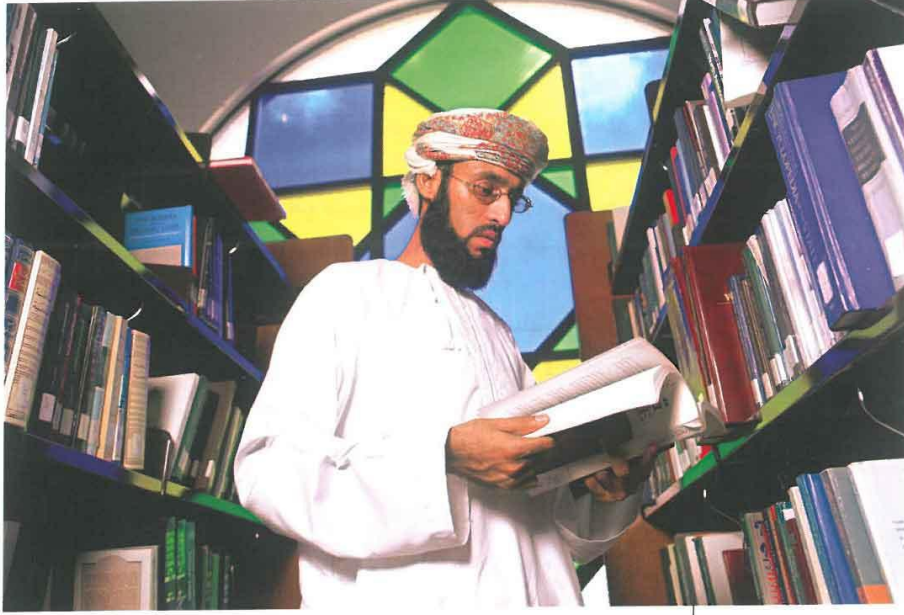
جامعة السلطان قابوس

كانت تنمية الإنسان العماني فكريا ومعرفيا، ولا زالت، هدفا استراتيجيا عملت عليه جامعة السلطان قابوس منذ انطلاقتها في عام ١٩٨٦، وجسدت الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم لأن تكون هذه الجامعة



التدريب العملي أحد
الوسائل المهمة في تنمية
قدرات الطلاب .

بيت خبرة ومعرفة لكافة شرائح المجتمع المختلفة ومؤسساته على تنوعها، وعمل هذا الصرح التعليمي وبكل تفان وإتقان على تطبيق تلك الرؤية. وعبر سنوات مسيرتها شهدت الجامعة نقلات نوعية وتطورا علميا مشرفا، حيث نفذت برامج وفعاليات ذات مستوى عال وراق تصب في صالح بناء البلاد وتنمية قدراتها العلمية المختلفة، وتوجت تلك الجهود بمخرجات عالية الجودة. ولم تكتف الجامعة بما حققته بل سعت إلى تطوير الرؤية العلمية والفكرية التي تسير عليها، واستضافت فريقا من الخبراء والأكاديميين المعروفين بكفاءتهم العالية من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأستراليا والخليج العربي بهدف تقويم وتقديم تصورات تطويرية للجامعة، كما استقدمت مهتحنين ومقيمين خارجيين يعملون على تقييم الجامعة سنويا، واستضافت أيضا فريقا من مجلس الاعتماد الهندسي والتكنولوجي الأمريكي (أبت ABT) بهدف تقييم برامج كلية الهندسة واعتماداتها. وتعمل الجامعة على تطوير وتحديث برامجها العلمية وتقوم بمراجعتها وفقا لمعرفة مدى تكيفها مع متطلبات المجتمع العماني وتواءمها مع التطورات الراهنة في الساحة العالمية، وبما ييسر على مخرجاتها من الانخراط في المجتمع بكل كفاءة واقتدار بتزويدهم بالمهارات اللازمة والقدرات التي تم تطويرها ورفدها بالعلم والمعرفة. ولاستمرارية النهج العلمي فإن الجامعة تتوجه لطرح برامج الدكتوراه في مختلف



تزخر مكتبة الجامعة
بالعديد من الكتب
والمراجع التي تساعد
الطلاب الجامعي على
تحصيله العلمي .

بما يخدم الشرائح التي تستفيد من خدماته العلاجية والاستشارية. وتنتظر جامعة السلطان قابوس افتتاح مركز جامعة السلطان قابوس الثقافي الذي يعد من المشاريع الحيوية في مجال تطوير البنى الأساسية للجامعة كونه سيسهم بطريقة مباشرة في تطوير ونشر الثقافة العلمية والبحثية في الجامعة بشكل خاص وفي السلطنة بشكل عام، ويتألف المركز من مكتبة ضخمة ومقر لمركز الدراسات العمانية إضافة إلى قاعة متعددة الأغراض تتسع لخمسة آلاف شخص، وقاعة للاستقبالات الرسمية. وتتواصل مسيرة العطاء في هذه المؤسسة العلمية بما يؤكد العناية السامية التي يوليها قائد النهضة العمانية الحديثة لأبنائه الطلبة، ولعلها تتجلى في أروع صورها من خلال إتاحة الفرصة للطلبة المتفوقين علمياً والمتميزين نشاطياً للمشاركة في الرحلة الطلابية السنوية الهادفة إلى توسيع مداركهم وتعريفهم بحضارات الأمم وثقافتها، ويتم سنوياً تسيير رحلات طلابية إلى عدد من الدول من بينها أستراليا والولايات المتحدة وكندا والصين وألمانيا، وغيرها.

القوى العاملة

ساهمت التطورات التنموية التي تشهدها السلطنة في حصول تطورات جوهريّة في الاقتصاد العماني نجم عنها تنوع في بنيته الهيكلية، وإتساع في أنشطة القطاعات الاقتصادية مما أتاح المجال لحصول زيادة كبيرة في دور القطاع الخاص في التنمية



القوى العاملة الوطنية
أصبحت قادرة على تحمل
المسؤولية وأخذت مواقعها في
سوق العمل المحلي.

حيث ازدادت أعداد منشآته التي شهدت اتساعاً ملحوظاً في أنشطتها وقطاعات عملها، الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة حجم الطلب لديها على القوى العاملة إلى جانب ما تحقق من زيادة في أعداد العاملين العُمانيين في الأعمال الحرة بمختلف مجالات عملها المهنية والتجارية والخدمية.

وسعت السلطنة لرفد سوق العمل بالكفاءات من القوى الوطنية العاملة، ولتحقيق ذلك عملت على تدريب وتأهيل الشباب العماني بما يحقق له الكفاءة ويعطي نجاحات مضمونة في عمليتي التعيين والإحلال، وفي عام ٢٠٠٨ استمر العمل لتحقيق المزيد من التطوير لبرامج التدريب المهني والتعليم التقني بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص لغايات تحقيق الترابط بين هذه البرامج واحتياجات المنشآت الخاصة للقوى العاملة المهنية والتقنية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها، إلى جانب توفير التدريب على رأس العمل بالمنشآت الخاصة للمتدربين بمراكز التدريب المهني وللدارسين الملتحقين بالكليات التقنية.

التعليم التقني

وفيما يتعلق بالتعليم التقني فتم خلال عام ٢٠٠٨ قبول ٦٨٤٤ طالباً وطالبة من خريجي دبلوم التعليم العام للالتحاق بالبرامج التدريبية والدراسية بالكليات التقنية



تأهيل وتنمية قدرات الشباب العماني للقيام بدوره في مختلف مجالات العمل.

العليا والكليات التقنية في كل من المصنعة ونزوى وإبراء وصلالة وشناص وعبري، محققة بذلك زيادة في أعداد خريجي التعليم العام المقبولين للالتحاق بالكليات التقنية مقدارها ٨,٣٪ بالمقارنة مع عدد المقبولين بهذه الكليات في عام ٢٠٠٧م والبالغة آنذاك ٦٣١٨ طالباً وطالبة.

وتشمل التخصصات الدراسية بالكليات التقنية مجالات الهندسة وتقنية المعلومات، والعلوم التطبيقية والصيدلة والدراسات التجارية وغيرها من التخصصات المهنية والتقنية التي يحتاجها العمل في القطاع الخاص، ويتم توزيع الطلبة بعد اتمامهم للسنة التأسيسية على ٣٢ تخصصاً دراسياً لإعدادهم بالمستوى التقني المطلوب في سوق العمل، وبلغ عدد الطلاب المسجلين بالكليات التقنية في نهاية عام ٢٠٠٨م نحو ٢١٢٩٥ طالباً وطالبة يشكل الذكور منهم نسبة ٥٩,٥٪.

وفي العام التدريبي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بلغ عدد المتدربين المسجلين للالتحاق ببرامج التدريب المهني ٦٦٥١ متدرباً ومتدربة يتوزعون على مراكز التدريب المهني الحكومية ويوجد بها ٢٨٠٠ متدرب وفي معهد تأهيل الصيادين بولاية الخابورة ٣٦٠ متدرباً فيما يوجد ٢٨٧٠ شاباً ضمن برنامج التدريب المقرون بالتشغيل و١٩٩ آخرين في مشروعات الكسب للتدريب والتشغيل، وهناك نحو ٤٢٢ شاباً في برنامج التدريب الإضافي لغير المؤهلين مهنيًا.

ويشمل التدريب في مراكز التدريب المهني الحكومية تخصصات مهنية في مجالات الكهرباء والالكترونيات والميكاترونكس والتبريد والتكييف والميكانيكا واللحام وتشكيل المعادن وصيانة وإصلاح السيارات، ومهن الإنشاءات ويتم إعداد المتدربين بثلاثة مستويات مهنية هي: محدود المهارات والماهر والمهني.

وأما التخصصات التدريبية بمعهد تأهيل الصيادين بولاية الخابورة/منطقة الباطنة فتشمل: الاستزراع السمكي، والإرشاد السمكي وضبط الجودة وصيانة المحركات وصنع وإصلاح سفن الصيد، إلى جانب دورات تدريبية لرفع كفاءة الصيادين ولتمكينهم من استخدام الوسائل والأجهزة والمعدات الحديثة لتحسين مستوى الكفاءة وزيادة الإنتاج.

التوظيف

وحقق استمرار جهود الحكومة وتعاونها مع القطاع الخاص والدور الهام الذي قامت به اللجان القطاعية المشتركة للتعين لتنفيذ توصيات ندوات تشغيل القوى العاملة الوطنية حصول تطورات ملحوظة على مستوى التشغيل خلال عام ٢٠٠٨م حيث أشارت بيانات سجل القوى العاملة الوطنية إلى أن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الخاص حتى نهاية عام ٢٠٠٨م بلغ (١٦١,٠٠٤) عمال وعاملات حيث بلغ عدد الذكور (١٣١,٠١١) والإناث (٢٩,٩٩٣) عاملة. في حين تم توفير فرص العمل خلال عام ٢٠٠٨م لعدد (٨٢,٢٣١) مواطناً ومواطنة، من بينهم (٨٠٢٤٥) تم توفير فرص عمل لهم في منشآت القطاع الخاص، و(١٠٦٥) فرصة عمل تم توفيرها من خلال فرص العمل الحر التي وفرها برنامج سند للمواطنين الباحثين عن عمل ذوي المبادرات الفردية، إلى جانب ٩٢١ فرصة عمل أخرى تم توفيرها من خلال مكاتب العمل في كل من دولة قطر وإمارة دبي.

وساهمت جهود الحكومة لتعزيز مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي والتعاون الذي تحقق مع القطاع الخاص لتنفيذ توصيات ندوات تشغيل القوى العاملة الوطنية في زيادة أعداد المواطنين العاملين في القطاع الخاص من ٩٨٢٠٠ مواطن ومواطنة في نهاية عام ٢٠٠٠م إلى ٢٦٥٣٦٨ مواطناً ومواطنة في نهاية عام ٢٠٠٨م، مشكلين بذلك نسبة زيادة مقدارها نحو ١٧٠٪ ومعدل نمو مقداره نحو ١٣,٢٪ سنوياً.

وتشير الإحصائيات إلى أن ما نسبته ٦١,٧٪ من العاملين العُمانيين بأجر في القطاع الخاص هم بالمستوى الماهر فأعلى، وما نسبته ٣٨,٣٪ بمستوى محدود المهارات، وأن ما نسبته ٨١,٤٪ من العاملين العُمانيين بأجر في القطاع الخاص هم من الذكور، و١٨,٦٪ من الإناث.

وفي موازاة الجهود المبذولة في التدريب والتوظيف عملت وزارة القوى العاملة على

هــمـالـن ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م



حصر عدد الباحثين عن عمل وقامت خلال عام ٢٠٠٨ بتوسيع منافذ تقديم خدمات التشغيل وتطويرها حيث أنشأت «بنك فرص العمل» لتوفير المعلومات حول الباحثين عن عمل وكذلك حول فرص العمل المتوفرة بالقطاع الخاص بهدف الاستفادة من هذه المعلومات، سواء من جانب أصحاب العمل بالحصول على القوى العاملة المناسبة أو من جانب الباحثين عن عمل، بالحصول على فرصة العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وتلبي طموحاتهم، والمساعدة في ذات الوقت في تحقيق المواءمة بين العرض المتوفر من القوى العاملة الوطنية والطلب عليها في سوق العمل المحلي.

كما تم إنشاء مكتب متنقل للتشغيل لتوفير خدمات تسجيل الباحثين عن عمل وتوفير فرص التدريب والعمل لهم وذلك بنقل هذه الخدمة إلى المواطنين بتوفيرها لهم حيث مكان إقامتهم دون تحملهم عناء الانتقال إلى المدن الرئيسية للبحث عن عمل.

الخدمة المدنية

انطلقت وزارة الخدمة المدنية من كونها المرتكز الأساسي للتنمية الإدارية في وحدات الجهاز الحكومي المدني، وحققت تفاعلاً موازياً في مشاركة حقيقية مع التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ملامح هذا التفاعل والمشاركة العمل على تطوير الأداء الإداري وتبسيط الإجراءات والتيسير على المواطنين في الحصول على الخدمات المطلوبة وما يؤديه ذلك من مساهمة في وجود جهاز إداري كفء وقادر على حسن إدارة واستخدام الموارد المتاحة بأقل التكاليف الممكنة ومواكبة المتغيرات الحديثة والمتجددة في أسلوب إدارة ونظام العمل الإداري.

وفي سياق التدريب والتأهيل فإن بناء قوى عاملة بالجهاز المدني للدولة شكل مرتكزا حقيقيا في مسيرة التنمية، واعتمد مجلس الخدمة المدنية خططا لتدريب موظفي الوحدات الحكومية وتم تدريب ١٧٦٧٠ موظفا داخل السلطنة وابتعث أكثر من ٧٠٠ موظف إلى خارج السلطنة مع استفادة نحو ٣١ موظفاً من منح تدريبية مقدمة من دول صديقة وشقيقه وأخرى من شركات النفط العاملة بالسلطنة وتبلغ نحو ٢٠٢ بعثة تدريبية.

أما بالنسبة للتأهيل فتشير الإحصائيات إلى أن عام ٢٠٠٨ شهد التحاق ١٤٧٣ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية للتأهيل العلمي على مستوى درجاته العلمية المختلفة حسب حاجة العمل إلى المؤهل والتخصص الموفد الموظف من أجل الحصول عليه، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المواطنين الملتحقين بالعمل في القطاع الحكومي خلال عام ٢٠٠٨ بلغ نحو ٢١٢٩ موظفاً من مختلف التخصصات المطلوبة حسب حاجة العمل.



رعاية وتكافل اجتماعي
لذوي الإعاقة.

الحكومية والخاصة، أما فيما يتعلق بتطوير التشريعات في مجال الضمان الاجتماعي فتم توحيد آليات العمل لتنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (٨٤/٨٧).

ذوو الإعاقة

وعملت السلطنة على تحسين شامل لنوعية البرامج المهنية والاجتماعية والنفسية والصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنوع في مجالات التدريب المهني وتعزيز الخدمات والإرشاد النفسي والاجتماعي والتأهيل الطبي والأسري بما يتماشى مع ميول وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة وحاجات سوق العمل. وتمت زيادة السعة الاستيعابية بمركز رعاية وتأهيل المعوقين بالخوض من ١٢٠ إلى ١٣١، وفي إطار التشريعات والقوانين فقد تم إصدار قانون رعاية وتأهيل المعوقين رقم ٢٠٠٨/٦٣ والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢١.

مشاريع موارد الرزق

تمثل مشاريع موارد الرزق حجر الزاوية في محور الرعاية الاجتماعية ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر الضمان الاجتماعي بإيجاد مصدر دخل لها عن

طريق تطويع وتوظيف إمكاناتهم في القيام بأعمال تعزز دخلهم وتقوي لديهم الشعور بأهمية العمل وتعمق فكرة العمل الحر، وانطلاقاً من هذه الرؤية دشنت الوزارة في عام ٢٠٠٨ مشروع أسرة ضمانية منتجة، وعملت بعد ذلك على زيادة عدد مشاريع موارد الرزق لأسر الضمان الاجتماعي، وتدريب وتأهيل المستهدفين بتلك المشروعات.

رياضة المعوقين

شهدت الأنشطة الرياضية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تطوراً واهتماماً متنامياً من قبل الوزارة تمثل في توسيع قاعدة المشاركات المحلية والإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك حققت السلطنة نتائج مشرفة في جميع المحافل المحلية والإقليمية والعالمية، وجاء الأمر السامي بإنشاء نادٍ مخصص لذوي الإعاقة ليعطي زخماً قوياً ومستحقاً.

وقد تم توسيع تجربة التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء أسر الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم لتشمل مناطق مختلفة من السلطنة، كما تستهدف الوزارة تشغيل ٤٠٠ شخص من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص وتعمل الوزارة جاهدة إلى تحسين فرص التأهيل المهني والتشغيل للأشخاص المعوقين.

الرعاية الأسرية

تقوم الوزارة بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري، وذلك عن طريق دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية التي تقوم بتلقي ودراسة استشارات المواطنين فيما يتعلق بمشكلاتهم ذات الطابع النفسي والاجتماعي، التي تعوق تكيفهم مع مسيرة ومتطلبات حياتهم، والتي بلغ عددها في نهاية عام ٢٠٠٨ م (١٤٥) حالة في مختلف الجوانب الاجتماعية والنفسية، كما تقدم الدائرة العديد من برامج التوعية الاجتماعية في مختلف وسائل الإعلام، بالإضافة إلى عقد المحاضرات في مؤسسات المجتمع المختلفة، إلى جانب المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

وأعطت السلطنة المرأة الأولوية في سلم اهتماماتها، ونتيجة لذلك حصدت المرأة العمانية العديد من المزايا وجنت الكثير من الحقوق، فقد صادقت السلطنة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وتم الانتهاء من إعداد التقرير الوطني الأول لسلطنة عمان حول التدابير التشريعية، والقضائية، والإدارية الحالية، وتلك المزمع اتخاذها لإنفاذ أحكام مواد وينود الاتفاقية، وذلك بموجب أحكام المادة (١٨) من الاتفاقية وشكلت السلطنة لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية سيداو بعد انضمامها إليها، وأقيمت حلقة عمل تعريفية حول تفعيل اتفاقية



(ندوة المرأة العمالية)
التي تم تنظيمها في الفترة
من ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩ م
في (سيح المكارم بولاية
صحر).

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة من ٩-١١ فبراير ٢٠٠٩ م،
وخرجت بالعديد من التوصيات.
وبالنسبة للطفولة فقد عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعداد الأسس والمعايير
المتعلقة بإنشاء مؤسسات الطفولة وتحديثها لضمان جودة الخدمات المقدمة والتخطيط
للبرامج والأنشطة والمشاريع المتعلقة بتنمية وثقافة الطفل في المجتمع والإشراف على
تنفيذها ومتابعتها والاهتمام بالأطفال المحتاجين للرعاية البديلة.
كما تم توفير الرعاية البديلة للأطفال الأيتام ومن في حكمهم من خلال إلحاقهم
بالأسر الحاضنة المناسبة أو إلحاقهم بدار رعاية الطفولة حيث بلغ عدد الأطفال
الملتحقين بأسر حاضنة بنهاية عام ٢٠٠٨ م نحو ٣٢٧ طفلا وعدد الأطفال بدار رعاية
الطفولة ١٢٠ طفلا.

الجمعيات الأهلية

حرصت السلطنة على تشجيع العمل التطوعي وإشهار الجمعيات ومؤسسات العمل
الاجتماعي الأهلي إيماناً بأن هذه المؤسسات التطوعية الاجتماعية تساهم في إشراك
المواطنين والجماعات في المنظومة المجتمعية، وتوحيد النشاطات الإنسانية للمنفعة
العامة، كما وأنها تساعد الحكومة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وذلك من خلال القيام بنشاطات لصالح المجتمع من منطلق أن تدبير الشأن العام مسؤولية جماعية، ومن هنا ينبثق دور الجمعيات الأهلية الهادفة إلى التنمية الإنسانية بكافة أبعادها.

وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية على ٩٢ جمعية ونادياً اجتماعياً من بينها ٥٢ جمعية للمرأة موزعة على جميع مناطق السلطنة، في حين بلغت عدد الجمعيات المهنية ٢١ جمعية، يضاف إلى ذلك عشر جمعيات خيرية، وكذلك ثمانية أندية اجتماعية.

القطاع الصحي

توزعت المؤسسات الصحية على كافة أرجاء السلطنة لتقديم رعاية متكاملة للمواطن العماني أينما كان تأكيداً على النهج السليم الذي اختطته القيادة الحكيمة منذ بزوغ شمس النهضة العمانية الحديثة والحريصة على مد مظلة الرعاية الصحية لتشمل سائر الأرض العمانية، وتجسدت تلك النجاحات بمجموعة من التقديرات الدولية التي أعطت السلطنة مراكز متقدمة.

وبدأ من عام ١٩٧٦ نفذت وزارة الصحة خططاً للتنمية الصحية ساهمت في رفع المستوى الصحي العام للسكان، وبعد عام ٢٠٠٨ العام الثالث لبدء تنفيذ الخطة الخمسية السابعة للتنمية الصحية (٢٠٠٦-٢٠١٠) واعتمدت الوزارة منهجية التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، ووضعت في اعتبارها أولويات السياسة الصحية العامة للسلطنة التي تحددها المعلومات المتوفرة عن الوضع الصحي للسكان، كما وضعت الخطة في اعتباراتها التوجهات الخليجية والإقليمية والدولية والتزامات السلطنة إزاءها، وأيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي صادقت السلطنة عليه ويعني بتحقيق ثمانية أهداف تنموية عبر الأعوام ١٩٩٠-٢٠١٥ والتي تشكل في مجموعها الأهداف الإنمائية للألفية ومن بينها ثلاثة أهداف مرتبطة بالتنمية الصحية بشكل خاص، أما الأخرى فتعنى بتحسين الحالة الصحية للمجتمع بشكل غير مباشر مثل الأهداف المتعلقة بإصحاح البيئة والتعليم.

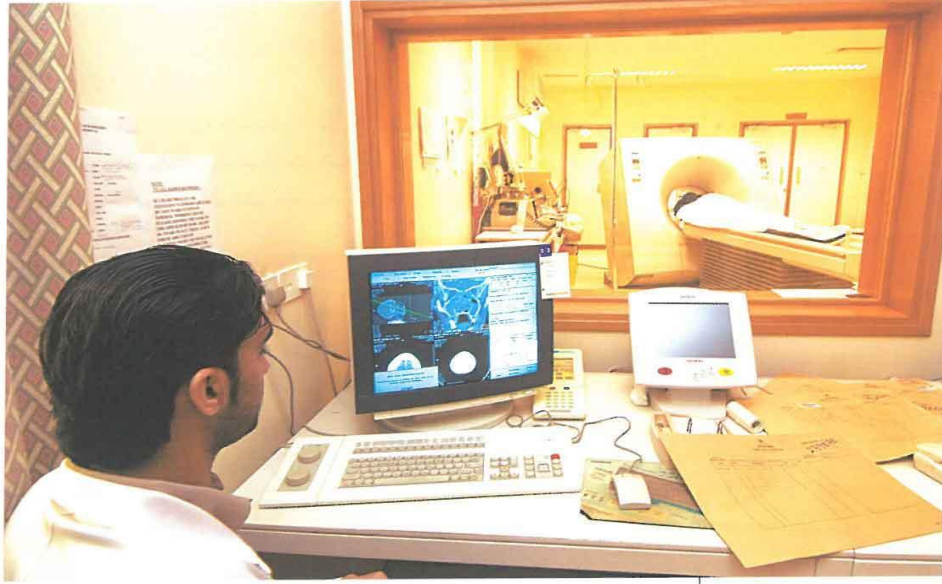
وتتكون منظومة الرعاية الصحية من ثلاثة مستويات متكاملة هي:

المستوى الأول: الرعاية الصحية الأولية الفعالة وعالية الجودة، وتقدمها المراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات المحلية، وهي تغطي كافة مناطق ومحافظات السلطنة.

المستوى الثاني: الرعاية الصحية الثانوية، وتقدمها المستشفيات المرجعية المتوزعة على خارطة السلطنة وهذه تقدم الرعاية الطبية للمشاكل الصحية التخصصية وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصاً.

المستوى الثالث: الرعاية الصحية التخصصية عالية التقنية، وتوفرها المستشفيات

هــمـلـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



استخدام أحدث الأجهزة
والمعدات لتشخيص
الأمراض وعلاجها .

الكبيرة في محافظة مسقط وهي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى النهضة، فيما يعد مستشفى ابن سينا بمحافظة مسقط تخصصيا للأمراض النفسية والعصبية.

وحرصت وزارة الصحة على دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية باعتبارها المدخل الأساسي لتقديم كافة أوجه الرعاية الصحية للسكان فوسّعت نشر المؤسسات الصحية في جميع مناطق ومحافظات السلطنة ودعمهما وتطويرها لتقديم رعاية صحية عالية الجودة، كما اهتمت وزارة الصحة بالمستويين الثاني والثالث إدراكا منها بأن التقدم الصحي المتمثل بخفض معدلات الأمراض المعدية مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة سيحول الاحتياجات المستقبلية إلى مكافحة المشكلات الصحية الناتجة عن الأمراض غير المعدية والمتطلبات لرعاية طبية مستمرة ومتقدمة، وأثمرت هذه الجهود عن تطور الحالة الصحية للمجتمع العماني بشكل ملحوظ.

فضمن المقاييس العالمية حققت السلطنة مكانة متميزة في مجال تحسين حياة سكانها، واحتلت مركزا متقدما في الحفاظ على حياة الأطفال، وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وتشير المقارنات إلى ما حققته السلطنة في هذا المضمار، في عام ١٩٧٠ كان هناك ١١٨ طفلا يموتون قبل السنة الأولى من العمر من بين كل ألف طفل حي، وانخفض إلى ١٠, ١ لكل ألف مولود في عام ٢٠٠٧.



متابعة وعناية دائمة للمرضى في كافة المستشفيات.

٣٠٪، ووصلت النسبة في مجال التمريض ٦٥٪ إذ يبلغ عدد هيئة التمريض نحو ٩٢٥٠ ممرضاً وممرضة.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستشفيات بالسلطنة بلغ ٥٨ مستشفى منها ٤٩ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، ويبلغ عدد الأسرة نحو ٥٤٩٧ سريراً بمعدل ١٩,٧ سريراً لكل عشرة آلاف من السكان، منها ٤٦٠٥ أسرة تخص مستشفيات وزارة الصحة، أي ما نسبته ٨٣,٨٪ من جملة أسرة المستشفيات بالسلطنة.

وبلغت جملة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية الحكومية في السلطنة ٢٤٢ مركزاً صحياً وعيادة ومستوصفاً طبياً منها ١٩٧ تديرها وزارة الصحة وتشمل ٧٤ مركزاً صحياً بأسرة، و٧٢ مركزاً صحياً بدون أسرة و٢١ مجمعاً صحياً و٣٠ مستشفى محلياً.

وتمتد مظلة الخدمات الصحية لتكون قريبة من كل مواطن على امتداد الطبيعة الجغرافية للسلطنة، وصولاً بهذه الخدمات المهمة إلى جميع قرى البلاد.

وتشير الإحصائيات إلى أنه في محافظة مسقط يوجد: المستشفى السلطاني وهو من المؤسسات الصحية التخصصية وبه (٦٢٣ سريراً) ومستشفى خولة المتخصص في جراحة العظام والمخ والأعصاب والتجميل والحروق وأقسام أخرى، ويتضمن (٤٨٥ سريراً) أما مستشفى النهضة في تخصص في جراحات الأنف والأذن والحنجرة وعلاج

هــمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



تدريب عملي لتأهيل
وأعداد الكادر الطبي .

وجراحة العيون وعلاج وجراحة الفك واللثة والأسنان والأمراض الجلدية والعصبية، وبه (٩٦ سريرا) ويعنى مستشفى ابن سينا بالأمراض النفسية والعصبية، وبه (٧٦ سريرا)، وتوجد بالمحافظة مجموعة من المستشفيات الأخرى كمستشفى الرحمة للأمراض الصدرية الذي يضم ٢٤ سريرا ومستشفى قريات الذي به ٣١ سريرا إضافة إلى مجمعات صحية كمجمع بوشر الصحي ومجمع الوطنية الصحي (للنساء والولادة) ومجمع قريات الصحي، وهناك أيضا ٢٣ مركزا صحيا من بينها مركزان صحيان يشتملان على أسرة ولادة.

أما محافظة ظفار فيوجد بها مستشفى السلطان قابوس ويمثل المستشفى المرجعي بالمحافظة، ويتسع لـ ٤٥٠ سريرا، إضافة إلى خمسة مستشفيات أخرى في طاقة وطوي أعتير ورخيوت وسدح ومدينة الحق، وتضم مستشفيات المحافظة ٥٣٨ سريرا، ومجمع صلالة الصحي و٢٨ مركزا صحيا، بينها ٢٢ مركزا تشتمل على أسرة ولادة.

ويوجد بالمنطقة الداخلية ستة مستشفيات في نزوى (وهو المستشفى المرجعي في المنطقة) وسماثل وبهلا وأدم وإزكي والجبل الأخضر، ويبلغ عدد أسرته ٥٤٤ سريرا، كما يوجد بالمنطقة أربعة مجمعات صحية في كل من نزوى وسماثل وإزكي وبهلا إضافة إلى ١٦ مركزا صحيا منها ٤ تشتمل على أسرة ولادة.

أما المنطقة الشرقية فيوجد بها عشرة مستشفيات في صور (المستشفى المرجعي



**مستشفيات حديثة
لتقديم الرعاية الصحية
للمواطن أينما كان في ربوع
السلطنة.
(مستشفى صحار)**

لجنوب الشرقية) وإبراء (المستشفى المرجعي لشمال الشرقية) وجعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي وسناو ومصيرة ووادي دماء والطائيين ووادي بني خالد وسمد الشأن ويديدة، وقد قسمت المنطقة الشرقية إلى منطقتين صحيّتين: شمال الشرقية وبها مستشفى إبراء المرجعي و١٣ مركزاً صحياً منها ستة مراكز تشتمل على أسرة ولادة، وجنوب الشرقية ويوجد بها مجمعان صحيّان (في صور وجعلان بني بو علي) و١٥ مركزاً صحياً منها عشرة تشتمل على أسرة ولادة، ويبلغ إجمالي أسرة مستشفيات المنطقة الشرقية نحو ٧٨٧ سريراً.

وأيضاً يوجد في منطقة الباطنة عشرة مستشفيات، في صحار (المستشفى المرجعي لشمال الباطنة وبه ٣٦٣ سريراً) والرسّاق (المستشفى المرجعي لجنوب الباطنة وبه ٢٣٥ سريراً) وصحيم ووادي بني غافر ووادي الصرمي ووادي مستل ووادي الحواسنة ووادي الحيلي ووادي بني خروص ووادي حبيبي، وقسمت أيضاً إلى منطقتين صحيّتين هما، شمال الباطنة (مجمع صحار الصحي وخمسة مجمعات صحية في ولايات صحار وصحيم وشناص والسويق والخابورة، و١٥ مركزاً صحياً منها ثلاثة تشتمل على أسرة ولادة) وجنوب الباطنة (بها ثلاثة مجمعات صحية في الرسّاق وبركاء والمصنعة إضافة إلى عشرة مراكز صحية تشتمل على أسرة ولادة) ومجموع الأسرة في منطقة الباطنة ٧٦١ سريراً.

وفي منطقة الظاهرة يوجد ثلاثة مستشفيات في عبري (المستشفى المرجعي في المنطقة) وينقل وتنعم، ويبلغ مجموع الأسرة فيها ٢٦٠ سريرا، وبها مجمع صحي بعبري و١١ مركزا صحيا من بينها تسعة مراكز تشتمل على أسرة ولادة. أما محافظة البريمي فيوجد بها مستشفيان هما البريمي (المستشفى المرجعي للمحافظة) ووادي الجزي، ويوجد بالمحافظة أربعة مراكز صحية، وفي محافظة مسندم يوجد ثلاثة مستشفيات هي خصب (المستشفى المرجعي للمحافظة) وبخا ودبا البيعة، ويبلغ مجموع الأسرة فيها ١٥٦ سريرا، ويوجد بها مجمع صحي بولاية خصب إضافة إلى ثلاثة مراكز صحية مزودة بأسرة ولادة، وفي المنطقة الوسطى يوجد ثلاث مستشفيات هي هيماء والدقم والجازر ويبلغ عدد أسرته ٧٢ سريرا، وهناك أيضا ثمانية مراكز صحية منها سبعة تشتمل على أسرة ولادة.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد زوار العيادات الخارجية بمؤسسات وزارة الصحة تجاوز الـ ١١ مليون زيارة خلال عام ٢٠٠٨، وهذه الزيادة أدت إلى زيادة في الخدمات الأخرى كخدمات المختبرات الطبية والأشعة وخدمات الأسنان، وبلغ عدد الحالات المعالجة في الأقسام الداخلية بالمستشفيات ٢٥١ ألف حالة، وأجريت في هذه المستشفيات نحو ٨٠ ألف عملية جراحية حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

وتقدم جهات أخرى خدمات صحية موازية لموظفيها وذويهم كديوان البلاط السلطاني ووزارة الدفاع وشرطة عمان السلطانية وجامعة السلطان قابوس وشركة تنمية نفط عمان، كما أن القطاع الخاص يستثمر في القطاع الصحي حيث توجد بالسلطنة أربعة مستشفيات وعيادات عامة بلغت نحو ٣٦٠ عيادة عامة و٢١٩ عيادة اختصاصية ومجمعاً صحياً و١٢٨ عيادة أسنان إضافة إلى ٤٨ عيادة متخصصة في الطين الصيني والهندي وعشرة مراكز للمختبرات الطبية ومركز للتشخيص بالرنين المغناطيسي، يضاف إلى ذلك ٣٦٤ صيدلية وفق إحصائيات عام ٢٠٠٨.

الرياضة

أنجزت الرياضة العمانية خطوات غير عادية خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وكانت لحظة تتويج منتخب السلطنة لكرة القدم بكأس خليجي ١٩ أبرز إنجاز رياضي يتحقق بعد سنوات من العمل والتخطيط السليم للمراحل السنية المختلفة. وكما آزرت جماهير السلطنة فريقها الكروي خلال البطولة التي استضافتها مسقط في يناير من عام ٢٠٠٩ تحت شعار «عمان نبض واحد» فإن مقولة «الثالثة ثابتة» تحققت مع فرحة كبرى عاشتها الجماهير العمانية وهي ترى كأس الخليج بين أيدي منتخبها الوطني الحائز على إعجاب المتابعين والمهتمين بالكرة وفنونها.

عمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م



وجاء هذا التتويج بعد أيام قلائل فقط من حصول منتخب السلطنة على ذهبية الدورة الآسيوية الشاطئية الأولى المقامة في بالي الأندونيسية ليؤكد أن المسار الكروي يتجه نحو الطريق الصحيح وأصبح المنتخب العماني ضمن أقوى الحسابات الكروية ليس في منطقة الخليج فحسب بل على مستوى القارة الآسيوية.

ولم تكن البطولات الكروية سوى خطوة في مشوار النجاحات المتواصلة التي حققتها الاتحادات الرياضية في الألعاب المختلفة، إلى جانب إنجاز العديد من المشروعات المتخصصة الحديثة التي تمهد الأرضية الملائمة للشباب لممارسة رياضاتهم المختلفة.

وفي إطار الرعاية السامية لجلالة السلطان المعظم لتنمية الموارد البشرية عامة والرياضية خاصة ومن أجل إعداد جيل من الرياضيين يساهمون في الارتقاء بالرياضة العمانية وتمثيل السلطنة في المحافل الدولية أفضل تمثيل. جاءت الأوامر السامية بالبدء في اجراء دراسة استشارية لإنشاء أكاديمية السلطان قابوس لتنمية القدرات الرياضية.

وقد قامت وزارة الشؤون الرياضية بالتعاقد مع مؤسسة كندية لإجراء الدراسة اللازمة والتي ستركز على الرياضات المؤهلة للمنافسات الاقليمية والدولية.

كما أقر مجلس الوزراء في يونيو ٢٠٠٩ استراتيجية الرياضة العمانية لتحديد العمل الرياضي وبرامج وزارة الشؤون الرياضية خلال المرحلة المقبلة، وشملت الاستراتيجية ثلاثة محاور رئيسية هي: الرياضة للجميع، رياضة المنتخبات، الرياضة والتنمية.

وعلى صعيد الاهتمام برياضيات ذوي الاعاقة تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم واصدر اوامره بإنشاء ناد خاص لفئة الصم والبكم. وقد خصص لهذا المشروع ارض تبلغ مساحتها (٢٠,٠٠٠) متر مربع في مرتفعات غلا بولاية بوشهر، وبتكلفة قدرها (٢,٥٨٢,٠٠٠) ريال، ويتكون المشروع من ملعب كرة قدم معشب ومضمار للجري، وحوض سباحة، بالإضافة إلى مبنى من دورين يحتوي على العديد من الغرف لممارسة الأنشطة المختلفة بما فيها الثقافية والاجتماعية.

وتعد هذه المكرمة حافزاً لرياضيي ذوي الاعاقة للاستعداد للمشاركة في المنافسات المحلية والدولية.

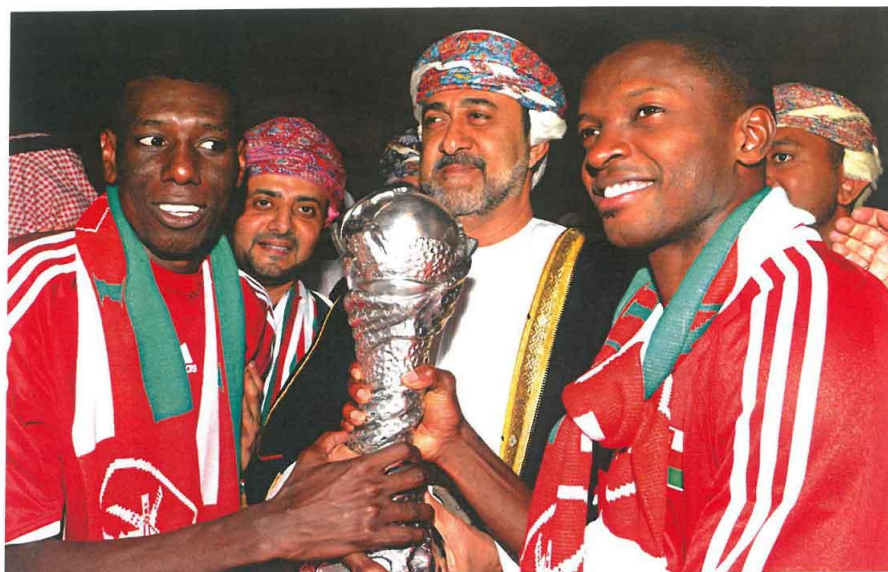
على صعيد الاهتمام بالبنية الأساسية، تم في مايو ٢٠٠٩ تدشين القرية الأولمبية لدورة الألعاب الآسيوية الشاطئية الثانية (مسقط ٢٠١٠) في ولاية المصنعة. حيث شيدت القرية الأولمبية على مساحة تبلغ مليون متر مربع وتحتوي على العديد من المرافق المختلفة منها قرية الرياضيين وفندق فئة أربعة نجوم الذي سيستضيف مسؤولي الوفود المشاركة والإعلاميين والضيوف ومبنى الإدارة ومرسى للقوارب الشراعية للمنافسات البحرية وعدد من الملاعب المؤقتة ومدرجات للجماهير ومركز إعلامي.

مجسم للقرية الأولمبية
لدورة الألعاب الآسيوية
الشاطئية الثانية (مسقط
٢٠١٠) في ولاية المصنعة .

مشاركة السلطنة في دورة
الألعاب الآسيوية الأولى
للشباب بسنغافورة .

(الصفحتان التاليتان)
فرحة عُمانية بتتويج
المنتخب الوطني الأول
لكرة القدم بكأس (خليجي
١٩) - مسقط ٢٠٠٩







الشباب العماني ومشاركة
بارزة في المحافل الدولية
(جولات كأس الآي شيرز
الاوروبي للأبحار الشراعي
بمدينة البندقية
بايطاليا).

وجاء حصاد عام ٢٠٠٩ ليكمل مجموعة نجاحات تحققت خلال العام السابق له، ففي يناير من عام ٢٠٠٨ توج المنتخب الوطني للهوكي للشباب بلقب كأس آسيا للشباب ولأول مرة، كما حصل المنتخب الوطني للجولف على المركز الثاني عربياً والأول خليجياً في البطولة العربية الـ ٢٨ المقامة بالملكة العربية السعودية وبفارق بسيط عن تونس صاحبة المركز الأول.

وحصدت السلطنة عشرين ميدالية متنوعة عن طريق منتخبات ألعاب القوى والتايكواندو وألعاب القوى نالتها لاعبات منتخبات الفتيات بما أهل السلطنة لتحصل على المركز الثالث في النسخة الأولى لدورة رياضة المرأة الخليجية المقامة في الكويت خلال مارس من عام ٢٠٠٨.

وخلال عام ٢٠٠٨ توجت مجموعة من الفرق بمراكز متقدمة من بينها وصافة البطولة الخليجية الحادية عشرة لكرة الطائرة التي استضافتها مملكة البحرين في أغسطس من عام ٢٠٠٨، وما حصده المنتخب الوطني لألعاب القوى في البطولة الحادية عشرة لألعاب القوى للناشئين المقامة في السعودية، حيث نال عشر ميداليات متنوعة، ومنتخب رفع الأثقال وبناء الأجسام الحاصد للمركز الأول على مستوى الشباب والثالث على مستوى الرجال في البطولة الـ ١٦ المقامة بالأردن، ومنتخب الجولف الحائز على المركز الأول على مستوى الفرق والرابع في الترتيب العام ضمن منافسات البطولة

ال١٢ للجولف بدول مجلس التعاون المقامة بالسعودية، ومنتخب القوة البدنية الحاصل على عدد من الميداليات في البطولة الآسيوية ال٢٠ للرجال وال١٩ للسيدات المقامة في العاصمة الأوزبكية طشقند، وأيضا منتخب السباحة الذي نال سبع ميداليات متنوعة خلال مشاركته في البطولة الخليجية التاسعة عشرة للسباحة القصيرة المقامة في أبوظبي.

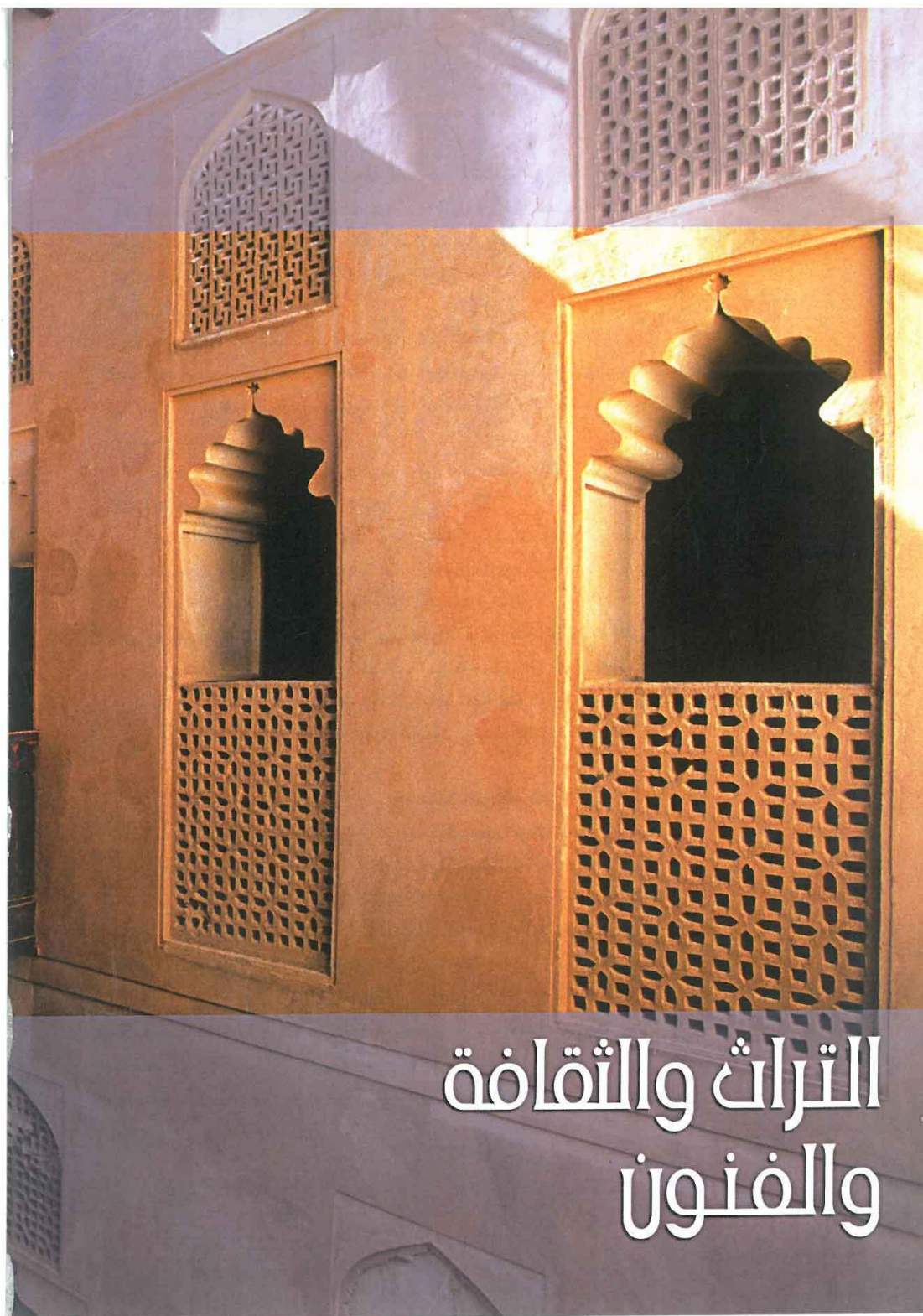
وخلال عام ٢٠٠٨ انتخبت السلطنة نائباً لرئيس اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضية ورئيساً لمجموعة العمل الدولية للألعاب والرياضات التقليدية وذلك خلال الاجتماع المقام في باريس، وفي عام ٢٠٠٩ تم انتخاب السلطنة كعضو في اللجنة الأولمبية الدولية.

وشهدت ولاية صور العمانية نهائيات دوري المحافظات والمناطق للرياضات التقليدية العمانية بمشاركة ثمانية منتخبات.

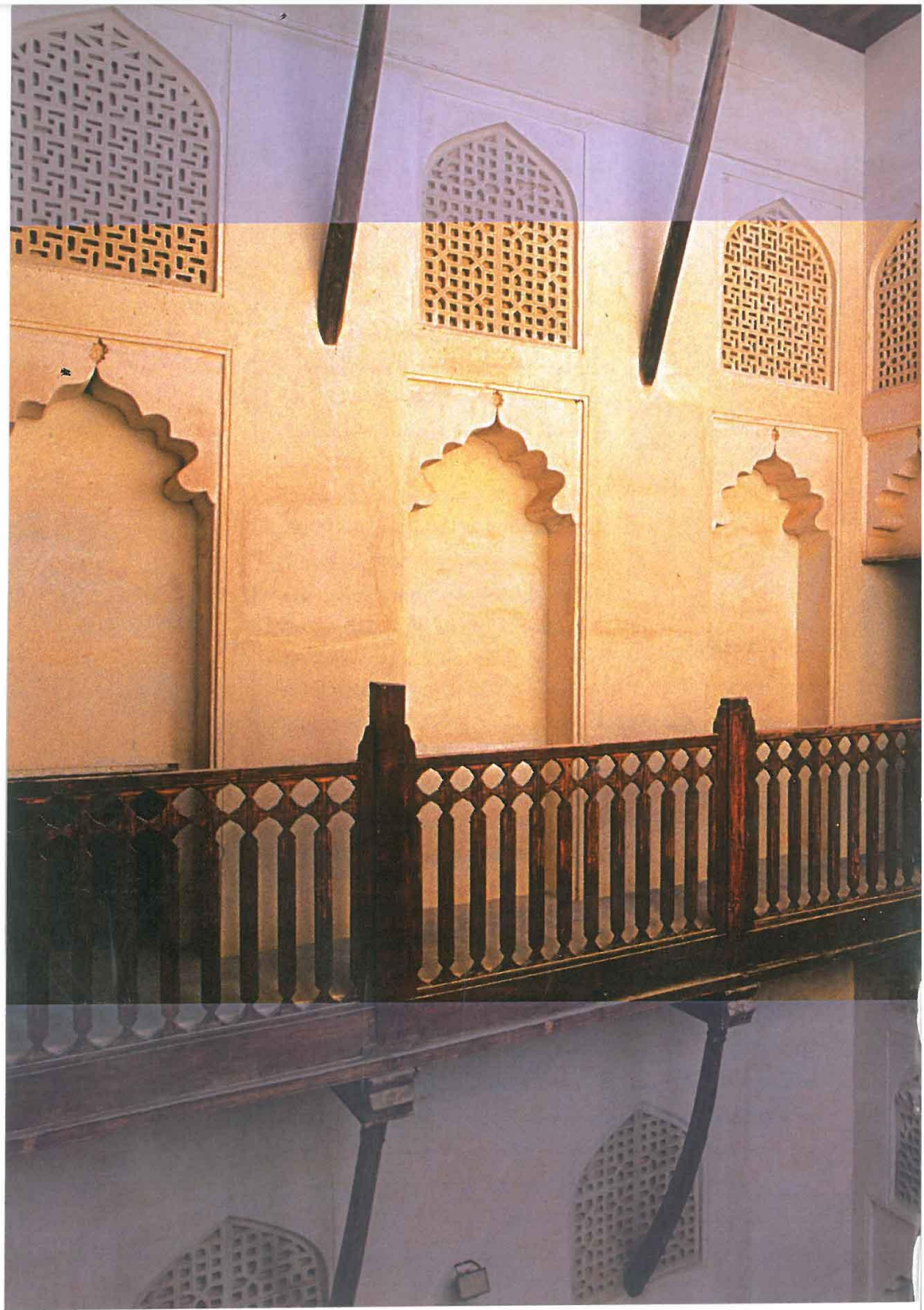
وتواصل الشباب العماني مع نظرائه في دول العالم عبر الرحلات البحرية، وعلى متن سفينة شباب العالم شارك ١١ شاباً عمانياً يمثلون قطاعات الشباب في السلطنة ضمن الرحلة التي ضمت ٣٠٠ شاب وشابة من مختلف دول العالم.

ووجدت رياضة التزلج على الجليد زخماً كبيراً بإشهار «اللجنة العمانية للتزلج على الجليد» لتكون إضافة جديدة لرياضة غير معروفة محلياً. أما تقنياً فإن جائزة المركز الأول التي حصدها موقع الرياضة العمانية في مسابقة عمان للمواقع الالكترونية فتؤكد على أن الاستفادة من التقنية الحديثة حاضرة في مسار الاهتمام بالرياضة في السلطنة.

وبعد كل خطوة نجاح فإن وزارة الشؤون الرياضية تعمل على تكريم المجيدين بما يستحقونه من دعم وتشجيع يرتقي بالروح المعنوية نحو مزيد من النجاحات، وخلال شهر مايو من عام ٢٠٠٩ قامت الوزارة بتكريم نجوم منتخبنا الوطني لألعاب القوى الحاصلين على ثلاث ميداليات متنوعة خلال مشاركتهم في بطولة مجلس التعاون الخليجي الثانية عشرة للعموم والخامسة للناشئين والتي أقيمت بالمملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠٠٩. كما تم تكريم نجوم منتخبنا الوطني للقوة البدنية الحاصلين على ٢٣ ميدالية متنوعة خلال مشاركتهم في البطولة الآسيوية والتي أقيمت بالهند في بداية مايو الجاري وتكريم نجوم منتخبنا الوطني للسباحة الحاصلين على ٤ ميداليات متنوعة خلال مشاركتهم في البطولة التاسعة للسباحة الطويلة والتي أقيمت بالكويت في أبريل ٢٠٠٩، كم تم تكريم نجوم منتخبنا الوطني للتنس الحاصلين على عدد من الميداليات والمراكز المتقدمة خلال مشاركاتهم في الفترة الماضية.



التراث والثقافة والفنون





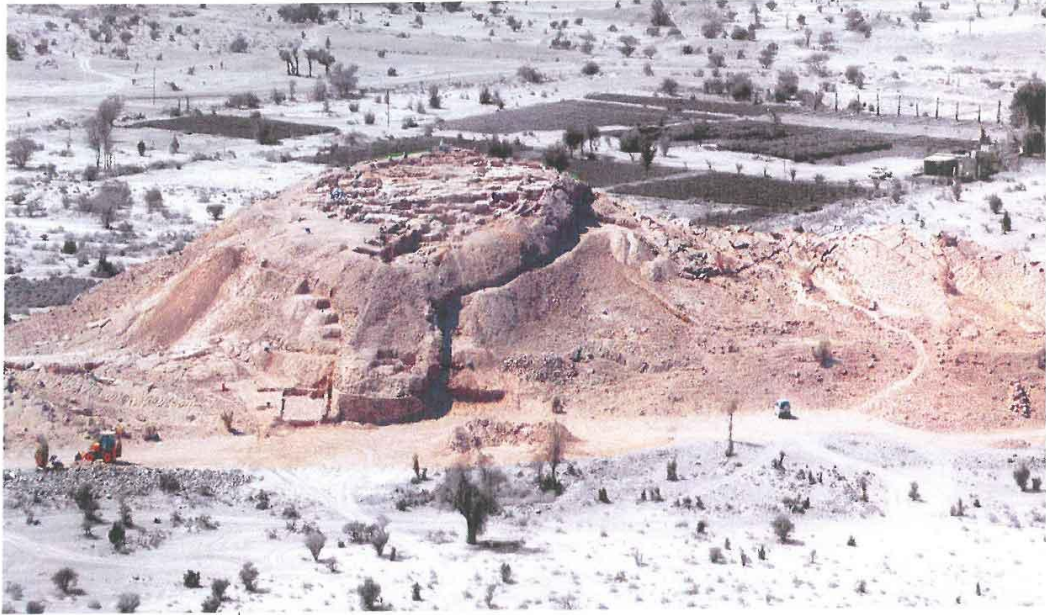
شكلت عُمان في التاريخ القديم إقليماً جغرافياً وحضارياً واسعاً ومستقلاً، جذبت إليه الهجرات السكانية عبر التاريخ، واتخذها الإنسان موطناً له منذ العصور الحجرية، ومع استقراره تنوعت مراكز الاستيطان فيها منذ البدايات الأولى للحضارة الإنسانية، وتعرّزت خلال الفترات التاريخية المبكرة للحضارة العمانية أنشطة تجارية مختلفة، من خلال الطرق البرية والبحرية، وذلك لتوفر معدن النحاس واللبن، وهما العنصران الحضاريان المهمان في تاريخ المنطقة.

ولقد مثل موقع عُمان الجغرافي والطبيعي أهمية بارزة في مجمل النشاطات التجارية لمنطقة الشرق الأدنى القديم، لأنها تعتبر منطقة تماس حضاري، جعلها جسراً للتفاعل بين الحضارات، ومركز إشعاع في الجزيرة العربية والعالم القديم، ويمثل موقع «سلّوت» الذي يرجع إلى العصر البرونزي في الألف الثالث قبل الميلاد، وكذلك مواقع أرض اللبان

المسجلة في قائمة التراث العالمي الثقافي والطبيعي لمنظمة اليونسكو جميعها نماذج من التراث العماني ذات القيمة الحضارية الاستثنائية، حيث يقوم مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية بالإشراف على تأهيل وصيانة وتطوير وتنمية هذه المواقع باستمرار.

من جانب آخر تبذل جهات حكومية أخرى جهودها من أجل تفعيل هذا العمل، بما يحفظ تراث وثقافة عمان، لتكون مصدراً معرفياً للأجيال القادمة، فلدى وزارة التراث والثقافة مشاريع استكشافية لمواقع أثرية، وأخرى لترميم وصيانة المعالم، إلى جانب مشاريعها الأخرى التي تتجلى في المتاحف، ومشاركتها مع وزارة الإعلام في المعارض الدولية للكتاب، وترميمها وطباعتها للمخطوطات، والنهوض بالمفردات الثقافية الحديثة كالسرح والسينما والفنون التشكيلية والأدب.

ولدى وزارة الإعلام هذا الملمح الثقافي والفني، يظهر ذلك من خلال دعمها المتواصل لمركز عمان للموسيقى التقليدية، وطباعتها للإصدارات الحديثة التي تتناسب مع رسالتها الإعلامية، كما لدى وزارة السياحة برامج فنية أخرى يلمسها المتابع للبرامج الفنية التي يقدمها مسرح حصن الفليج، واستضافته لفعاليات لها شهرة عالمية، كما لدى بلدية مسقط برامج فنية وثقافية متنوعة تجمع بين التثقيف والترفيه.



حضارة سلّوت

قام فريق متخصص في مجال الآثار من جامعة بيزا الإيطالية في عام ٢٠٠٤م بدراسة أولية على هضبة سلّوت الواقعة في ولاية بهلا من المنطقة الداخلية، وذلك تحت إشراف مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية، وتوصلت إلى استكشاف موقع أثري تعود بدايته إلى العصر البرونزي الأول في الألف الثالث قبل الميلاد. ويتمركز هذا الموقع الأثري على سطح هضبة صخرية ترتفع حوالي ٢٠,٤٥ متر، ويقع وسط الواحة القديمة التي تشغل مساحة كبيرة من الجزء الغربي للوادي، ويتقاطع معها كل من وادي بهلا ووادي سيفم.

ولقد أضافت الحفريات الأثرية الأخيرة أدلة مهمة على هذا الموقع، حيث تم العثور على بناء حجري دائري تحت سطح الأرضية المستوية، وتشير المعلومات الواردة عنه إلى أنه يعود إلى الفترة الأولى لاستيطان سلّوت في بداية العصر البرونزي، الذي ينتمي إلى فترة الألف الثالث قبل الميلاد.

وأصبحت المعالم العمرانية لهذا العصر واضحة من خلال البناء الكبير الذي يقع في أعلى نقطة من بقايا معلم أثري، يتخذ شكل الحصن، ويتشكل من جدران موحدة المركز، يبلغ قطرها مجتمعة حوالي ١٢ متراً، واتضح بأن البناء عبارة عن مدفن أثري تم الكشف فيه عن بقايا لهيكل بشري تحوي عظاماً طويلة في وضعية ملتوية، وبجانبه

موقع (سلّوت) الأثري
في ولاية بهلا بالمنطقة
الداخلية يعتبر من أهم
مواقع الآثار المساعدة
لاستكشاف العصر
الحديدي، ويحتوي
على بناء حجري دائري
يعود إلى بداية العصر
البرونزي.

هــمـلـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م



تم العثور على العديد من المواد الأثرية المثيرة للاهتمام، مثل الخرز ودبوس برونزي ورأس صولجان مصنوع من الحجر الأبيض. وتعتبر الآثار التي عثر عليها في الموقع كالأدوات الحجرية والبرونزية والقطع الفخارية والأدوات المستخدمة في الطقوس الدينية خصوصاً مجسمات الأفاعي، بالإضافة إلى تقنيات البناء الفردية التي تعتمد على الطوب الطيني والحجارة، دليلاً على الأهمية التاريخية التي كان يمثلها موقع سلّوت الأثري في التاريخ العماني. ومن هذا المنظور فإن موقع سلّوت يتميز بمبانيه المحصنة بطريقة متطورة، وبطراره المعماري المتميز بالنسبة لذلك العصر، بالإضافة إلى استخدام نظام متطور للري عرف بالأفلاج.

متنزه البليد الأثري

يشتمل المتنزه على موقع مدينة البليد الأثري، بالإضافة إلى مرافق ومنشآت ثقافية تخدم الزوار والسياح، وكذلك متحف أرض اللبان المشتمل على قاعة التاريخ، والقاعة البحرية، وما تحتويه من مواد وشواهد للتراث الثقافي العماني عبر العصور. وعلى نماذج مصغرة للسفن العمانية، وموجزة لعلاقة العمانيين بالبحر. وتقع مدينة البليد التاريخية على الشريط الساحلي في ولاية صلالة، وتحديدًا في المنطقة الواقعة بين الدهاريز والحافة، وتؤكد الدراسات أن تاريخ المدينة يعود إلى فترات زمنية ما قبل الإسلام، وسمتها الجغرافية شبيهة بمدن ساحلية عمانية كصحار وقلهات، ويعتبر التخطيط العمراني والتجاري سمة بارزة لها من حيث تأثره بالتطور الحضاري والمعماري للمدن الكبيرة في نفس الفترة، كما إن الجامع الكبير فيها، والذي اكتشفت آثاره وبقايا أطلاله يعد من أقدم المساجد في محافظة ظفار، إذ يعود تاريخ بنائه إلى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ويعكس فن المعماري وأعمدته الثراء الكبير الذي تتمتع به المدينة، وتبلغ مساحته ١٧٢٢ متراً مربعاً، وتتكون قاعة الصلاة الرئيسية من عدد من الأعمدة في صفوف على هيئة عكوف، حيث تم الكشف عن ١٤٤ قاعدة عمود. كما تشير الإحصاءات أنه قد زار المتحف خلال عام ٢٠٠٨م ٥٢٠١٠ سياحاً وزائرين.

خورروري (سمهرم)

تم إنشاء بوابة رئيسية كمدخل للموقع، وسور يسمح برؤية الموقع الأثري من جميع الجهات، وكذلك ممرات تسمح للزوار بالوصول إلى المواقع المكتشفة في المدينة، وتم تزويده بلوحات معلومات تفصيلية، وإنشاء استراحة ومقهى لخدمة السياح والزوار. وخلال الحفريات الأثرية الأخيرة في عام ٢٠٠٨م تم العثور على رأس لتمثال من

جانب من موقع مدينة
البليد الأثري في محافظة
ظفار .



بقايا أطلال موقع مدينة
(وبار) الأثرية في نيابة
شصر بمحافظة ظفار -

الحجر الجيري، على شكل رأس إنسان. ويبدو أن رأس التمثال قد استخدم في طقوس دينية، ثم أعيد توظيفه مرة أخرى في فترة لاحقة. وكشفت أعمال التنقيب أيضاً عن مبخرة بارتفاع ١٥,٥ سم، ذات قاعدة مصقولة، على شكل هرمي، ومزينة بخطوط وتجاويف طولية، على شكل أفاع ملتوية، وفي واجهة المبخرة المكعبة الشكل يوجد تصوير فلكي لهلال وبداخله قرص دائري، أما الوجه الآخر للمبخرة فيصور نسرأ مفرد الجناحين وحيوانات من فصيلة النمر.

كما تم العثور على مبخرة شبه مكتملة، يبلغ ارتفاعها ١٥ سم عدا بعض عناصر الزخرفة الموجودة على زواياها، وقد كانت ثلاثة من وجوها الأربعة مزينة بنقوش ورسومات وأشكال مستطيلة، أما الواجهة الرئيسية فتصور رسماً فلكياً من الطراز السائد في جنوب الجزيرة العربية.

وتعتبر المبخرة الثالثة التي تم العثور عليها الأبرز والأكثر إثارة للاهتمام، حيث يبلغ ارتفاعها ٢٥ سم، وفي قمته ما يشبه التجويف الدائري الشكل، وبالإضافة إلى شكلها المكعب تزين واجهته نقوش بارزة لثلاثة حيوانات: الأسد واثنان من حيوان الوعل الجبلي. ويبدو الأسد في وضع مريح، مستنداً على قوائمه الأماميتين، كما يظهر النقش للشعر الكثيف المحيط بعنقه، بينما يوجد في فوهة المبخرة رسم يمثل التاج ذا القرون، والتي تميز آلهة من بلاد ما بين النهرين.

شصر (وبار)

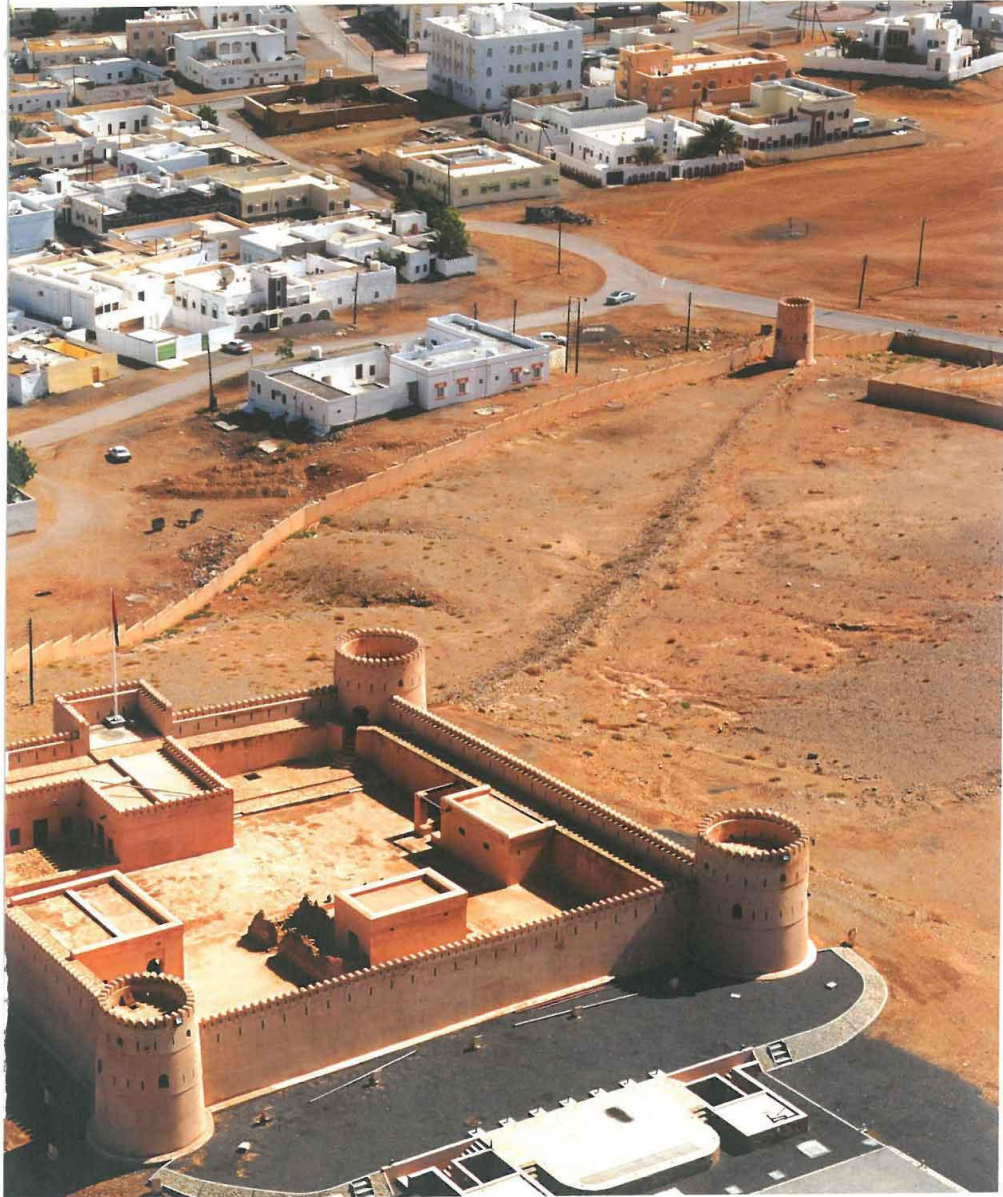
تقع مدينة (وبار) الأثرية في نياية شصر، بالطرف الجنوبي من صحراء الربع الخالي، حيث يبعد الموقع عن مدينة صلالة مسافة تصل إلى ١٧٠ كم من ناحية الشمال، ومسافة ٩٠ كم عن ولاية ثمريت، وتذكر المصادر أن المدينة تقع على طريق تجارة اللبان القديم، وكشفت الحفريات وجود شواهد عديدة لمستوطنات يعود تاريخها إلى العصرين الحديدي والإسلامي، ووجدت فيها شواهد لإنتاج وتجارة اللبان مما يعتقد إنها كانت محطة لنقل اللبان، أما إلى الجهة الجنوبية من الربع الخالي أو إلى الشمال إلى واحة يبرين، كما يلاحظ أن في وسط القلعة بقايا مبنى كان يمثل المركز الإداري، وبقايا للبوابة الرئيسية، والأبراج الدائرية والمربعة، وعدد من الغرف، ويشبه مخطط قلعة شصر (وبار) مخطط قلعة حمران الأثرية بالقرب من سهل صلالة، والتي تعود إلى الفترة الزمنية نفسها، ويعمل مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية حاليا على رسم خطة لتنمية الموقع، تتمثل في وضع مخطط عام للمدينة يتناسب مع أهميتها الأثرية وتحويلها إلى معلم سياحي.

محمية أشجار اللبان

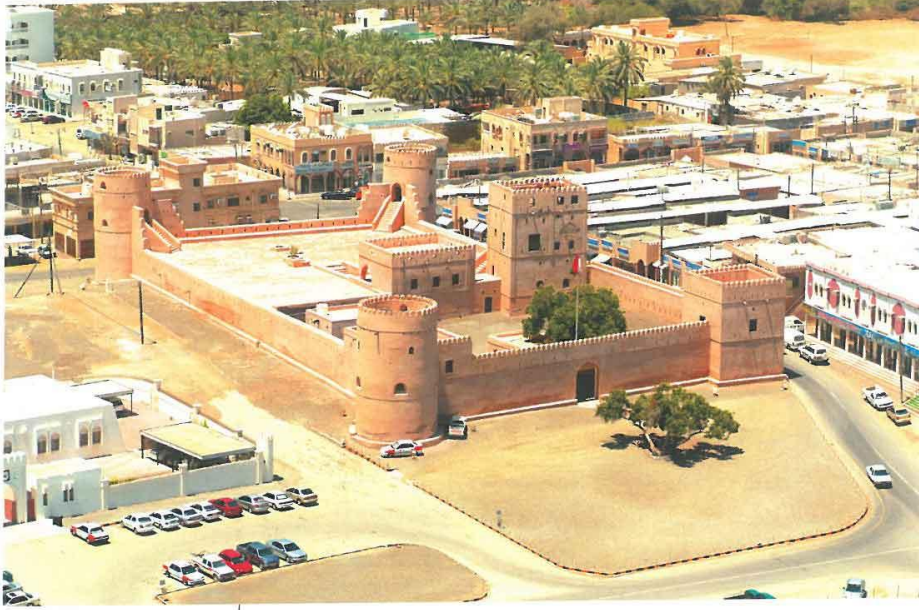
يتم حاليا تأهيل محمية أشجار اللبان الطبيعية بالعناية بالأشجار واستزراعها، لضمان استمرار بقاء شجرة اللبان في بيئتها الطبيعية، وإيجاد التوازن في المساحات التي لا توجد بها كثافة أشجار، كما يتم تأهيل وتطوير الموقع بإنشاء منصات مشاهدة على الوادي، وربطه بتمديدات المياه والكهرباء. جدير بالذكر أنه تم اختيار وادي دوكه موطن أشجار اللبان لقربه من مدينة صلالة، حيث يبعد مسافة ٤٠ كيلومترا ناحية الشمال، وأما مساحة المحمية فتبلغ ١٤ كيلومترا مربعا، فيما طبيعة الوادي صخرية حصوية شبه صحراوية، ويتميز بوجود تلال مدورة صغيرة مختلطة بحفر غير عميقة، تشكلت بفعل فيضانات الوادي في العصور القديمة.

القلاع والحصون

وفي إطار المحافظة على التراث المادي المتمثل في المعالم الأثرية كالقلاع والحصون والأبراج والأسوار الأثرية والحارات القديمة، فإن وزارة التراث والثقافة تعنى بالحفاظ عليها بترميمها، ووضع الخطط السنوية لصيانتها والاهتمام بها، بهدف توثيق هذه المآثر، وفي عام ٢٠٠٨م تم الانتهاء من ترميم العديد من تلك المعالم منها، برج مسلمات بوادي المعاول، وحصن بدبد، وقلعة الفيقين بولاية منح، وحصن الخابورة، وقلعة فزح بولاية لوى، وسور العرين بمطرح. كما يجري حاليا صيانة قلعة صحار، وبيت المقحم ببوشر، وجامع آل حمودة بولاية







قلعة السوق بعد الترميم.

جعلان بني بوعلی، وسور آل هلال بولاية السوق، ولا يزال العمل متواصلاً في ترميم قلعة بهلا، وحصن سمائل، وحصن بيت الخبيب بولاية المضیبي، وحصن العراقي بولاية عبري، وحارة السفالة بوادي الماول، وبيت الهجاري بالخابورة، وحارة السليف بعبري، وحصن المصنعة، وحارة البلاد بولاية منح، وحارة جامع البوسعيد بولاية آدم، وأربعة أبراج بقرية سيما بولاية إزكي، وثلاثة أبراج بولاية الحمراء، وبرج الشريعة بالمضیبي، وبرج الصمغة بولاية صور، وبرج الميسر بالمضیبي، وبرج الجنينة في بركاء. من جانب آخر بلغ عدد زوار القلاع والحصون عام ٢٠٠٨م والتي تشرف عليها وزارة التراث والثقافة وعددها ١٨ موقعا ٧٤٩٧ زائرا، في حين بلغ عدد الزيارات ١٧١٨ زيارة.

حفريات مدينة بات

استكملت وزارة التراث والثقافة الموسم الثاني من مواسم الأبحاث الأثرية التي تقوم بها بعثة أثرية من أمريكا بموقع بات، وهو جزء من قرية بات التي تبعد مسافة ٢٤ كم شرقي ولاية عبري. ومنذ عدة سنوات مضت كان الموقع مركزا لأبحاث بعثة أثرية من الدانمارك بدأ أعماله في بات عام ١٩٧٢ بإجراء مسح مصغر هناك. وفي هذا الموسم تم إجراء حفرتين في برجي قصر الخفاجي والمطارية من قبل بعثة

مدفع أثري قديم بحصن
الحزم الذي يعود تاريخ
بناؤه لعام ١٧١١م وجرى
ترميمه عام ١٩٩٦م.

أمريكية من جامعة بنسلفانيا، بهدف الكشف عن أساسات الأبراج وتأريخها ومن ثم ترميمها.

ولا تزال عمليات الترميم للمدافن الأثرية في بات متواصلة، وانتهت الوزارة من دراسة المخططات الخاصة بإعادة تسوير المواقع الأثرية.

واحة زكيت

تم تنفيذ مسح أثري منظم في منطقة تبلغ ١٢ كلم^٢ مقابل واحة زكيت الصغيرة بولاية إزكي من المنطقة الداخلية، قامت به بعثتا تنقيب من فرنسا وإيطاليا، بهدف توثيق المواقع، وإحصاء آثار فترة العصر البرونزي المنتشرة على جبال المنطقة، والمؤرخة إلى فترة حفيت (نهاية الألف الرابع وبداية الألف الثالث ق. م). وتركز أعمال البحث على الصفات الإنشائية والمعمارية للمدافن ونماذجها، حيث تم توثيق هذه المدافن بالإحداثيات والصور الفوتوغرافية وهي محفوظة ضمن دراسة شاملة.

كما تم تسجيل ما مجموعه ٣٩٨ مبنى، وعثر في سطح أحد القبور على جرة فخارية صغيرة مخروطية الشكل، لونها بين الأصفر والبرتقالي، وذات عنق أسطواني وحواف متكسرة. بينما يظهر السطح مكشوطا بسبب العوامل الجوية، مما يصعب تحديد وجود زخرفة على ظهر الجرة، وتماثل هذه القطعة الجميلة الجرار التي تنتمي لبلاد الرافدين التي عثر عليها في قبور فترة العصر البرونزي. وواصلت البعثات الأثرية التي تعمل في السلطنة عملها لموسم ٢٠٠٨م في مواقع رأس الحد، وولاية أدم، ومحافظة ظفار.

صيانة الآثار

على مدى ثلاث سنوات متتالية، وبالتعاون مع السفارة الفرنسية قامت الخبرة الفرنسية كرستين باريسال بالإشراف على دورة صيانة القطع والمقتنيات الأثرية، بمشاركة أخصائي الآثار بوزارة التراث والثقافة، حيث تم تصوير مواقع أثرية بواسطة طائرة بالتعاون مع جامعة بولونيا في إيطاليا، خلال شهري أبريل ومايو من عام ٢٠٠٨م، شمل التصوير الجوي عدة مواقع منها قلعات، وشياع، وبهلا، وسلوت، وحلبان، وشنه.

وكان الهدف منه الحصول على صور جوية تظهر على ارتفاع قريب من الشواهد الأثرية أدق التفاصيل، كالجدران وأساسات المدافن وتوثيق هذه الصور ليستند عليها أثناء إعداد خطط الإدارة للمواقع وتمهيدا لتأهيلها.



المتاحف روح الأمتس

أولت الحكومة اهتماماً بالمتاحف، وذلك بهدف إثراء الحياة الثقافية وإبراز التراث الحضاري، ولعبت المتاحف دوراً بارزاً في تفعيل تلك النشاطات من خلال المشاركات في الفعاليات المختلفة، حيث بلغ عدد زوار المتاحف التابعة لوزارة التراث والثقافة لعام ٢٠٠٨م ٧٦٦٦٠ زائراً.

من بين المتاحف التي تشرف عليها وزارة التراث والثقافة «متحف التراث العماني»، افتتح بتاريخ ١٧ نوفمبر من عام ١٩٧٤م، تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وفي الفترة الأخيرة شهد المتحف توسعات وإضافات في المبنى، وأعيد افتتاحه من جديد بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م، ليعرض رؤية جديدة بمقتنيات متخصصة في التراث لإبراز الفكرة الأساسية التي بني عليها المتحف، في عرض مفردات التراث العماني التي تدور حول دورة حياة الإنسان العماني وارتباطه بمجموعة من الممارسات من خلال العادات والتقاليد التي يمارسها في حياته اليومية.

ويضم «متحف وزارة التراث والثقافة» الذي يقع في مدينة روي كنوزا أثرية أخرى، افتتح المتحف عام ١٩٧٨م، وكان يعرف سابقاً باسم متحف بيت السيد نادر بن فيصل بن تركي بمسقط، ثم انتقل إلى روي عام ١٩٨٨م، وسمي بالمتحف الوطني، ويضم



توفر المتاحف العمانية نافذة واسعة على التاريخ العماني العريق من خلال ما تضمه من مقتنيات وكنوز التراث والحضارة العمانية .
(المتحف العماني الفرنسي)

المتحف نسخة من رسالة نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم التي أرسلها لأهل عمان يدعوهم للإسلام في السنة الثامنة للهجرة سنة ٦٣٠ م، للملكي عمان عبد وجيفر، ومجموعة مقتنيات نادرة جلبت من قصر العلم القديم بمسقط، وصور سلاطين عمان حسب التسلسل التاريخي، ومقتنيات السيدة سالمة بنت سعيد بن سلطان من ملابس وفضيات وبعض الوثائق والطوابع القديمة. كما يعرض المتحف علم السلطنة القديم الذي حملته مركبة الفضاء أبولو (١١) إلى سطح القمر في ٢١ يوليو ١٩٦٩ م، وعلم السلطنة الحالي الذي حملته المركبة أبولو (١٧) بين ١٩.٧ ديسمبر عام ١٩٧٢ م مع عينات صخرية من سطح القمر.

أما «متحف التاريخ الطبيعي» الذي افتتح بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥ م داخل مبنى وزارة التراث والثقافة فيضم نماذج من كنوز الطبيعة التي تزخر بها البلاد، من كائنات برية وبحرية ومعالم طبيعية متنوعة، وأمام المتحف تم نصب متحجرة لأقدم شجرة في تاريخ عمان، تعود إلى ٢٦٠ مليون عام، وقد امتلأت خلاياها بالمعادن والسيليكا.

ويوثق «المتحف العماني الفرنسي» العلاقة الوطيدة بين السلطنة وفرنسا التي تعود إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وقد عزز هذه العلاقات الزيارة الكريمة التي قام بها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم لفرنسا في مايو ١٩٨٩ م،



المخطوطات العمانية

تعد المخطوطات العمانية الموجودة بدائرة المخطوطات بوزارة التراث والثقافة مثالا حيا على الثقافة الفكرية المتنوعة في شتى المعارف، ولا يخفى على وجه الناظر إلى المخطوطات العمانية الانبهار والإعجاب بتلك المخطوطات، إذ أنها تحوي الزخارف الإسلامية القديمة، والخطوط العربية بمسمياتها المختلفة، ويتم التعرف على عناوين المخطوطات وأسماء مؤلفيها ونسأخها، وتاريخ نسخها عن طريق جرد متن المخطوطة والتي تأتي غالبا في الخاتمة.

وتقوم دائرة المخطوطات بالوزارة بتقييمها وترميمها وتجليدها، وتصويرها وفهرستها، وتحقيقها على أيدي باحثين متخصصين، ونشرها وإعادة طباعة ما نفذ منها، مما ساهم بشكل فعال في إثراء المكتبات داخل السلطنة وخارجها، والمشاركة بها في المعارض الدولية للكتاب داخل السلطنة وخارجها.

كما تحرص الدائرة على خدمة من يرتادها بقصد الاطلاع على المخطوطات، وطلب تصويرها، حيث أنه يؤمها كثير من الباحثين وطلبة الدراسات العليا في كافة العلوم النافعة كعلوم اللغة والأدب والشريعة والتاريخ، والطب والكيمياء، والفلك والبحار وغير ذلك. ومن المتاح الاطلاع على فهارس مخطوطات الدائرة عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

المخطوطات العمانية تشكل

ثروة فكرية وتاريخية

فريدة بالنسبة للإسهام

العماني في الحضارة

الانسانية.

هذا القسم والذي يعتبر رافداً من روافد الفنون والإبداع ومصدراً أساسياً للمعرفة لمختلف الفنانين، وهو عمل يسير جنباً إلى جنب مع ما تقدمه الجمعية العمانية للفنون التشكيلية ذات الدور البارز في إثراء الساحة الفنية بالأنشطة المتعددة، والمعارض التشكيلية الشخصية والجماعية، واستضافتها لمعارض فنية عربية وأجنبية. والعمل التشكيلي لوزارة التراث والثقافة يتكامل في أداء رسالته ومهامه مع ما تقوم به الجمعية العمانية للفنون التشكيلية التي تأسست عام ١٩٩٣م، وأحرز أعضاؤها من الفنانين على جوائز عربية وعالمية، وفي موسمها الماضي أقامت الجمعية العديد من المعارض الشخصية والجماعية، والاحتفالات الفنية التي عكست حراكاً وتجديداً للفنان العماني، كما أحرز نادي التصوير الضوئي على جوائز متقدمة في بينالي الأبيض والأسود للاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي (الفياب)، وهذا يعكس إجادة الفنان العماني في مجال التصوير، بعد تجربة طويلة مع العدسة، تطورت بعد ذلك بإشهار النادي عام ١٩٩٣م.

العلاقات الثقافية العمانية

فيما يخص تفعيل العلاقات الثقافية شاركت السلطنة ممثلة بوزارة التراث والثقافة في اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية المنعقد في جدة، وكذلك في ندوة خطة التنمية الثقافية لدول مجلس التعاون المقامة في دولة الكويت، وفي الدورة الثانية للجمعية العامة للدول الأعضاء باتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، والمشاركة في ندوة المجتمعات المدنية في تطبيق اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وغيرها من المشاركات ذات الشأن الثقافي العماني. وفيما يخص مشاركات السلطنة في المعارض الدولية للكتاب فقد شاركت في معرض القاهرة، والدار البيضاء، والرياض، والبحرين، وأبوظبي، ولندن، وتونس، وطهران، ومكتبة الأسد بسوريا، وصنعاء، وعمّان، وفرانكفورت، وصالون الجزائر، والكويت، والشارقة، وبيروت، والدوحة. وقدم معرض مسقط الدولي الرابع عشر للكتاب، والذي أقيم خلال الفترة من الرابع والعشرين من شهر فبراير وحتى السادس من شهر مارس ٢٠٠٩م آخر الإصدارات العمانية والعربية، وذلك بمشاركة مئات من دور النشر المحلية والعربية والأجنبية، وكان بمثابة تظاهرة ثقافية كبيرة شهدت سوقاً رائجة للكتاب.

الموسوعة العمانية

الموسوعة العمانية مشروع ثقافي وطني يهدف إلى إصدار كتاب مرجعي شامل عن عمان، وما يتعلق بها إنساناً وطبيعة، ويتميز بشمولية المحتوى، وستضم الموسوعة

العمانية كل الجوانب ذات الصلة بالإنسان العماني، كالمجتمع وخصائصه والتاريخ والدين والاقتصاد والسياسة والفنون والآداب، بالإضافة إلى المداخل ذات الصلة بالطبيعة العمانية ومكوناتها وخصائصها، كالحيوانات والنباتات والأرض والبحر وسماته والطقس والمناخ والبيئات العمانية وغيرها من معالم الطبيعة، وتستهدف الموسوعة العمانية القارئ العام الذي يبحث عن حقائق ومعلومات حول موضوع له علاقة بعمان وتشمل هذه الشريحة طلبة المدارس والجامعات والكليات والمعاهد والباحثين والقراء والمهتمين.

وقد تم التخطيط لإنجاز هذا المشروع في ثلاث مراحل رئيسية هي: المرحلة التحضيرية، والمرحلة التنفيذية، والمرحلة الإخراجية، وبدأت المرحلة التحضيرية من منتصف عام ٢٠٠٤م، واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٥م، تم خلالها مسح المداخل التي يمكن أن تدرج في الموسوعة العمانية، واعتمد المسح على الأعمال المرجعية المتوفرة التي تناولت إنسان عمان وطبيعتها كالكتب التاريخية وكتب التراجم وكتب الحيوانات والنباتات، بالإضافة إلى القراءة المتخصصة في الكثير من الدراسات المتعلقة بعمان في مختلف الحقول المعرفية، كما تمت الاستفادة من المجالات الإنسانية والطبيعية التي غطتها الموسوعات العربية والعالمية الرائدة، إضافة إلى عناوين المداخل المقترحة التي قدمها خبراء استعانت بهم لجنة الموسوعة العمانية، وتم التوصل إلى ما يزيد على ثمانية آلاف مدخل، وفي هذه المرحلة تم إعداد أدلة للعمل الموسوعي مثل دليل الكتاب في كتابة مداخل الموسوعة ودليل المحررين اللذين ستطلبهما المرحلة التالية من المشروع إذ تتم الكتابة ومن ثم للتحضير وفق بنية موحدة ومنهج دقيق.

من جانب آخر بدأت المرحلة التنفيذية في عام ٢٠٠٦م، وتمثلت في الكتابة الفعلية لمداخل الموسوعة من خلال استكتاب عدد كبير من الباحثين والكتاب المختصين من داخل السلطنة وخارجها، إضافة إلى مساعدي الباحثين الذين يقومون بإعداد مسودات المداخل في مجالات مختلفة، كما يتعاون مشروع الموسوعة العمانية مع عدد من الهيئات العلمية المتخصصة في إعداد مداخل تقع ضمن تخصصها. وفي إطار المرحلة نفسها يتم إعداد البيانات غير النصية المتمثلة في الصور والخرائط والجداول والرسوم التوضيحية التي ستكون مصاحبة ومكملة للبيانات.

وبدأت المرحلة الإخراجية في عام ٢٠٠٩م، إذ تقوم لجنة التحرير في الموسوعة العمانية بعملية المراجعة التحريرية للمداخل المكتوبة، وسيتم تحرير هذه المداخل وفق منهجية علمية للتأكد من صدق الحقائق الواردة فيها وكتابتها ضمن البنية المحددة لها بما يكفل التناغم بين مداخل الموسوعة كلها، ويقوم على تحرير هذه المداخل خبراء متخصصون في مجالات عدة وذلك وفق دليل المحررين الذي تم إعداده من قبل الموسوعة العمانية. وبعد تحرير المداخل وتدعيمها بالبيانات غير النصية سوف

تتم معالجتها فنياً، ويقوم مخرجون متخصصون بتصميم الشكل النهائي للموسوعة وفق أحدث التقنيات في الإخراج الفني تمهيداً لطباعتها بعد ذلك، هذا ومن المقرر أن تصدر الطبعة الأولى من الموسوعة العمانية في نوفمبر ٢٠١٠م.

دار الأوبرا السلطانية

لا يزال العمل متواصلاً في بناء دار الأوبرا السلطانية، وذلك بناءً على التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم، تشييد الدار في مدينة القرم بمحافظة مسقط، على مساحة ٨٠ ألف متر، ويقوم شؤون البلاط السلطاني (المنشآت السلطانية) بتنفيذه حالياً، وفق مواصفات عالية الجودة، ومن المؤمل أن يتم إنجازه في عام ٢٠١٠م، وفيما يتعلق بالتصاميم المعمارية وأنظمة الإضاءة والصوت، فإن هذا المشروع ينطوي على أعلى المقاييس العالمية، وأحدث ما توصلت إليه التقنية في هذا المجال، إذ إن مقاعد الجلوس في قاعة المسرح ستكون متفردة وقابلة للتعديل وفقاً لنوعية العرض المقدم، سواء أكان أوبرا أو مسرحية أو عرضاً موسيقياً، كما يمكن تحريك خشبة المسرح وفقاً لعدد أفراد الفرقة التي تؤدي عليها، وفي حالة تقديم عروض موسيقية يتم تعديل المقاعد لتتسع لحوالي ١١٠٠ مشاهد، في حين أن عروض الأوبرا والمسرح تتطلب توسعة الخشبة، لذلك فبالإمكان تخفيض سعة المقاعد لتصبح ٨٠٠ مشاهد كحد أدنى، وإحدى خصائص الدار الفريدة وجود برج علوي بارتفاع ٣٢ متراً لتسهيل التشكيلات المسرحية خلال الأداء، وبناءً على نوع الإخراج الأوبرالي أو الموسيقي يكون بالإمكان توسعة خشبة المسرح، وتكبير موقع الأوركسترا، وذلك باستخدام مصاعد الأوركسترا أو مصاعد خشبة المسرح وعربات المقاعد في أوضاع مختلفة.

مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية

منذ افتتاحه في عام ٢٠٠١م، يقوم مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية بنشر الثقافة الإسلامية وتنمية المعرفة الدينية بين أفراد المجتمع، والعمل على مواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد قائم على اجتهاد عصر ملتزم بمبادئ الدين الحنيف، وقادر على إيجاد الحلول الصحيحة المناسبة للمسائل التي تستجد في حياة المجتمع، وكذلك تدريس العلوم الإسلامية ومواد التعليم العام، وإعداد وتوفير أئمة وخطباء للجوامع والمساجد التابعة للمركز، كذلك يمارس المركز إعداد الدراسات والبحوث العلمية في المجالات المتعلقة باختصاصاته، وإعداد المناهج الدراسية والتخصصات العلمية، وإصدار المطبوعات والدوريات، من بينها (المجلة الثقافية)، إلى جانب استضافته لكبار المفكرين وتقديم محاضرات فكرية وثقافية لنشر رسالة التسامح.

المركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس

أثناء زيارته التاريخية لجامعة السلطان قابوس عام ٢٠٠٠م أعلن جلالته حفظه الله ورعاه عن إنشاء مركز ثقافي كبير يضم قاعة متعددة الأغراض، تتسع لخمسة آلاف شخص، ويشمل أيضا على مركز للدراسات العمانية، يضم هو الآخر قاعة تتسع لمائتي شخص، بخلاف المكاتب المخصصة للدراسات المختلفة التي يُعنى بها مركز الدراسات. كما يضم المركز الثقافي مكتبة كبيرة تضم أكثر من ٦٠٠ ألف عنوان، تتسع لألفي زائر، وبذلك تكون أضخم مكتبة عمانية ستمتد خدماتها لتصل إلى أي فرد شغوف بالبحث والقراءة.

عروض مسرح الفليج

بعد تهيئة مسرح حصن الفليج بولاية بركاء، وافتتاحه من جديد، شهد عام ٢٠٠٩م تقديم العديد من الفعاليات، من بينها عرض فني لفرقة تانغو العازقات الأرجنتينيات «الورود السوداء»، تعيد ابتكار تراث التانغو بأجنحة معاصرة وجريئة استهوت القلوب، كما شهد المسرح الذي افتتح عام ١٩٩٩م وتشرف عليه وزارة السياحة تقديم باليه الإيرلندي (سالتيك فيت)، قدمتها فرقة تعد من بين أبرز المجموعات الفنية التي تهتم بالمروروث الموسيقي والاحتفالي الإيرلندي، بشكل حريص ومتجدد. كما تم إحياء ذكرى المطرب عبد الحليم حافظ في أمسية خاصة أدها فرقة الحفني للموسيقى العربية التابعة لمركز الحفني للدراسات الموسيقية، وإلى جانب ذلك شهد مسرح حصن الفليج عرض أوبرا بيجنج والفلكلور الصيني، استحضرت فيها ألعاب في غاية الدقة والمغامرة تتخلل الغناء والرقصات.

المنتدى الأدبي والنادي الثقافي

تميز المنتدى الأدبي منذ افتتاحه في نوفمبر ١٩٨٨م بتنوع فعالياته وأنشطته التي ارتأت في أغلبها ألا تنحصر في محافظة مسقط، لتشمل كافة مناطق ومحافظات السلطنة، وفي عام ٢٠٠٨م أقام المنتدى خمس أمسيات شعرية، واحتفى بالشاعر بشير بن عامر الفزاري الذي ولد في ثلاثينيات القرن الحادي عشر الهجري بولاية إزكي، وله ديوان شعر مطبوع، وبهذه الاحتفائية يضيف المنتدى اسما جديدا في قائمة الأعلام الذين دأب على تكريمهم سنويا، ليلبلغ عدد المحتفى بهم ثلاثين عالما وأديبا ومفكرا، ومنذ افتتاحه أقام المنتدى خمس عشرة ندوة حول المدن العمانية، موثقة في كتب وإصدارات لتضيف إسهاما ثقافيا، لذلك يعمل المنتدى الأدبي على تطويرها وتوسيع آليات تناولها، وكانت ندوة «شناصر عبر التاريخ» آخر الندوات الخاصة بالمدن العمانية.



إحدى فعاليات مسرح
حصن القليج في موسمه
السنوي والتي تأتي في
إطار الانفتاح على ثقافات
وفنون الشعوب الأخرى.
(أوبرا بينغ والفلكلور
الصيني).

ويسهم النادي الثقافي هو الآخر بتنشيط الحركة الثقافية في السلطنة، من خلال البرامج التي يقدمها في موسمه السنوي، وأعاد النادي فكرة افتتاح المجلس الثقافي، وشكل مجلس الاثنين رافدا ثقافيا جديدا للساحة، بما يقدمه من مناقشات ومحاضرات وورقات، وغيرها من الأعمال الثقافية، ويعد النادي أحد المؤسسات الثقافية التي لها دور بارز في تنشيط الحراك الثقافي، من أجل ذلك صدر مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٨/١٥ بإعادة تنظيم النادي الثقافي، وافترض المرسوم أن يشرف وزير التراث والثقافة على النادي، وأن يقوم بإصدار النظام الأساسي له، وحدد المرسوم أهداف النادي الثقافي منها توثيق الروابط الثقافية بين المثقفين والمبدعين، ونشر الوعي الثقافي بإقامة الندوات والمحاضرات الثقافية، وإقامة المعارض الفنية والأمسيات، والمساهمة فيها بالنتاج الأدبي والفكري، وما تزال أسرتنا الشعر الفصيح والقصة القصيرة تقدمان أعمالا أدبية تتنوع بين الأمسيات والاحتفالات والقراءات النقدية وأنشطة ذات العلاقة بالشأن الثقافي في السلطنة، وخلال عام ٢٠٠٩م قام النادي الثقافي بطباعة عشرة كتب أدبية وفكرية لكتاب وشعراء وقاصين وباحثين عُمانيين، ومن خلال مجلس الاثنين طرح فكرة طباعة مائة إصدار عماني، بتكلفة تبلغ مائة ألف ريال، ومن المؤمل أن يتحقق هذا المشروع الثقافي، ليحقق حلم مختلف الباحثين والأكاديميين والأدباء المبدعين، في طباعة مؤلفاتهم.

جمعيات فنية وثقافية

خلال السنوات القليلة الماضية تم الإعلان عن إنشاء العديد من الجمعيات التي تخدم الجانب الفني والثقافي في السلطنة، من بينها جمعية هواة العود، والجمعية العمانية للكتاب والأدباء، فلقد أنشئت جمعية هواة العود التابعة لديوان البلاط السلطاني بأوامر سامية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ حرصا من جلالة السلطان المعظم على رعاية المواهب الفنية لعازي العود، وإبرازها وصقل مواهبها لدعم الحركة الفنية في السلطنة. وهي أول جمعية من نوعها على مستوى الوطن العربي، افتتحت في الثاني من نوفمبر عام ٢٠٠٨. وإلى جانب توفر قاعة للمحاضرات، وأخرى للعزف الجماعي يوجد بمقر الجمعية الكائن في ولاية السيب مكتبة حرصت على توفير كل ما يلزم من كتب متنوعة في مجالات مختلفة وتخصصية في العود والفن بشكل عام، وفي الثقافة والمعرفة العامة لتزويد العضو بكل ما يفيد من معارف، حيث زودت المكتبة بكتب قيمة وإصدارات من بعض الجهات الحكومية، وينشرات ودوريات كما يوجد بها أشرطة سمعية ومرئية تشمل عددا من المقطوعات الموسيقية لعدد من الفنانين العالميين.

وفي مجال السينما تلعب الجمعية العمانية للسينما التي أُنشئت عام ٢٠٠٢ دورا في تقديم عروضها لروائع الفن السابع، محليا وعربيا وعالميا، في مهرجان سنوي كان آخره مهرجان مسقط للأفلام التسجيلية والقصيرة الثاني.

وفي عام ٢٠٠٤م أُنشئت جمعية الصحفيين العمانية، وأسهمت الجمعية في النهوض بالصحافة العمانية، تمثلت في الدورات والمحاضرات التي تقيمها كل عام، وقد قدمت الجمعية في نظامها الأساسي العديد من الأهداف التي من شأنها النهوض بمستوى الصحافة المحلية، والمحافظة على حقوق الصحفيين والدفاع عن مصالحهم بما يمكنهم من أداء رسالتهم، والعمل على تكريس مبدأ حرية الصحافة انطلاقا من ثوابت المجتمع وآداب المهنة.

من جانب آخر أُنشئت الجمعية العمانية للكتاب والأدباء في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٦م، وخلال السنوات الماضية أقامت الكثير من الفعاليات الأدبية والفنية، وشاركت إدارتها في حراك مستمر بالتعاون مع الأدباء من خلال تنظيم الفعاليات والأمسيات، والاحتفاء بالإصدارات وطباعتها، وإقامة حلقات العمل، والندوات والمسابقات، وإحياء الأيام الثقافية.

كما دشنت الجمعية عشرة إصدارات أدبية لكتاب عمانيين، وتم تقديم مسابقة لأفضل إصدار أدبي في مجالات الشعر والقصة والرواية والمسرح والنقد والفكر والنص المفتوح، وخلال عام ٢٠٠٨م حصلت جمعية الصحفيين العمانية، والجمعية العمانية للسينما، والجمعية العمانية للكتاب والأدباء على منحة سلطانية بإنشاء مقر يضمها في مبنى واحد.

وفي شهر مارس من عام ٢٠٠٩م تم إشهار «الجمعية العمانية للمسرح»، تهدف إلى العمل في ميدان الحقل الفني المسرحي، بجمع شمل المشتغلين بفن المسرح في السلطنة تحت مظلة واحدة، وتحقيق التعارف بينهم، ورعاية مصالحهم وحقوقهم الأدبية والمالية، وتدعيم الجهود المشتركة في النهوض بالحركة المسرحية، بما يتسق وأهداف الجمعية، كما تهدف إلى التعريف بالمسرحيين العمانيين، ونشر إنتاجهم في المحافل العربية والدولية، وتمثيلهم في المهرجانات والمؤتمرات والتجمعات المسرحية خليجياً وعربياً وعالمياً، وإقامة المؤتمرات والندوات والمهرجانات المسرحية، والدورات التدريبية والتثقيفية، وحلقات العمل في كافة المجالات والتخصصات ذات العلاقة بالمسرح، وذلك بالتعاون مع المعاهد والأكاديميات والهيئات المتخصصة في فنون المسرح.

مركز عمان للموسيقى التقليدية

يعد مركز عمان للموسيقى التقليدية بوزارة الإعلام من بين المراكز المهمة في مجال جمع الفلكلور الشعبي، ومنذ تأسيسه في عام ١٩٨٤م يعمل المركز على جمع الموروث الشعبي الغنائي الشفهي، وإقامة الملتقيات الدولية بمشاركة أسماء فنية عمانية وعربية وعالمية، لها دورها الريادي وتاريخها الفني، وخلال عام ٢٠٠٨م قام المركز بالعديد من الفعاليات الفنية، وأقام أمسيتين موسيقيتين على مسرح الكلية التقنية العليا بالخوير، وملتقيتين فنيين في ولايتي السويق وخصب، شاركت فيهما الفرق الموسيقية التقليدية في كلا الولايتين، ونتج عنه تسجيل الأنماط الفنية، كما يؤديها أهالي الولاية.

من جانب آخر أقام المركز أول لقاء فني جمع بين الموسيقى التقليدية والفن التشكيلي، وذلك بمشاركة نخبة من التشكيليين العمانيين، رسموا بريشتهم لوحات عن بعض الأدوات الموسيقية التقليدية والرقصات الشعبية التي يؤديها الرجال والنساء، وتأتي أهمية هذا المعرض كونه يعبر عن أهمية تكامل الفنون بمختلف أنواعها وتوظيف اللوحة التشكيلية التي أصبحت عنصراً هاماً من عناصر الانتاج الثقافي العماني المعاصر في توثيق التراث الموسيقي التقليدي العماني، ومظاهر أدائه عبر اللوحة التشكيلية مما يساهم في حماية الفنون الموسيقية ونشرها.

وشارك المركز في مهرجان الموسيقى والفنون الشعبية بجامعة السلطان قابوس، كما يقوم بإصدار وطباعة الكتب والبحوث التي تهتم في هذا الجانب، ونسخ الاسطوانات المدمجة التي توثق الفعاليات الموسيقية، وتوزيعها لزوار المركز والباحثين والمهتمين.

الفنون الشعبية

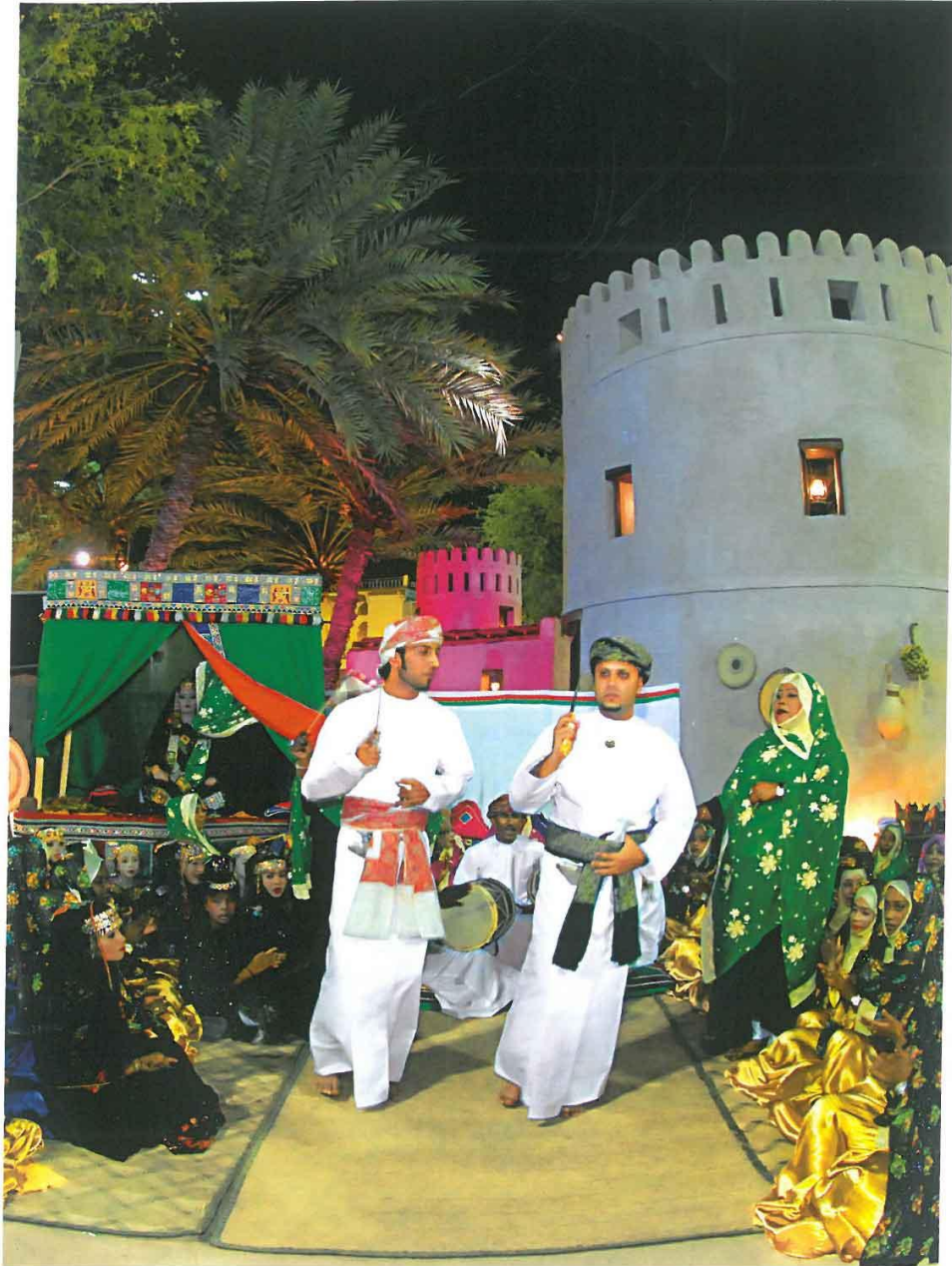
لم تكن الفنون الشعبية بعيدة عن اهتمامات وزارة التراث والثقافة، حيث خصصت لها دائرة تقوم بدور الاشراف على رعايتها وتطويرها، وابرازها على المستوى المحلي



فن (الرزحة) وتعبير عن
اصالة التقاليد العمانية
وهو ضمن محفوظات
(مركز عمان للموسيقى
التقليدية بوزارة
الاعلام).

والعالمي، إلى جانب حماية التراث غير المادي بالسلطنة، ومن هذا المنطلق وضعت خططاً وبرامج لتطوير هذا المجال، وخلال عام ٢٠٠٨م، قدمت فقرات موسيقية وغنائية في أكثر من مناسبة وطنية، وكذلك تنظيم دورات موسيقية للشباب في العزف على الآلات الموسيقية المختلفة، ودراسة النوتة الموسيقية والغناء. وشارك قسم الفنون الشعبية بالوزارة في الايام الثقافية العمانية التي أقيمت بدمشق، وطرابلس والشارقة.

وفيما يخص التراث غير المادي فإن وزارة التراث والثقافة شاركت في الدورة الثانية لاتفاقية صون هذا التراث بمدينة صوفيا، وانتخبت السلطنة في اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث غير المادي للفترة من ٢٠٠٨م - ٢٠١٢م، كما شاركت في اجتماع الجمعية العامة لصون التراث غير المادي بباريس، وانضمت السلطنة الى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٢٠ الصادر في الرابع من مارس ٢٠٠٧م، كما شاركت في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية بجنيف، وكذلك في اجتماع الدورة الثالثة للجنة الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي باسطنبول.



هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

منذ إنشاء «هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية» بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٦٠، كهيئة تتبع مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الإداري، أعدت الهيئة النصوص القانونية الضرورية لبناء نظام الوثائق والمحفوظات، وحدد القانون كيفية تنظيم إدارة الوثائق الجارية والوسيط بالوحدات الحكومية بإحداث دوائر أو أقسام حسب حجم الوزارة أو الوحدة الحكومية، وقامت عدة وزارات فعلا بإحداث دوائر للوثائق.

كما قامت بخطة لتأهيل وتوظيف المختصين، وذلك بإرسال طلبية إلى تونس لنيل دبلوم جامعي في الوثائق والمحفوظات، كما تولت الهيئة وضع برامج تأهيل على رأس العمل لموظفي الوثائق والمحفوظات، تؤدي إلى الارتقاء في سلم الوظائف.

وخلال عام ٢٠٠٨م درست الهيئة إمكانية إعداد فهرس شامل لأنواع الوثائق والملفات المتداولة، وإعداد جداول مدد استبقاء لهذه الوثائق والملفات، وإعداد نظام تصنيف لهذه الوثائق والملفات، وإعداد نظام الوثائق الخصوصية بالوحدات الحكومية لخمس وزارات هي: وزارة التراث والثقافة، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة الشؤون الرياضية، ووزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، ووزارة الداخلية، وتتمثل الطريقة في تكوين فريق عمل بكل وحدة حكومية بموجب تعميم من رئيسها يتألف من ممثلين عن سائر تقسيماتها إضافة إلى أخصائيين من هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وأعدت الهيئة خطة لإحصاء الأرشيفات الخاصة، والتعرف على أهميتها بغرض تسجيلها والحصول على نسخ منها، والتمكن من شراء البعض منها، وتم تجهيز مجموعة من الاستثمارات والأدوات الضرورية للتعامل مع الوثائق الخاصة، وسعت الهيئة إلى ربط علاقات مع الهيئات المماثلة بالدول الشقيقة والصديقة ومع المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة للاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية، حيث انتسبت إلى المجلس الدولي للأرشيف، وهو منظمة عالمية تجمع سائر هيئات ومؤسسات الأرشيف في العالم، كما انتسبت إلى الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، وشاركت في المؤتمر العالمي السادس عشر للأرشيف الذي أقيم في ماليزيا خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٨م، وأجرت زيارة مدققة للأرشيف الوطني الماليزي.

كما شاركت الهيئة في ندوة علمية أقيمت في مدينة وهران الجزائرية خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨م، حول موضوع «إجراءات الحفظ الوثائقي من أجل التصدي لحماية وتأمين الذاكرة العربية تحت الكوارث»، وأقامت الهيئة على هامش الندوة معرضاً للوثائق العمانية تتعلق بتاريخ السلطنة الحديث والمعاصر.

يزخر الموروث الشعبي
العماني بآثار موسيقي
وايقاعي غني ومتنوع من
كافة ولايات السلطنة .



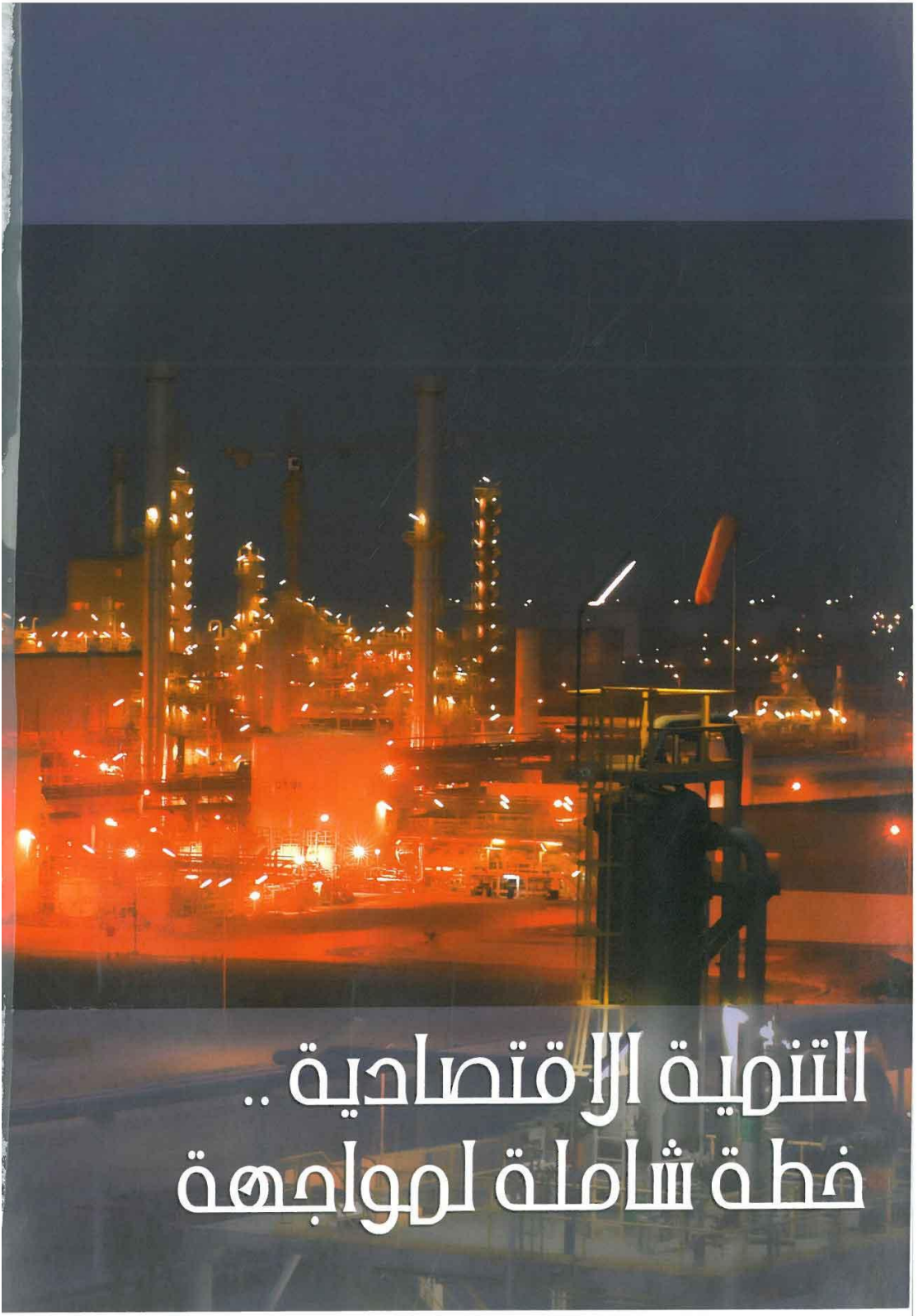
صناعات حرفية

وفي الجانب الحرفي أنعم جلالة السلطان المعظم بمكرمتين ساميتين للحرفيين، تمثلت الأولى في دعم الصناعات الحرفية والقائمين عليها من خلال توفير الآلات وصيانة بعض المواقع الحرفية، وإجراء البحوث وغيرها، فيما قضت المكرمة الثانية بإنشاء ثلاثة مراكز للإنتاج والتدريب الحرفي في كل من محافظة مسندم، ومحافظة البريمي، ومنطقة الظاهرة. من جانب آخر تسعى الهيئة العامة للصناعات الحرفية إلى تكثيف البرامج التدريبية في مجالات السجاد اليدوي، والسعفيات، وصناعة الغصف، والنحت على العظام، وصناعة التقاطير، والجلود، والغزل، والنحاس، وصناعة الجرز، والنسيج القطني والصوفي، ونسيج الحرير، والفخار، والخزف، والفضة، وشاركت الهيئة في اتفاقيات دولية، ووقعت على مذكرات تفاهم مع منظمات إقليمية، وحصلت على درع تكريم للعمل المتميز في باريس، وكرمت بدرع آخر في بيروت، وكرم أحد الحرفيين العمانيين في الجزائر كأصغر حرفي مشارك في فعالية دولية.

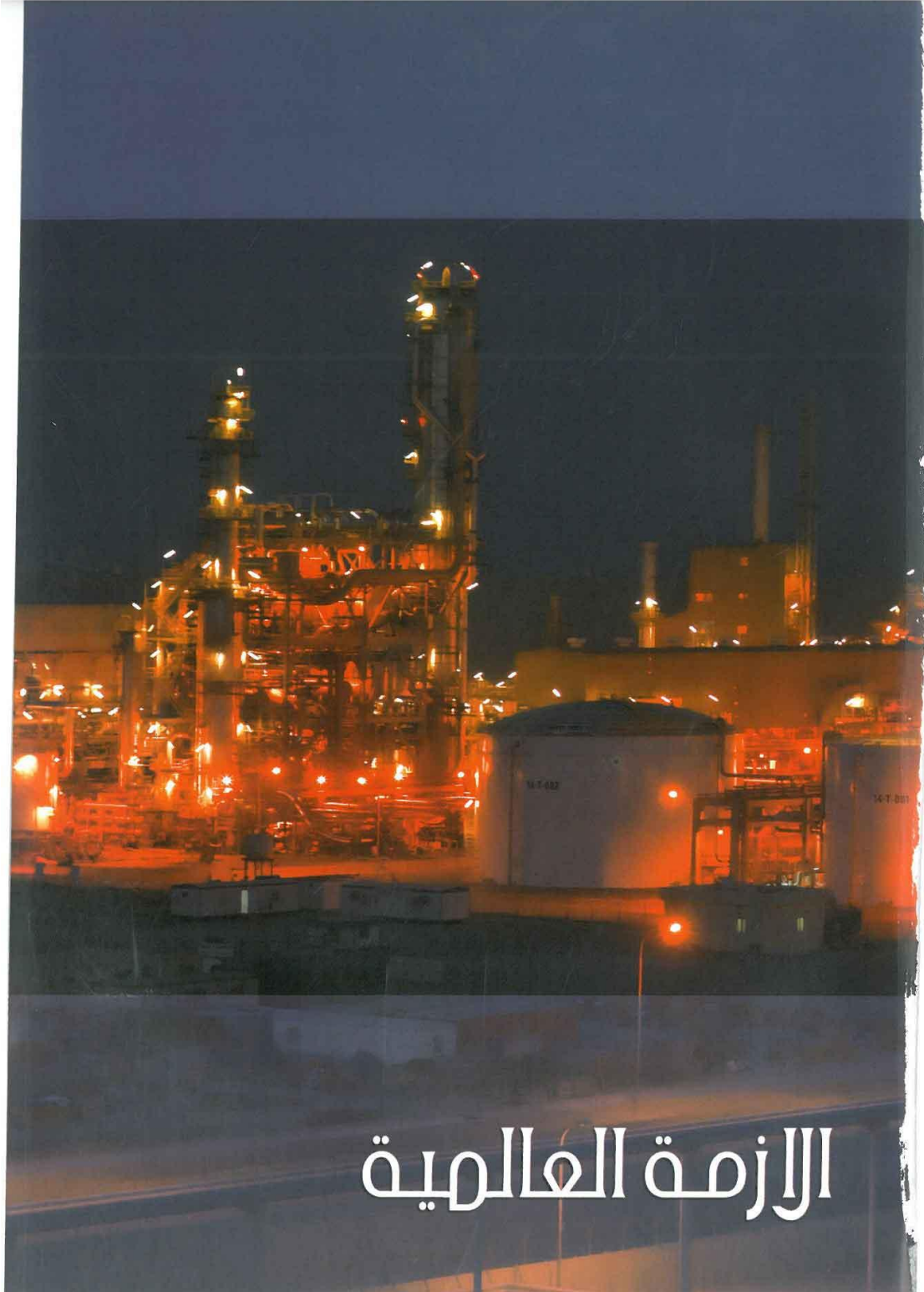
وانضمت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة للصناعات الحرفية في الإتحاد العربي للصناعات التقليدية، من أجل المشاركة في وضع السياسات التنموية للقطاع الحرفي، وإصدار الدوريات وفتح أسواق جديدة للمنتجات التقليدية العربية. وتقديراً لهذه الجهود اختارت منظمة اليونسكو السلطنة لتتطلق منها مسابقة التميز الحرفي الدولية.

رعاية ودعم مستمران
للحرف والصناعات
التقليدية .





التنمية الاقتصادية .. خطة شاملة لمواجهة



الازمة العالمية

الإيرادات والمصروفات الحكومية بملايين الريالات

 إجمالي الإيرادات
 إجمالي المصروفات



تتمثل الأولى في تسهيل مقايضة العملات، والثانية في: الإقراض المباشر بالدولار الأمريكي، وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ قررت الحكومة تأسيس صندوق التوازن الاستثماري للعمل بسوق مسقط الأوراق المالية برأسمال يبلغ ١٥٠ مليون ريال، وفي الأول من يناير أقرت حكومة السلطنة الموازنة العامة للدولة بحجم إنفاق يبلغ ٦,٤ مليار ريال مقارنة بحجم إنفاق يبلغ ٥,٨ مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٨، بهدف الحفاظ على مستوى نمو الاقتصاد الوطني واستمرار تنفيذ المشاريع التنموية المزمع تنفيذها في الخطة الخمسية الحالية.

وهكذا انتقلت السلطنة إلى عام ٢٠٠٩ وهي أكثر رغبة في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني على الرغم من الهبوط الذي شهدته أسعار الأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية، والتراجع الذي شهده القطاع العقاري، وانخفاض الطلب على الخدمات ومنتجات الشركات الصناعية، وقبل هذا كله تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما دفع الحكومة إلى تعديل سعر النفط في موازنة ٢٠٠٩ ليصبح ٤٥ دولارا للبرميل مقارنة بـ ٥٥ دولارا قبل إقرار مشروع الموازنة.

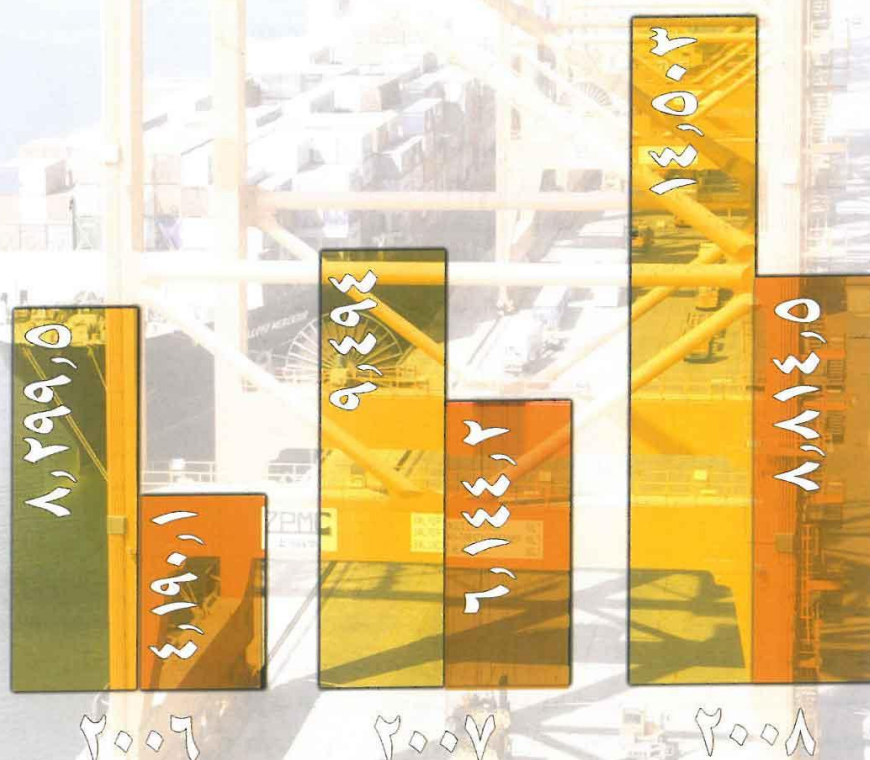
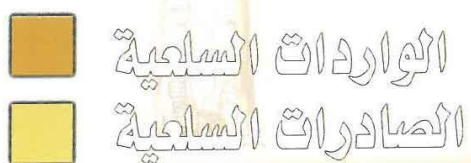
مؤشرات مطمئنة

ورغم أنه من الصعب التكهّن بما ستؤول إليه أوضاع الاقتصاد العماني في ٢٠٠٩ إلا أن هناك عددا من المؤشرات المطمئنة، من بينها أن معدلات نمو السيولة والائتمان ظلت خلال عام ٢٠٠٩ في مستوياتها الإيجابية العالية، كما أن مؤشرات الطلب المحلي وصافي الواردات وحجم القوى العاملة في القطاع الخاص لم تكشف بدورها عن أي دلالات للتباطؤ، إضافة إلى أن أسعار الأسهم بسوق مسقط للأوراق المالية قد بدأت منذ مارس ٢٠٠٩ بالاستقرار، مما يشير إلى إمكانية توفر سيولة يمكن استخدامها في قطاعات مختلفة بالاقتصاد الوطني.

كما ان التقارير الدولية الصادرة من جهات محايدة أشادت بقدره السلطنة على تخطي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فقد احتلت السلطنة المركز الأول عربيا والسادس عشر عالميا في قدرتها على مواجهة تحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بين البلدان المعرضة لمخاطر اجتماعية جراء الأزمة.

وقال تقرير أصدرته «الاقتصاديونست انالجنيس يونتس» الصادرة في لندن ونشر في شهر مارس ٢٠٠٩ وشمل ١٦٥ دولة في العالم: ان السلطنة حصلت على ٣,٩ درجة، وتعني الدرجة صفر انعدام الخطورة فيما تعني الدرجة ١٠ أعلى درجات الخطورة. وحذر التقرير من اضطراب اجتماعي بالغ نتيجة حالة الكساد العالمي على مدار عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مشيرا الى وجود ٩٥ دولة تتراوح درجة المخاطر فيها بين مرتفعة ومرتفعة جدا.

الصادرات والواردات السلعية بملايين الريالات



موازنة ٢٠٠٩

رفعت حكومة السلطنة حجم إنفاقها في موازنة عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٤٢٤ مليار ريال مقارنة بحجم إنفاق يبلغ ٥,٨ مليار ريال في موازنة عام ٢٠٠٨ بهدف الحفاظ على مستوى نمو الاقتصاد الوطني واستمرار تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، وقد حرصت الحكومة على أن تكون موازنة ٢٠٠٩ متميزة بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتطلبات والتحديات التي تفرضها مختلف التطورات الاقتصادية المتسارعة على الساحة الدولية والتي تتطلب التعامل معها بحس عال من المسؤولية وذلك بهدف توفير مقتضيات التنمية وتحقيق معدل نمو جيد للاقتصاد الوطني، وقد ارتأت الحكومة زيادة معدل الإنفاق لتغطية الالتزامات الجديدة الناتجة عن التوسع في الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات ومجالات التنمية لاسيما الإنفاق الإنمائي الذي سيكون له دور في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد.

وتوقعت الموازنة أن تبلغ الإيرادات الحكومية ٥,٦١٤ مليار ريال، وأن تسجل الموازنة عجزاً يبلغ ٨١٠ ملايين ريال، وتمثل إيرادات النفط والغاز ما نسبته ٧٥٪ من جملة الإيرادات، بينما تمثل الإيرادات الجارية والأسمالية نسبة ٢٥٪، وقد تم احتساب الإيرادات النفطية بأخذ متوسط سعر ٤٥ دولاراً أمريكياً للبرميل وبمعدل إنتاج يومي للنفط يبلغ ٨٠٥ آلاف برميل.

وبلغت المصروفات الجارية المقدرة للوزارات والوحدات الحكومية المدنية ٢,١٧٠ مليار ريال بزيادة تبلغ ٢٤٥ مليون ريال عن تقديرات موازنة عام ٢٠٠٨م، وقد استحوذ قطاعاً التعليم والصحة على ٤٩ بالمائة من إجمالي المصروفات الجارية، إذ تبلغ المخصصات الجارية لقطاع التعليم ٧٩١ مليون ريال والمصروفات الإنمائية ٥٨ مليون ريال، فيما يبلغ نصيب قطاع الصحة ٢٧١ مليون ريال أي بنسبة ١٢ ٪ من إجمالي الإنفاق الجاري للوزارات المدنية، وتم تخصيص ٣٦ مليون ريال للضمان الاجتماعي لتغطية الحالات التي تشملها مظلة الضمان الاجتماعي والبالغ عددها نحو ٥٠ ألف حالة.

وعلى الرغم من أن العجز المتوقع في موازنة ٢٠٠٩ والبالغ ٨١٠ ملايين ريال يعتبر عالياً في قيمته المطلقة إلا أن نسبته من الناتج المحلي تعد في الحدود الآمنة والمقبولة اقتصادياً.

معدلات التضخم

شهد الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ انحساراً نسبياً في معدلات التضخم العالمية نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية وفي أسعار العديد من السلع والمواد الأولية نتيجة انحسار الطلب عليها بعد تباطؤ معدلات النمو في معظم الدول واتجاه

اقتصادات الدول المتقدمة إلى الركود وانخفاض سعر صرف معظم العملات العالمية مقابل الدولار الأمريكي، ومع تراجع أسعار السلع والمواد الأولية في عام ٢٠٠٩ سجلت معدلات التضخم في السلطنة تراجعاً متتالية، فبعد أن بلغ معدل التضخم ١٢,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٨ هبط إلى ٦,٢٪ في مارس ٢٠٠٩، ثم إلى ٤,٩٪ في أبريل ٢٠٠٩.

نصيب الفرد من الدخل القومي

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للسلطنة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٧٠٢ ريال مقارنة بـ ٥٣٥٤ ريالاً في عام ٢٠٠٦ مسجلاً نمواً بنسبة ٦,٥٪. وجاء هذا الصعود نتيجة لارتفاع إجمالي الدخل القومي للسلطنة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٦ مليار ريال مقارنة بـ ١٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٦.

الخطط الخمسية

انتهجت السلطنة في بناء اقتصادها على خطط تنمية خمسية تهدف إلى تحقيق الرفاه للمجتمع وتتم مراجعتها باستمرار، ويعتبر عام ٢٠٠٦ أول أعوام الخطة الخمسية السابعة التي تعد أكبر خطة خمسية تنمية تشهدها السلطنة، كما أنها تعد حلقة ثالثة في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى المعتمدة للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢٠ والمتمثلة في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠.

وتسعى السلطنة خلال الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) إلى تحقيق معدلات نمو بالأسعار الثابتة لا يقل متوسطها السنوي عن ٣ بالمائة، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين والحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات متدنية.

وتركز الخطة - في الجانب الاقتصادي - على تحقيق مستويات للإنفاق العام قابلة للاستدامة من خلال ترشيد الإنفاق، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية، وإعطاء أولوية قصوى لرفع إنتاجية القطاعات المختلفة وفي مقدمتها قطاع النفط والغاز، وزيادة الاحتياجات النفطية من خلال دعم وتنشيط عمليات الاستكشافات الجديدة، ومواصلة الجهود المبذولة في مجال تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وإحكام الرقابة على أدائه.

وتحظى القوى العاملة الوطنية - خلال سنوات الخطة - بأولوية قصوى من خلال برنامج لتشغيل المواطنين يركز في الوقت نفسه على تحسين مخرجات التعليم العام وتوسيع فرص التعليم العالي وتطوير مخرجاته.

كما تركز الخطة أيضاً على تنمية قطاعات السياحة والأسماك والصناعة، ودعم جهود تشجيع التصدير بغرض تواجد المنتج العماني في مختلف الأسواق العالمية، والاستمرار في تحديث البنية الأساسية المتصلة بعمليات التصدير من موانئ

حُماة ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

ومطارات، وتفعيل اتفاقات الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الدولية المختلفة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والاهتمام بتسريع معدلات تنفيذ استراتيجيات وبرامج التخصيص، وتوجيه عوائد بيع الأصول الحكومية المترتبة من عمليات التخصيص إلى إقامة مشاريع، وإنشاء صندوق استثماري لتمويل الهياكل الإنتاجية للتنويع الاقتصادي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والإداري لها.

البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية

يعتبر البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية المحرك الرئيسي للخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وأداتها التنفيذية، وفي ظل ما توليه الحكومة من اهتمام في برامج التنمية واستكمالاً لمشاريع البنية الأساسية واستغلالاً للوفورات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية من الخطة لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد الوطني، فقد تم خلال الفترة منذ بداية العمل بخطة التنمية الخمسية السابعة وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٨ اعتماد مجموعة من المشاريع الإضافية استجابة للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم أثناء الجولات السنوية والتي قضت بتلمس الاحتياجات الملحة للمواطنين بالولايات والمناطق والعمل على تنفيذها وكذلك لمقابلة تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، إضافة إلى المبالغ الإضافية لمشاريع إعادة إصلاح البنية الأساسية المتأثرة بالأنواء المناخية الاستثنائية التي تعرضت لها السلطنة خلال عام ٢٠٠٧ والتي أقرتها اللجنة الوزارية المشكلة بأوامر سامية لإعادة إصلاح البنية الأساسية المتأثرة والتي بلغت تكلفتها نحو ٤٩٢ مليون ريال، عليه فقد بلغت جملة هذه الإضافات نحو ٤,٧ مليار ريال، وبذلك ارتفعت اعتمادات البرنامج الإنمائي بنسبة ١٥٦ بالمائة لتصل إلى نحو ٧,٧ مليار ريال نتيجة للإضافات التي تم اعتمادها على الخطة، مقارنة بمبلغ ٣,٠١٦ مليار ريال المعتمد في بداية خطة البرنامج، وتركزت الإضافات في قطاع الطرق بمبلغ ١,٠٥٣ مليار ريال، وقطاع الموانئ بمبلغ ٩٢٢ مليون ريال، وقطاع الغاز بمبلغ ٢٦٢ مليون ريال، وقطاع الإسكان بمبلغ ٣٣٩ مليون ريال، وقطاع المطارات بمبلغ ١٨٦ مليون ريال، وقطاع الصحة بمبلغ ١٦٨ مليون ريال، وقطاع تخطيط المدن وخدمات البلديات بمبلغ ٣٢٧ مليون ريال، وقطاع التعليم بمبلغ ١٠٤ ملايين ريال.

حرية اقتصادية وشفافية

حظيت التنمية الاقتصادية في السلطنة باهتمام دولي بارز، وأكد تقرير المؤسسة اكسفورد بيزنيس جروب الدولية أن السلطنة حققت نجاحات عديدة خلال عام ٢٠٠٨

٨٣٥ مليون ريال. وتشير الإحصائيات إلى أن العائد على إجمالي الاستثمار الأجنبي والذي يتضمن الأرباح والمتحصلات من إعادة الاستثمار والفوائد قد بلغ ١,٢٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ مقابل ٩١٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٦، وقد ارتفع إجمالي حجم الاستثمارات العمانية في الخارج للشركات العمانية وللشركات المقيمة بالسلطنة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٣٨٠ مليار ريال مقابل ١,٤٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٦.

وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى جهود حكومة جلالة السلطان في تعزيز الاستثمارات العمانية في مجال نقل النفط الخام والمشتقات النفطية والميثانول من خلال تأسيس أسطول للنقل البحري يقوم بنقل النفط الخام العماني إلى مختلف موانئ دول العالم ويشكل عائداً جديداً يضاف إلى عوائد إنتاج السلطنة من النفط الخام ليكون العائد: الإنتاج والنقل والتسويق، وخلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ دخلت عدة سفن الخدمة في هذا الأسطول، وخلال الأعوام الأربعة الماضية تمكنت الشركة العمانية للنقل البحري من بناء أسطول مؤلف من ٣٨ ناقلة منها ٢١ ناقلة مشغلة و ١٨ ناقلة مملوكة للشركة و ٣ ناقلات مستأجرة ومعاد تشغيلها في السوق المحلية والعالمية و ١٧ ناقلة تم التعاقد على بنائها وهي في مرحلة الإنشاء.

مجلس المناقصات

طرح مجلس المناقصات في عام ٢٠٠٨ ما يصل إلى ٢٨٨ مناقصة بتكلفة تقديرية تبلغ ٢,٩٣٥ مليار ريال، فيما بلغ عدد المناقصات التي تم إسنادها ٤٥٤ مناقصة بتكلفة تبلغ حوالي ٢,٥ مليار ريال، وشملت المناقصات المسندة مشاريع في قطاعات الموانئ والطرق والتعليم والصحة والثقافة وتشديد المدارس الجديدة وبناء الوحدات السكنية للمواطنين ومشاريع السدود والكهرباء والمياه وخدمات الاتصالات وغيرها. ومن بين هذه المشروعات إسناد إنشاء الحوض الجاف بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى، وشراء ١٠ ناقلات نفط عملاقة، وتصنيع وتوريد وتركيب بوابتين للحوض الجاف بولاية الدقم، وتعيين مدير مشروع للإشراف على المطارات الداخلية في (صحار، ورأس الحد، والدقم، وأدم، وهما، وشليم)، وتوسعة الخزانات وتسهيلات نقل المياه لمشروع المرحلة الثانية لمحطة تحلية المياه في بركاء، وإنشاء طريق خصب- ليما- دبا البيعة الجزء الأول (خصب - الخالدية)، وإعادة تأهيل طريق نزوى- ثمرت (المرحلة الثالثة)، وتقديم الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على مشروع ازدواجية طريق بدبد - صور، وإنشاء محطة الصرف الصحي الرئيسية والشبكات العاملة بنظام التفريغ الهوائي بولاية السيب، وإنشاء مستشفى الأمراض النفسية بمحافظة مسقط بالإضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى. ويتولى مجلس المناقصات - الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٧٣ - طرح المناقصات

وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ٢٥٠ ألف ريال.

الثروة النفطية والغاز الطبيعي

تشكل إيرادات النفط والغاز الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وقد بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة للنفط في موازنة ٢٠٠٩ حوالي ٥٢٢,٣ مليار ريال تمثل ٦٣٪ من إجمالي إيرادات الموازنة، وقد تم احتساب إيرادات النفط على أساس متوسط إنتاج يبلغ ٨٠٥ آلاف برميل يوميا وبسعر ٤٥ دولارا للبرميل، في حين تبلغ إيرادات الغاز المقدرة ٦٧٠ مليون ريال أي بنسبة ١٢٪ من إجمالي الإيرادات.

قطاع النفط

بدأت السلطنة في تصدير النفط في عام ١٩٦٧، وارتفع الإنتاج تدريجيا حتى بلغ ٩٥٦ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠١ إلا أن هذا الإنتاج تراجع في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بسبب انخفاض إنتاج بعض الآبار غير أن الحكومة قامت بوضع خطة طموحة تستهدف إعادة الإنتاج إلى مستواه السابق وتخطيه حاجز المليون برميل يوميا، وتتوقع وزارة النفط والغاز أن يتراوح إنتاج السلطنة اليومي من النفط في عام ٢٠٠٩ بين ٨٠٥ آلاف برميل و ٨١٠ آلاف برميل، ومن أجل زيادة الإنتاج تقوم الحكومة برفع حجم استثماراتها في مجال النفط والغاز سنويا، وتبلغ تقديرات مصروفات إنتاج النفط والغاز في موازنة عام ٢٠٠٩ حوالي ٣٧٠,١ مليار ريال تمثل ٢١,٣٪ من إجمالي الإنفاق العام. وقد خصصت الحكومة مبلغ ١,٠٩٨ مليار ريال للمصروفات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز في موازنة عام ٢٠٠٩، و ٢٧٢ مليون ريال للمصروفات الجارية. وشهد عام ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية استكشاف نفطية واحدة تغطي منطقة الامتياز رقم ٦٢ والتي تبلغ مساحتها ٢٢٦٩ كيلومترا مربعا، ويقدر حجم الاستثمار المتوقع نحو ٥٠٠ مليون دولار أي ما يعادل ١٩٢ مليون ريال. وحققت عمليات الاستكشاف التي تمت في عام ٢٠٠٨ نتائج ايجابية لدى شركة تنمية نفط عمان التي اكتشفت حقلين للنفط هما «طليلة» و«ملآن»، كما أن حقل «رباب» المكتشف في عام ٢٠٠٧ يبدأ الإنتاج في نهاية عام ٢٠٠٩، كما نجحت شركة أوكسدنتال في إضافة نحو ٦,٥ مليون برميل إلى احتياطياتها، وأضافت شركة دليل للنفط ١١١ مليون برميل إلى احتياطياتها. وقد بلغ إنتاج السلطنة من النفط في عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٧٧ مليون برميل بمتوسط إنتاج بلغ ٧٥٦,٨ ألف برميل يوميا مقارنة بـ ٧١٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠٧ مسجلا نموا بنسبة ٦,٥٪. وعلى مستوى تصدير النفط بلغ إجمالي صادرات السلطنة من النفط الخام



عمليات التنقيب عن النفط
متواصلة. وتقوم الحكومة
برفع حجم استثماراتها
في مجال النفط والغاز
سنوياً.

والمكثفات النفطية خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٢١٦,٧ مليون برميل مقارنة بـ ٢٢١,٩ مليون برميل في عام ٢٠٠٧ مسجلة تراجعاً بنسبة ٢,٤ ٪. واحتلت الصين المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة للنفط العماني بواقع ١٠٥,٩ مليون برميل أي بنسبة ٤٨,٩ ٪ من إجمالي الصادرات، ثم اليابان التي بلغ حجم استيرادها للنفط العماني ٣٠,٣ مليون برميل أي بنسبة ١٤ ٪ من إجمالي الصادرات النفطية.

وقد ارتفع متوسط سعر النفط العماني خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١٠١,٠٦ دولار للبرميل مقارنة بـ ٦٥,١٥ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٧.

وتوجد بالسلطنة حاليا مصفأتان للنفط الخام، تديرهما الشركة العمانية للمصايف والبتروكيماويات، الأولى هي مصفاة الفحل التي يبلغ إنتاجها ١٠٦ آلاف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في عام ١٩٨٢ وهي مخصصة للاستهلاك المحلي، والثانية هي مصفاة صحار التي يبلغ حجم إنتاجها ١١٦ ألف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في ابريل ٢٠٠٧، ويتم تصدير حوالي ٨٠ بالمائة من إنتاجها إلى الخارج.

وقد بلغ إنتاج مصفاة الفحل في عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٨,٥ مليون برميل، وبلغت صادراتها ٢,٩ مليون برميل، في حين بلغ إنتاج مصفاة صحار ٣٧,٤ مليون برميل وبلغت صادراتها ٣٦,٦ مليون برميل.

وقد صدر في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧ المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٩٩ بدمج شركة

التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



ميناء ومرافق تصدير
الغاز الطبيعي في ولاية
صور .

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

٢٤٤



البنك المركزي العماني

أنشئ البنك المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤ بمقتضى القانون المصر في عام ١٩٧٤ (المعدل بالقانون المصر في الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠٠) وبدأ بممارسة صلاحياته الكاملة اعتباراً من الأول من ابريل ١٩٧٥ برأسمال أولي يبلغ مليون ريال، ثم زاد تدريجياً حتى بلغ ٣٠٠ مليون ريال اعتباراً من ابريل ٢٠٠٢، وفي ٢٥ مارس ٢٠٠٧ أقر مجلس محافظي البنك المركزي العماني رفع رأسمال البنك المركزي من ٣٠٠ مليون ريال إلى ٤٠٠ مليون ريال بالتحويل من احتياطاته الخاصة. وقد بلغ إجمالي أصول البنك ٦٢٩,٤ مليار ريال مع نهاية عام ٢٠٠٨ (٣٩,٠١٢ مليار دولار)، ولبنك فرعان واحد في صلالة والثاني في صحار.

ويقوم البنك بدور نشط في تطوير القطاع المصرفي وترسيخ الثقة بين أطراف العمليات المصرفية، وفي هذا الإطار تم تشجيع البنوك الوطنية على الاندماج لتكون أكثر قدرة وكفاءة، كما تم إلزام البنوك التجارية برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك الجديدة إلى ١٠٠ مليون ريال و ٣٠ مليون ريال لفروع البنوك التجارية الأجنبية. وقد بلغت نسبة التعمين في البنوك التجارية والمتخصصة مع نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٢,٢٪، إذ بلغت نسبة التعمين في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة ٨٧٪، وفي الوظائف الكتابية ٩٩,٨٪، وفي الوظائف غير الكتابية ١٠٠٪، أما في شركات الصرافة فقد بلغت نسبة التعمين ٥٠,٨٪، وفي شركات التمويل المرخصة من قبل البنك المركزي العماني بلغت نسبة التعمين ٥٩,٥٪.

عمليات البنوك التجارية

توضح الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية العاملة بالسلطنة طبقاً للوضع في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ان الإجماليات الرئيسية قد شهدت نمواً إيجابياً، فقد زادت أصول/ خصوم هذه البنوك لتصل إلى ١٣,٨ مليار ريال مرتفعة بنسبة ٣٣,٢٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٧، كما زاد إجمالي رصيد الائتمان الذي منحه البنوك التجارية للقطاع الخاص والأفراد والمؤسسات والحكومة إلى ١٣,٨ مليار ريال مقارنة بـ ١٠,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٤٢,٣٪.

وبلغ إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية مع نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٨,٦ مليار ريال مقارنة بـ ٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٧، وبلغ مجموع رؤوس الأموال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة لهذه البنوك ١,٦ مليار ريال.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ارتفعت أصول البنوك التجارية العاملة إلى حوالي ١٣,٧ مليار ريال مقارنة بـ ١١,٣ مليار ريال في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

البنوك المتخصصة

أنشأت حكومة السلطنة منذ وقت مبكر بنوكاً متخصصة لدعم جهود التنمية في مجالات محددة مثل مشروعات الإسكان والمشروعات الصناعية والزراعية والسكنية نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، إلا أن التطور الذي حققته مسيرة التنمية في مختلف المجالات فرض إعادة النظر في عمل البنوك المتخصصة من أجل تطوير أدائها وزيادة قدرتها على القيام بمهامها، وفي هذا الإطار تم إنشاء بنك التنمية العماني كشركة مساهمة عمانية في أبريل ١٩٩٧ بدمج بنك تنمية عمان مع بنك عمان للزراعة والأسماك.

وفي الوقت الحالي يوجد بئكان متخصصان هما: بنك الإسكان العماني، وبنك التنمية العماني، وهما بئكان حكوميان، أما بنك التضامن للإسكان فقد تحول في نهاية عام ٢٠٠٧ من بنك متخصص في تقديم القروض الإسكانية إلى بنك تجاري بالكامل تحت مسمى: البنك الأهلي.

بنك الإسكان العماني

يقوم بنك الإسكان العماني منذ إنشائه في عام ١٩٧٧م بتقديم قروض إسكانية للمواطنين لتمويل شراء أو تشييد أو استكمال المساكن مساهمة منه في توفير المسكن اللائق للمواطن وأسرته، ويبلغ رأسمال البنك ٣٠ مليون ريال، وبلغت قيمة أصوله (موجوداته) مع نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ١, ١٨٣ مليون ريال وقد قام البنك بتقديم قروض بلغت قيمتها ٩, ١٥٨ مليون ريال.

بنك التنمية العماني

أنشئ بنك التنمية العماني بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٨ الصادر في ٩ ابريل ١٩٩٧ وذلك بدمج بنك تنمية عمان (الذي أنشئ في عام ١٩٧٩) وبنك عمان للزراعة والأسماك (الذي أنشئ عام ١٩٨١).

ويعمل بنك التنمية العماني على تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية وذلك بتقديم قروض تصل إلى مليون ريال للمشروع الواحد.

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ بلغت قيمة القروض التي قدمها بنك التنمية العماني ٩, ٦٥ مليون ريال تراوح سعر الفائدة عليها بين ٢ بالمائة و٦ بالمائة سنوياً، وبلغ إجمالي قيمة أصوله (موجوداته) ٦, ٧٩ مليون ريال، بينما بلغ رأسمال البنك المدفوع ٤٠ مليون ريال.



سوق رأس المال

تعد سوق مسقط للأوراق المالية جزءاً من قطاع سوق رأس المال الذي تشرف عليه الهيئة العامة لسوق المال، وقد تأسست سوق مسقط للأوراق المالية في عام ١٩٨٨ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٥٣) الصادر في ٢١ يونيو ١٩٨٨، وبعد مرور عقد من الزمن من النمو المتواصل في نشاط السوق وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومواكبة لمستجدات وتطورات القطاع المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي خصوصاً فيما يتعلق بقطاع الأوراق المالية ظهرت الحاجة للفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية بهدف تفعيل الدور الرقابي وحماية المستثمرين، وأصبح من الضروري تعديل التشريعات والنظم القائمة بما يتواءم واحتياجات سوق مسقط للأوراق المالية وجعلها على قدم المساواة مع الأسواق المالية الأخرى في العالم، وعليه صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٠) والمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٢) بإعادة هيكلة سوق الأوراق المالية من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة، هي: الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية، وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية.

وتختص الهيئة بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وجميع المتعاملين فيها والشركات المدرجة بالسوق، فيما تختص سوق مسقط للأوراق المالية ببيع وتداول الأوراق المالية

المنطقة التجارية في مدينة روي.

التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



الخدمات الالكترونية
أعطت دفعة لسوق مسقط
للاوراق المالية واوجدت
ثقة لدى المستثمرين .

الست اللاحقة، وتمكن من الصعود من مستوى ١٥٠٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠١ إلى مستوى ٤٨, ٩٠٣٥ نقطة مع نهاية عام ٢٠٠٧ .
وكان المؤشر قد تراجع بنسبة ٤, ٥٢ بالمائة في عام ١٩٩٨ بعد ان هوت أسعار الأسهم بشكل كبير خلال ذلك العام مقارنة بمستوياتها في عام ١٩٩٧ .
وبلغ إجمالي حجم التداول في عام ٢٠٠٨ حوالي ٦, ٣ مليار ريال مقارنة بـ ٦, ٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ مسجلة نموا بنسبة ٦, ٣٧٪، غير ان القيمة السوقية تراجعت من مستوى ٢, ١٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى مستوى ٩, ٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٨ .

قطاع التأمين

ينظم قطاع التأمين قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٧٩، إضافة إلى عدد من الأطر القانونية الأخرى.
ويعد صدور المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٢٠٠٤ الصادر في ٣ أغسطس ٢٠٠٤ بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة العامة لسوق المال نقلة جديدة للارتقاء بأداء القطاع إلى المستوى الذي يمكنه من تطبيق المعايير المعتمدة في أسواق التأمين العالمية.

وقد قامت الهيئة بخطوات فعالة لتطوير قطاع التأمين وتشريعاته وأنظمتها، حيث وجهت جهودها نحو تعزيز البنية التشريعية لقطاع التأمين وتطوير الجدارة المهنية لمنتسبي هذا القطاع، كما قامت بتعديل بعض أحكام قانون تأمين المركبات في السلطنة واللائحة التنفيذية المنبثقة عنه وتنظيم متطلبات ترخيص مزاوله أعمال التأمين، وتنظيم إجراءات التأمين على الحياة، كما قامت بإصدار وثيقة التأمين الموحدة بهدف رفع مستوى التغطيات والمزايا التأمينية والحد من الخلافات المثارة حول تفسير بنود وثيقة تأمين المركبات.

وفي مايو ٢٠٠٨ وافقت الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس أول شركة عمانية لإعادة التأمين في السلطنة برأسمال قدره ٣٠ مليون ريال، ويساهم في تأسيس الشركة غرفة تجارة وصناعة عمان وعدد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص العاملة في قطاع المصارف والتأمين والخدمات والاستثمار وسيتم إدراج الشركة بسوق مسقط للأوراق المالية خلال خمس سنوات من بدء أعمالها.

وتهدف الشركة إلى زيادة احتفاظ حجم الأقساط في السلطنة الأمر الذي يساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي وزيادة العوائد وتوفير المزيد من السيولة لتمويل الاستثمارات المطلوبة في السلطنة بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام إلى جانب الترويج للسلطنة كأحد مراكز التأمين في المنطقة.

كما تم في شهر مايو ٢٠٠٨ أيضا التوقيع على اتفاقية مشروع قاعدة البيانات المشتركة للتأمين ويهدف المشروع إلى توفير قاعدة بيانات مركزية للسائقين والمركبات والحوادث يتم ربطها إلكترونيا مع الجهاز المركزي لشرطة عمان السلطانية لضمان تحديث البيانات، ويتيح المشروع إمكانية تسجيل بيانات حوادث المركبات في قاعدة بيانات مشتركة، بالإضافة إلى إمكانية البحث عن بيانات السائق والمركبة واستعراض المخالفات والحوادث السابقة المسجلة في سجل أي منهما. ويمكن النظام شركات التأمين المسجلة من الاستفادة من البيانات في عمليات التأمين وإعادة التأمين، كما يمكن شرطة عمان السلطانية من الحصول على سجلات دقيقة للحوادث في كافة مناطق السلطنة.

التجارة

تهدف الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) إلى زيادة مساهمة قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة مساهمة قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادة المتوقعة في تدفق السلع القابلة للتبادل التجاري من الإنتاج المحلي والواردات. ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى نظام المحطة الواحدة «دائرة خدمات

٢٠٠٩/٢٠١٠م



أحد مراكز التسوق
الحديثة في محافظة
مسقط .

المستثمرين» التي تشارك فيها عدة جهات حكومية تعمل كفريق واحد لتقديم الخدمات للمستثمرين بسرعة وكفاءة عالية وبأقل التكاليف ومن مكان واحد. وقد ارتفعت قيمة التجارة الخارجية للسلطنة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣ مليار ريال مقارنة بـ ١٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ مسجلة نمواً بنسبة ٤٩,٣ بالمائة مستفيدة من النشاط الاقتصادي الذي شهدته السلطنة والذي أدى إلى صعود الصادرات والواردات السلعية المسجلة.

وقد ارتفعت صادرات السلطنة السلعية المسجلة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٥ مليار ريال مقارنة بـ ٩,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ مسجلة صعوداً بنسبة ٥٢,٨ بالمائة، مستفيدة من ارتفاع قيمة صادرات النفط والغاز بنسبة ٥٣,١ بالمائة بعد أن ارتفعت من ٧,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ مستحوذة بذلك على ٧٦ بالمائة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية المسجلة، وارتفعت أيضاً الصادرات غير النفطية بنسبة ٥٢,١ بالمائة إذ صعدت من نحو ١,٣ مليار ريال إلى ١,٩ مليار ريال، كما شهدت حركة إعادة التصدير نمواً تجاوزت نسبته ٥٠ بالمائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٧، وتمثلت الصادرات غير النفطية في المنتجات المعدنية ومنتجات الصناعات الكيماوية والمعادن ومصنوعاتها والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وغيرها. وارتفعت الواردات السلعية المسجلة في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٣,٥ بالمائة لتبلغ ٨,٨

مليار ريال مقارنة بنحو ٦,٢ مليار ريال في ٢٠٠٧.

وفي يناير ٢٠٠٩ دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين السلطنة والولايات المتحدة حيز التنفيذ، وتأتي هذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في فبراير ٢٠٠٦ في إطار الخطوات الهادفة إلى تعزيز سياسات التحرير ودمج الاقتصاد العماني في الاقتصاد العالمي بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ومن المتوقع أن تعزز الاتفاقية العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين وزيادة التجارة والاستثمارات والوظائف والنمو الاقتصادي والمزيد من الانفتاح للسوق العماني المنفتح سلفاً وتجعله أكثر استقبالية للسلع والخدمات والاستثمارات من الولايات المتحدة.

كما ستعمل الاتفاقية على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بإزالتها للقيود والعقبات وإتاحتها مدخلاً أكبر للصادرات العمانية إلى السوق الأمريكية والاستفادة من الامكانيات والقدرات العالية للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والتقنية.

وقد تم في عام ٢٠٠٨ تدشين شعار حملة «عماني» لترويج المنتجات العمانية، ويأتي تدشين هذا الشعار لتعزيز مكانة المنتجات العمانية لدى المستهلكين، وتعد الحملة بمثابة مبادرة وطنية من أجل تطوير وترقية ومساندة المنتجات العمانية والخدمات وتفعيل دورها في السوق المحلي.

الصناعة

يعد قطاع الصناعة ركيزة مهمة من ركائز استراتيجية التنمية طويلة المدى (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، ومن المنتظر أن تصل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

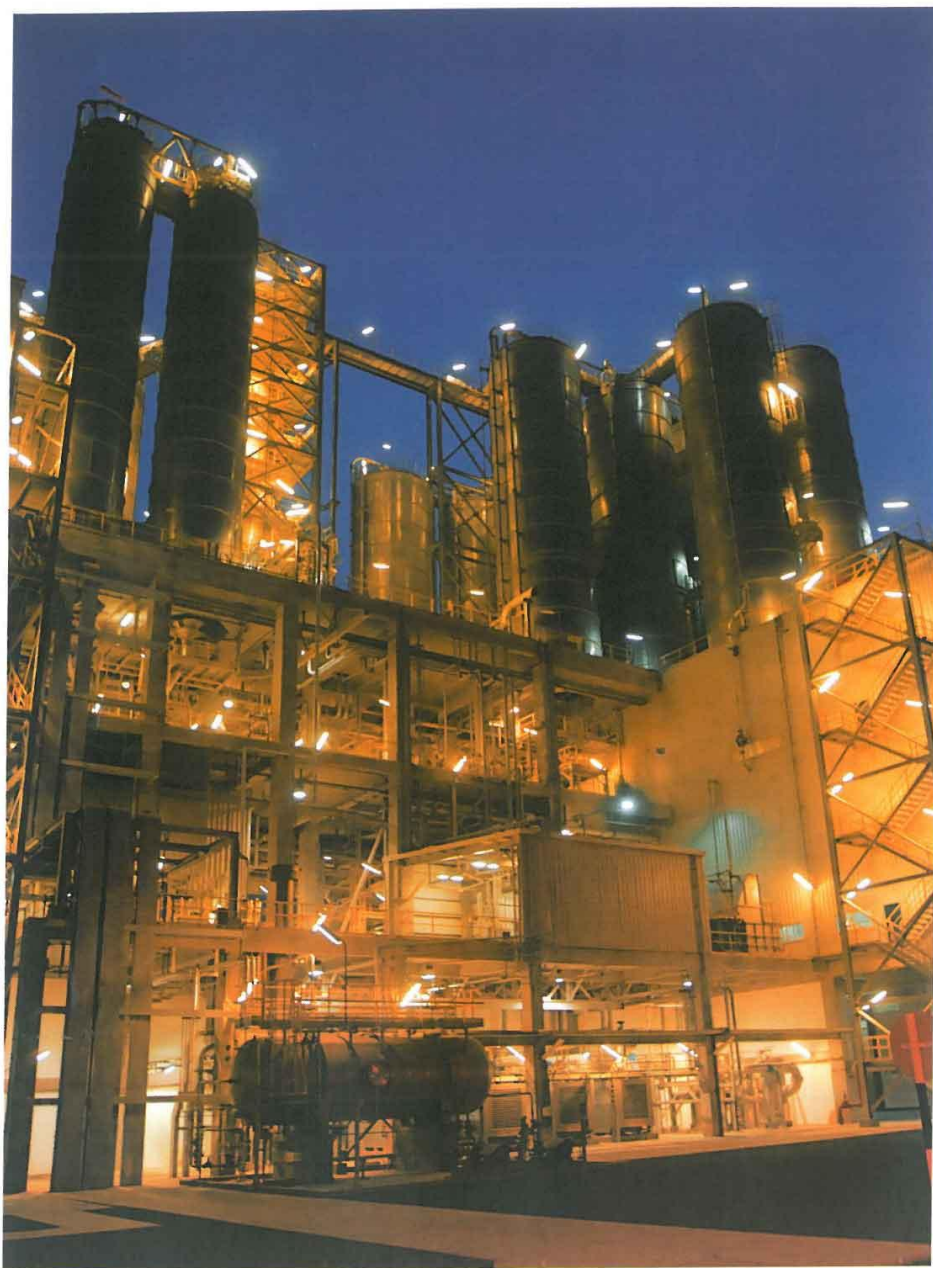
وتسعى السلطنة خلال الخطة الخمسية السابعة إلى تحقيق معدل نمو سنوي في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية قدره ١٤٪، وأوضحت نتائج المسح الصناعي الذي قامت به وزارة التجارة والصناعة للمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة في السلطنة أن إجمالي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية قد ارتفع في ٢٠٠٧ بنسبة ١٤٪ ليصل إلى ١,٣٥٠ مليار ريال بزيادة قدرها ١٦٧ مليون ريال وذلك نتيجة ارتفاع الانتاج في معظم قطاعات الصناعات التحويلية الاخرى التي لا تشمل النفط المكرر والغاز الطبيعي المسال بنسبة ٥٠٪.

وقد أعدت وزارة التجارة والصناعة برامج ودراسات لتحسين اداء القطاع الصناعي من بينها برامج إعادة تأهيل المنشآت الصناعية وبرامج ترشيد استهلاك الطاقة وبرامج المناولة والشرابة الصناعية والإدارة الصناعية، كما أعدت دراسات تشخيصية لقطاع الكيماويات والصناعات البلاستيكية ومركز تطوير قطاع الملابس

هــمـالـنـ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

الجاهزة ومركز تطوير تقنيات تصنيع المواد الغذائية ودراسات أخرى عن المجمعات الصناعية وتكلفة عناصر الإنتاج في السلطنة مقارنة بدول مجلس التعاون. وتعمل الحكومة على تذليل العوائق الرئيسية التي تواجه القطاع الصناعي من خلال تطوير البنى الأساسية وزيادة تسهيلات الموانئ ورفع الطاقة التخزينية وتبسيط الإجراءات وفتح الاسواق الجديدة أمام الصادرات العمانية ومواصلة حملة الترويج للمنتج العماني وتبني مشروع الهوية التسويقية للسلطنة، كما أعيد تأهيل الشركات المتعثرة وتم إنشاء وحدة خاصة بالمديرية العامة للصناعة لدراسة حالات الشركات التي تعاني من صعوبات وقد أعيد تأهيلها لتصبح مشاريع صناعية ناجحة. ونظرا لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عقدت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠٠٨ عدة اجتماعات مع مسؤولي المصانع للتعرف على المشاكل والعوائق التي تواجه قطاع الصناعة والحلول المقترحة من قبلهم. وتركز الاستراتيجية الصناعية للسلطنة على إقامة مشروعات صناعية كبيرة تعتمد على الغاز الطبيعي كالمشاريع المقامة في ولايتي صحار وصور، كما تركز الاستراتيجية على إقامة الصناعات المعرفية ومشاريع التخصص. وقد تم إنشاء مركز دعم الابتكار في قطاع الصناعة بهدف توفير احتياجات القطاع الصناعي من متطلبات البحث والتطوير والابتكار ويسهم المركز في بناء روابط قوية بين المؤسسات الصناعية والجامعات ومراكز البحوث المحلية بما يخدم الصناعة المحلية ويشجع المؤسسات على اعتماد البحث العلمي والابتكار. ويوجد في السلطنة عدد من المناطق الصناعية التي تهدف إلى الارتقاء بالقطاع الصناعي حيث تسعى إلى استقطاب صناعات نوعية تعتمد قدر الإمكان على استغلال الخامات المحلية المتوفرة حولها، فبالإضافة إلى المنطقة الصناعية في الرسيل بمحافظة مسقط - والتي تعد أولى المناطق الصناعية في السلطنة - هناك مناطق صناعية في صحار وصور وصلالة ونزوى والبريمي إضافة إلى المنطقة الصناعية بميناء صحار والتي تعد منطقة للصناعات الثقيلة وصناعات البتروكيماويات. وفي إطار تشجيع المصانع العمانية على التطوير المستمر لقدراتها التقنية وعلى الالتزام بالموصفات القياسية وزيادة نسبة التعمين يتم سنويا تنظيم مسابقة كأس جلالة السلطان لأفضل خمسة مصانع، ويأتي تنظيم المسابقة بشكل سنوي منذ إعلانها في عام ١٩٩١ تماشيا مع أهداف الاستراتيجية الصناعية التي تسعى الحكومة لتحقيقها. ونظرا لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٩ بإنشاء المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة كجهة مختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة.

مصنع البولي بروبيلين
بمنطقة ميناء صحار
الصناعية .



قطاع التعدين

شهد قطاع التعدين نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة ، وقد وصلت وزارة التجارة والصناعة جهودها في مجال الدراسات والمسوحات التعدينية والجيولوجية، منها إعداد الخرائط الجيولوجية لولاية إبراء، وقد أسفرت المسوحات والدراسات التقنيية التفصيلية عن فرص استثمارية لقيام عدد من المشاريع التعدينية الكبيرة.

وتم في شهر مايو ٢٠٠٩ التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالمديرية العامة للمعادن ومعهد العلوم الجيولوجية السويسري تهدف إلى جمع وتحليل وتصنيف وحفظ النيازك العمانية، وتغطي المذكرة النيازك التي تم جمعها في إطار مشروع التعاون المشترك المتعلق بجمع ودراسة وتصنيف وحفظ النيازك العمانية ونشر نتائجها في الفترة ما بين يناير ٢٠٠١ ونهاية أبريل ٢٠١٠، وقد أثمرت النشاطات الجيولوجية التي تقوم بها المديرية العامة للمعادن عن تجميع حوالي ٣٨٠٠ كيلوجرام من النيازك، وخلال فترة تنفيذ المشروع تم اكتشاف نيازك عديدة قادمة من المريخ والقمر وعدد كبير من النيازك من أصل الكويكبات السيارة في محافظة ظفار والمنطقة الوسطى.

وتتوفر بالسلطنة خامات عديدة كالكروم، والحجر الجيري، والرخام، وصخور الزينة، والسيليكا، والرصاص، والجبس، والحديد، والدولوميت، وتعاون السلطنة مع جهات عديدة في مجال استكشاف الثروات المعدنية من أبرزها وكالة التعاون الدولي اليابانية «جايجا» كما يتم استخدام أساليب حديثة ومتطورة في أعمال الاستكشاف والتقيب والتعدين وبما يحافظ على البيئة العمانية.

غرفة تجارة وصناعة عمان

اعتمد مجلس إدارة الغرفة مع بداية دورته الحالية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) استراتيجية عمل تترجم طموحات الغرفة النابعة من رسالتها المتمثلة في خدمة الاقتصاد الوطني ومؤسسات وشركات القطاع الخاص، وتركز على عدد من المحاور الهادفة إلى ترقية العمل في جميع دوائر وفروع الغرفة، والمساهمة بفاعلية في مجريات الأحداث على الساحة الاقتصادية داخل وخارج السلطنة .

وقد اهتمت الغرفة بإعادة صياغة دورها ليواكب متطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص ومتغيرات العمل الاقتصادي المحلي والخارجي وسعت في هذا الإطار إلى تعزيز العلاقة مع القطاعين العام والخاص في الداخل والخارج، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف اتخذت جملة من الإجراءات التطويرية والتنظيمية منها تعزيز الهيكل الداخلي للغرفة واستحداث دوائر جديدة (دائرة المعارض والعلاقات

الخارجية - دائرة التدقيق) وإدخال وتفعيل الخدمات الالكترونية. كما قامت الغرفة بمجموعة من المبادرات لتطوير العمل في الغرفة والقطاع الخاص العماني بالتنسيق مع المؤسسات المعنية داخل السلطنة، ومن تلك المبادرات تغيير الإجازة الأسبوعية في الغرفة ليومي الجمعة والسبت بدءاً من شهر أغسطس ٢٠٠٨، وحثت الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص على إعادة النظر في ساعات العمل وزيادة الإجازة الأسبوعية إلى يومين وقد لاقت دعوات الغرفة استجابة من القطاع الخاص، كما عقدت عدة لقاءات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص لمعالجة ارتفاع الأسعار خلال عام ٢٠٠٨ وتبنت مع عدد من المؤسسات «العبوة الاقتصادية» التي ضمت ١٠ سلع غذائية أساسية بسعر يتناسب مع ذوي الدخل المحدود، كما عقدت الغرفة اجتماعاً مع موردي ومنتجي المواد الغذائية قبيل شهر رمضان ١٤٢٩هـ حثتهم خلاله على استقرار الأسعار، بالإضافة إلى تبني مشروع تأسيس جامعة مسقط وقامت بالاتصال بالمهتمين ورجال الأعمال للمساهمة في تأسيس الجامعة، كما دعمت تأسيس جامعة البريمي بالمساهمة في رأس المال بالإضافة إلى الدخول كعضو مؤسس في جامعة الشرقية، إلى جانب دعم المنتخب الوطني في خليجي ١٩ عبر تأسيس صندوق لتنظيم مساهمات القطاع الخاص لدعم المنتخب.

وقد وسّعت الغرفة من صلاحيات الفروع واستحدثت فروعاً جديدة في كل من هيماء بالمنطقة الوسطى والرسناق بجنوب الباطنة إلى جانب تعزيز مشاركة أعضاء لجان الفروع والمدرين بالفعاليات المختلفة وإنشاء مبانٍ جديدة لفروع الغرفة بكل من صور وإبراء بالمنطقة الشرقية وخصب بمحافظة مسندم والبريمي بمحافظة البريمي.

وسعت الغرفة إلى تعزيز علاقات التنسيق والتعاون في الشأن الاقتصادي والاستثماري مع الجهات والوحدات الحكومية ذات العلاقة وذلك من خلال عقد لقاءات مباشرة مع عدد من أصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة الوكلاء والمعنيين لبحث مستجدات العمل في القطاع الاقتصادي، كما نظمت عدداً من اللقاءات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص لمناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه شركات ومؤسسات القطاع الخاص العماني في شتى المجالات والتخصصات.

وتقوم الغرفة بالمساهمة في جهود الترويج لجذب الاستثمار إلى السلطنة وذلك من خلال تنظيم زيارات لوفود تجارية عمانية إلى الخارج وأيضاً من خلال استضافة الوفود الأجنبية إلى السلطنة التي يتم في إطارها عقد العديد من الندوات والمحاضرات الهادفة إلى التعريف بفرص ومجالات وحوافز وتسهيلات الاستثمار.

تقنية المعلومات

أعطت السلطنة أولوية لاقتصاد المعرفة من خلال الشروع في تأسيس البنية الأساسية للصناعات القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات حيث تم تأسيس مجمع تقنية المعلومات «واحة المعرفة - مسقط» الذي بدأ في تحقيق نتائج ايجابية في جذب الاستثمارات لتأسيس الصناعات المعرفية وتطوير المقدرات التقنية للشركات والمؤسسات العمانية وتوفير الرعاية للمبدعين من الشباب.

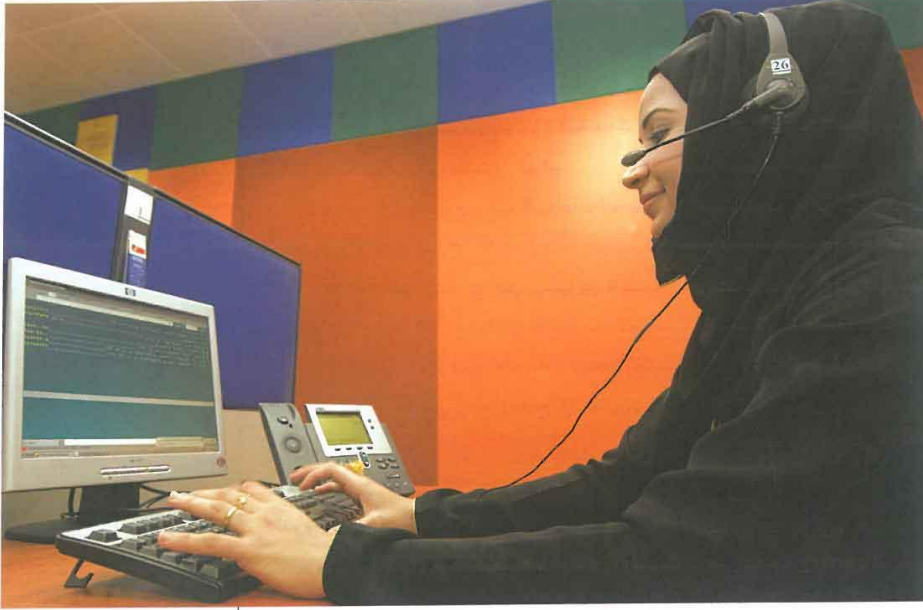
وقد توج هذا الاهتمام بإنشاء هيئة تقنية المعلومات بموجب مرسوم سلطاني صدر في ٣١ مايو ٢٠٠٦، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي، إذ تقوم بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعُمان الرقمية.

وتسعى الهيئة إلى بناء بنية أساسية متكاملة لتقنية المعلومات والتطبيقات المعلوماتية وبوابات الخدمات الحكومية المشتركة، وربط جميع المؤسسات الحكومية بشبكة معلوماتية آمنة، وتوفير المعلومات والخدمات الحكومية الإلكترونية عبر منافذ اتصال متعددة في السلطنة، وإعداد إطار عمل لإدارة إلكترونية، ووضع معايير وضوابط للبنى الأساسية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصال، ووضع إطار لأمن المعلومات والشبكات.

وقد شهد عام ٢٠٠٨ صدور قانون المعاملات الإلكترونية الصادر المرسوم السلطاني رقم ٦٩ / ٢٠٠٨، في حين شهد عام ٢٠٠٩ تنفيذ العديد من المبادرات، ففي مارس ٢٠٠٩ وقعت السلطنة وسنغافورة اتفاقية يقوم بموجبها الجانب السنغافوري بتقديم الخدمات الاستشارية لتكوين إطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية في السلطنة.

وقد بدأت الهيئة في مطلع عام ٢٠٠٩ مشروعاً لتدريب وتأهيل أكثر من ٩٣ ألف موظف من موظفي الخدمة المدنية على مهارات التعامل مع الحاسوب وتقنية المعلومات ومنحهم الشهادة العالمية للحاسوب والإنترنت IC3 وذلك بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم، ويستمر المشروع الذي يأتي ضمن الخطط الاستراتيجية لبناء مجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية على مدى ثلاث سنوات في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

وفي مايو ٢٠٠٩ تم تدشين مركز البيانات الوطني بواحة المعرفة الذي يعد مركزاً احترازياً لتسجيل المعلومات وإدخال البيانات الإلكترونية الخاصة بالقطاعين العام والخاص كما يعتبر نواة لتجميع كافة المعلومات الإلكترونية ووضعها واستخدامها في حالات الطوارئ.



إحدى المتدربات بمجمع تقنية المعلومات «واحة المعرفة».

كما تم في شهر مايو ٢٠٠٩ التوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئة تقنية المعلومات ووزارة الشؤون الرياضية لإقامة مركز المجتمع المعرفي في المجمع الرياضي بصور، ويهدف المشروع إلى تدريب المواطنين على المهارات اللازمة لاستخدام الحاسب الآلي والانترنت ويأتي توقيع الاتفاقية بعد أن وقعت الهيئة اتفاقيات مماثلة في عام ٢٠٠٨ مع وزارة الشؤون الرياضية لإقامة مراكز مجتمع معرفي في مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر وفي المجمع الشبابي صحار.

وتوجت الجهود التي بذلتها السلطنة ضمن خططها لبناء مجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية بالحصول على المرتبة الـ ٥٠ عالمياً في التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر في عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ عن منتدى الاقتصاد العالمي والمدرسة الاقتصادية العالمية والذي شمل ١٣٤ دولة من دول العالم.

وقد تقدمت السلطنة في مجال توفير المنتجات المتطورة لأنظمة تقنية المعلومات إلى المرتبة الـ ٢٢ عالمياً، كما تقدمت في مجال استعدادها للحكومة الالكترونية لتصل إلى المرتبة الـ ٣٩ بينما وصلت للمرتبة الـ ٤٥ في مجال مستخدمي تقنية المعلومات، وهذا يرجع لسعي الحكومة لتعزيز قطاع تقنية المعلومات وتوفير الخدمات الحكومية على شبكة الانترنت بالإضافة إلى جودة وكفاءة وسائل تقنية المعلومات المتوفرة في القطاع الحكومي.

وقد استطاع مشروع شؤون البلاط السلطاني للتوظيف بواسطة الرسائل النصية القصيرة الفوز في عام ٢٠٠٩ بجائزة قمة مجتمع المعلومات كأحد أفضل خمس ممارسات على المستوى العالمي تحت فئة الحكومة الإلكترونية التي تعد أرفع جائزة على المستوى الدولي، وتمنح جائزة قمة مجتمع المعلومات كل سنتين لأفضل خمسة مشاريع إلكترونية على مستوى العالم.

كما حصل مشروع بوابة التبرعات للجمعيات الخيرية على الجائزة العربية للمحتوى الإلكتروني ٢٠٠٩ عن فئة التضمين؛ إحدى فئات جائزة قمة مجتمع المعلومات وهو أحد المشاريع التي تبنتها هيئة تقنية المعلومات بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الجمعيات الخيرية العمانية في جمع التبرعات، ويعمل المشروع على تلقي التبرعات بطريقة إلكترونية من خلال بوابة الدفع الإلكتروني وإيصالها إلى الجمعيات العمانية الخيرية.

الثروة السمكية

ترتكز استراتيجية تطوير قطاع الثروة السمكية على عدد من المحاور تشمل المساهمة في توفير الأمن الغذائي، وتطوير الصناعات المتصلة بالثروة السمكية، وتحسين دخل الصياد التقليدي، وزيادة معدل النمو السنوي ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار هذه الاستراتيجية اشتملت الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) على عدة أهداف أهمها توفير وتعزيز البنيات الأساسية، وتحقيق متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي للقطاع قدره ٣٪، ورفع الإنتاجية وضبط جودة الثروة السمكية، وتنمية الموارد البشرية والعمل على تعمين القطاع، وتحقيق متوسط نمو في قيمة الصادرات السمكية يقدر بنحو ٥٪، وتعزيز مشاركة الصيادين في إدارة وتنمية القطاع السمكي، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية القطاع وتعزيز دائرة نشاطه، وزيادة معدل نمو الاستزراع السمكي وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيه.

وحسب الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ فمن المأمول أن تصل مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ بالمائة نتيجة للبرامج والمشاريع المزمع إقامتها في الخطة الخمسية الحالية والخطة القادمة.

وتقدر كمية الأسماك القابلة للاستغلال حسب مسح المخزون السمكي الذي تم في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ بحوالي ٢٧٨ ألف طن، بينما بلغت كمية الإنتاج السمكي خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١٥٢ ألف طن، وتشير البيانات إلى أن المتوسط السنوي لإنتاج الأسماك خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) قدر بنحو ١٤٤ ألف طن. وبلغ متوسط

يستأثر الصيد الحري في
بنصيب الأسد من مجمل
الكميات المصطادة من
الاسماك حيث بلغ نحو
١٣٥,٦ ألف طن عام
٢٠٠٧ م.



معدل النمو السنوي لكمية الإنتاج السمكي خلال نفس الفترة حوالي ٣,٧٪ كما بلغ متوسط قيمة الإنتاج خلال نفس الفترة حوالي ٦٩ مليون ريال، بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج السمكي ٨٪ وهو ما يعكس الزيادة المستمرة في قيمة الأسماك لتبلغ القيمة المضافة المحققة في القطاع حوالي ٨٥,٥ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٧ محققة بذلك نمواً بنسبة ١١,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦.

وبعد عام ٢٠٠٧ من الأعوام المميزة حيث بدأ إنتاج الروبيان المستزرع وتم إنتاج حوالي ٦٦ طناً وبدأ إنتاج المحصول التالي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما نفذت وزارة الثروة السمكية مشروعاً يعنى بدراسة تطوير تقنيات استزراع الصفيلج.

وقد ارتفعت قيمة الصادرات السمكية خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٥٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٥٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لزيادة كميتها من حوالي ٦٩ ألف طن إلى أكثر من ٧٤ ألف طن وبذلك أصبحت الصادرات السمكية تمثل ٥٠٪ من الإنتاج السمكي.

وبالإضافة إلى مساهمته في الدخل القومي فإن قطاع الثروة السمكية يؤدي دوراً مهماً في مجال توفير فرص العمل خاصة في المناطق الساحلية، ويبلغ عدد الصيادين الحرفيين حوالي ٣٥ ألف صياد، كما يوفر نحو ٦ آلاف فرصة عمل في الأنشطة المتصلة بمهنة الصيد، ومن المتوقع أن يستوعب هذا القطاع مزيداً من القوى العاملة الوطنية مع قيام المشاريع السمكية المستهدفة وخاصة في مجال الاستزراع السمكي. وتعمل وزارة الثروة السمكية على دعم قطاع الصيد الحرفي من خلال توزيع معدات ومستلزمات الصيد لتحديث أسطول الصيد الحرفي ورفع جودة المنتج وكفاءة استغلال الثروة السمكية وصولاً إلى زيادة دخل العاملين في القطاع. وقد ارتفع عدد الصيادين المستفيدين من برنامج الدعم في عام ٢٠٠٧ بـ ٢٧٠ صياداً مقارنة مع عام ٢٠٠٦م.

ويعد قطاع الصيد الحرفي الركيزة الأساسية للإنتاج السمكي وقد بلغت قيمة إنتاجه في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣٥,٦ ألف طن، في حين بلغت كمية إنتاج الصيد التجاري حوالي ١٦ ألف طن، وتستخدم سفن الصيد التجاري أدوات ومعدات صيد أحدث من تلك المستخدمة في الصيد التقليدي. وبلغ عدد سفن الصيد التجاري في عام ٢٠٠٣ حوالي ٥٠ سفينة وارتفع العدد إلى ٧٦ سفينة في عام ٢٠٠٧ منها ٢٩ سفينة جرف قاعي و٤٧ سفينة صيد بالخيوط الطويلة.

غير أن وزارة الثروة السمكية حظرت في شهر مايو ٢٠٠٩ الصيد بطريقة الجرف القاعي ومنحت الشركات والمؤسسات والأفراد المرخص لهم باستخدام هذه الطريقة مهلة لتوفيق أوضاعهم لمدة سنتين، ويهدف القرار إلى تحقيق الصيد الآمن



تعمل الحكومة على إنشاء
موانئ الصيد البحري
والتسهيلات المصاحبة
لها في مختلف المناطق
الساحلية للسلطنة .

الذي يحافظ على البيئة والأحياء البحرية ولتنمية الموارد السمكية واستدامتها، بالإضافة إلى تطوير أسطول الصيد العماني، إذ إن أغلب السفن التي تعمل في هذا المجال إما أجنبية أو مستأجرة.

وتنفذ وزارة الثروة السمكية استراتيجية التحقق من أنظمة ضبط الجودة في القطاع السمكي من خلال إعداد المراجع القياسية للعديد من العقاقير الطبية البيطرية، وإيجاد الكوادر العمانية ذات الخبرات الفنية العالية والقادرة على التعامل مع الاحتياجات والمتطلبات المحلية والدولية.

وقد تم من خلال المشروع تأسيس مختبر للمنتجات يقوم بالكشف على المنتجات المضادات الحيوية المستخدمة أثناء استزراع الأسماك وعن الملوثات المعدنية في الأسماك ومياه البحر.

وتعتبر موانئ الصيد من أهم البنى الأساسية لقطاع الصيد البحري ومركزاً لمختلف تسهيلات الإنزال والتجهيز والتخزين والنقل، وقد استثمرت الحكومة خلال السنوات الماضية ما يزيد عن ٥٠ مليون ريال لإنشاء ١٥ ميناء في مختلف الولايات الساحلية وتم رصد أكثر من ٢٠ مليون ريال لإقامة موانئ الصيد في الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠).

الثروة الزراعية

تعد الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل لدى عدد كبير من العمانيين، كما تعد المصدر الرئيسي لغذاء المجتمع العماني، وتتمثل أهم أهداف الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠) لقطاع الزراعة في تحقيق متوسط معدل سنوي في ناتج القطاع بنحو ٦, ٢٪ خلال فترة الخطة، وتنمية الموارد الزراعية والحيوانية ورفع إنتاجيتها وحمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتحسين مستوى معيشة الأسر الريفية الزراعية وتحسين مستوى دخلها وتشجيع استقرارها في مناطقها مع إيجاد فرص عمل للمواطنين في المجالات الزراعية المختلفة، وتحقيق متوسط معدل سنوي في القوى العاملة العمانية بالقطاع قدره ٥, ٣٪ خلال فترة الخطة، إضافة إلى تعزيز التصنيع الزراعي والحيواني وتحسين إنتاجية المراعي الطبيعية وإيجاد مصادر علفية بديلة، وتحقيق التوازن الإقليمي والبيئي في التنمية الزراعية، والترشيد في استهلاك المياه.

وقد بلغت المساحة المحصولية الإجمالية في السلطنة ٦٥ ألف هكتار في عام ٢٠٠٧ كما قدر حجم الإنتاج الزراعي بحوالي ١٠٧٧ ألف طن من مختلف المنتجات الزراعية، ويبلغ عدد أفراد أسر الحائزين الزراعيين الذين يستفيدون من الزراعة بشكل أو بآخر أكثر من مليون و٢٢٧ ألفاً أي ما يقارب ٦٦٪ من إجمالي السكان، حيث يعمل في الزراعة والأنشطة المتعلقة بها أكثر من ١٧٠ ألف مواطن موزعين على الحيازات الزراعية التي يتجاوز عددها ١٩٤ ألف حيازة. وتعد ندوة التنمية المستدامة لقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به التي عقدت في عام ٢٠٠٧ تنفيذاً للأوامر السامية نقلة نوعية لتنمية وتطوير هذا القطاع، كما تأتي تأكيداً على مدى الاهتمام الذي توليه حكومة السلطنة للأمن الغذائي والإسهام في تنويع روافد الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل، وقد تجاوزت تكاليف تنفيذ توصيات الندوة ٣٣ مليون ريال.

وقد ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من ١٧٣, ٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٢ إلى ١٩٩, ٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو بلغ ٩, ٢٪ في المتوسط سنوياً، كما ارتفع الناتج المحلي في قطاع الزراعة من ٤, ١١١ مليون ريال في عام ٢٠٠٢ إلى ٩, ١٢٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو بلغ ٣, ٢٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة المذكورة.

وقد فاقت مؤشرات الأداء للخطة الخمسية الحالية المخطط لها، إذ أن معدل نمو الناتج المحلي المحقق لهذا القطاع خلال عامي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) من الخطة بلغ ٧, ٣٪ في المتوسط سنوياً بينما يبلغ معدل النمو المستهدف في الخطة ٦, ٢٪ سنوياً.

وبهدف رفع كفاءة القطاع الزراعي وترشيداً للموارد المالية يتم تنفيذ مشروع إدخال أنظمة الري الحديثة بمزارع المواطنين، وقد تم تنفيذ المشروع لـ ١١٦٠ مزرعة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير أنظمة الري

التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



٢٠١٠ / ٢٠٠٩

٢٢٢

جهود متواصلة لتطوير
قطاع الزراعة وزيادة
إنتاجية وجودة المحاصيل
باستخدام أفضل الأساليب
الزراعية - (سهل
الباطنة)



الأمراض، كما تم استكمال البنية التحتية للخدمات البيطرية إذ تم إنشاء ٦٥ عيادة بيطرية و١٤ محجرا زراعيا وبيطريا بالإضافة إلى تطوير الإطار القانوني والتشريعي للثروة الحيوانية بما يتوافق مع النظم الدولية كقانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٨ ولائحته التنفيذية وقانون الحجر البيطري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٤٥ ولائحته التنفيذية، وتوزع العيادات والمحاجر على كافة محافظات ومناطق وولايات السلطنة، ويبلغ عدد الأطباء ٨٩ طبيباً بيطرياً بالإضافة إلى ١٢٣ مساعداً بيطرياً وفنياً.

وشهد قطاع الثروة الحيوانية تقديم العديد من الخدمات الإرشادية لرفع كفاءة العمل الإنتاجي حيث تم تنفيذ برامج إرشادية لأكثر من عشرة آلاف حقل إرشادي لدى مربّي الماشية في جميع مناطق السلطنة، وتم تقديم خدمات العلاج والتحصين للثروة الحيوانية ضد الأمراض الوبائية والمعدية وقامت وزارة الزراعة بتحصين أكثر من ٨ ملايين رأس من الحيوانات المختلفة وعلاج أكثر من ٤ ملايين رأس، كما تم إيلاء صغار المربين في مجال إنتاج الدواجن اهتماماً خاصاً فتم نشر أعداد من الوحدات الإنتاجية النموذجية من خلال الحظائر المدعومة.

الموارد المائية .. خطة وطنية لتقليل العجز المائي

تبذل حكومة جلالة السلطان المعظم جهوداً حثيثة لإدارة وتنمية وتقييم الموارد المائية من خلال الاهتمام بصيانة الأفلاج وحضر الآبار المساعدة لها وبناء السدود وصيانتها ومراقبة الأوضاع المائية وتنفيذ المشاريع الاستكشافية للبحث عن موارد جديدة وتنفيذ مشاريع لاستغلال الموارد المائية غير التقليدية وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية من الاستنزاف والهدر، وقد لعبت القوانين واللوائح دوراً مهماً في حماية الموارد المائية للسلطنة من الاستنزاف والتلوث.

وتتضمن الخطة الوطنية لموارد المياه (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠) عدداً من الخطوات المهمة من بينها مواصلة تنفيذ المشاريع الهادفة إلى تنمية مصادر مائية جديدة واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى تقليل العجز المائي وتعزيز مشاريع إدارة الطلب على المياه.

وتسعى وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه إلى تقييم الموارد المائية المتاحة من خلال الدراسات المائية لتقييم المخزون الجوفي واستغلاله الاستغلال الأمثل الذي يضمن استدامته بالإضافة إلى إيجاد مصادر مائية جديدة وبديلة تساهم في سد العجز بالميزان المائي وذلك من خلال العديد من المشاريع والدراسات التي تشمل مشاريع الحفر الاستكشافية التي تمخضت عن العديد من الاكتشافات المائية خلال السنوات الماضية.

وتأتي هذه المشاريع ضمن سلسلة من المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها للبحث

منذ أقدم العصور والأفلاج
العمانية تقدم شبكة
متكاملة للري ونقل المياه
من قمم الجبال ويطون
الوديان إلى مسافات
طويلة ليستخدمها
العُمانيون في الري وفي
مختلف الاستخدامات
الأخرى .



عن مصادر مياه جديدة وخاصة في المناطق التي تعاني من شح في المصادر المائية وتمييزها في أماكن تواجدها، ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٨: الأعمال الاستكشافية والتنموية في محافظة ظفار والمنطقة الوسطى، ومشروع التنمية الزراعية في منطقة دوكه بالمنطقة الوسطى، ومشروع الحفر الاستكشافي والضخ التجريبي في صلالة، ومشروع حفر آبار إنتاجية لبعض القرى بمحافظة ظفار. وفي نفس الوقت يتم تنفيذ مشاريع البحث الاستكشافي لاستكشاف موارد مائية جديدة من شأنها أن تعزز الوضع المائي، وتبشر نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار باكتشاف مخزونات جوفية جديدة لا تزال حالياً في طور التقييم واختيار البدائل المناسبة لاستغلالها .

غير أن هذه المشاريع لا تحقق أهدافها إلا من خلال إدارة فعالة للطلب على المياه في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والاستخدامات المنزلية، إذ إن إيجاد إدارة مائية مثلى يضمن الاستخدام الأمثل والدائم للمياه ويحد من الاستخدام العشوائي، وفي هذا الإطار تم في عام ٢٠٠٨ تنفيذ العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الجانب، من بينها: دراسة الإدارة المتكاملة للأحواض المائية التي تم تنفيذها على حوض وادي المعاول بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المائية والمحافظة عليها من الاستنزاف والهدر والتصدي لانخفاض مستويات المياه الجوفية وتداخل مياه البحر المالحة في المناطق الساحلية.

السدود

شملت أنشطة تقييم وتنمية الموارد المائية في عام ٢٠٠٨ تنفيذ العديد من مشاريع السدود بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى وصل عدد إسناد مشاريع السدود إلى ١٠ سدود.

ويعتبر مشروع سد وادي ضيقة من أهم المشاريع المائية التي يتم تنفيذها حالياً بتكلفة تبلغ ٤٣ مليون ريال ويهدف المشروع الى استغلال المياه المتدفقة بوادي ضيقة والتي تقدر بحوالي ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً حيث أثبتت دراسة الجدوى أن السد سيوفر ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً منها ١٠,٣ مليون متر مكعب ستستخدم لأغراض الزراعة أسفل السد وحوالي ٤ ملايين متر مكعب للاستخدامات المنزلية بولاية قريات أما الكمية المتبقية والتي تصل إلى ٢٠,٦ مليون متر مكعب فسيتم توصيلها إلى محافظة مسقط بنهاية تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع.

ويهدف المشروع إلى توفير قدر من الحماية من مخاطر الفيضانات للقرى الواقعة أسفل السد واستغلال أفضل لمياه فيضانات وادي ضيقة التي تفقد في البحر لتوفير مياه الشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى لولاية قريات والإبقاء على الاستهلاك

الأمثل للمياه المستخدمة في الزراعة بالمناطق الواقعة على ضفاف مجرى الوادي أسفل السد. كما يعتبر مشروع سد الحماية من مخاطر الفيضانات لمدينة صلالة من أهم المشاريع المائية بمحافظة ظفار، وقد بدأ تنفيذ المشروع في أغسطس ٢٠٠٧ بعد أن أثبتت الدراسات الفنية والجيولوجية جدوى هذا المشروع وسيقوم السد بتوفير أكبر قدر من الحماية من الفيضانات المتكررة كما سيعمل على تعزيز الموارد المائية للمدينة والمناطق المجاورة من خلال تغذية موارد المياه الجوفية كما يجري العمل على تنفيذ أعمال الصيانة الدورية لعدد من سدود التغذية الجوفية والتخزين السطحي وتقوم وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه بالعديد من الدراسات لإنشاء سدود الحماية من مخاطر الفيضانات

الأفلاج والعيون

تعتبر الأفلاج والعيون من الموارد المائية المهمة في السلطنة وقد أوضحت نتائج مشروع حصر الأفلاج وجود ٤١١٢ فلجا في مختلف مناطق السلطنة وقد وضعت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه خططها لصيانة الأفلاج المتضررة وفقا لجداول سنوية تراعي أولويات تضرر تلك الأفلاج، وخلال عام ٢٠٠٨ تم إصدار أوامر تشغيلية لصيانة ٣٢٤ فلجا، وتنفيذ ٢٥ مشروعا للآبار المساعدة للأفلاج.

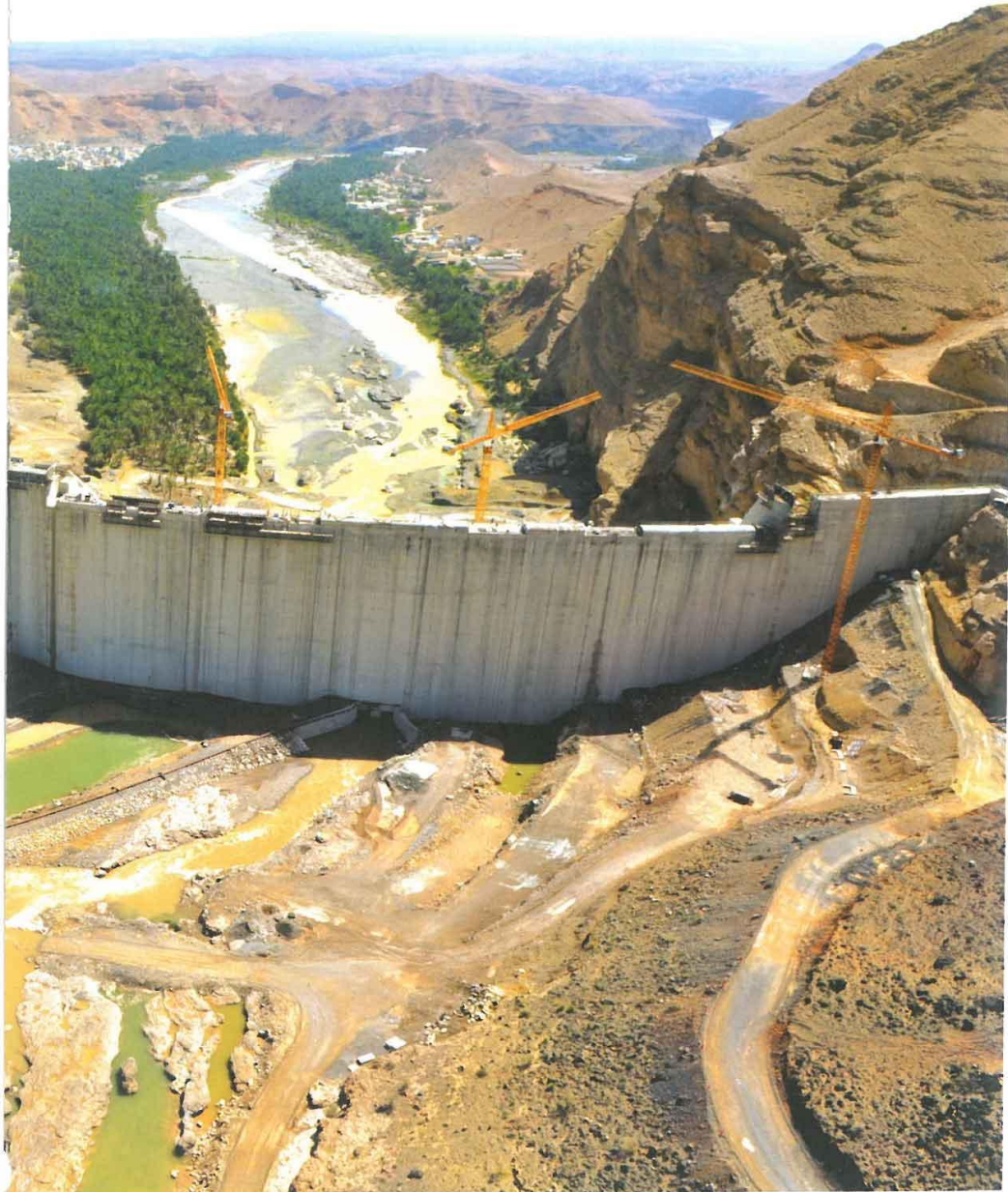
قطاع السياحة .. لا تأثير للأزمة

المالية العالمية على تنفيذ المشاريع

يعد قطاع السياحة واحدا من القطاعات الاقتصادية التي شهدت تحولات جذرية على مدى سنوات النهضة الحديثة، ويعد صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٤/٦١م والصادر في ٩ يونيو ٢٠٠٤ والقاضي بإنشاء وزارة السياحة بداية لمرحلة نمو جديدة لقطاع السياحة وتتويجا لجهود الحكومة في تنمية هذا القطاع. وتسعى السلطنة إلى تحقيق معدل نمو في القطاع السياحي لا يقل عن ٧٪ سنويا ورفع معدل مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٥٪ بحلول عام ٢٠١٠، ومضاعفة عدد الغرف الفندقية لتصل إلى ١٦ ألف غرفة بحلول عام ٢٠١٠، وزيادة عدد الليالي السياحية لتتجاوز الخمسة ملايين ليلة بنهاية عام ٢٠٢٠، كما ان السلطنة بصدد إنشاء العديد من المشروعات السياحية الضخمة من أبرزها إقامة أكثر من ١٢ فندقا من فئة الخمس نجوم في الأعوام الأربعة المقبلة. وقد مضت خطط السلطنة نحو تنفيذ المشاريع السياحية ضمن الجدول المعد قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مما يشير إلى ان الأزمة لم تؤثر على تنفيذ المشاريع السياحية في السلطنة.

هــالـنـ ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

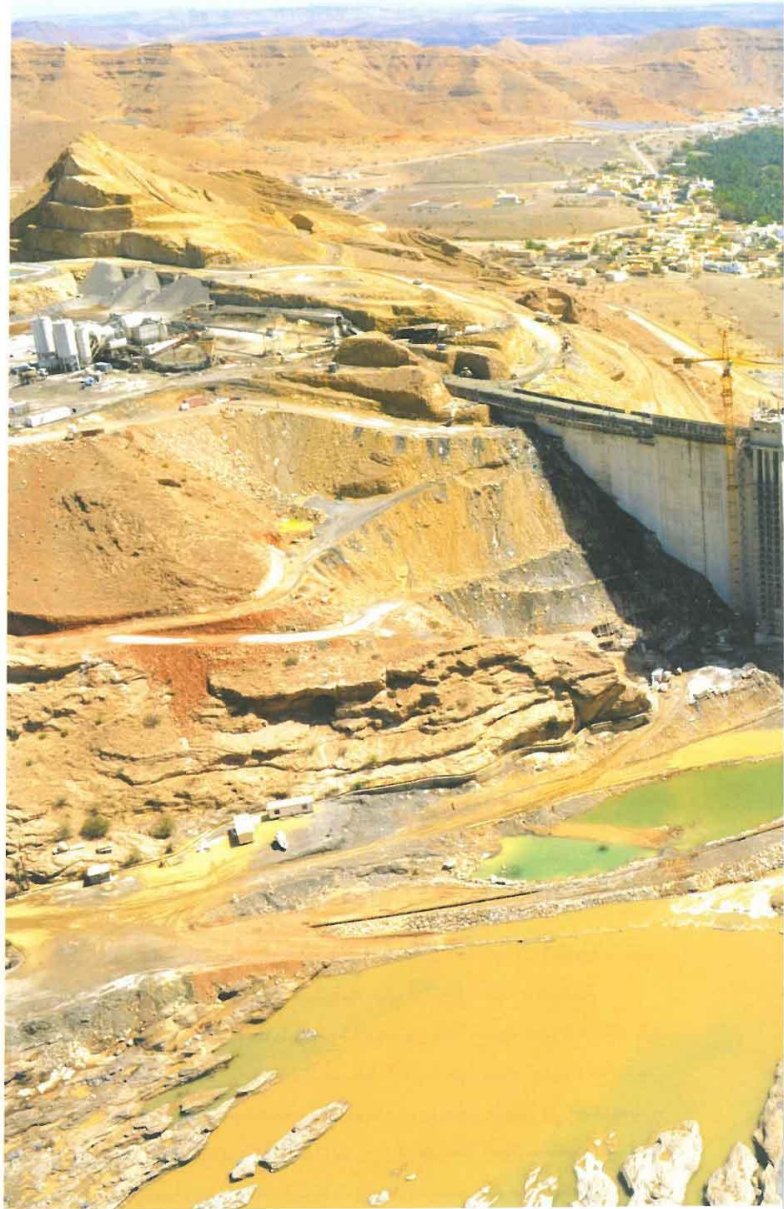
التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م

٢٢٢

سد وادي ضيقة احد
المشاريع المائية التي يتم
تنفيذها حالياً ويهدف الى
استغلال المياه المتدفقة
بالوادي والتي تقدر
بحوالي ٦٠ مليون متر
مكعب سنوياً .



ومع نهاية عام ٢٠٠٨ وصلت عدة مشاريع إلى مراحلها النهائية لتوقيع الاتفاقيات من بينها إنشاء ثلاثة فنادق في محافظة ظفار ضمن مشروع شاطئ صلالة، ومشروع رأس الحد مع الديار القطرية ومشروع مركز المؤتمرات المزمع إنشاؤه بمرتفعات مطار مسقط الدولي وهو مشروع حكومي ١٠٠٪ يشتمل على إقامة ثلاثة فنادق، وقد تم التخطيط له ليكون مركزاً على مستوى عالمي ونقطة جذب لسياحة المؤتمرات. وقد تم في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ افتتاح منتجع الحواس الست بولاية دبا، ويتألف المنتجع الذي يقع في قرية زغي الساحلية من ٨٢ شاليهاً بالإضافة إلى التسهيلات الأخرى.

وفي شهر أبريل ٢٠٠٩ دشنت وزارة السياحة مشروع سفينة مشاهدة الأحياء المائية وقارب نقل السياح وهو مشروع سياحي يهدف إلى تمكين المواطنين والسياح من مشاهدة الأحياء البحرية الموجودة في السلطنة. وتشير الإحصائيات إلى أن أعداد نزلاء فنادق الـ ٤ والـ ٥ نجوم في السلطنة ارتفعت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢١٨ ألف نزيل مقارنة بحوالي ١٩٤ ألفاً في الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨ مسجلة نمواً بنسبة ١٢,٤ بالمائة، وبلغ إجمالي عدد نزلاء هذه الفنادق في عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٧٩ ألفاً.

سياح في بيت الصفاة
الاثري بولاية الحمراء
بالمنطقة الداخلية .

مسقط العامرة .. مدينة متألقة على مر العصور

حظيت مسقط على مدى سنوات النهضة الحديثة بالكثير من الاهتمام باعتبارها عاصمة لسلطنة عمان وباعتبارها مدينة تاريخية ومحطة تجارية منذ العصور الإسلامية الأولى خاصة أنها تتميز بموقع استراتيجي مميز على بحر عمان المرتبط بالخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو ما جعل مسقط مركزاً بحرياً مؤثراً في حركة الاتصال بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

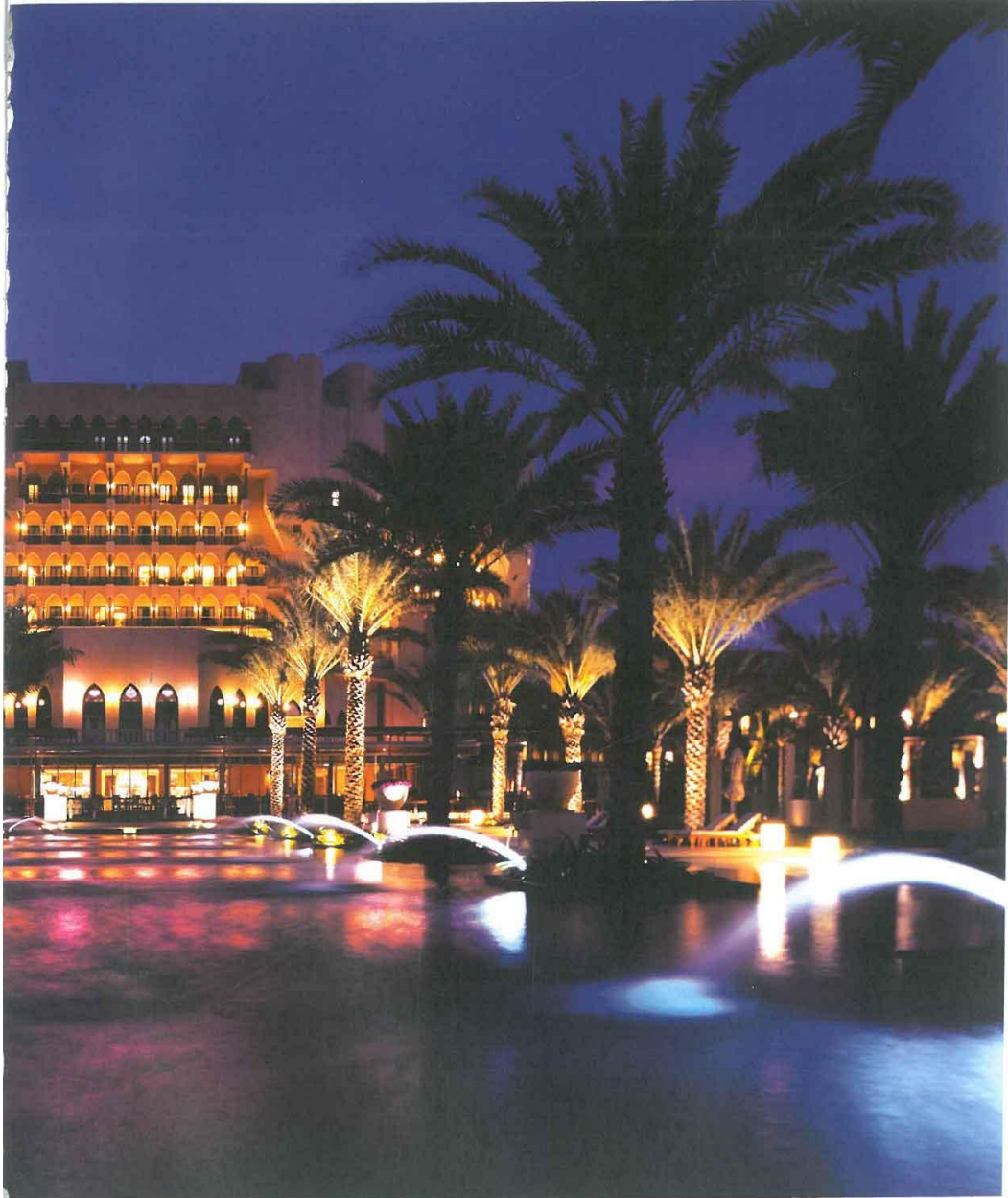
وتتضمن محافظة مسقط ٦ ولايات هي: مسقط، ومطرح، وبوشهر، والسيب، والعامرات، وقريات.

وتشهد محافظة مسقط بولاتها الست تطوراً مطرداً في كافة المجالات التنموية في الوقت الذي يتم فيه التركيز على إضفاء لمسات جمالية في جميع المشاريع المنفذة بالمحافظة. وفي هذا الإطار طرحت بلدية مسقط عدة مشاريع ضمن خطة التنمية العمرانية والإنشائية التي تتبناها من بينها مشروع إعادة تخطيط مسقط القديمة حيث سيتم تجديد ٧ مناطق من مدينة مسقط القديمة، كما تقوم البلدية حالياً بتنفيذ مشروع تطوير منطقة حي الميناء بمطرح حيث يقع ميناء السلطان قابوس، ويأتي هذا المشروع في إطار خطة متكاملة تحوي حزمة من الأهداف المترابطة أهمها وضع خطة تطويرية للموقع على مرحلتين وتحسين الصورة الجمالية

كهف (الهوته) بولاية
الحمراء بالمنطقة
الداخلية أحد المعالم
السياحية الطبيعية .

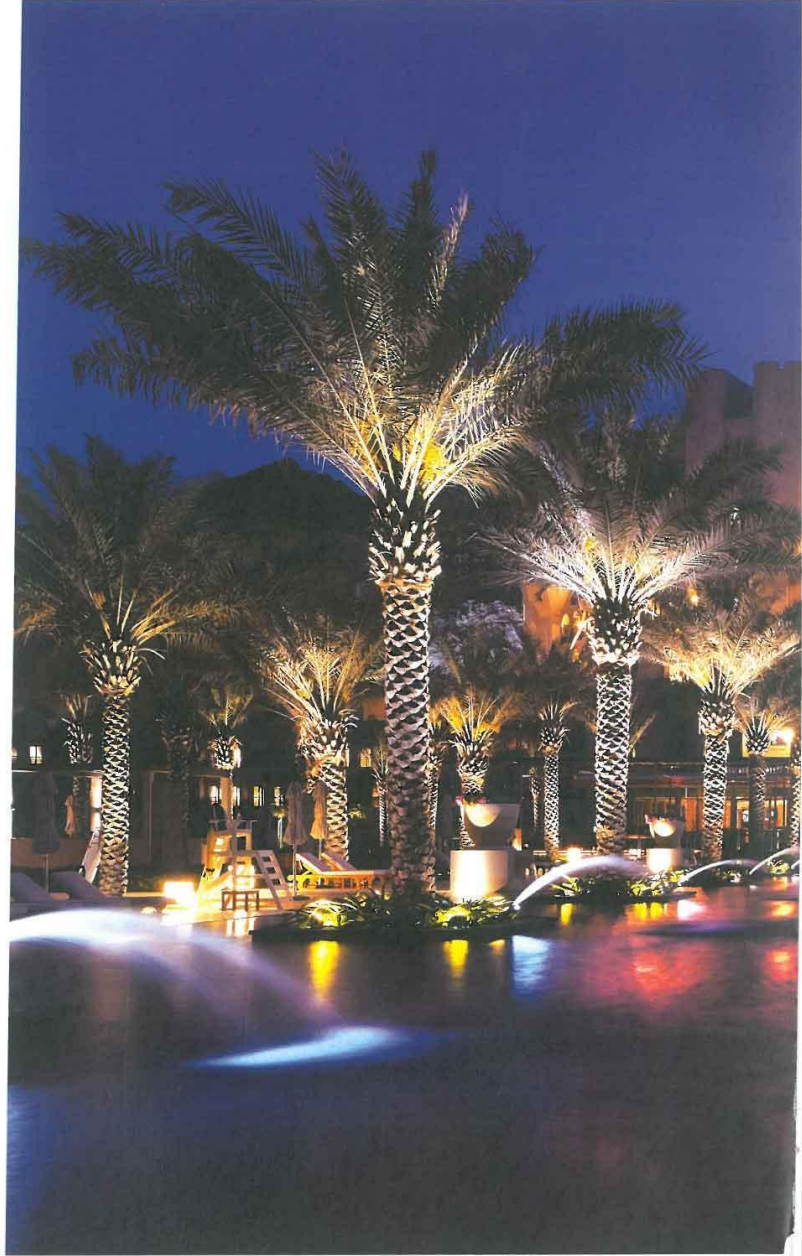


التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



٢٠١٠ / ٢٠٠٩ م

٢٢٦



فندق (قصر البستان)
تحفة معمارية بديعة .

والعمرائية للمباني القائمة والارتقاء بالخدمات بأسلوب عصري والتركيز على إبراز الموقع بطابع سياحي خدمي وإزالة جميع العناصر غير الضرورية من مواقعها ودمجها بمنشآت عمرانية حديثة وتحويل الموقع إلى نقطة جذب سياحي تخدم جميع الزوار والمتسوقين مع ربطه بمراحل التطوير السابقة للطريق البحري

مهرجان مسقط

استطاع مهرجان مسقط الذي انطلق في فبراير من عام ١٩٩٨ ان يرسخ مكانته بين المهرجانات العربية بفضل الإعداد والتنظيم المدروس والفعاليات العديدة المتنوعة والمتجددة وما يقدمه من فائدة ومتعة على مختلف الأصعدة ولكافة شرائح المجتمع.

وجاء مهرجان مسقط، ٢٠٠٩ ليضيف مزيداً من الألق على مدينة مسقط من خلال فعالياته الثقافية والفنية والترفيهية، وقد نجح المهرجان الذي اقيمت فعالياته خلال الفترة من ١٩ يناير وحتى ١٢ فبراير ٢٠٠٩م في تجسيد العمق الحضاري والثقافي للسلطنة في تناغمه مع الثقافات العالمية المختلفة.

وأتاح المهرجان الذي بلغ عدد زائريه حوالي مليوني زائر العديد من الوظائف أمام الشباب، اذ وفر ٧٠٠ وظيفة مؤقتة و ٤٠٠ فرصة مشاركة للحرفيين والبائعين والمشاركين في القرية التراثية لرغد مواردهم المادية الأمر الذي سيكون نقطة تحول في فلسفة إقامة المهرجان في عام ٢٠١٠م.

ظفار الخضراء

أصبحت محافظة ظفار مقصداً سياحياً مهماً بالشرق الأوسط نتيجة لما تتميز به من مناخ جذاب خاصة في موسم الخريف الذي يمتد بين شهري يونيو وسبتمبر، حيث تكتسي المحافظة رداءً أخضر، وتحجب السحب الشمس في أغلب الأيام ويهطل الرذاذ في جو معتدل البرودة لا تتجاوز درجة الحرارة خلاله ٢٢ درجة مئوية وتترجع إلى ما دون الـ ١٥ درجة مئوية على الجبال.

ويعد مهرجان صلالة السياحي - الذي يبدأ في منتصف شهر يوليو وينتهي مع نهاية شهر أغسطس من كل عام - أبرز المهرجانات التي تشهدها السلطنة، كما أنه من المهرجانات التي تحظى باهتمام جيد على مستوى الوطن العربي، ويلقى عناية فائقة من قبل زائري صلالة خلال موسم الخريف لما يضمه من فعاليات مختلفة ترفيهية وثقافية وفنية بالإضافة إلى الفعاليات المخصصة للأطفال من مسابقات ومسرحيات وغيرهما. واستطاع مهرجان صلالة السياحي من خلال دوراته السابقة وشعاره الدائم «ملتقى الأسرة» أن يحصد العديد من الجوائز على المستوى العربي والإقليمي أهمها حصوله على جائزة أفضل مهرجان يستهدف السياحة العائلية على مستوى الشرق الأوسط، وذلك في تقييم مؤتمر فعالية الإدارة الاستراتيجية للمهرجانات الذي عقد بدبي وكذلك حصول

يتميز مهرجان مسقط
بتنوع وبراء فعالياته
التي صممت لتتجاوب
مع اهتمامات كل أفراد
الأسرة، وبمشاركة عربية
وأجنبية واسعة.



التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية



تتمتع مدينة مسقط بطابع خاص ومميز لما تزخر به من مقومات تاريخية وتراثية وعمرانية وسياحية جعل منها مدينة عصرية متأقنة تشع بعبق التاريخ العماني العريق .

حُمان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م

٢٨٥



المهرجان على المركز الأول في مسابقة أفضل مهرجان يهتم بالأسرة على مستوى الشرق الأوسط وذلك في الاستفتاء السنوي الذي أجرته مجلة أسفار الإماراتية المتخصصة في مجال السفر والسياحة على هامش انعقاد معرض سوق السفر العربي بدبي في عام ٢٠٠٧. وقد شهد المهرجان في عام ٢٠٠٨ إقبالا كبيرا ومتميزا من قبل الزوار والسياح والمواطنين والمقيمين نظرا للتنوع في مختلف فعالياته بين الأدبية والثقافية والفكرية والاجتماعية بالإضافة إلى المناشط الفنية والرياضية والترفيهية.

وقد ارتفع عدد زوار محافظة ظفار خلال موسم الخريف لعام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٤٥٠ ألف زائر مقابل ٣٦٤ ألف زائر في موسم عام ٢٠٠٧ بزيادة تبلغ نسبتها ٢٤٪. وقد بلغ إجمالي إنفاق زوار خريف صلالة لعام ٢٠٠٨ ما يقارب ٦٦ مليون ريال، وقد أنفق العمانيون - الذين ساهموا بنحو ٥٧٪ في زيادة عدد الزوار بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ - ما يصل إلى ٣٠ مليون ريال فيما بلغ إنفاق الجنسيات الأخرى ٣٦ مليون ريال .

وتشهد محافظة ظفار تنفيذ العديد من المشاريع التي تواكب ما تشهده من نمو واهتمام سياحي، ومن بين المشاريع مشروع درة أخطار الفيضانات بمدينة صلالة، وتجميل وتوسيع شارع مطار صلالة، وتطوير مدينة حاسك، وتطوير منطقة الحافة، وإنشاء شبكة توزيع واستخدام المياه المعالجة بمدينة صلالة، وإنشاء شبكة ومحطة الصرف الصحي بولاية المزينة، وتنفيذ مشاريع التشجير والتجميل في العديد من الشوارع والدورات وإنشاء الحدائق العامة، وتحسين شبكة الطرق في عدد من ولايات وقرى المحافظة.

وتزخر محافظة ظفار بالعديد من المواقع السياحية، فبالإضافة إلى الطبيعة الجميلة التي تميز المحافظة عن باقي مناطق السلطنة خلال أشهر الصيف هناك عدد من المواقع السياحية التي تلفت انتباه الزوار ويقبلون على زيارتها بشكل واضح مثل منطقة المغسيل التي تبعد عن مدينة صلالة حوالي ٤٠ كيلومترا وتتميز بنوافيرها المتدفقة.

ويوجد بمحافظة ظفار عدد من العيون المائية التي تعد مواقع سياحية مهمة مثل عين أرزات، وعين حمران، وعين أثوم، وعين صحنوت، وعين جرزيز، كما يعد وادي دربات بمثابة حديقة طبيعية تزينها المياه المنسابة من الوادي والمناطق الخضراء ومشاهد الطبيعة البكر، وشلالات المياه التي تتدفق بغزارة عندما تهطل الأمطار.

كما تتميز بالسياحة الدينية والتاريخية حيث توجد العديد من المواقع ذات الصبغة الدينية مثل منطقة (الأحقاف) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وقبر كل من النبي هود، والنبي أيوب، والنبي صالح عليهم السلام، وإلى جانب ذلك توجد في ظفار آثار مدينة البليد وميناء سمهرم التاريخي الذي اشتهر بتصدير اللبان عند خور روري، وآثار مدينة وبار، بالإضافة إلى مجموعات أثرية في منطقة المغسيل وقلعة حمران بصلالة، وغيرها من المواقع الأثرية التي يتم الحفاظ عليها كشواهد تاريخية ذات قيمة كبيرة.

مشهد من حفل افتتاح
مهرجان صلالة السياحي .

سفن الصيد التقليدية
والقوارب الحديثة ترسو
في مرفأ مرباط .



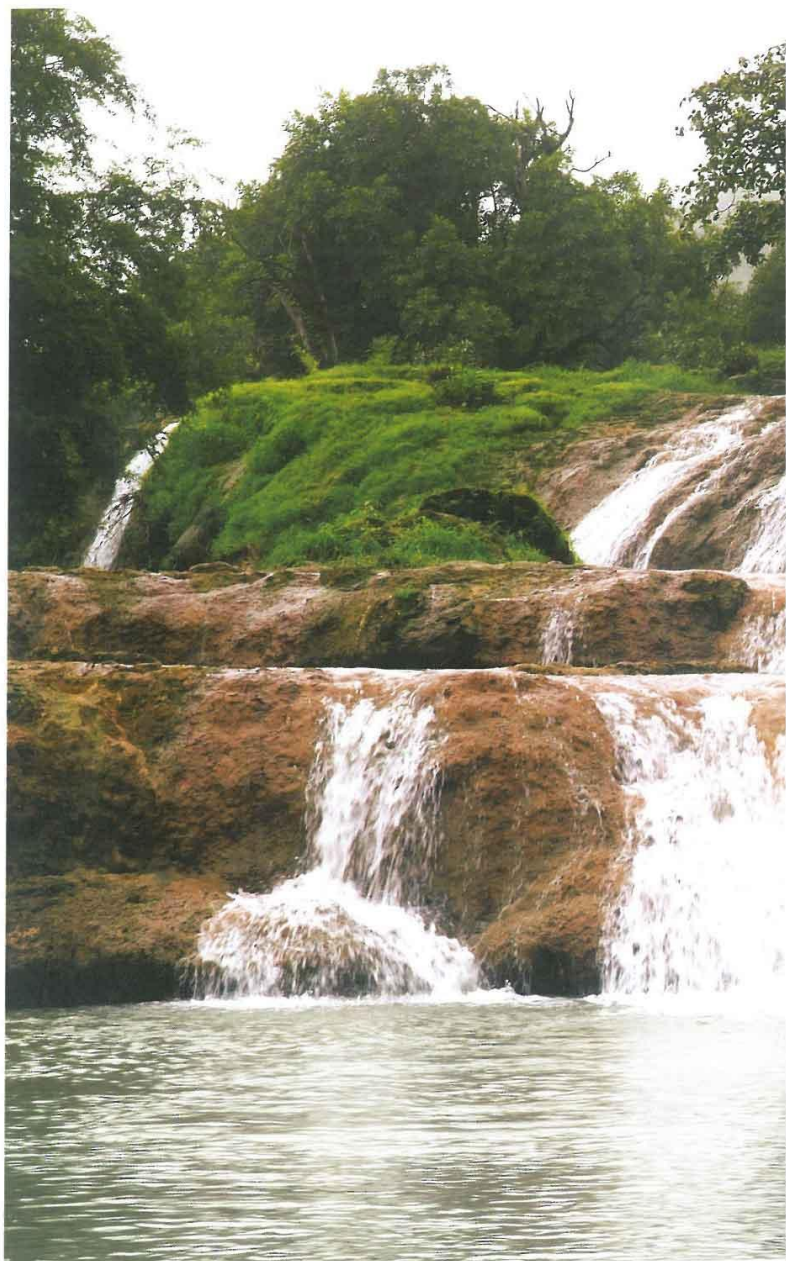
التنمية الاقتصادية ..
خطة شاملة لمواجهة
الأزمة العالمية

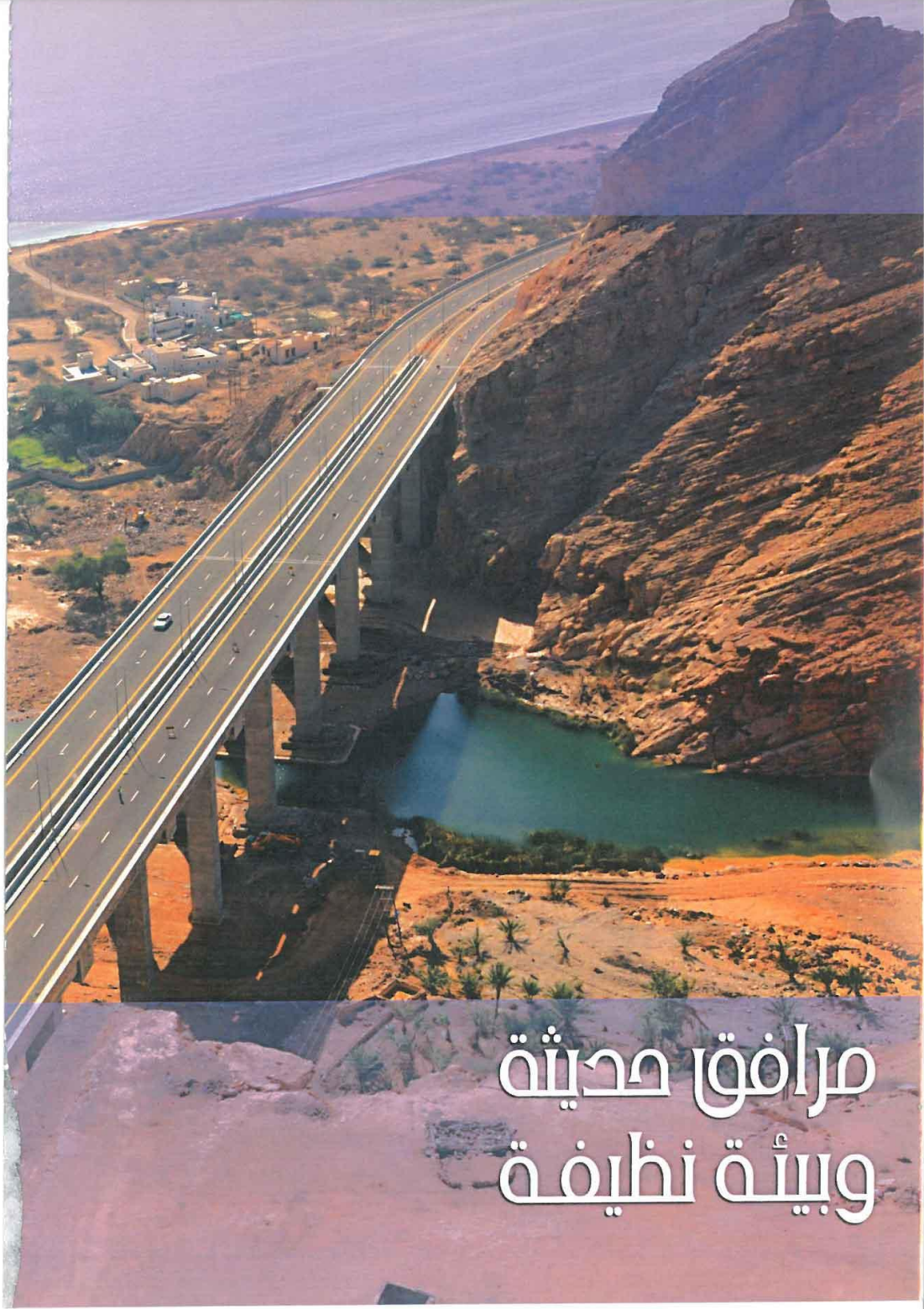


حُملان ٢٠٠٩/٢٠١٠م

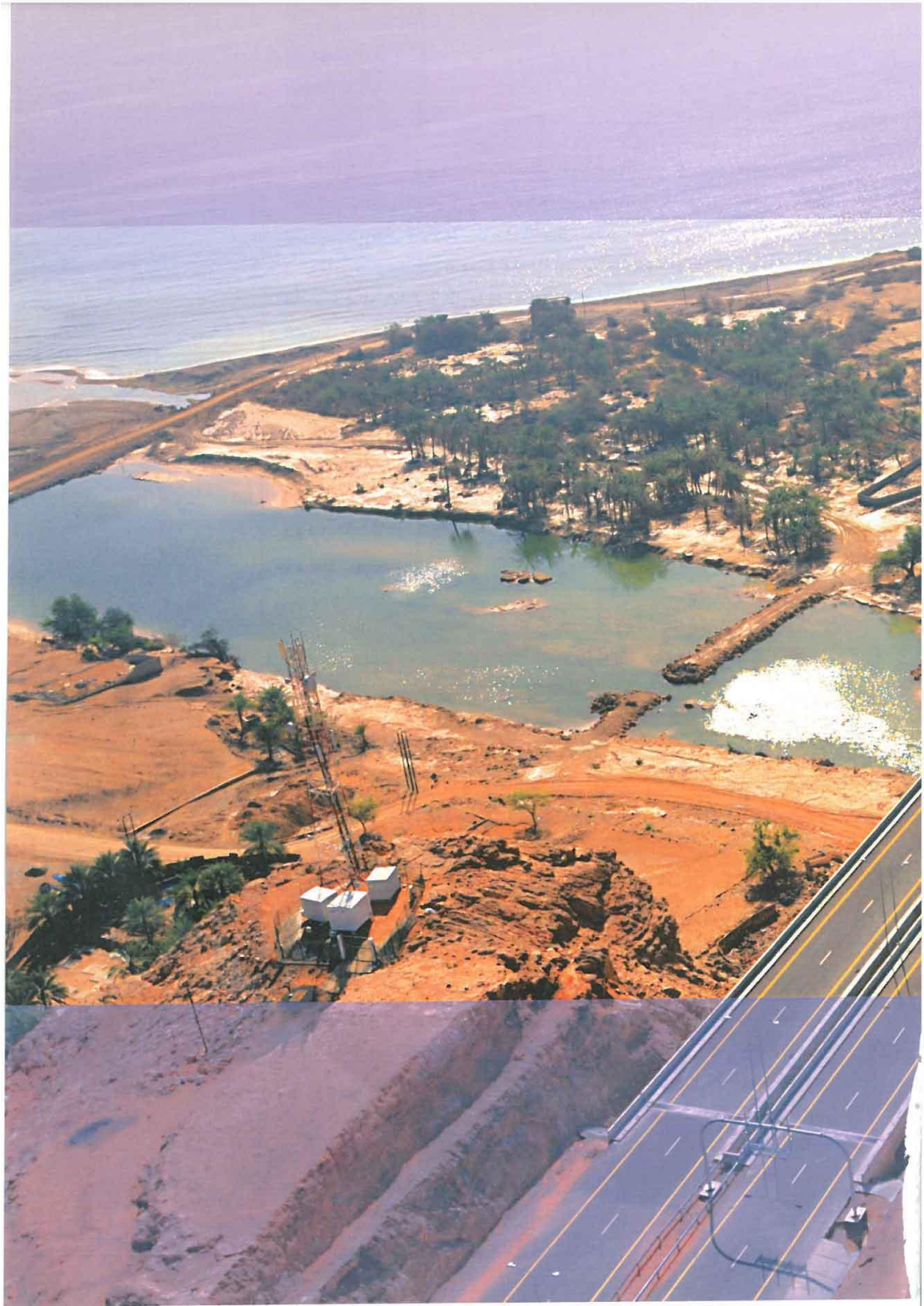
٧٨٤

تتسم محافظة ظفار
بالثراء في مقوماتها
السياحية والاقتصادية
وبالتنوع والتفرد في
مناخها الذي يجعل منها
منطقة جذب في موسم
الخريف من كل عام.
(وادي دربات).





مرافق مدينة وبينة نظيفة



تطلق الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وتوجيهاته السامية بأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية باعتبارها ملكا لكل الأجيال.

وعلى مدى سنوات النهضة الحديثة أصبح الاهتمام بالبيئة سمة مميزة لمسيرة التنمية في السلطنة في ظل ما تشهده البلاد من تطور اقتصادي، وقد اتسع نطاق الاهتمام بالبيئة ليشكل جانبا من جوانب التنمية المستدامة من خلال العناية بمفردات البيئة العمانية من ناحية ومراعاة الالتزام بشروط السلامة البيئية في المشروعات التنموية عند إنشاء تلك المشروعات من جهة ثانية.

وبفضل ما توليه حكومة السلطنة من اهتمام ورعاية للشأن البيئي أصبح العمل الوطني في هذا المجال يمثل أحد الأولويات المهمة في منظومة العمل التنموي بالسلطنة والذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على سلامة البيئة وإدخال مبدأ الإدارة البيئية كوسيلة أساسية لرفع كفاءة المشاريع التنموية.

ويؤكد صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٧/٩٠ الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ بإنشاء «وزارة البيئة والشؤون المناخية» على حرص حكومة جلالتهم وتتبعها لمختلف القضايا التي تمس الإنسان والبيئة المحيطة به.

وتعمل السلطنة على تكريس مبدأ التعاون والعمل الجماعي بين الجهات الحكومية والخاصة ومع المنظمات الإقليمية والدولية لتأكيد البعد البيئي كإحدى الأولويات الوطنية في منظومة العمل التنموي بالسلطنة، ويعد الاحتفال بيوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام مناسبة وطنية تؤكد الاهتمام الذي تحظى به البيئة في السلطنة، وقد جاء الاحتفال بيوم البيئة العماني لأول مرة في يناير من عام ١٩٩٦ بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.

جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة

تعد هذه الجائزة تتويجا لجهود السلطنة في المحافظة على البيئة، وقد عبرت عن تقدير حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للمهتمين بشؤون البيئة على المستوى العالمي.

وقد أنشئت الجائزة بفضل المبادرة الكريمة التي أعلنها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عند زيارته لمقر اليونسكو في الأول من يونيو ١٩٨٩ ترسيخا منه لمبادئ الاهتمام بالبيئة التي ترتبط بخير الإنسان وسعادته، وتقوم اليونسكو بمنح الجائزة مرة كل عامين لأفضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي، ويقوم مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي «الماب» التابع لليونسكو باختيار الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المعاهد أو المنظمات التي تمنح



غزال عربي في محمية
جدة الحراسيس بالمنطقة
الوسطى، واهتمام دائم
للحفاظ على الحياة
الفطرية في السلطنة .

الجائزة، ويتم تقديم الجائزة في حفل يقام في اليونسكو. ومنذ انطلاق الجائزة في عام ١٩٩١ امتد عطاؤها ليشمل أكثر من شخصية وجهة تعمل في مجال البيئة على مستوى قارات العالم، ويشكل الذين فازوا بالجائزة نطاقا واسعا من الخبراء والمعاهد الذين يتطوعون في البحوث الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، والتربية والتدريب في مجال البيئة في كل أنحاء العالم، كما أنهم قدموا إسهامات بارزة من أجل محميات المحيط الحيوي لليونسكو ومواقع التراث الطبيعي العالمي، مثل مؤسسة تشارلز داروين لجزر جالاباجوس «الإكوادور» والحظيرة الوطنية لبحيرة مالاوي «مالاوي» وغيرها.

وخلال عام ٢٠٠٧ تم منح الجائزة مناصفة بين البروفيسور جوليوس اوزلاني مدير معهد ايكولوجيا المناظر الطبيعية في الأكاديمية السلوفاكية للعلوم بسلوفاكيا ومعهد حماية التنوع البيولوجي في أديس أبابا بأثيوبيا، وقد جاء هذا الاختيار تقديرا للجهود التي بذلها الفائزان في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الإحيائي.

الحياة الفطرية

تقدم المحميات الطبيعية والبالغ عددها ١٥ محمية نماذج لما تضمه البيئة العمانية من تنوع إحيائي بري وبحري فريد يرتبط وجوده بالخصائص الجغرافية والمناخية

القادرة على إعاشة مثل هذه الأنواع مثل محمية المها بجدة الحراسيس بولاية هيما ومحمية السلاحف البحرية برأس الحد ومحمية جزر الديمانيات ومحمية الأخوار بساحل محافظة ظفار.

وقد قامت وزارة البيئة والشؤون المناخية بالتنسيق مع سائر الجهات المختصة بالدولة وبالتعاون مع خبراء الهيئات الدولية المعنية بوضع استراتيجية وطنية وخطة عمل التنوع الإحيائي لضمان استخدام الموارد الإحيائية بصورة مستدامة، ويصدر قانون «المحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية» وفقا للمرسوم السلطاني رقم ٦/٢٠٠٢ تم توفير الإطار القانوني لصون وتنمية هذه الموارد بصورة مستدامة وفق الأسس العلمية الحديثة، وشهد عام ٢٠٠٧ انضمام السلطنة إلى اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض وذلك وفقا للمرسوم السلطاني رقم ١١٧/٢٠٠٧ الصادر في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

وتنفذ وزارة البيئة والشؤون المناخية مشاريع مستمرة لتطوير المحميات الطبيعية وتجهيئتها سياحيا، وقد تم تنفيذ مشروعين متميزين لتطوير محمية السلاحف برأس الحد ومحمية السليل الطبيعية بالكامل والوال في خلال إنشاء عدد من المراقق السياحية المهمة فيهما.

ويأتي مشروع ترقيم الغزلان البرية ضمن جهود السلطنة للحد من صيد الغزلان، وتسهيل نشأتها في بيئة جيدة، والحفاظ على هذا النوع من الانقراض، في حين يعتبر مشروع مراقبة السلاحف البحرية عن بعد عبر الأقمار الصناعية في رأس الحد وجزيرة مصيرة وجزر الديمانيات من أهم المشاريع التي تنفذها السلطنة بهدف صون السلاحف وحفظ توازن البيئة البحرية، ويهدف المشروع إلى دراسة وصون فصائل من السلاحف هي: الريماني، والخضراء، والشرفاف، والزيتونية التي تتخذ من شواطئ السلطنة أعشاشا لها في مختلف أوقات العام، كما يهدف المشروع إلى تقديم خطة إدارية عامة تعتمد على التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها المحافظة على المنظومة البحرية والساحلية الأصلية لمناطق التعشيش.

وضمن جهود السلطنة في حفظ التوازن البيئي يتم تنفيذ مشروع إعادة استزراع أشجار القرم وتأهيل الأخوار وقد تم منذ بدء العمل في المشروع في عام ٢٠٠١ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ استزراع ونقل حوالي ٤١٥ ألف شتلة بمساحة تقدر بـ ٨ هكتارات في العديد من الأخوار المختارة بمختلف المناطق الساحلية للسلطنة، كما يتم أيضا تنفيذ حملات لاستزراع عدد من النباتات البرية بالبيئة العمانية لتعويض تدهورها وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي إلى جانب الجهود المبذولة في مجال التخلص من أشجار الغاف البحري الذي أثبتت الدراسات والبحوث أن له تأثيرات سلبية على البيئة.



في سبيل دراسة واحصاء
السلحفاة الخضراء
برأس الجنز يتم وضع
حلقات معدنية بزعانفها
الامامية.

وتنفذ وزارة البيئة والشؤون المناخية أيضا مسحاً شاملاً للشعاب المرجانية في السلطنة لمعرفة الأضرار التي أصابتها ووضع الحلول المناسبة لها، كما شرعت في تنفيذ مشروع الشعاب المرجانية الاصطناعية في جزيرة الفحل بالتعاون مع شركة تنمية نفط عمان، ويبلغ عدد قوالب الشعاب المرجانية التي تم إنزالها ضمن هذا المشروع في جزيرة الفحل وجزر الديمانيات ٥٢٠ قالباً.

البلديات الإقليمية

ركزت المشاريع البلدية التي أقيمت بمختلف مناطق السلطنة خلال عام ٢٠٠٨ على تعزيز المرافق والخدمات البلدية وتطويرها لتلبية احتياجات المواطنين وازدياد النشاط التجاري بالولايات إلى جانب تطوير المواقع السياحية والأثرية وتحسين مداخل الولايات والدورات وغيرها من المشاريع.

وشهد عام ٢٠٠٨ إسناد ١٩٩ مشروعاً بتكلفة ٣٠,٢ مليون ريال، وشملت المشاريع التي تم إسنادها تطوير المرافق الخدمية بمختلف المحافظات والمناطق وتأهيل بعض الحدائق والمتنزهات وتحسين المظهر الجمالي للعديد من المدن إلى جانب تطوير وتأهيل الأسواق بعدد من الولايات وتأهيل وتسوير المرامد.

وقد تم تطوير مباني البلديات وإسناد مشاريع صيانة عدد من مباني البلديات

حديقة النباتات والأشجار العُمانية

يأتي إنشاء حديقة النباتات والأشجار العُمانية بتوجيهات سامية من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والذي أدرك منذ الوهلة الأولى أهمية البيئة العُمانية وأهمية المحافظة عليها وعلى ثروتها من الاندثار والضياع وأهمية تدوين هذه النباتات والأشجار وتصحيح نسبها إلى البيئة العُمانية ، فكان الفكر المستتير من جلالته بإنشاء الحديقة التي روعي في تصميمها أن تضم البيئات العُمانية المختلفة بنباتاتها وأشجارها.

أنشئت حديقة النباتات والأشجار العُمانية التابعة لديوان البلاط السلطاني بموجب مرسوم سلطاني رقم (٢٠٠٦/٦م) على مساحة ٢٠ هكتاراً في منطقة الخوض القديمة بمحافظة مسقط. وتعتبر أول حديقة نباتية في شبه الجزيرة العربية. وأول حديقة للنباتات المحلية في العالم، حيث يوجد بالسلطنة ١٢٠٠ نوع من النباتات المزهرة منها ٨٠ نوعاً لا توجد إلا في السلطنة فقط، ويعتمد العمل في هذه الحديقة على الإتيان بالنباتات العُمانية من كل ولايات السلطنة ونباتها في الحديقة ، حيث أمكن لهذا السعي أن يؤمن استزراع ونبات أكثر من ٦٦ ألف نبتة من ٣٣٠ نوعاً من النباتات العُمانية الجديدة. وترتبط هذه النباتات جميعها بقاعدة بيانات يتم فيها ترقيم النباتات وربطه بسجل نباتي يساعد الأخصائيين بأنواع النبات وعمر زراعته ومكان نموه داخل السلطنة واستخدامات الأهالي لهذا النبات سواء الطبية أو العطرية أو لأي استخدامات أخرى.

ويعتبر أكثر من ٢٠٪ من النباتات العُمانية في خطر بسبب مشاكل عدة منها الرعي الجائر والتغير المناخي، وهذا ما استدعى إنشاء حديقة النباتات والأشجار العُمانية لحماية النباتات والتراث المرتبط بها. ويجري حالياً إنشاء حديقة طبيعية لتساعد على حماية النباتات العُمانية واستخداماتها التقليدية.

وستشكل هذه الحديقة رافداً سياحياً يخدم السياحة الداخلية وزوار السلطنة من المهتمين بالاطلاع على النباتات، وتسجيل المعلومات عنها، حيث سيجدون المعلومات الكافية عن النباتات والأشجار العُمانية، كما أن الحديقة ستكون رافداً كبيراً لطلاب الجامعات والكليات المتخصصة، وفرصة جيدة لطلاب المدارس من خلال الزيارات التي ستتاح لهم إليها.

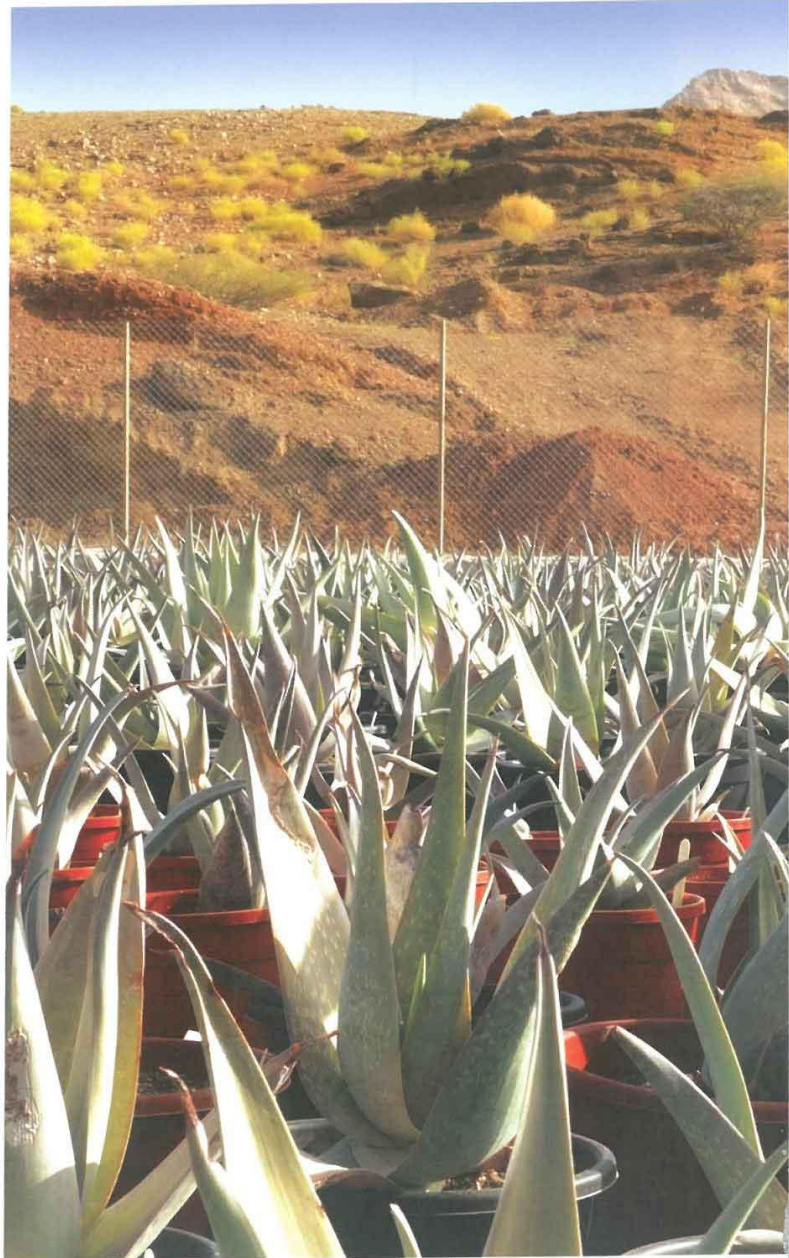
ستكون الحديقة معرضاً للحياة النباتية بعمان ، حيث سيتم إنشاء سلسلة من البيئات الطبيعية للنباتات المختلفة ، كالبيئة الصحراوية ، وبيئات السبخة ، والبيئة الجبلية ، وبيئة محافظة ظفار ، وغيرها من بيئات السلطنة ، وأيضاً ستضم الحديقة قرية تقليدية بها منازل سيتم بناؤها حسب المواد البيئية التي كانت تستخدم في بناء البيوت القديمة ، حيث سيتم في كل بيت تقديم عرض عملي لطريقة استخدام النبات سواء في الزينة أو الأعشاب الطبية أو العطور ، وأيضاً بيع الحرف التقليدية التي لها علاقة بالنباتات ، وتقديم عروض للموسيقى التقليدية.



أحدى العاملات بالمشروع
اثناء عملية تفحص
دقيقة للنباتات.

وتشمل مرافق الحديقة أيضاً مركزاً للبحوث مختصاً بالنباتات العُمانية ، ومركزاً للمعلومات يستقبل طلاب المدارس والجامعات ، كما سيخصص سكن خاص لهم ، وأيضاً سيتم استخدام أحدث أنواع التكنولوجيا لتوليد الطاقة ، والحفاظ على البيئة ، والتقليل من هدر المياه ، وفي مدخل الحديقة سيكون هناك ركن للترحيب بالزائرين ، وتعريفهم بالنباتات العُمانية ، وكيف يمكن المحافظة عليها ، وكيفية ترشيد استخدام الطاقة. هذا وسوف تلعب حديقة النباتات والأشجار العُمانية بالخوض والتي من المتوقع أن تجهز كاملة في عام ٢٠١٢م دوراً مهماً كمركز تعليمي وترفيهي للزائرين ، لتكون مكاناً ممتعاً لجميع أفراد الأسرة ، حيث سيتم إقامة فندق وحديقة ألعاب للأطفال ، ومعارض ومحلات متنوعة، وبما أن الحديقة ذات مساحة كبيرة، فسيكون هناك قطار يأخذ الزوار في جولة حولها خاصة وأن هناك الكثيرين الذين لا يعرفون عن التربة العُمانية بأنها غنية بأنواع متعددة من النباتات، ومن ضمنها نباتات نادرة ، لذا يتم التخطيط لتنفيذ برنامج تعليمي للزوار ، ووضع لوحات تحتوي على معلومات موزعة في أنحاء الحديقة ، وشرح أهمية النباتات في حياتنا واعتمادنا عليها حيث تعطينا الأوكسجين ، ونستخدمها كغذاء ، وعطور ، وزينة ، وغيرها من الاستعمالات، إضافة إلى تنظيم المعارض المختلفة ، مما سيساهم في جذب الكثير من الزوار إليها.





حقل من نباتات
الصبر البري المستزرع
ضمن المشروع.



**العناية بالحدائق العامة
وتعزيز المرافق والخدمات
البلدية وتطويرها
بمختلف محافظات
ومناطق السلطنة .**

بالمحافظات والمناطق منها صيانة مبنى بلدية محوت وإنشاء مبنى بلدية ينقل كما تم إنشاء عدد من القاعات بالبلديات لمشروع حوسبة العمل البلدي، كما تم الانتهاء من تطوير وتجميل المنطقة التجارية ببركة الموز ومدخل السوق التجاري بولاية عبري والمسارب الجانبية لدوار بركاء والانتها من زراعة الأسيجة النباتية من دوار النسيم إلى دوار بركاء ضمن مشروع استكمال تجميل طريق الباطنة، وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي نفذتها وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه في عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٠٠ كيلومتر، في حين تم تركيب ٣٣٤٤ عمودا جديدا للإنارة توزعت على عدد من الولايات في مختلف مناطق السلطنة.

وتقوم الأقسام المختصة بوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه والبلديات التابعة لها بمختلف مناطق السلطنة بإصدار التراخيص البلدية والبطاقات الصحية لمختلف أنواع الأنشطة الصناعية والمهنية والخدمية لضمان التزام مواقع هذه الأنشطة بالاشتراطات الصحية الموضوعية لمزاوتها، كما تقوم بتنظيم عدد من الحملات التفتيشية على مصانع الأغذية والمياه ومراقبة ما تقدمه المطاعم والمقاهي ومحلات بيع المواد الغذائية من أطعمة ومواد وغيرها من الأنشطة الغذائية لضمان سلامة وصحة المستهلك والمنتج الغذائي، كما بدأ الإعداد لإصدار الدليل الخاص بمصانع الأغذية الذي سوف يشتمل على كافة الاشتراطات الصحية لجميع مصانع الأغذية بالسلطنة .

وفي مجال الصرف الصحي شهد عام ٢٠٠٨ إسناد ٨ مشاريع جديدة لمحطات وشبكات الصرف الصحي بتكلفة إجمالية تبلغ ٦, ٢٦ مليون ريال، وشملت المشاريع المسندة إنشاء شبكة الصرف الصحي بولاية الرستاق (المرحلة الثانية) ومحطة وشبكة الصرف الصحي بكل من قرية الرحبة ونيابة الجبل الأخضر بولاية نزوى وإنشاء شبكة الصرف الصحي بالمنطقة الصناعية بالرستاق وتكملة المرحلة الأولى من مشروع الصرف الصحي بولاية خصب وإنشاء شبكة الصرف الصحي بولاية وادي بني خالد فضلا عن إنشاء شبكتين للصرف الصحي بقرتي قليلة وبطوينة بولاية المضبيبي.

كما تم الانتهاء من تنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي بولاية الرستاق ومشروع محطة وشبكة الصرف الصحي بالظفرات والجزع بولاية المضبيبي ومحطة الصرف الصحي بالنجدة في ولاية محوت وتأهيل محطة الصرف الصحي بمصيرة.

الإسكان

أولت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم قطاع الإسكان اهتماما متزايدا من خلال وضع الأسس والقوانين المنظمة لهذا القطاع حيث يتم التركيز - في تنفيذ المشاريع الإسكانية - على ضرورة توفير البيئة العمرانية المناسبة والسكن الصحي الملائم والخدمات الأساسية المرتبطة به.

وتقوم وزارة الإسكان بتخطيط وتوزيع الأراضي باستخداماتها المختلفة وفق الشروط والقوانين المنظمة لذلك واتباع معايير ومواصفات تخطيطية موحدة في سبيل تحقيق مزيد من المرونة والإسراع في انجاز المعاملات الإسكانية.

وتهدف استراتيجية إعداد المخططات إلى تحقيق التوازن في التنمية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة بهدف تمكين المواطنين من الاستقرار في أماكن سكنهم من خلال إعداد مخططات تفصيلية وتحديد استعمالات الأراضي على مستوى المدن والقرى.

وتسعى وزارة الإسكان في الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى التغلب على التحديات التي يواجهها قطاع الإسكان من خلال تطوير خدمات الإسكان الحيوية التي تقدمها للمواطنين والتحول التدريجي إلى تقديم الخدمات الرقمية، وصولا إلى الحكومة الالكترونية، وتفعيل دوره في تنويع مصادر الدخل ومنها توفير الأراضي المخططة لمتطلبات التوسع في مختلف القطاعات، إلى جانب بذل مزيد من الجهد لإعداد مخططات سكنية في مختلف المناطق

هــمـان ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م

وتوزيعها والاستمرار في سياسة منح الأراضي والمساعدات السكنية والقروض الميسرة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي.

ويعتبر صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٥ القاضي بمنح المرأة أرضاً سكنية دون تمييز شأنها في ذلك شأن الرجل إشارة واضحة من جلالة السلطان المعظم إلى الدور الذي تقوم به المرأة كشريك في التنمية ومساهمتها الفعالة في عملية البناء، وقد حدد المرسوم الشروط الموجبة لمنح الأراضي السكنية بحيث لا يقل عمر المستحق للأرض عن ٢٢ سنة ميلادية سواء كان رجلاً أو امرأة ما لم يثبت أنه متزوج وأن عمره لا يقل عن ٢١ سنة ميلادية أو أنه العائل الوحيد لأسرته بحيث يتم منح الأرض متى توفرت وأيتما توفرت في كل منطقة أو محافظة حسب المخططات السكنية وأن تكون الأولوية المطلقة لمن لم يحصل على أرض من الدولة ولا يمتلك أرضاً عند تقديم الطلب.

وقد قامت وزارة الإسكان خلال عام ٢٠٠٨ بإعداد مجموعة من المخططات والجيوب التخطيطية وفرت حوالي ٥٩ ألف قطعة أرض بمختلف الاستخدامات موزعة على مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

وتسعى وزارة الإسكان إلى تحويل الرسومات المساحية إلى رسوم رقمية نظراً لما تشكله البيانات والمعلومات الرقمية من أهمية في جميع المجالات من بينها التخطيط العمراني ورسم الخطط المستقبلية للتنمية العمرانية في السلطنة.

وبلغ مجموع الأراضي الممنوحة خلال عام ٢٠٠٨ م أكثر من ٢٢٨٠٠ قطعة أرض في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

ويقوم نظام التسجيل العقاري في السلطنة وفق نظام التسجيل العيني للعقار وهو النظام المعمول به في أغلب دول العالم ومن شأن ذلك تسهيل تداول العقار بيسر وأمان تقديراً لما للملكية العقارية من أهمية بالغة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للأفراد والدولة.

كما أن أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستطيعون امتلاك الأراضي في السلطنة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٢١، كما تم السماح للأجانب بتملك العقارات في المجمعات السياحية المتكاملة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٢ وذلك تشجيعاً للنشاط السياحي.

وبلغت قيمة العقود خلال عام ٢٠٠٨ أكثر من ٢,٥ مليار ريال، وسجل النشاط العقاري أكثر من ١٠٢ ألف تصرف، كما تم إصدار ما يزيد على ١٦٩ ألف سند ملكية، وبلغ عدد القطع الجديدة المسجلة لأول مرة ١٠٩٤٤٢ قطعة أرض بمختلف الاستعمالات.

سقف المساعدة السكنية من ١٠ آلاف ريال إلى ١٥ ألف ريال لا ترد بداية من عام ٢٠٠٧ وذلك استجابة لارتفاع أسعار مواد البناء ووعورة الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية خلال عام ٢٠٠٨م حوالي ١٤٨ أسرة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

برنامج القروض السكنية

يهدف برنامج القروض السكنية الميسرة إلى منح قروض سكنية بدون فوائد للمواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين لا يقل دخلهم عن ١٣٠ ريالاً شهرياً ولا يتجاوز ٢٥٠ ريالاً عند تقديم الطلب ولا يزيد عن ٤٠٠ ريال عند حصول الموافقة، أما أصحاب الحرف فيتم تقدير الدخل بحساب متوسط دخلهم الشهري خلال السنة الواحدة على أن يكون في حدود المبلغ المشار إليه حينما يصل الدور إليهم. وتبلغ قيمة القرض ٢٠ ألف ريال كحد أقصى، ويتم منح القروض لغرض بناء أو شراء منزل جديد أو توسعة مسكن قائم ويسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي دخل المقترض.

وبلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج خلال عام ٢٠٠٨م حوالي ٤١١ حالة بمبلغ تجاوز ٦,٥ مليون ريال.

مشاريع الإسكان

وفي إطار الاهتمام بتوفير المسكن المناسب لمختلف أفراد المجتمع تفتد وزارة الإسكان مشاريع بناء الوحدات السكنية في مختلف مناطق السلطنة بهدف تحقيق الاستقرار للمواطنين وربطهم بقراهم الأصلية إلى جانب الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية في مختلف المناطق والقرى.

وخلال عام ٢٠٠٨ تم الانتهاء من بناء ٢٦١ وحدة سكنية في المنطقة الوسطى، و٢٣٠ وحدة سكنية في المنطقة الشرقية، كما انتهت وزارة الإسكان من بناء ٩٠ وحدة سكنية في منطقة الظاهرة.

قطاع الكهرباء

يعد قطاع الكهرباء من القطاعات التي حققت نجاحاً ملموساً في خطة التخصيص التي انتهجتها الحكومة، ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٢٠٠٤ تم إجراء تغييرات تنظيمية على القطاع الذي أصبحت تختص بتنظيمه هيئة تنظيم الكهرباء، كما تم إنشاء مجموعة من الشركات المملوكة من قبل الحكومة لإدارة القطاع هي: شركة الكهرباء القابضة، وشركة الغبرة للطاقة والتجلية، وشركة الرسيل للطاقة، وشركة وادي الجزي



مدينة مسقط العامرة
بإنجازاتها الزاهية بحلتها
المنيرة .

للطاقة، وشركة مزون للكهرباء، وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء، وشركة مجان للكهرباء، والشركة العمانية لنقل الكهرباء، والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، وشركة كهرباء المناطق الريفية، ويبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة في قطاع الكهرباء من قبل الشركات المملوكة من الدولة حوالي ٢٣٠ مليون ريال للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ م.

وقد شهد عام ٢٠٠٧ صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٩٢ بإنشاء هيئة عامة للكهرباء والمياه لتصبح هي الجهة المسؤولة عن القطاع، وتواكب الجهود التي تبذلها الهيئة ما تشهده السلطنة من نمو في مختلف المجالات حيث تسعى إلى تطوير بدائل لإنتاج الكهرباء سواء من خلال استخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح وتنويع مصادر توفير الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتطوير آليات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، وتوجيه الاستثمارات لإتارة المناطق التي لم تصلها الخدمة بعد.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب في الشبكة الرئيسية المرتبطة (التي تغطي محافظتي: مسقط والبريمي والمناطق: الباطنة والداخلية والشرقية والظاهرة) بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠١٢، وبنسبة ١٣ بالمائة في شبكة كهرباء صلالة حتى عام ٢٠١٤، وللمقابلة الطلب المتزايد على الكهرباء يتم تنفيذ عدد من المشاريع مثل مشروع محطة الكهرباء وتحلية المياه ببركاء (المرحلة الثانية)، ومشروع لتنفيذ محطة للكهرباء وتحلية المياه بصلالة بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي ٢٥٠ ميغاواط.

٢٠١٠ / ٢٠٠٩ هـ

ويجري أيضا إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء بولاية الدقم وهي محطة مؤقتة يبلغ إنتاجها ٦٠ ميجاواط وتخطط الحكومة لإنشاء محطة أكبر بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠٠ ميجاواط لتواكب الحركة العمرانية والحوض الجاف والمشاريع الصناعية الأخرى التي ستقام في الدقم.

وقد بلغ إنتاج الكهرباء خلال عام ٢٠٠٨ ما يصل إلى ١٦٠٤٨ ميجاواط في الساعة بزيادة مقدارها ١١,١٪ عن مستواه في عام ٢٠٠٧ والبالغ ١٤٤٤٢ ميجاواط في الساعة، وبلغ إجمالي التوزيع في عام ٢٠٠٨ حوالي ١٥٢٣٤ ميجاواط في الساعة مقارنة بـ ١٣٨٥٥ ميجاواط في الساعة في عام ٢٠٠٧.

وتتوازي هذه الجهود مع جهود البحث عن مصادر أخرى للطاقة، وقد تم في شهر مارس ٢٠٠٩م تعيين مكتب كوي للاستشارات الدولية ليقوم بأعمال المساعدة في دراسة واعتماد المشاريع التجريبية للطاقة المتجددة.

ويأتي تعيين المكتب الاستشاري كجزء من استراتيجية تهدف إلى تنفيذ التوصيات المحددة في دراسة الطاقة المتجددة للهيئة والتي حددت إمكانيات كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السلطنة وأوصت بضرورة التنفيذ المبكر لمشاريع تجريبية للطاقة المتجددة بأحجام صغيرة مبدئياً في المناطق الريفية للتأكد من أداء وفعالية تقنيات الطاقة المتجددة في الأحوال المناخية المحلية، كما ستعمل المشاريع التجريبية على لفت انتباه المستثمرين على المستويين المحلي والدولي إلى إمكانيات السلطنة الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وسوف تعمل المشاريع التجريبية التي سيقوم الاستشاري بدراساتها وتعتمدها الهيئة على تقليل استخدام الوقود الأحفوري في المناطق الريفية وتقديم معلومات قيمة بشأن عوامل معينة مثل كثافة الشمس وثبات سرعة الرياح والاضطرابات في الأحوال المناخية المحلية التي تؤثر على أداء وفعالية تقنيات الطاقة المتجددة. كما ستكون المعلومات التي يتم جمعها من المشاريع التجريبية مفيدة لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة بمستوى كبير في السلطنة.

وقد أطلقت الهيئة العامة للكهرباء والمياه في مطلع شهر يونيو ٢٠٠٩ حملة «ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه» التي تزامنت مع فترة الصيف حيث يزيد الطلب على الكهرباء والمياه وجاءت الحملة من أجل تشجيع المجتمع على اتباع إجراءات مبسطة وسهلة تساهم بشكل كبير في ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه في فصل الصيف دون أن تؤثر هذه الإجراءات على نمط حياتهم المعتاد أو على سير عملياتهم التجارية.

قطاع المياه

تولي حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عملية توفير مياه صالحة للشرب أهمية كبيرة في ظل الأوضاع المائية الراهنة التي تشير إلى تزايد



قراءة ومتابعة لأجهزة
مراقبة منسوب المياه .

الملوحة وشح الموارد المائية، وتبذل الحكومة جهودها من أجل إيصال خدمة المياه لأكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية وذلك بتنفيذ مشاريع شبكات المياه والاستغناء تدريجياً عن نقاط التعبئة بالناقلات متى ما كان ذلك ممكناً، وتتجه الحكومة إلى الاستغناء تدريجياً عن استخدام المياه الجوفية عن طريق إنتاج المياه بطرق التحلية وجعل المياه الجوفية مخزوناً استراتيجياً.

وتنفذ السلطنة في الوقت الحالي العديد من المشاريع في قطاع المياه تتضمن إنشاء عدد من محطات التحلية من بينها محطة جديدة لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء في صلالة ستوفر ١٨ مليون جالون يومياً من المياه بالإضافة إلى طاقة كهربائية تصل إلى حوالي ٢٥٠ ميغاواط، كما يجري إنشاء وحدة جديدة في محطة الغبرة ستكتمل في عام ٢٠١٢م، كما أن هناك مشروعا لإنشاء محطة متنقلة سريعة للمياه بإنتاج يبلغ مليون جالون لسد أي نقص قد يحصل، بالإضافة إلى المحطات القائمة في عدد من ولايات السلطنة.

وتخطط الحكومة أيضاً لضخ المياه إلى نيابة الجبل الأخضر وتوصيل المياه إلى ولايتي نزوى وبهلا وكذلك العمل جارٍ لربط شبكات المياه في منطقتي الباطنة والداخلية مع بعضها البعض، وهناك خطط مستقبلية لربط الظاهرة بولاية بهلا ومن ثم ربط مياه المنطقة الشرقية مع المنطقة الداخلية.

وقد ارتفع حجم إنتاج المياه خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥١٦٧ مليون جالون مقابل ٣٤٠٧٩ مليون جالون في عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٣,٥٪.

الموانئ العمانية .. تطويرات عديدة وتحديث مستمر

تمكنت السلطنة خلال سنوات النهضة الحديثة من إنشاء شبكة من الموانئ تواكب المتغيرات العالمية كما تكون في الوقت نفسه قادرة على استيعاب الحركة المتنامية للتجارة المحلية.

وقد مضت خطط السلطنة في قطاع الموانئ خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مثلما كان مخططا لها في الخطة الخمسية السابعة ٢٠٠٦-٢٠١٠ دونما تغيير رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ففي شهر سبتمبر ٢٠٠٨ تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات من بينها اتفاقية الأعمال الإضافية لمشروع ميناء الدقم (الأعمال البحرية) وقد بلغت تكلفتها ٤,٣٣٥ مليون ريال، وفي شهر ديسمبر من العام نفسه تم التوقيع على اتفاقيات أخرى تتعلق بالحوض الجاف بميناء الدقم والخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف لمشروع الأرصفة ٧ و ٨ و بميناء صلالة والخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على التسهيلات لاستقبال العبارات السريعة في ميناء خصب وميناء شناس.

ومع مطلع عام ٢٠٠٩م أسند مجلس المناقصات المزيد من المشاريع كمشروع تصميم وتصنيع وتركيب وفحص آليات الرفع الخاصة بالحوض الجاف بولاية الدقم بمبلغ ٢,٢٤ مليون ريال، وتقديم الخدمات الاستشارية لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وإعداد التصاميم والإشراف على التنفيذ ودراسات الإدارة والتشغيل لمشروع تطوير ميناء شناس بمبلغ ٠,٣٥٤ مليون ريال، والأعمال الإضافية لمشروع إنشاء الأرصفة (المرحلة الثالثة) بميناء صحار الصناعي بمبلغ ٣,٦ مليون ريال، والأعمال الإضافية لتقديم الخدمات الاستشارية لإدارة وتشغيل مشروع الحوض الجاف بولاية الدقم بمبلغ ٧ ملايين ريال.

ميناء الدقم

جاء إنشاء ميناء الدقم في عام ٢٠٠٧ ضمن خطط الحكومة للاستفادة من الميزات النسبية لكل منطقة من مناطق السلطنة، ويقع الميناء في ولاية الدقم بالمنطقة الوسطى على بحر العرب، وقد مضى العمل فيه بوتيرة متسارعة تعكس أهمية المشروع باعتباره واحدا من المشروعات العملاقة التي تشهدها السلطنة حاليا والتي ترقى الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب الاستثمارات الضخمة والصناعات الكبرى وما يتبع ذلك من قيام مناطق اقتصادية خاصة. ويتألف ميناء الدقم من كاسرات الأمواج بطول إجمالي يصل إلى ٦,٨ كم، وسيتم



خطط طموحة لجعل
ميناء الدقم أحد أهم
موانئ العالم الكبيرة مع
اكتمال مرافقه .

تعميق الجزء الجنوبي من حوض الميناء إلى ١٨ مترا وقناة الدخول إلى ١٩ مترا، كما يضم الميناء حوضا جافا لإصلاح السفن يبلغ ارتفاعه ١٤ مترا بعمق ١٠ أمتار، ويشتمل على بناء حوضين جافين بطول ٤١٠ مترا وعرض يتراوح بين ٨٠ مترا و ٩٥ مترا و بعمق ١٤ مترا ورصيف بطول ٢٨٠٠ متر، ويتضمن مخطط الميناء أيضا بناء حوض عائِم لإصلاح وصيانة ناقلات النفط والغاز التي يتجاوز وزنها ١٠٠ ألف طن، وقد وضعت السلطنة خططا طموحة لميناء الدقم ليكون أحد أهم موانئ العالم الكبيرة مع اكتمال مرافقه خصوصا أنه سيتضمن خزانات للنفط ليكون بذلك قناة تصدير النفط الخليجي بموقعه المفتوح، وستقام بالميناء العديد من المشاريع الاستراتيجية من بينها تصدير الصخور والمعادن والمواد البتروكيماوية بالإضافة إلى تصدير البضائع العامة.

وتصل تكلفة المشاريع الحالية إلى نحو ٢,٦ مليار دولار ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ مشروع الحوض الجاف في نهاية عام ٢٠١٠م ومشروع الميناء في عام ٢٠١٢م.

ميناء السلطان قابوس

يعد ميناء السلطان قابوس الميناء الرئيسي بالسلطنة للاستيراد والتصدير، فمن خلاله يتم استيراد وتصدير أغلب البضائع، وشهد الميناء منذ افتتاحه في عام ١٩٧٤م

العديد من مشاريع التطوير والتحديث ليواكب متطلبات التجارة المحلية، وفي عام ١٩٨٤م بدأ الميناء في مناولة الحاويات التي تكتسب أهمية كبيرة في التجارة البحرية. ويحتوي الميناء على ١٣ رصيفا منها رصيفان لسفن البضائع، ورصيفان لسفن الحاويات، ورصيفان للسفن المتعددة الأغراض (حاويات، بضائع عامة، سيارات)، ورصيف للبضائع السائبة (قمح، كلنكر)، ورصيف للسفن السياحية، ورصيف لقطع الميناء البحرية، و٤ أرصفة للاستخدامات الحكومية، ويبلغ أقصى عمق في الأرصفة ١٤ مترا، وقد بلغ عدد السفن الراسية بالميناء خلال عام ٢٠٠٨م (٢١٢٥) سفينة مقابل (١٨٥٦) سفينة في عام ٢٠٠٧، وبلغ إجمالي البضائع المتناولة بالميناء ١٣,٩ مليون طن شحني مقابل ١١,٥ مليون طن شحني في عام ٢٠٠٧.

ميناء صلالة

يتألف ميناء صلالة من قسمين رئيسيين، الأول محطة البضائع العامة والثاني محطة الحاويات، وتدير الميناء شركة صلالة لخدمات الموانئ وفقا لاتفاقية امتياز لمدة ٣٠ عاما بدأت أواخر عام ١٩٩٨، وقد تمكن الميناء خلال السنوات الماضية من ان يصبح أحد مراكز إعادة الشحنات العابرة في العالم، وخلال عام ٢٠٠٨م تم الانتهاء من المرحلة الثانية من توسعة الميناء والتي تشمل على إنشاء أرصفة حاويات بطول ٩٦٩ مترا وتعميق الحوض إلى ١٨ مترا وإنشاء كاسر أمواج بطول ٢٨٢٥ مترا بالإضافة إلى الخدمات الأخرى بتكلفة تزيد على ١٠٠ مليون ريال، وقد يأسر الرصيف السادس الجديد البالغ طوله ٥١٩ مترا عملياته، وبعد استلام هذا الرصيف أصبح الطول الإجمالي لأرصفة محطة الحاويات ٢٢٠٥ أمتار، كما ارتفعت الطاقة الاستيعابية السنوية للمحطة إلى ٥ ملايين حاوية نمطية .

وتشمل البنى العلوية لمحطة الحاويات ١٧ رافعة رصيف و٦٢ رافعة ذات إطارات مطاطية (٤٥ رافعة في عام ٢٠٠٧) و١٧٢ قاطرة (١٢٠ في عام ٢٠٠٧). ولدى الشركة عقود طويلة الأجل مع ثلاث شركات ملاحية كبرى هي شركة ميرسك لخدمات الشحن، وشركة البحر الأبيض المتوسط الملاحية، وشركة (أي بي أل) تساهم جميعها في كامل إنتاج محطة الحاويات. وخلال عام ٢٠٠٨ أيضا وقعت شركة صلالة لخدمات الموانئ مذكرة تفاهم مع حكومة السلطنة لتوسيع تسهيلات مناولة الحاويات القائمة حاليا وذلك بإنشاء جدار رصيف إضافي بطول ١٣٥٠ مترا، وبهذا التوسع سيصبح طول جدار رصيف محطة الحاويات الكلي ٣٥٥٥ مترا، كما سترتفع الطاقة السنوية إلى ٩ ملايين حاوية نمطية بحلول عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى هذا وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع الحكومة لتطوير وتجهيز الأرصفة ٧ و ٨ و ٩ في المرحلة المقبلة من تطوير الميناء. وقد تمكنت محطة الحاويات من مناولة ٣,٠٦٨ مليون حاوية نمطية خلال عام



ميناء صحار ركيزة
اقتصادية لانطلاق
مشاريع استثمارية
اقليمية ودولية .

٢٠٠٨ مسجلة نمواً بلغ ١٦ ٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، في حين ناولت محطة الشحن العام ٣,٤٦٩ مليون طن بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن عام ٢٠٠٧.

ميناء صحار

استطاع ميناء صحار الصناعي - الذي بدأ العمل فيه في عام ١٩٩٩ - استقطاب استثمارات ضخمة محلية وأجنبية في مجال الصناعات الثقيلة وصناعات البتروكيماويات كمصفاة صحار ومصانع البولي بروبيلين واليوريا والميثانول والعطريات والبولي ايثيلين والحديد والالمنيوم والمنشآت الحديدية الضخمة، ومع نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات التي استطاع الميناء استقطابها ١٤ مليار دولار ووفر الميناء ٦ آلاف وظيفة مباشرة و١٥ ألف وظيفة غير مباشرة.

ويحتوي الميناء على أربع محطات رئيسية: للحاويات، والبضائع العامة، والمواد السائبة الجافة، ومناولة وتخزين المواد السائلة، ويتراوح عمق الميناء بين ١٦ متراً و١٨ متراً داخل حوض الميناء الرئيسي وإلى أعماق تصل إلى ٢٣ متراً لمحطة المواد السائبة الجافة المستقبلية، وقد بلغت تكلفة إنشاء الأعمال البحرية والبنية الأساسية حوالي ٢٢٩ مليون ريال.

میںاء خصب

يقع ميناء خصب الذي افتتح في عام ١٩٨٣ في محافظة مسندم، ولموقعه الاستراتيجي المتميز ولزيادة الطلب عليه تمت توسعته لتلبية احتياجات المحافظة وقد تم الانتهاء من مشروع توسعة وتحديث الميناء في ٩ فبراير ٢٠٠٧ ليتمكن من استقبال السفن التجارية والسياحية بالإضافة إلى قوارب ويخوت التزه ومراكب الصيد السمكي.

وخلال عام ٢٠٠٨ بلغ عدد القوارب التي رست بالميناء حوالي ١٠٩ آلاف قارب، ورحلات السفن ٥٣٧ رحلة والبضائع العامة المشحونة ١٧٣٠ طناً، والبضائع المفرغة ٣٥٨٤ طناً وبضائع الترانزيت ٢٧٠٣ أطنان فيما بلغ عدد السياح ٢٣٠ ألفاً.

میںاء شناس

يقع ميناء شنّاص في منطقة الباطنة ويعتبر من الموانئ الفرعية التي بإمكانها خدمة النشاط التجاري والساحلي واستقبال السفن الساحلية التي لا يزيد غاطسها عن ٣,٥ متر، إذ أن عمق المياه في حوض الميناء ٤ أمتار وقناة الدخول ٥,٤ متر، وتعد حكومة السلطنة حالياً خطة لتطوير الميناء لتمكينه من استقبال سفن أكبر وتهيئته لاستقبال العبارات السريعة وذلك ضمن جهودها لتسهيل عمليات النقل البحري بين مختلف مناطق السلطنة.

وقد بلغ عدد السفن التي رست بالميناء خلال عام ٢٠٠٨م ٩١ سفينة، وبلغ عدد الأغنام التي استوردت عن طريق الميناء حوالي ١٢ ألف رأس وبلغ حجم المواد الغذائية التي تم تصريفها بالميناء ٧٤ طناً.

مراسم آخری

وضمن جهود حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم لتسهيل تنقلات المواطنين بين مختلف مناطق السلطنة تم انشاء عدد من المراسي في المناطق الساحلية لتسهيل الانتقال من منطقة إلى أخرى، ومن بين أشهر هذه المراسي مرسى شنة الذي يربط جزيرة مصيرة ببقية مناطق السلطنة، وقد جاء إنشاؤه لتسهيل الوصول إلى جزيرة مصيرة على مدار الساعة بدلا من المرسى السابق الذي لا يمكنه العمل في أوقات الجزر، ويقع المرسى على بعد نحو ٧٠ كيلومترا عن ولاية محوت، وقد اكتمل العمل فيه خلال عام ٢٠٠٨، ويتألف المرسى الذي بلغت تكلفته ٣٩٥، ١٠ مليون ريال من كاسر للأمواج بطول ٣٧٠ مترا، وجسر من الركائز الخرسانية يربط اليايسة بالمرسى البحري بطول ١١٧٠ مترا مع توفير أكتاف جانبية للمشاة بعرض ١,٥ متر، ورصيف بطول ٢٥٨ مترا وعمق ٥ أمتار لخدمة العبارات الحالية، ورصيف للعبارات



مرسى شنة الجديد الذي
يربط المنطقة الوسطى
بولاية (جزيرة) مصيرة.

السريعة بطول ٩٠ مترا لرسو العبارات السياحية السريعة، ورصيف لخفر السواحل بطول ٦٠ مترا، وبرج مراقبة عند نهاية الرصيف البحري بارتفاع ١٠ أمتار. كما يشتمل مرسى شنة على طريق من الاسفلت بطول ٢,٤ كيلومتر وعرض ٨,٥ متر من المرسى الحالي إلى المرسى الجديد، بالإضافة مسجد ومجمع تجاري يضم محلات تجارية، ومواقف ومطاعم.

ومن بين المراسي المهمة الأخرى مرسى كمزار الذي يقع في منطقة كمزار بمحافظة مسندم وهو مخصص لخدمة أهالي المنطقة ووحدات خفر السواحل وقد تم افتتاحه في عام ٢٠٠٧ وبلغت تكلفته الإجمالية ٢,٨ مليون ريال وتضمن إنشاء كاسر أمواج بطول ١٠٥ أمتار وآخر بطول ٨٥ مترا ورصيف ثابت للصيادين بطول ٦٠ مترا وآخر لشرطة عمان السلطانية بطول ٤٠ مترا إضافة إلى تعميق المرسى إلى ٣ أمتار وإنشاء مبنى لشرطة عمان السلطانية.

وتخطط الحكومة أيضا لإنشاء مرسى بحري جديد في جزر الحلانيات بمحافظة ظفار، وتم الانتهاء من الدراسة الأولية للمشروع وأعمال المسوحات الطبوغرافية والهيدروغرافية وأعمال فحص التربة للمواقع المقترحة لتنفيذ المشروع.

مراقب حديثة
وبينة نظيفة



حضان ٢٠٠٩/٢٠١٠م

٢١٠

ناقلة النفط العملاقة
(الدقم) والتي تبلغ
حمولتها ٣٠٩ آلاف طن
من النفط الخام والتي تم
تدشينها لتلبية احتياجات
السوق العالمية من خدمات
نقل النفط الى مختلف
انحاء العالم .



الطرق

عملت حكومة السلطنة على مد شبكة طرق حديثة تربط مختلف مناطق ولايات السلطنة بعضها ببعض مما يعزز النشاط الاستثماري ويساهم في نمو الحركة السياحية وتسهيل تنقل المواطنين بين مختلف ولايات السلطنة وتعزيز التواصل الاجتماعي.

وقد ارتفع إجمالي أطوال الطرق المسفلطة التي نفذتها وزارة النقل والاتصالات مع نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٨١٤ كيلومترا مقابل ١٠٠٣٣ كيلومترا في نهاية عام ٢٠٠٧، في حين بلغ إجمالي أطوال الطرق الترابية التي نفذتها الوزارة مع نهاية عام ٢٠٠٨ أكثر من ١٥٢٨٠ كيلومترا.

وشهد عام ٢٠٠٨ افتتاح المرحلة الأولى من طريق مسقط السريع الذي ينفذ على خمس مراحل بمسافة ٥٥ كيلومترا، ويعتبر الطريق أحد أهم مشاريع الطرق الاستراتيجية في السلطنة، إذ يوفر ربطا بين التجمعات السكانية والصناعية القائمة كما يوفر المجال لاستحداث مناطق وأحياء سكنية جديدة على طول مسار المشروع إضافة إلى ارتباطه بالطرق المؤدية إلى منطقتي الداخلية والباطنة ويجري تنفيذ العمل بوتيرة عالية وفق أعلى المواصفات بدءا من دوار القرم وحتى دوار حديقة النسيم.

كما يتم بمحافظه مسقط تنفيذ الطريق الوسطي الذي يعد أحد المشاريع الحيوية ويعمل على ربط مدينة السلطان قابوس بمناطق الغبرة الجنوبية والخوير والقرم ٢٩ مباشرة من خلال اختراقه لهذه المناطق بالإضافة إلى ربطه بالتقاطع الخامس من طريق مسقط السريع ويساهم الطريق في تخفيف الضغط على شارع السلطان قابوس بالإضافة إلى تخفيف الازدحام المروري بمنطقة الخوير ذات الكثافة السكانية العالية.

ومن الطرق الأخرى في محافظة مسقط الطريق الجبلي الذي يربط ولاية بوشر بولاية العامرات وهو طريق مزدوج بمسارين بمسافة ١٤,٥ كم عبر سلسلة جبلية تمتد بين بوشر والعامرات، وعند انتهائه سيختصر المسافة بين الولايتين بمقدار النصف كما أن ربطه المباشر مع طريق مسقط السريع سيؤدي إلى تخفيف الزحام المروري على دوار وادي عدي - شارع النهضة، والطريق يعتبر منفذاً ثانياً لربط مناطق العامرات والحركة المرورية القادمة من المتجهة إلى قريات - صور بمناطق مسقط المختلفة.

كما يتم في الوقت نفسه إنشاء طريق وادي عدي - العامرات بتكلفة ٥٦ مليون ريال والذي جاء تنفيذه بمواصفات عالية نتيجة لوقوعه في مسار الأودية خاصة بعد أن تأثر الطريق السابق بالأنواء المناخية التي شهدتها السلطنة في يونيو ٢٠٠٧.

وتشهد محافظة مسقط في الفترة الحالية أيضا تنفيذ طريق العامرات - قريات المزدوج الذي يبلغ طوله حوالي ٨٢ كم، والذي يربط ولاية قريات ببقية ولايات محافظة مسقط، كما أنه في الوقت نفسه سوف يسهل الوصول إلى المنطقة الشرقية بعد ربطه بطريق قريات - صور.

وبعد طريق قريات - صور الذي تم افتتاحه مطلع عام ٢٠٠٩ ويبلغ طوله حوالي ٩٠ كيلومترا من أهم مشاريع الطرق الحيوية، إذ يربط محافظة مسقط بولاية صور مباشرة مختصرا



شبكة الطرق الحديثة في مسقط .

مسافة تبلغ ١٢٨ كم، ويعد بديلا مناسباً للمتجهين إلى المنطقة الشرقية، إضافة إلى أنه يعتبر طريقاً سياحياً يمروره بالعديد من القرى الساحلية.

وفي محافظة ظفار تنفذ وزارة النقل والاتصالات عدداً من مشاريع الطرق الهامة والحيوية من بينها مشروع رصف طريق مرمول - شليم - صوقرة - شريبات، ويعتبر ذا أهمية خاصة لكونه يربط ولاية شليم وجزر الحلانيات بولايات المنطقة الوسطى ومنها إلى باقي محافظات ومناطق السلطنة، كما أن المشروع الذي تبلغ مسافته ١٤١ كم سيسهم في إنعاش الحركة السياحية والاقتصادية خاصة تجارة الأسماك.

كما يتم تنفيذ مشروع ازدواجية طريق صلالة - ثمرت الذي يوفر قدراً كبيراً من السلامة وزمن الرحلة ويبلغ طول الطريق ٧٣ كم وتقدر تكلفة إنشائه بحوالي ٤٧,٨ مليون ريال ومن المتوقع أن يكتمل بحلول فبراير ٢٠١٠.

وهناك أيضاً مشروع طريق حاسك - الشويمية الذي يبلغ طوله ٩٤ كم وبتكلفة إجمالية قدرها ٦٨,٤ مليون ريال، وتكمن أهمية الطريق في أنه يعد من الطرق البديلة التي تربط محافظة ظفار بباقي محافظات ومناطق السلطنة ساحلياً، ومن المتوقع أن يكتمل العمل في المشروع في ديسمبر ٢٠١١.

ومع مطلع عام ٢٠٠٩ بدأ مجلس المناقصات في طرح مناقصات مشروع طريق الباطنة السريع بطول حوالي ٢٥٠ كم ابتداءً من حلبان بولاية بركاء وانتهاءً بخطمة ملاحه الواقعة

مراقق حديثة
وبيئة نظيفة



٢٠١٠ / ٢٠٠٩

في ولاية شناس، وتتمثل أبرز أهداف المشروع في استكمال تنفيذ شبكة الطرق الاستراتيجية وتحسين وتطوير البنية الأساسية اللازمة لمواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى في السلطنة، ويهدف المشروع أيضا إلى توفير بديل للنقل البري السريع من خلال تصميم الطريق وفق أحدث المواصفات لضمان المرور الحر والأمن في كافة الأحوال المناخية، ونقل الحركة المرورية الثقيلة خارج نطاق المناطق العمرانية المأهولة بالسكان، وفتح مراكز تنمية جديدة وتفعيل الأنشطة التجارية والحركة الاقتصادية داخليا وخارجيا.

وتضمنت مواصفات الطريق السريع تصميم المقطع العرضي للطريق ليشمل ثلاث حارات في الاتجاه الواحد، وتحديد حرم الطريق ليكون ٥٠٠ متر للمسار ويصل إلى كيلومتر واحد عند التقاطعات الرئيسية، كذلك تصميم كافة التقاطعات لتكون جسورا لتأمين المرور الحر والانسيابي في كافة الاتجاهات، وتصميم جسور لكافة معابر الأودية الرئيسية ليكون الطريق سالكا في كافة الأحوال المناخية، بالإضافة ربط الطريق السريع بطريق الباطنة الحالي بوصلات طرق مزدوجة وحرم يصل إلى ٢٠٠ متر لتأمين ربط كافة الولايات والمواقع الحيوية فيها بالطريق السريع.

ويتزامن تنفيذ مشروع طريق الباطنة السريع مع تنفيذ طريق الباطنة الساحلي بطول ٢٤٠ كيلومترا ابتداء من ولاية بركاء وحتى خطمة ملاحه بولاية شناس، وقد روعي في تصميم الطريق كافة الجوانب المتعلقة بالسلامة العامة والبيئة البحرية فضلا عن أنه يوفر خدمات تنمية وسياحية لآبناء منطقة الباطنة بشكل خاص والمجتمع العماني بشكل عام.

في حين شارف مشروع ازدواجية طريق صحار - البريمي بطول ٨٠ كم على الانتهاء ويعتبر من الطرق الرئيسية الحيوية التي تربط محافظة البريمي بمنطقة الباطنة.

ومع نهاية عام ٢٠٠٨ أنجزت وزارة النقل والاتصالات الجزء الأول من مشروع طريق الأشخرة - شنة بالمنطقة الشرقية بطول ٦٠ كيلومترا، وبدأت العمل في تنفيذ الجزء الثاني بطول ٩٦ كيلومترا، ويكتسب هذا الطريق أهمية كبيرة باعتباره مصنفا من الطرق الساحلية الحيوية، إذ يربط المنطقة الشرقية بالمنطقة الوسطى كما ان رصف الطريق سوف يكون مكمل للخطة الهيكلية لتنفيذ رصف الطرق الساحلية بالسلطنة، ويخدم الطريق عدة مناطق ساحلية ممتدة من ولايتي جعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي بالمنطقة الشرقية إلى ولاية محوت بالمنطقة الوسطى ويمر على منطقة رملية ذات طبيعة صعبة نظرا لوجود كثبان رمال ناعمة متحركة باستمرار، كما سيسهل الطريق تنقل المواطنين والمقيمين والتمتع بمناظر الطبيعة الخلابة على طول الساحل الشرقي المطل على بحر العرب وتنشيط الحركة السياحية والتجارية بين منطقتي الشرقية والوسطى.

النقل الجوي

شهد قطاع النقل الجوي في السلطنة خلال عام ٢٠٠٨ نقلة مهمة بتغيير مسمى مطار



مجسم مشروع تطوير مطار
مسقط الدولي والذي
يعتبر من اكبر المشاريع
التي تشهدها السلطنة في
قطاع المطارات والذي بدأت
مراحلة الانشائية ليتم
إنجازه قريباً إن شاء الله .

ووقعت السلطنة مذكرات التفاهم مع عدد من الدول تتضمن تنظيم خدمات النقل الجوي وتعزيز سبل التعاون المشترك في مجالي الطيران المدني والارصاد الجوية.
وقد شهد عام ٢٠٠٧ انسحاب حكومة السلطنة من شركة طيران الخليج حيث اعلنت انسحابها رسمياً في مايو ٢٠٠٧ لتكرس جهودها نحو تطوير شركة الطيران العماني من خلال تزويدها باسطول طائرات عملاقة.
وقد قامت الحكومة خلال عام ٢٠٠٩ برفع رأسمال الطيران العماني من ٥٠ مليون ريال إلى ٣٠٠ مليون ريال بهدف تعزيز قدرة الشركة على النمو وزيادة عدد طائرات الاسطول وتقديم أفضل الخدمات إلى المسافرين.

قطاع الاتصالات

يعد قطاع الاتصالات احد القطاعات التي تشهد نمواً متسارعاً بفضل ما يلقاه من عناية واهتمام من قبل حكومة السلطنة ليواكب ما تشهده البلاد من نمو وتطور، كما يواكب هذا القطاع التطورات العالمية المتلاحقة.
ويتم تقديم خدمات الاتصالات في السلطنة عبر: الشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» ووحدها التابعة «عمان موبايل»، والشركة العمانية القطرية للاتصالات «النورس».
وتعد «عمانتل» التي تحولت إلى شركة مساهمة عامة في عام ٢٠٠٥ احد ابرز الشركات

في قطاع الاتصالات في السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي معنية بتقديم خدمات الهاتف الثابت والمتنقل والانترنت، كما اهتمت خلال السنوات الماضية بتطوير تقنياتها وخدماتها ومتابعة كل ما هو جديد في قطاع الاتصالات وخدمات الانترنت.

وقد اتخذت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في أكتوبر ٢٠٠٧ عددا من الخطوات للارتقاء بمستوى أداء الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) فقد شكلت لجنة وزارية للنظر في العديد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين وتطور أداء الشركة حيث وافقت اللجنة على تخفيض الضريبة التي تدفعها الشركة إلى ٧ بالمائة بدلا من ١٠ و ١٢ بالمائة على خدمتي الهاتف الثابت والمتنقل ويشمل أيضا الشركة المنافسة وهي النورس.

كما وافقت على إعادة هيكلة مجلس الإدارة بحيث يضم المجلس الجديد ممثلين للحكومة لديهم الخبرة الواسعة في قطاع الاتصالات حتى يتمكنوا من المساهمة بفاعلية في إدارة الشركة وتطويرها مع الاحتفاظ بالأعضاء الممثلين للقطاع الخاص والمنتخبين من قبل الجمعية العمومية بعضهم. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوزارية هي دمج مجلس إدارة شركة عمانتل وشركة عمان موبايل وتقوية الجهاز الإداري للشركة بفنيين وماليين متخصصين والعمل على تقوية وضع الشركة ماليا وإداريا.

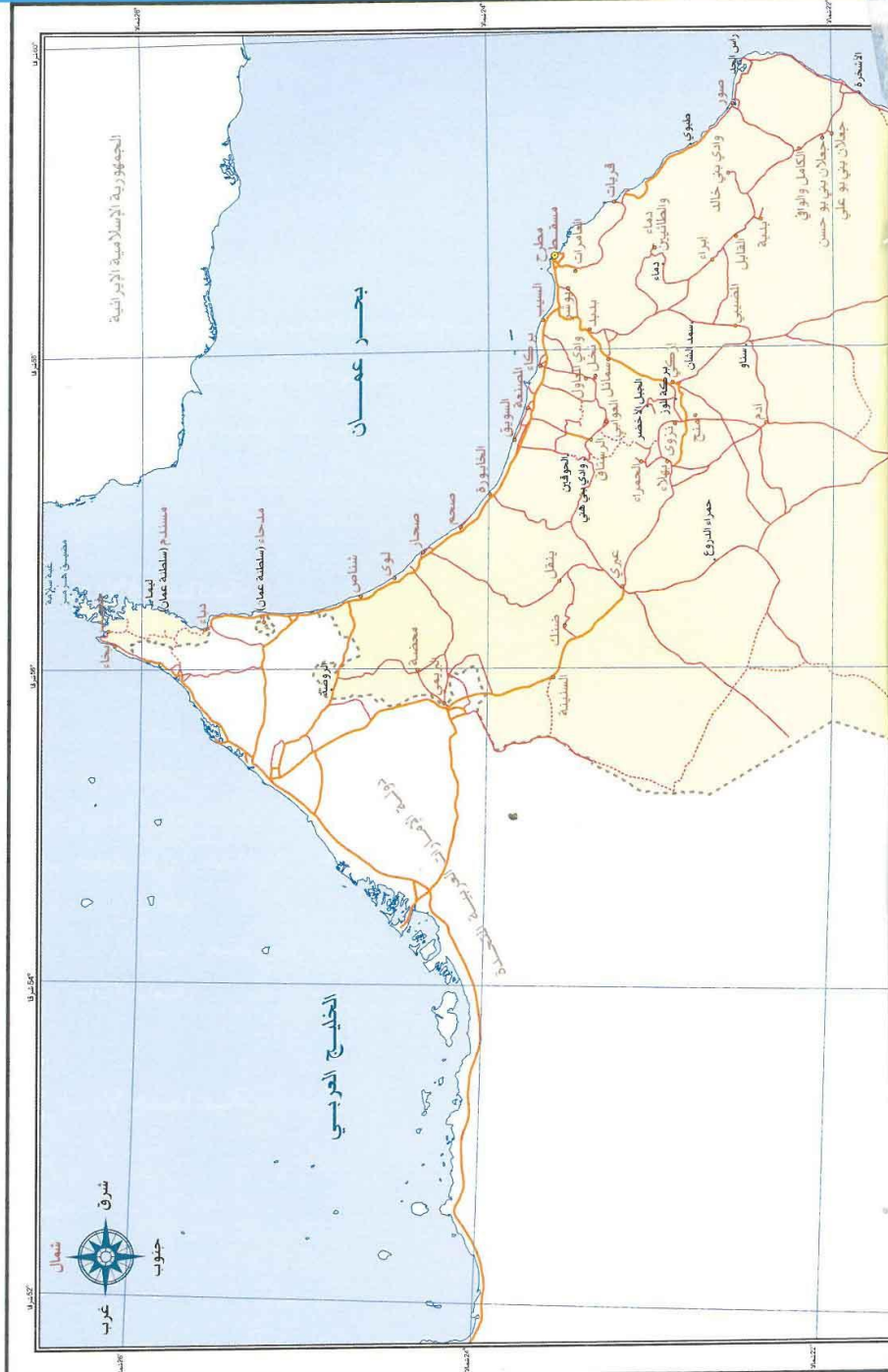
وتعد الشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس) المشغل الثاني للهاتف النقال في السلطنة وقد قامت منذ بدء نشاطها في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بإطلاق خدمات حديثة ساهمت في إحداث نقلة مهمة في قطاع الاتصالات، وقد حصلت في عام ٢٠٠٨ على الرخصة الثانية للهاتف الثابت والانترنت والنفاز الدولي، وهو ما سيرفع من حدة المنافسة مع عمانتل لتقديم أفضل الخدمات للمشاركين.

ويشرف على القطاع هيئة تنظيم الاتصالات التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠. وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت مع نهاية مارس من عام ٢٠٠٩ أكثر من ٢٧٠ ألف مشترك مقابل ٢٦٧ ألف مشترك في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، في حين بلغ عدد المشتركين في خدمة الانترنت أكثر من ١٢٦ ألف مشترك مقابل ١١٦ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠٠٨، وارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال مع نهاية مارس ٢٠٠٩ إلى ٣,٣٥٥ مليون مشترك مقارنة بـ ٣,٢١٩ مليون مشترك في نهاية عام ٢٠٠٨.





سلطنة عمان



معلومات أساسية

المساحة	٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع .
العاصمة	مسقط
الديانة	الإسلام
اللغة الرسمية	اللغة العربية (مع إنتشار واسع للإنجليزية في القطاعين الإقتصادي والتعليمي).
الوقت	متقدم بـ ٤ ساعات عن جرينتش.
العملة	الريال العماني = ٢,٦٠ دولار أمريكي (٣٨٧ بيضة من الريال = دولار أمريكي واحد).
الطقس	حار ورطب صيفا معتدل البرودة في الشتاء.

المؤشرات الاقتصادية

الوحدة	٢٠٠٨ م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .	٢٣,٠٤٩,٠
إجمالي الإيرادات الحكومية .	٧٦٣٨,٧
إجمالي الإنفاق الحكومي .	٧٥٦٠,٣
متوسط الإنتاج اليومي من النفط .	٧٥٧ ألف برميل
متوسط سعر النفط خلال السنة (دولار / برميل) .	١٠١,٠٦ دولار أمريكي
إجمالي الصادرات السلعية .	١٤,٥٠٣,٠
منها الصادرات ذات المنشأ العماني غير النفطية .	١,٩٦٢,٩
إجمالي الواردات السلعية .	٨,٨١٤,٥

المؤشرات الاجتماعية

الوحدة	٢٠٠٨ م
جملة السكان	٢,٨٦٧ العدد بالآلف

عماني	العدد بالآلف	١,٩٦٧
وافد	العدد بالآلف	٠,٩
معدل وفيات الرضع	لكل ألف مولود حي	٩,٠٣
المستشفيات	عدد	٥٨
مراكز ووحدات صحية وعيادات	عدد	٩٣٣
أسرة المستشفيات	عدد	٥,٤٧٣
طبيب / ألف فرد	عدد	١,٨١
مرضون وممرضات	عدد	١٢,٢٠٧
المدارس	عدد	١,٢٨٣
الطلاب	العددية بالآلف	٦٢٣
طلاب لكل فصل	عدد	٢٧
طلاب لكل مدرس	عدد	١٣
موظفو الحكومة المدنيون	عدد(بالآلف)	١٥٤
العُمانيون المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	عدد(بالآلف)	١٤٧
القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص	عدد(بالآلف)	٧٩٥
أطوال الطرق المعبدة	كم	٢٣,٣٤٩
عدد المشتركين في خدمة الإنترنت	عدد (بالآلف)	٨٠,١٦٧
عدد الفنادق ووسائل الإيواء	عدد	١٩٤
إنتاج الكهرباء	جيجاوات/ساعة	١٥,٧٢٠
توزيع الكهرباء	جيجاوات/ساعة	١٢,٨٥٠
إنتاج المياه	مليون جالون	٣٥,١٦٨
توزيع المياه	مليون جالون	٣٥,٥٤٨

www.mctmnet.gov.om	بلدية مسقط
www.dm.gov.om	بلدية ظفار
www.squ.edu.om	جامعة السلطان قابوس
www.cbo-oman.org	البنك المركزي العماني
www.chamberoman.com	غرفة تجارة وصناعة عمان
www.tenderboard.gov.om	مجلس المناقصات
www.msm.gov.om	سوق مسقط للأوراق المالية
www.ociped.com	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات
www.sgrf.gov.om	صندوق الاحتياطي العام للدولة
www.omancma.org	الهيئة العامة لسوق المال
www.taminat.com	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
www.paci.gov.om	الهيئة العامة للصناعات الحرفية
www.oco.org.om	الهيئة العامة للأعمال الخيرية
www.ittf.gov.om	هيئة تقنية المعلومات
www.omannews.com	وكالة الأنباء العمانية
www.oman-tv.gov.om	إذاعة وتلفزيون سلطنة عمان
www.omandaily.com	جريدة عمان
www.alwatan.com	جريدة الوطن
www.shabiba.com	جريدة الشبيبة
www.azzamn.net	جريدة الزمن
www.omanobserver.com	جريدة أوبزيرفر
www.timesofoman.com	جريدة تايمز أوف عمان
www.omantribune.com	جريدة عمان تريبيون
www.nizwa.com	مجلة نزوى
www.octm-folk.gov.om	مركز عمان للموسيقى التقليدية
www.omantel.net.om	الشركة العمانية للاتصالات
www.pdo.co.om	شركة تنمية نفط عمان
www.omaning.com	الشركة العمانية للغاز المسال
www.pscoman.com	مؤسسة خدمات الموانئ
www.portal.peie.om	المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
www.ontcoman.com	شركة النقل الوطنية العمانية
www.salalahport.com	ميناء صلالة
www.met.gov.om	الطيران المدني والأرصاد الجوية

www.khreefsal.om	مهرجان صلالة السياحي
www.kom.om	واحة المعرفة مسقط
www.omnic.om	المركز العماني لمعلومات الشبكة
www.omancensus.net	تعداد السكان
www.youthfund.com	صندوق تنمية مشاريع الشباب
www.civilstatus.gov.om	الأحوال المدنية
www.owam.net	جمعية المرأة العمانية
www.aer-oman.org	هيئة تنظيم الكهرباء
www.omanartsociety.org	الجمعية العمانية للفنون التشكيلية

الإشراف والمراجعة

علي بن محمد زعبنوت

مبارك بن خميس العريمي - رجاء بنت محمد البلوشية - ناصر بن حميد الخياري

التصميم والإخراج

عباس بن غلام الرسول الزدجالي

الإعداد

الدكتور عبد الحميد الموافي - محمد بن سيف الرحبي

محمد بن أحمد الشيزاوي - محمد بن سليمان الحضرمي

المتابعة والتنفيذ

مسلم بن مسعود كشوب

الصور من :

(صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بعدسة سالم الهاشلي)

بلدية مسقط	محمد البرواني
جامعة السلطان قابوس	محمد المحجوب
جريدة عمان	وزارة الاسكان
خالد العامري	وزارة الإعلام
خميس المحاربي	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
رينير هاكلنبرج	وزارة التربية والتعليم
سليم الوردي	وزارة التراث والثقافة
سليمان الخصيبي	وزارة الدفاع
شرطة عمان السلطانية	وزارة الشؤون الرياضية
شركة تنمية نفط عمان	وزارة القوى العاملة
عامر التوبي	وزارة النقل والاتصالات
عبدالله بن ابراهيم الشحي	وكالة الأنباء العمانية
عمان للابحار	ياسر الضنكي
فندق قصر البستان	كتاب متحف أرض اللبان
فيصل بن عباس الزدجالي	

التنفيذ: بدر المعولي

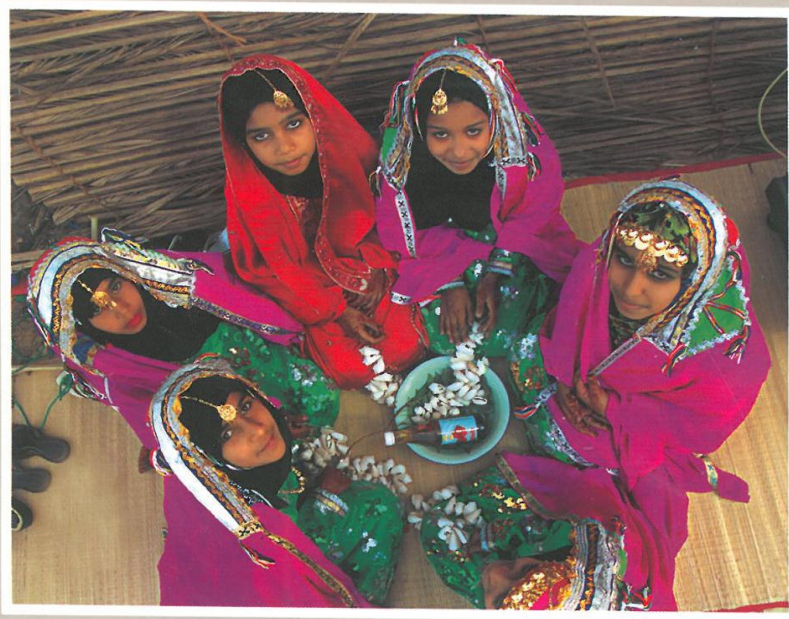
معالجة الصور: دعد يونس وقاف

© جميع الحقوق محفوظة للناسر ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تصويره أو نسخه بأي وسيلة كانت آلية أو إلكترونية أو خلافا دون الحصول على إذن خطي مسبق.

رقم الإيداع

٢٠٩ / ٢٠٠٩ م

الطبعة: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان



إصدار
وزارة الإعلام
مسقط
سلطنة عمان